علم السياسة
الأسس



ستيفن دي تانسي

ترجمة: رشا جمال

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

علم السياسة
الأسس

علم السياسة
الأسس

ستيفن دي تانسي

ترجمة: رشا جمال

مراجعة: جمال عبد الرحيم

الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر

دي تانسي، ستيفن
علم السياسة: الأسس/ ستيفن دي تانسي، ترجمة رشا جمال؛ مراجعة جمال عبد الرحيم.
٣٩٨ ص.
ببليوغرافية: ص ٢٧٩ ـ ٣٩٨.
ISBN 978-9953-533-94-0
١. علم السياسة. أ. جمال، رشا (مترجم). ب. عبد الرحيم، جمال (مراجع). ج. العنوان.
320

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الشبكة العربية للأبحاث والنشر»

Politics: The Bsics

3rd Edition

Authorised Translation From the English Language Edition
published by Routledge, a member of the Taylor & Francis Group

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٢

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بيروت ـ لبنان

هاتف: ٧٣٩٨٧٧ (١-٩٦١) - ٢٤٧٩٤٧ (٧١-٩٦١)

E-mail: info@arabiyanetwork.com

إلى الجيل المقبل. .

خاصة جوناثان، ومايكل، وصاموئيل، وإيما روز

المحتويـات

قائمـة الجـداول

قائمـة المربعـات

مقدمـــة

لمن هذا الكتاب؟.. وما هو موضوعه؟

يهدف هذا الكتاب إلى أن يكون مقدمة أساسية لعلم السياسة الذي سيكون ذا علاقة وثيقة بالقرن الحادي والعشرين. ولا أدّعي هنا القدرة على التنبؤ يقيناً بالشكل السياسي للقرن الجديد، إلا إنّه من الواضح فعلاً أنّ الكثير من وجهات النظر القديمة التي تدور حول التنافس بين الدول العظمى، فضلاً عن الحروب الطبقية والأيديولوجية التي سادت حقبة الحرب الباردة باتت أموراً ذات صلة أقل؛ إذ من المحتمل أن تنتقل قضايا مثل البيئة، والتقنية الحديثة، والإسلام، والحركة النسوية، ودور ما يوصف اليوم بالعالم الثالث (وهو ما نشير إليه في هذا الكتاب بـ «الجنوب») لتتخذ لنفسها مكاناً في صدارة الأحداث. كما إنه لم يعد تقديم علم السياسة بمنهجية ضيّقة الأفق باستنادها إلى بلد واحد منهجية معقولة في حقبة يتزايد فيها الاعتماد المتبادل بين دول العالم.

لا يوجد لدى القرّاء الذين أقصدهم معرفة منهجية أو

مواقف متصلبة إزاء السياسة. فالقصد من هذا الكتاب أن يتمكّن هؤلاء القرّاء من تشكيل آرائهم السياسية، والتوصل إلى مزيد من الفهم بشأن المنهج الأكاديمي لعلم السياسة (أو «العلوم السياسية» كما يُطلق عليه إجمالاً في الولايات المتحدة). وقد وجد طلاب المرحلة ما قبل الجامعية ـ سواء درسوا علم السياسة في المدرسة أم لم يدرسونها ـ هذا الكتاب دليلاً مفيداً للأسس التي تشتمل عليها الفصول الدراسية الجامعية. كما يفيد هذا الكتاب طلاب الجامعة في مستهل دراستهم لعلم السياسة؛ إذ إنه شكّل أساس فصول دراسية فرعية قصيرة في هذا المجال على مستوى الدراسة الجامعية والدراسات الإضافية ذات الصلة. وعلى الرغم من ذلك، أتمنى أن يجد القراء ذوو العقول المتفتّحة، وأصحاب الفكر المتميز، صغاراً وكباراً كثيراً من الاهتمام في هذه المنهجية. كما إنني لن أعترض أبداً إذا ما استفاد أحد السياسيين الممارسين بشكل عرضي من هذا العمل!

لم أعتمد في هذا الكتاب وجهة النظر القائلة بأن المنهجية «العلمية الاجتماعية» تتطلب افتراض الانفصال عن سياسة العصر؛ لكنني لم أحاول كذلك الترويج لبرنامج سياسي قصير المدى. فالمنهجية هنا تبحث عن مبادئ بعيدة الأمد يمكنها المساعدة على توجيه الإجراءات السياسية. فـ «السياسة» إنما تعني النشاط الإنساني الأساس لتقرير كيفية إمكان العيش معاً في مجتمعات محلية؛ وتم وضع هذا النشاط في سياق جغرافي متسع بعيد الأمد. وهناك إحالات متواترة إلى أوروبا كلها، وإلى الولايات المتحدة، فضلاً عن المملكة المتحدة. فالتركيز منصب على بلدان «الغرب» الصناعية المزدهرة نسبياً، إلا إنه لا يمكن فصلها عن بقية بلدان العالم. وعند النظر في هذا البرنامج الطموح فقد

استندتُ كثيراً إلى عمل أكاديميين عديدين حيث استعار السياسيون (عادة في شكل كاريكاتوري) الكثير من أفكارهم.

ففي كتاب الغرض منه مساعدة القرّاء على تكوين آرائهم بشأن السياسة، لم أحاول إخفاء وجهة نظري الليبرالية. ولا شك في أنها انعكست في أمور مثل اختيار موضوعات النقاش، غير أني آمل في تقديم تمثيل منصف لجميع النقاط الرئيسة الأخرى، فضلاً عن الإشارة إلى المكان حيث يمكن القارئ العثور على وجهات نظر بديلة ومباشرة.

بنية هذا الكتاب

يبدأ هذا الكتاب بنقاش حول طبيعة علم السياسة ومختلف المنهجيات الأكاديمية المتّبعة لفهمه. وسيوضح الفصل التالي السياقات المتنوعة التي يتم فيها النشاط السياسي، ومن ثَم يمسح فصلان الأفكار المتنافسة حول أهداف هذا النشاط السياسي.

وتتناول الفصول الأربعة الأخيرة من هذا الكتاب بشكل أكثر تفصيلاً ماهية القرارات السياسية وكيفية التوصل إليها. ويغطي الفصل الخامس نوع القرارات التي تُتّخذ وكيفية تغير الأنظمة السياسية، بينما يستعرض الفصل السادس مجموعة متنوعة من الدول. ويركز الفصل السابع على كيفية صنع الديمقراطيات الحديثة قراراتها. وأخيراً يتناول الفصل الثامن بشكل أدق بعض مجالات صنع القرارات العامة، وحدود عمليات صنع السياسة العامة، ودور الأفراد في السياسة.

لم يُقسم هذا الكتاب بالطريقة نفسها التي تنتهجها غالبية المواد الدراسية في علم السياسة؛ أي إلى مجالات علوم فرعية؛

ولكن من منطلق هذه الاصطلاحات فالفصل الأول يدور حول الميثودولوجيا؛ بينما يتناول الفصلان الثالث والرابع بشكل رئيس النظرية السياسية؛ وأما الفصلان الثاني والخامس فيتناولان علم الاجتماع السياسي؛ بينما يتناول الفصلان السادس والسابع بشكل أساس المؤسسات السياسية/ الحكومات المقارنة، في حين يتناول الفصل الثامن السياسة والإدارة العامتين.

ولمساعدة مستخدمي الطبعات السابقة من الكتاب، من المفيد أن نشير إلى بعض التحديثات الرئيسة في هذه الطبعة. وهي:

- معالجة نظريات ما بعد الحداثة وما بعد البنيوية في الفصل الأول؛
- معالجة منقّحة ومتسعة بعض الشيء لمفهوم العولمة في الفصل الثاني؛
- مناقشة الإرهاب في الفصل الخامس؛
- المزيد حول «التلفيق» والتسويق السياسي في الفصل السابع؛
- التوسع في مناقشة الدور السياسي للإنترنت في الفصل السابع؛
- مناقشة صريحة للحكم متعدد المستوى والشراكات العامة ـ الخاصة في الفصل الثامن.

بالإضافة إلى التغييرات الواضحة التي أعقبت التطورات، مثل: انتخاب حكومة العمل في بريطانيا، وأحداث الحادي

عشر من أيلول/ سبتمبر، والحرب في العراق، أجريت على هذه الطبعة بعض التعديلات لتعزيز إحالاتها الدولية لإفادة الكثير من القراء العالميين (بما في ذلك قرّاء الطبعات باللغتين البولندية والصينية) وكذلك ضيق أفق مواد تدريسية تمهيدية عديدة وعدة كتب في بريطانيا.

إن الغرض دوماً هو مساعدة القراء على تكوين آرائهم بشأن القضايا بدلاً من الجدال بشأن استنتاجات محددة مسبقاً.

كيف تستخدم هذا الكتاب

هناك الكثير من الطرق لتعريف الطلاب إلى علم ما، واخترت في هذا الكتاب التركيز على طرح بعض الحجج الرئيسة في علم السياسة والمفاهيم المرتبطة بها. فبدأت منطقياً بالميثودولوجيا وحدود هذا العلم. وقد لا يثير الفصل التمهيدي اهتمام الذين لا يوجد لديهم أي إلمام بالموضوع، ويمكن الصفح عنهم إذا تخطوه إلى النصف الثاني من الفصل في قراءتهم الأولى.

أما الطلاب الذين بدؤوا بالفعل دراسة علم السياسة فسيجدون هذا المنظور الأوسع محفِّزاً إلى مزيد من التفكير أكثر من عدة كتب دراسية محدودة ومفصلة. كما يجب أن يبرهن هذا الكتاب أنه مفيد بصفة خاصة في بداية الفصول الدراسية ومن خلال مراجعة له في النهاية. ويهدف هذا الكتاب إلى مساعدة الذين يفكرون في الانخراط في فصول دراسية على تحديد إذا ما كان علم السياسة هو الموضوع المناسب لهم. وبالتشجيع على تقييم الموقف السياسي للقارئ وتقييم مفاهيم سياسية أساسية عديدة كجزء من حجة مستدامة، فإنني

أصبو إلى تشجيع منهجية نقدية وفردية أكثر قيمة من مجرد منهجية أكثر «واقعية»، سواء في قاعة الاختبارات أم في الحياة العملية.

لقد عمدت إلى ترتيب المراجع بحسب نظام جامعة هارفردُ بحيث يشير التاريخ بين قوسين مستديرين الوارد بعد اسم المؤلف إلى تدوين كامل في قسم المراجع في آخر الكتاب. وعادةً ما تدل هذه التواريخ إلى الطبعة التي يستخدمها المؤلف كإحالة، ولكن أحدث الطبعات للإحالات فقد تم اقتراحها لقراءات إضافية. ويجدر بالقراء حديثي العهد بنظام هارفرد الانتباه إلى أن تواريخ الطبعات المستخدمة ليست بالضرورة إشارة إلى تاريخ التأليف ـ خاصة في حالة الأعمال الأقدم والأعمال المترجمة. وبالإضافة إلى الإحالات، يتبع كل فصل بعض المقترحات لقراءات إضافية مناسبة. وتدل التواريخ الواردة بين قوسين مربعين (معقوفين) بعد اسم الشخص على تاريخ ولادته ووفاته ـ وهي تقريبية في حالة شخصيات العصور الأولى.

من السمات المميزة لهذا الكتاب التي سيجدها القرّاء مفيدة بصفة خاصة هي تعريف المفاهيم الرئيسة التي ترد في المربعات من وقت إلى آخر ضمن النص. وسيكتشف الطلاب بسرعة أن الأعمال التي يقدمونها، والتي لا تحدد بوضوح مصطلحاتها، ستحظى بترحيب غير وديّ؛ وعلى العكس من ذلك فإن تعريفات كهذه تساهم بقدر كبير في تحليل وتواصل واضحين.

شكـــر وتقديـــر

وأخيراً كلمة شكر وامتنان لطلابي السابقين وزملائي في معهد دورست (Dorset Institute) سابقاً (جامعة بورنماوث (Bournemouth University) حالياً)، حيث قمت بتدريس مادتين دراسيتين، هما «المنظور السياسي» و«البعد الاجتماعي لصنع القرار»، وهما مادتان شكّلتا هذا الكتاب. كما أعرب عن امتناني لطلابي الأحدث الذين درّستهم مادتي «علم السياسة» و«إدارة القطاع العام والإدارة» في جامعتي إكستير وبورنماوث، وكذلك لجمعية تعليم العمال، لتعليقاتهم واقتراحاتهم حول هذه المادة. وأما زوجتي سوزان فتستحق أكثر من مجرد ذكر، بسبب صبرها على التدقيق اللغوي وتقديمها الاقتراحات المفيدة، فضلاً عن عدم تساهلها وتشجيعها.

كما أتوجّه بالشكر إلى أصدقائي وزملائي فيليب جيمس (Philip James)، وتوم جيليبراند (Tom Gillibrand)، وجيم موير (Jim Muir)، ومايك ريندل (Mike Rendell)، وستيوارت ساندرز (Stuart Sanders)، وبيرنارد سمالز (Bernard Smales)، بالإضافة إلى الكثير ممن استشرتهم، فضلاً عن المحرّرين الذين استعنت

بهم في روتليدج؛ جوردن سميث (Jordan Smith)، وديان ستافورد (Diane Stafford)، وكارولين وينترسغيل (Caroline Wintersgill)، لملاحظاتهم المفيدة والمشجعة حول كل المخطوطة أو حول جزء منها في طبعتها الأولى.

كما استفدت في الطبعات اللاحقة من تعليقات واقتراحات مفيدة من عدد من القرّاء؛ واستفدت في الطبعة الثانية بصفة خاصة من اقتراحات إيريكا كدوورث (Erika Cudworth) من جامعة شرق لندن بناء على اقتراح تقدمتُ به إلى روتليدج. كما إنني أقدر الجهود التي بذلها مايك ريندل (Mike Rendel) وسوزان تانسي (Susan Tansey) لتحسين توضيح التعديلات التي أجريتها على النص الأصلي، وكذلك العمل الذي قام به المحررون في روتليدج؛ مارك كافانا (Mark Kavana)، وباتريك بروكتور (Patrick Proctor)، ومحررو الإنتاج والنص؛ سارة هول (Sarah Hall)، وفاي كاليسزاك (Faye Kaliszczak)، ونيفيل هانكينز (Neville Hankins). وبطبيعة الحال فإني أتحمل المسؤولية عن العيوب والأخطاء التي ترد في الكتاب.

الفصل الأول

علم السياسة

هذا الفصل

يناقش تعريف علم السياسة والطرق المختلفة التي حاول من خلالها العلماء فهم هذا العلم. وقد جعل الطلاب والمعلمون المحترفون الأوائل (الإغريق من أمثال أفلاطون [٤٢٧ ـ ٣٤٧ ق. م.] وأرسطو [٣٨٤ ـ ٣٢٢ ق. م.] علم السياسة محور المنهاج التعليمي. وما زال الأكاديميون حتى مطلع القرن الحادي والعشرين يحاولون تعريف علم السياسة «بشكل علمي». ويناقش هذا الفصل معنى علم السياسة وأهميته ومشكلاته.

السياسة في الحياة اليومية

هل تعتبر دراسة علم السياسة من الأنشطة المنطقية؟ يستطيع أي متابع للأخبار على شاشة التلفاز أن يرى كيف إن

الديمقراطيات تتفاوت في نوعيتها؛ بدءاً بالنموذج السويسري المسالم، مروراً بالنموذج الأمريكي الهش، والإيطالي الفوضوي. كما يبدو أن الدكتاتوريات ازدهرت في وقت من الأوقات، مثل الاتحاد السوفياتي الذي أرسل أول قمر صناعي إلى الفضاء وهيمن على نصف العالم، فقط لينهار نتيجة قوىً استطاعت قلة أن تتنبأ بها. فهناك أوقات يصعب فيها عدم التعاطف مع وجهة النظر بأن أموراً كهذه خارجة عن السيطرة وتتخطى فهم الناس العاديين.

ومع ذلك فقد شاهدنا أشخاصاً عاديين استبسلوا في تفكيك أنظمة بدت راسخة جداً، وماتوا في سبيل أفكار سياسية مجردة: فهناك الطلاب الصينيون الذين ماتوا من أجل الديمقراطية في ميدان تيانانمين (Tiananmen Square)، كما تعرض آلاف البوسنيين والألبان إلى «التطهير العرقي» باسم الهوية القومية الصربية في يوغسلافيا السابقة. فمن الخطأ في وجه هذه الدلائل على قدرة الناس العاديين على التأثير في تغيير السياسة والتأثر بتغيراتها، عدم دراسة كل من طبيعة المؤسسات السياسية والإجراءات التي يتعين علينا اتخاذها في ما يتعلق بها.

لندع جانباً ـ لبعض الوقت ـ الأمثلة الدرامية للإجراءات والتغيرات السياسية في الأماكن البعيدة، فمن الأجدر أن نتفحّص حياتنا ونفكر في تأثير السياسة فينا.

افترض أنك في الخامسة عشر من عمرك وتعيش في المملكة المتحدة وتعمل مؤقتاً في مطعم ماكدونالدز، وتأمَل أن تجد لنفسك مكاناً في الجامعة في الخريف، ثم تصحو

ذات يوم لتجد أن الحكومة (برلمانية بكل تأكيد) سنّت قانوناً يقضي بتحويل التوقيت المحلي ٦:٣٣ (طبقاً لخطوط الطول) إلى ٧:٣٠. وحين تدير المذياع على محطة محلية (حصلت على حق الامتياز من منظمة حكومية ـ أو غير حكومية ـ وطنية شبه مستقلة) وتستمع إلى النشرة الجوية من مكتب أرصاد جوية تموّله الحكومة. وبعد أن تستمع إلى أغانٍ عديدة على الأسطوانات المضغوطة (تدفع محطة الإذاعة للمؤلفين والمغنين مقابل الحقوق الفكرية بمقتضى القانون)، ثم تنتزع نفسك من الفراش (المصنوع بموجب القانون من مواد غير قابلة للاشتعال)، لتتناول فطورك من رقائق الذرة (حيث قائمة المكونات مذكورة على العلبة بموجب قانون آخر). وأما إذا ما أقدمت بتصرف لا يتسم بالحكمة وأشعلت سيجارة، فإن الحكومة والاتحاد الأوروبي يصران على وضع تحذير صحي على العلبة، وتحصل هذه الحكومات مقابل ذلك على مبالغ طائلة في شكل ضرائب.

ومن دون الدخول في التفاصيل الدقيقة ليومك، من الواضح أنك تكاد لا تمضي دقيقة واحدة في يومك إلا وللحكومة تأثيرها فيك بهذا الشكل أو ذاك (نوعية الهواء، وقوانين المرور، وقانون التوظيف؛ ولك أن تكمل بقية اللائحة بنفسك!).

لا شك في أن القضايا الأكبر تتأثر بالطريقة ذاتها؛ هل يمكنك تحمل نفقات الذهاب إلى الجامعة؟ ما هي المنح والقروض المتاحة لك أو الرسوم المستحقة وفقاً لسياسة الحكومة؟ وكم عدد المقاعد التي تمولها الحكومة في الجامعة؟ وكم من الطلاب الآخرين الذين تم تعليمهم في نظام

التعليم الحكومي حتى مستوى دخول الجامعة؟ ومن جهة أخرى، إذا افترضنا أنك غير قادر على دخول الجامعة، فإن حظوظك للحصول على وظيفة دائمة ستعتمد على إدارة الحكومة للاقتصاد، بل إن حظوظك للحصول على وظيفة دائمة في ماكدونالدز تعتمد على عدة أمور، منها سياسة الحكومة تجاه الشركات الأجنبية ومدى فاعلية حملات التوعية الصحية وتأثيرها!

حتى هذه اللحظة لم نأخذ في عين الاعتبار إلا أنت والحكومة. فبالعودة مجدداً إلى مثالنا الافتراضي، افترض أنه لدى وصولك إلى المطبخ يصرخ والدك في وجهك: «ألا تستطيع أن تنظف المكان من أكواب المرطبات وعلب البيتزا التي تركتها أنت وأصدقاؤك ليلة أمس؟». يمكننا اعتبار هذا موقفاً سياسياً كذلك. ففي داخل الأسرة يُعتقد أحياناً أن الآباء لديهم «سلطة» ـ وهي نوع من السلطة الشرعية على الأبناء ـ وبما أنك في الثامنة عشرة من العمر، فمن الممكن أن تتعامل مع هذا الخطاب على أنه توكيد للسلطة، وتتعامل معه بطريقة سلبية باعتبار أنك لم تعد طفلاً صغيراً لتُعطى الأوامر، وعلى العكس من ذلك، قد يشعر والدك أن كل طرف يجب أن يؤدي دوره في المنزل، وأن يُصلح ما أفسده. ولكن في أي من هذه الأحوال إذا أراد منك أن تنظف في حين أنك لم ترغب في ذلك، فإن هذا يعتبر صراع رغبات تسود، في النهاية، فيه إرادة واحدة فقط.

وبالمثل، عندما تصل إلى مطعم ماكدونالدز فمن الممكن أن تكتشف أن مساعد المدير (وهو القائم بأعمال المدير في أثناء غيابه في عطلته) مشغول بإثبات نفسه في نظر مدير

المنطقة باعتباره قادراً على القيام بالعمل بشكل أفضل. وهنا لدينا صراع على السلطة ينحاز فيه الأشخاص داخل المنظمة الواحدة إلى أحد الأطراف (يشكلون مجموعات كما يمكن لعلماء السياسة أن يقولوا) ـ باختصار يمكن القول إنه تتم ممارسة نوع من السياسة التنظيمية.

سرعان ما يصبح من الواضح أن «السياسة» تُستخدم على الأقل بمعنيين، وكلاهما له علاقة مباشرة بخبرات المرء اليومية. ففي الاستخدام التقليدي الضيق جداً ـ وهو ما تقوم به الحكومات ـ تؤثر السياسة فينا تأثيراً مباشراً في كل يوم، وفي كل ساعة. وفي معنى أوسع ـ عندما يمارس الأشخاص السلطة على آخرين ـ فهي جزء من كل أنواع العلاقات الاجتماعية، سواء أكانت علاقة قرابة أم علاقة مهنية أم دينية أم ثقافية.

ما هو علم السياسة؟

إذا حاولنا تعريف «علم السياسة» بشكل رسمي ودقيق فسوف نواجه ذلك النوع من المشكلات التي ستتكرر في هذا الكتاب. وفي الواقع فمن الصعب جداً تعريف العلوم العلمية، مثل: الفيزياء والكيمياء، ولكن إذا ما قمت بذلك فمن غير المرجح أن تُتهم مباشرة بالإخفاق في فهم المشكلة لافتقارك إلى الموضوعية العلمية أو لقيامك بافتراضات غير مبررة كما هو الحال مع كاتب في علم السياسة. وترتبط إحدى هذه المشكلات في ما إذا كنا نتحدث عن السياسة باعتبارها نشاطاً بشرياً أو باعتبارها نشاطاً أكاديمياً ـ أو باعتبارها علم سياسة أو علوماً سياسية كما هو الحال في الولايات المتحدة. مبدئياً، يعتقد بعضهم أن البحث عن الحقيقة حول كيفية ممارسة البشر

للسلطة قد يكون منفصلاً تماماً عن النشاط الفعلي في السعي إلى ممارسة هذه السلطة. ولكن عملياً، وكما سنرى، تمثل الأفكار السياسية بعض أهم الأسلحة في ترسانة الرجل السياسي؛ ولا شك في أن محاولات تجاهل ذلك هي إما أنه أمر ساذج أو محاولات متكررة متعمّدة لتقديم أيديولوجية سياسية مثيرة للجدل على أنها حقيقة سياسية لا جدال فيها.

في ضوء ذلك، يجدر دراسة الدلالات لبعض معايير التعريفات الأكاديمية للسياسة والسلطة بصورة نقدية (المربع (١ ـ ١)).

المربع (١ ـ ١)

تعريف «علم السياسة» و«السلطة»

علم السياسة

هو علم الحكم وفنه؛ وهو العلم الذي يتعامل مع شكل الدولة وتنظيمها وإدارتها أو جزء منها طبقاً لقوانين هذه الدولة، فضلاً عن تنظيم علاقاتها بالدول الأخرى.

(*Shorter Oxford English Dictionary*)

. . . وسيلة لحكم المجتمعات المنقسمة على نفسها من خلال نقاش حرٍّ ومن دون عنف غير مبرر.

(Bernard Crick, 2001)

. . . من يحصل على ماذا وكيف ومتى.

(H. Lasswell, 1936)

. . . الإنسان يحرك الإنسان.

(Bertrand de Jouvenal, 1963)

. . . التخصيص السلطوي للقيمة.

(David Easton, 1979)

السلطة

. . . إنتاج التأثيرات المرجوة.

(Bertrand Russell, 1938)

. . . هي إمكانية تولي أحد الفاعلين داخل علاقة اجتماعية منصباً يستطيع من خلاله تنفيذ إرادته الخاصة على الرغم من المقاومة بغض النظر عن الأساس الذي تنشأ عنه هذه الإمكانية.

(Max Weber in: Gerth and Mills, 1948)

. . . القدرة على تعبئة موارد المجتمع لبلوغ الأهداف التي يتم من أجلها القيام بتعهد علني عام.

(Talcott Parsons, 1957)

. . . قدرة طبقة اجتماعية على تحقيق أهداف مصالحها المحددة.

(Nicos Poulantzas, 1973)

حتى من دون تقديم تحليل مفصل لكلٍّ من هذه التعريفات الواردة في المربع (١ ـ ١)، فمن الواضح جداً أنها تظهر تبايناً كبيراً يعكس وجهة نظر المؤلف. وتتسم معظم تعريفات علماء السياسة في هذا المجال بأنها أوسع نطاقاً بكثير من التعريفات التقليدية السابقة التي تركز على الدولة فحسب (على الرغم من أنه من الإقرار أن «جزءاً من الدولة» يمكن تفسيره على نطاق واسع كذلك). والواقع أن هذه التعريفات تؤيد وجهة النظر التي ذكرناها آنفاً، وهي أن السياسة هي الممارسة الاجتماعية للسلطة، وليس من قبل الدولة وحدها. إلا إن هذا قد يعكس إلى حد ما الطبيعة «الإمبريالية» للأكاديميين لمصلحة علمهم الخاص. وقد يجادل علماء الاجتماع بأن تعريف «الإنسان يحرك الإنسان» هو أكثر ملاءمة باعتباره تعريفاً يتناول اهتماماتهم.

وعلى الرغم من ذلك، يجدر اعتبار وحدة التحليلات التي صيغت فيها هذه التعريفات. فيبدو أن كل من فيبر (Weber) ولاسويل (Lasswell) ودو جوفينال (de Jouvenal) يفكرون في المقام الأول من منطلق الأفراد الذين يمارسون السلطة، بينما يركز كريك (Crick) وبارسونز (Parsons) على المجتمعات بأكملها، بينما يتحدث قاموس أوكسفورد عن الحكومة، في حين يرى بولانتزاس (Poulantzas) بأن الطبقات الاجتماعية هي «الفاعل» السياسي الرئيس. ويعكس هذا انقاساماً بين النظرتين الفردانية والجماعانية اللتين ستناقشان بتفصيل أكثر في الفصل الثالث.

هناك تباين آخر في هذه التعريفات جدير بالإيضاح، وهو بين ما تم وصفه بأنه نظرية «صفرية المجموع» ونظرية «غير صفرية المجموع» في علم السياسة. وتُشتق هذه المصطلحات من نظرية ألعاب الرياضيات، فاللعبة صفرية المجموع هي النوع التقليدي من الألعاب مثل الشطرنج والداما حيث يعني فوز أحد اللاعبين خسارة اللاعب الآخر. وهناك كمية ثابتة من «الفوز» تعني أن مكاسب أحد الأطراف هي بحكم التعريف بخسائر الطرف الآخر. ومن الجليّ أن كثيراً من السياسيين وعلماء السياسة يرون علم السياسة على هذا النحو. وهكذا يبدو أن فيبر ولاسويل يقترحان (ضمناً) أن النجاح السياسي لفرد ما يكون على حساب فرد آخر معارض له. كما إن من سمات النظريات الماركسية ـ مثل نظرية بولانتزاس ـ أن مصالح الطبقات تُعارض وتُكتسب على حساب بعضها الآخر.

ومع ذلك، فليست كل الألعاب من هذا النوع: فعلى سبيل المثال في لعبة الأطفال الخيالية الجماعية يمكن

للموضوعات التي يقدمها لاعب أن تثري متعة اللعبة لمصلحة الجميع؛ وفي لعبة رعاة البقر والهنود فإن إدخال الكائنات الفضائية يمكن أن يجعل الجميع يتمتعون بوقت أفضل. ومن ثَمّ فلا توجد كمية «فوز» ثابتة، ولكن من خلال التعاون يمكن أن يحقق الطرفان أكثر من ذلك. وبطريقة مماثلة يزعم بارسونز بشكل صريح أنه من خلال التعاون يمكن لفئات المجتمع المختلفة الحصول على فوائد أكثر مما لو كانوا يعملون في تنافس. وهكذا فإن مختلف النظريات تضع تشديدات راديكالية مختلفة على الإجماع (الاتفاق) والنزاع في ما يتعلق بالنظريات السياسية.

يبدو أن المؤلف يتعاطف بشكل كبير مع موريس دوفيرجير (Duverger, 1972: 19) الذي يقول إن: «الإله يانوس ذا الوجهين هو الصورة الحقيقية للسلطة». بمعنى آخر أن الخلاف والإجماع عنصران أساسيان لخلق حالة سياسية. وكما يقول كريك (Crick, 2001) فإن فرض مصالح شخص ما أو مجموعة ما على فرد آخر أو جماعة أخرى بالقوة من دون توافر عنصر إجماع يبدو خارج نطاق فهم الكثيرين لـ «السياسة». ومن جهة أخرى فإن حالة ما (وهو أمر غير محتمل) تكون فيها المجموعة في حالة اتفاق تام (مثل الاتفاق على الأهداف وطرق تحقيقها) والاستمرار في تحقيق تلك الأهداف أكثر وأكثر لا تبدو عملية سياسية كذلك.

وهكذا فإن علم السياسة يشتمل على مجموعة كبيرة من الحالات التي تتفاوت فيها أهداف الناس، ولكنهم يعملون فيها معاً لتحقيق الأهداف المشتركة، كما إنهم يتنافسون عندما تتعارض تلك الأهداف. ومن الممكن أن يتضمن هذا التعاون

والتنافس بعض المساومة والمنازعة والإكراه. وغالباً ما يهدف علم السياسة إلى معرفة إمكانية التحالفات بدلاً من الخصومات بين المجموعات المختلفة.

منهجيات دراسة علم السياسة

كما أشار نقاشنا حول طبيعة علم السياسة، فإن متع دراسة علم السياسة وإحباطاتها تكمن في المنهجيات المتنوعة التي يتبناها الكتاب الأكاديميون لهذه المادة. وتكمن المتعة في الإحساس بأنك ستتعرف خلال فصل دراسي واحد إلى طيف ثري من الكتابات تتراوح بين الفلاسفة الكلاسيكيين، مثل أفلاطون وأرسطو، مروراً بعلماء الاجتماع الراديكاليين مثل تشارلز رايت ميلز (Mills, 1956) وباريتو (Pareto, 1976)، وصولاً إلى علماء الاجتماع في العصر الحديث الذين يستخدمون الاختبارات الإحصائية المهمة في تحليل كميات هائلة من البيانات المُحوْسبة؛ مثل روبرت دال (Dahl, 1971). وأما الإحباطات فتكمن في صعوبة تجميع الاستنتاجات التي يتم الحصول عليها من هؤلاء الكتاب المتنوعين لتشكيل قاعدة معرفية محددة تمثّل وجهة نظر عالم السياسة في ما يتعلق بالسياسة. ولذا فعلى طالب علم السياسة أن يكون مستعداً للتعايش مع عدم اليقين لـ «يغربل» المصادر المتنوعة وليقبل ما يبدو له صحيحاً وذا صلة بالموضوع.

في الجزء المتبقّي من هذا الفصل محاولة لتقديم بعض الأدوات التي تمكّن الطلاب من القيام بـ «الغربلة» الخاصة بهم، وليدركوا سبب اختلاف الكتّاب حول السياسة اختلافاً جذرياً. وسنبحث في ثلاث منهجيات رئيسة لدراسة علم

السياسة، وسنلقي نظرة فاحصة أيضاً داخل هذه المدارس الفكرية المختلفة. وينبغي اعتبارِ ذلك مجرد خريطة مبدئية لما سيتناوله الكتاب من مواضيع صعبة، وليس كتحليل دقيق عن أنواع الكتابة الممكنة عن السياسة أو كسلسلة من التقسيمات المحكمة. ومع ذلك، سيتم اكتشاف أن لدى كاتبين ضمن «مدرسة فكرية» واحدة الكثير من الأمور المشتركة بصورة عامة، وأنهما يتفقان على ما تم تأكيده بالفعل، كما إنهما يحيلان على بعضهما بعضاً أكثر من ما يفعله كاتبان من مدارس فكرية مختلفة.

يمكن وصف المنهجيات الثلاث الرئيسة المعاصرة لدراسة علم السياسة بأنها «ثقافة تقليدية»، أو «علم اجتماع»، أو «نقد راديكالي». ويمكن أن يشار إلى هذه المنهجيات بعنصر من المبالغة أنها مناهج بريطانية وأمريكية وفرنسية (على الرغم من إحراز المنهجية الأمريكية تقدماً كبيراً في بريطانيا، وعلى المستوى العالمي في السنوات الأخيرة أيضاً).

غالباً ما يتعامل «العلماء التقليديون» مع الأمور السياسية بشكل تدريجي بدراسة دولة معينة أو مؤسسة سياسية ما أو مفهوم نظري محدد أو كاتب ما بشكل متعمّق عادة بأدوات وأفكار مسبقة عن فرع من فروع المعرفة الأكاديمية، وخصوصاً التاريخ والفلسفة. وهكذا فإن جوهر المنهج الدراسي لعلم السياسة، على الأقل حتى وقت قريب في بريطانيا، كان يكمن في دراسة فردية للمؤسسات السياسية البريطانية في سياقها التاريخي أو في الفلاسفة السياسيين العظماء، وما يسمى خطأً بـ «الحكومة المقارنة». وكانت دراسة «الحكومة المقارنة» عبارة

عن دراسة كل من الحكومات الأمريكية والفرنسية والسوفياتية على حدة. وغالباً ما كانت الفصول الدراسية البريطانية جزءاً من برنامج يعتمد على العلوم الإنسانية، مثل: برنامج أوكسفورد بي بي إي (Oxford PPE Programme) (الفلسفة (Philosophy)، والسياسة (Politics)، والاقتصاد (Economics)).

وتظهر مقارنة بين مجلتين رائدتين أمريكية وبريطانية، أن ٩١ في المئة من مقالات المجلة البريطانية الرائدة **الدراسات السياسية** (*Political Studies*) تركز على الموضوعات المؤسسية والوصفية والفكرية والفلسفية (بما في ذلك تاريخ الفكر السياسي)، في حين أن ٧٤ في المئة من مجلة **العلوم السياسية الأمريكية** (*American Political Science Review*) تتناول الخيار السلوكي/ الإمبريقي أو الاستدلالي/ العقلاني (Norris, 1994: 15). أما في أوروبا القارية فغالباً ما كان علم السياسة يعتبر جزءاً فرعياً في أقسام أو كليات الحقوق أو علم الاجتماع أو التاريخ.

في المقابل ندد علماء الاجتماع بالمنهجية التقليدية باعتبارها منهجية أيديوغرافية (Ideographic) (هذا المصطلح مشتق من مصطلح أيديوغراف ويعني العلامة الشخصية أو التوقيع)، وأيّدوا بدلاً من ذلك منهجية «نوموثيتيكية» أو منهجية تعميمية يكون بموجبها من واجب علماء السياسة أن يشتقوا نظريات عامة أو قوانين عن طبيعة السلوك السياسي. لذلك يقدّم المنهج الأمريكي علم السياسة باعتباره مجموعة من العلوم الاجتماعية المترابطة تشتمل على علم الاجتماع، والاقتصاديات وتستخدم أساليب كمية/ محوسبة في «تحليل علمي للبيانات».

وفي حين لا ينكر «النقاد الراديكاليين» الحاجة إلى استنتاج تعميمات مفيدة من دراسة علم السياسة الأمريكي فقد نددوا بالانحياز المحافظ إلى العلوم السياسية المهيمَن عليها أمريكياً. وغالباً ما بدا أن ولاءهم لم يكن في المقام الأول لفرع المعرفة الأكاديمية، بل لمذهب عام يدعو إلى تغيير جذري للمجتمعات (الغربية) الحالية ـ وفي بعض الأحيان بعض التنوع الماركسي ـ غير أنه يمكن الإتيان بنقد مشابه من خلال منظور نسوي أو بيئي.

يكمن أساس الاختلاف السابق في كيفية فهم الكتّاب لمهامهم المرجوة والأساليب التي يستخدمونها، ومستوى تحليلاتهم ونوعها، والقيم التي يتبنونها، وليس التركيز على تفاصيل نظريات متقدمة محددة. بالإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من إظهار مقارنة للنظريات المحددة التي قدمتها بعض المدارس والمنهجيات المختلفة تركيزاً على مناطق مختلفة من الخبرة الإنسانية، إلا إن هناك أنماطاً كثيرة تختلف في مضمونها ونسبة ميولها إلى الاعتماد على نماذج مماثلة واستخدام المفاهيم نفسها داخل المدارس.

وسوف نكتشف بالاختبار أنه عندما يتناول عدة كتّاب، ينتمون إلى منهجيات ومدارس مختلفة، مواضيع تبدو متشابهة في الظاهر (مثل «الديمقراطية» و«الانتخابات» و«المجتمع») فغالباً ما تختلف اهتمامات كل كاتب وافتراضاته لدرجة يمكن القول معها إنه لم يجرِ حديث واقعي بينهم. ويقدم الجدول (١ ـ ١) استعراضاً لهذه المنهجيات والمدارس الرئيسة.

الجدول (١ ــ ١)

المنهجيات الرئيسة المعاصرة لدراسة علم السياسة

	منهجية تقليدية	منهجية علم الاجتماع	منهجية راديكالية
المهمة	شرح تدريجي	علم السياسة	تغيير اجتماعي راديكالي
الأساليب	تحليل وصفي، وتاريخي، وفلسفي	شرح كمي أو افتراضي	نقد أيديولوجي (فكري)
القيم	ليبرالية ديمقراطية	ديمقراطية و«تطور» مواليان للولايات المتحدة	مناهض للمؤسسة
مستوى التحليل	سياسي وفلسفي وسيكولوجي	سياسي واجتماعي	مستويات عديدة
المنظور	فردي أو مؤسسي أو على بلدان	الولايات المتحدة أو منطقة الدراسات	عالمي وتاريخي
المحتوى	إجماع دستوري تعطله أحداث كارثية	تعددية	الطبقة الاجتماعية/ الجندر/ صراع الأصناف
المدارس الفكرية	أ ـ الليبرالية المؤسسية ب ـ التاريخية ج ـ الفلسفية	أ ـ الوظيفية ب ـ الاقتصادية ج ـ النظم	أ ـ الماركسية ب ـ النسائية ج ـ البيئية
المفاهيم النموذجية	ميثاق دستوري رجل عظيم	ثقافة سياسية وسوق وتغذية ارتدادية	التناقض والمجتمع الأبوي

المصدر: (Tansey, 1973).

العلم التقليدي

لم يكن كتّاب علم السياسة الأكاديميون الأوائل، مثل: أفلاطون وأرسطو اللذين ما زالت أعمالهم تدرّس في معظم جامعات بريطانيا، معتادين على نوع من الممارسة الحديثة لتقسيم المعرفة إلى علوم مختلفة. ولذلك لم يريا بأساً من دمج رؤى من

التاريخ والأحداث الجارية بمناقشات تتعلق بقضايا أخلاقية كبيرة مثل قضايا: «ما هو أفضل أشكال الحكومة؟» أو «ما هي العدالة؟» وتبنّى هذه المنهجية «الانتقائية» (دمج رؤى عديدة من مصادر مختلفة) بعض الكتّاب الكلاسيكيين الذين تمتعوا بشهرة كبيرة في القرن التاسع عشر، مثل: جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill) [١٨٠٦ ـ ١٨٧٣]، برايس (Bryce) [١٨٣٨ ـ ١٩٢٢]، ودو توكفيل (De Tocqueville) [١٨٠٥ ـ ١٨٥٩]. فقد اعتبر هؤلاء الكتّاب نشوء الديمقراطية تطوراً سياسياً كبيراً في عصرهم، لذلك لم يحاولوا تحليل الفكرة وحسب، بل قاموا أيضاً بتحليل مظاهرها المعاصرة في دول مختلفة، وحاولوا بعد ذلك اقتراح تحسينات واستيعابات مع ظهور حقيقة الحكومة الديمقراطية.

وبما أن الكتّاب الجادين يميلون إلى أن يصبحوا الآن محاضرين في الجامعات، وهو أمر يفرض عليهم أن يكون لهم مصالح المختص وقائمة من المقالات التي تنشر في المجلّات المهنية أو الدراسات التي تنشرها دور نشر أكاديمية محترمة، فإنهم يميلون إلى تبنّي مفهوم محدود لدورهم، فالكتّاب الذين تدربوا فلسفياً يستكشفون مفاهيم الأفكار وتاريخها، بينما تقتصر اهتمامات المؤرخين على حقبات قصيرة من الزمن ومناطق جغرافية محددة، فيما يقوم دارسو المؤسسات السياسية بالتخصص في الأنظمة الانتخابية أو اللجان البرلمانية أو سياسة الخصخصة. ولا شك في أن مثل هذه التخصصات تعود عليهم بالفائدة من حيث الاستكشافات الجديدة (ومن حيث نشر أعمالهم بسرعة في المجلات الأكاديمية). غير أنّ هذه المنفعة تتم بلا شك على حساب خسارة بعض من المنظور، وكذلك على حساب خسارة الجمهور غير الأكاديمي الذي يخفق في

فهم العلاقة بين هذا العمل والقضايا السياسية المعاصرة.

ما زالت الأقسام الخاصة بدراسة علم السياسة في جامعات بريطانيا تنتج أعمالاً علمية، مثيرة للإعجاب، تتعلق بالنظرية السياسية و«المؤسسات السياسية» من دون أي محاولة منهجية لربط هذه الاكتشافات بالنظريات العامة للسلوك السياسي أو «علم الاجتماع». وما زال بعض الحاصلين على درجة الأستاذية يعتبرون أنفسهم مؤرخين أو فلاسفة بدلاً من اعتبار أنفسهم «علماء سياسة».

في مثل هذا الوضع يميل طلاب «النظرية السياسية» إلى الانقسام بشكل واضح إلى معسكرين رئيسين: ففي **المجموعة الأولى** يوجد الفلاسفة الذين يرون أن مهمتهم الرئيسة هي توضيح المفاهيم السياسية (مثل العدالة والديمقراطية) مع الأخذ بعين الاعتبار علاقتها بالاهتمامات المعاصرة. وأما **المجموعة الثانية** فهم مؤرخو الأفكار الذين يهتمون بتتبع تطور الكتابات عن السياسة، ومقصد كتاب هذه النصوص، ومدى تأثيرهم في الأحداث.

غالباً ما كان الكتاب الذين كتبوا عن «المؤسسات السياسية» أقل وضوحاً في هدفهم النظري، غير أن كتّاباً مثل ريدلي (Ridley, 1975) كتبوا بتفصيل عن العقلانية والافتراضات الخاصة بهذا النوع من الكتابات. ومن الواضح في ديمقراطيات راسخة ومستقرة نسبياً ـ كما هو الحال في بريطانيا والولايات المتحدة ـ أن الكثير مما نطلق عليه مراكز سياسية تتمركز حولها المؤسسات الحكومية المهمة، مثل: البرلمان والانتخابات والدوائر الحكومية والسلطات المحلية، وما شابه. وتعتبر دراسة

كيفية تطوّر هذه المؤسسات والقواعد والممارسات التي تحيط بها، فضلاً عن كيفية إمكانية تحسينها، ذات أهمية قصوى، خاصةً للكتّاب (والقرّاء) الذين يشتركون في الافتراضات العامة التي يمكن القول إنها «تستند» إليها. ومن الممكن أن نشعر بصفتنا مواطنين أو موظفين محتملين مستقبليين في الشأن العام أو سياسيين بأن مثل هذه الأنشطة نادراً ما تحتاج إلى تبريرات واضحة.

على الرغم من ذلك، فمن الممكن أن يجتمع المشكِّك والطموح ليثيرا الشك في الصدقية الأكاديمية لمثل هذه الأنشطة. وهل ستكون النتيجة حقاً «المعرفة» التي يمكن دراستها فعلاً بشكل قانوني في الجامعات ـ أم أنه فقط حسن تمييز براغماتي يمكن أن يستخدمه الذين يتفقون مع افتراضاته (المحافظة أو الليبرالية)؟ وسيقول المشكِّك أن العمليات الخاصة بالمؤسسات التمثيلية ما هي سوى قناع مضلل يخفي خلفه السياسة الاستغلالية الحقيقية (راجع مبحث «النقد الراديكالي ونقد ما بعد الحداثة» لاحقاً في هذا الفصل)، بينما يرى الطموح فقط في النظريات العلمية المؤسسة الأساس المقبول للمعرفة في القرن الحادي والعشرين.

علم الاجتماع والسياسة

لا يمكن من الوهلة الأولى إنكار الافتراض القائل بأن معرفتنا بالسياسة يجب أن تكون مستمدة علمياً. فتطبيق الأسلوب العلمي في المجالات الأخرى، مثل: الفيزياء، والكيمياء الحيوية، والفلك لم يؤدِّ فقط إلى إجماع واسع على حقيقة الكثير من «القوانين» العلمية، بل حقّقَ كذلك نتائج عملية في

صورة صناعة سفن الفضاء وعقاقير «معجزة». وإذا كان بالإمكان تطبيق الملاحظة المنهجية والتحليل البياني المحوسب واختبار الفرضيات من خلال التجربة واستخدام الطوب الصغير لبناء صروح ضخمة من المعرفة في مجال ما، فلماذا لا يطبق في مجالات أخرى؟ وبما أن البشر في هذا المستوى من الجهل حول طبيعة علم السياسة، فإن إنشاء علم للسياسة من أكثر المهام الفكرية إلحاحاً في وقتنا الحالي.

يبدو أن المشكلات في سبيل تأسيس علم مقبول للسياسة كبيرة لدرجة أنها يمكن أن تضع المشروع برمته موضع شك؛ إذ تشتمل على مشكلات مثل صراع القيم والتعقيد والأسلوب والفلسفة.

من المغري جداً تجاهل مشاكل صراع القيم باعتبارها لا تتعلق بالبحث العلمي. فالحجة التقليدية في هذا الصدد هي أن العلم حيادي (خالٍ من القيم)، وأنه يمكن استخدامه في الخير أو في الشر. وهكذا فالهيكل التكويني للذرّة واحد في كل مكان، فإما أن تستخدم معرفتنا بهذا الهيكل في تدمير الحضارات أو في تدعيمها أو حتى في فهم أكثر مقوماتها الأساسية.

في الحقيقة، من السهل جداً تطبيق علم الكيمياء الحيوية لجعل الأفراد أكثر صحة من تطبيق علم السياسة بغرض إنشاء مجتمع صحي. والسبب في ذلك أن الجميع يتفقون على ما يبدو عليه الشخص المريض، بينما يصعب هذا في حالة المجتمع المريض. ومع ذلك تعتبر المشكلات الأخلاقية لهذه الأهداف منفصلة عن المشكلات العلمية من حيث كيفية عمل الأمور. فمن حيث المبدأ سيقبل الكاتب بهذا الافتراض، على الرغم من

أن ذلك سيقلل بشدة من إمكانية زيادة التوافق الاجتماعي بإنشاء علم للسياسة، لأن التحليل العلمي لا يمكنه التعامل مع مشكلة صراع الأهداف الإنسانية.

ومع ذلك ففي التحليل الاجتماعي حتى الآن، من غير العملي خلق مفردات لغوية «خالية من القيم» تكون مقبولة على حد سواء للديمقراطيين الاجتماعيين وتجار السوق الحرة من المحافظين الجدد والماركسيين والنسويين. ولنفترض أننا نحاول وصف اجتماع لهيئة التدريس في إحدى الجامعات. فقد يلاحظ الديمقراطي الاجتماعي الديمقراطية الأكاديمية وهي تعمل، بينما لا يرى أحد المحافظين الجدد إلا مجموعة أفراد يدافعون عن مصالحهم الخاصة، فيما يمكن أن يرى الماركسي **في عبيد الأجرة** أناساً تهيمن عليهم أيديولوجياً ضرورات النظام الرأسمالي. فإنّ أصحاب النظرية النسوية يرون أن مجموعة الذكور يمارسون الهيمنة الأبوية.

تحتوي المفاهيم التي نستخدمها لملاحظة الحقيقة الاجتماعية على قيم «مبنية فيها» تجعل من التحليل «الموضوعي» أمراً صعباً، إن لم يكن مستحيلاً.

هناك مشكلة أخرى في تطبيق التحليل العلمي في المجال السياسي/الاجتماعي، وهي مشكلة تعقيد الظواهر التي تخضع للدراسة. فحتى الآن حقق الأسلوب العلمي نجاحاً كبيراً حين تطبيقه في الأنظمة الفيزيائية، بينما حقق نجاحاً أقل في الأنظمة البيولوجية التي تتكون من أنظمة مادية. كما إنه حقّق نجاحاً محدوداً جداً في الأنظمة السيكولوجية البشرية التي تتكون من أنظمة بيولوجية. لذلك من غير المدهش أن تكون الأنظمة

الاجتماعية التي تتكون من نظام ذي مستوىً عالٍ من التعقيد أكثرَ مقاومة للتحليل.

نموذجياً، يتميز العلم بأنه يقوم على اختبار الفرضيات عن طريق التجربة. فالأسلوب التجريبي مغلق بشكل كبير أمام علماء السياسة؛ إذ إنهم لا يملكون السلطة لإملاء كيفية التصرف على جميع المجتمعات الإنسانية، وعلى أي حال فالتجارب تتطلب وجود مجموعات متطابقة يمكن التحكم فيها من أجل إجراء مقارنة بينها، وهو أمر لا يمكن القيام به. ومع ذلك فقد أُجريت بعض المحاولات للقيام ببعض تجارب المحاكاة المخبربة على نطاق صغير لبعض حالات السلطة البشرية التي حققت بعض النتائج المثيرة) مثلاً: ميلغرام (Milgram, 1965)) ولكن إمكانية تطبيق النتائج هذه على المجتع بأكمله هي محل جدل. ويمكن استبدال المعالجة الإحصائية لمجموعة من البيانات الخاصة، بشكل جزئي، بالمجتمعات الإنسانية وبالتقنيات التجريبية، غير أنه تم جمع القليل من البيانات المقنعة. وتشتمل بعض المحاولات التي أجريت في هذا الصدد كتاب **الدليل العالمي للمؤشرات السياسية والاجتماعية** (Taylor and Jodice, 1983) ومؤشرات الدولة لمشروع السياسة الخارجية في جامعة كارلتون، كندا(*). ومن أكبر المشكلات الأساسية هي أن عدداً من الدول لا يوجد لديها إحصائيات سكانية موثوق فيها ـ على سبيل المثال أرقام التعداد السكاني في نيجيريا هي محل نزاع سياسي بسبب تأثيرها الكبير في الميزان العرقي للسلطة ـ كما إنه من الصعب أيضاً مقارنة القيم المالية في عملات مختلفة

(*) <http://www.carleton.ca/cifp>.

بسبب معدلات التبادل السطحية، واختلافات القوة الشرائية.

أما على المستوى الفلسفي، فقد كان يقول بعضهم إن نوع التفسير السببي الذي من الممكن أن يكون مرضياً بشكل تام في علم الفيزياء سيكون غير مرضٍ في تفسير الظواهر الاجتماعية ـ تحتاج التفسيرات الاجتماعية إلى تفسير دوافع الأشخاص المشاركين، وليس فقط التنبؤ بنجاح عما سيحدث (Runciman, 1969). بالإضافة إلى ذلك، إذا قبلنا أن المعرفة الإنسانية والدوافع البشرية تمثل جزءاً مهماً من كل نظام سياسي، فمن الممكن أن يصبح أي تقدم في المعرفة السياسية متاحاً لجميع أفراد الأنظمة التي ندرسها. لذلك من الممكن أن تصبح المعرفة التي ننتجها بتحليل الأنظمة السياسية جزءاً من هذه الأنظمة، ويمكن أن تشوّش أيضاً على أي تنبوءات نقوم بها حيال هذه الأنظمة (Popper, 1960) (انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب).

مدارس علم السياسة

تصبح المشكلات المتعلّقة بتأسيس علم اجتماعي للسياسة واضحاً عند مطالعتنا كتابات بعض الكتّاب الملتزمين جداً بهذا المجال. وسرعان ما يتضح أنه لا يوجد إجماع، حتى بين هؤلاء الكتّاب، على المفاهيم والأساليب التي يجب تطبيقها أو على النظريات التي من المفترض أن تكون قد ترسخت بالفعل.

ربما تكون أكثر المجموعات تأثيراً من «العلماء السياسيين» هي التي تتمحور حول غابرييل ألموند (Gabriel Almond) ومداولات لجنة السياسة المقارنة لجمعية العلوم السياسية

الأمريكية في ستينيات القرن العشرين. وعلى الرغم من أنها انتُقدت كثيراً على أسس نظرية، غير أن المفردات والمنهجية التي تبناها هؤلاء الكتاب «العمليون» لا تزال سائدة بشكل واسع في الدراسات الإمبريقية الأمريكية والبريطانية والسياسة المقارنة.

في عمل مبكر ومؤثر قال كل من ألموند وكولمان (Almond and Coleman, 1960) أنه ينبغي أن نتحدث عن الآتي:

«النظام السياسي» بدلاً من «الدولة»

«الوظائف» بدلاً من «السلطات»

«الأدوار» بدلاً من «المناصب»

«الهياكل» بدلاً من «المؤسسات»

«الثقافة السياسية» بدلاً من «الرأي العام»

«التنشئة السياسية» بدلاً من «هيكل المواطنة»

وكانت حجتهما في ذلك أنه بدراسة العمليات الضرورية للحفاظ على أي نظام سياسي وبيئات مختلفة، بدلاً من التركيز على مؤسسات ديمقراطية ليبرالية تقليدية، فإنهما يضعان بذلك أساسَ منهجيةٍ علميةٍ:

> «إن هذا ليس مسألة مفردة مفهومية [كذا]؛ إنه إشارة إلى خطوة كبرى للأمام في طبيعة العلوم السياسية كعلم...؛ نحو علم محتمل للسياسة».
>
> (Almond and Coleman, 1960)

بطريقة ما كانت هذه المحاولة ناجحةً جداً لدرجة أن آلاف الكتّاب قد قاموا بتوظيف المفردات المقترحة، ووصف

كل بلد حديث تقريباً بهذه المصطلحات، وتبنّى علماء السياسة المهنيون مفردات تختلف عن المفردات الموجودة في الخطاب السياسي اليومي.

لسوء الحظ لا يوجد كثير من الأدلة على أن هذه المفردات تستخدم بشكل أدق كما حصل مع المفردات من قبلها (Sartori, 1970) أو أن الافتراضات التي تتضمنها هذه المنهجية أصبحت أقل قابلية للجدال من (وبالتأكيد مختلفة تماماً عن) المنهجية المؤسسية الليبرالية. فعلى سبيل المثال، لم يكن يوجد اتفاق جوهري على الوظائف الواجب القيام بها للحفاظ على نظام سياسي ما (Dowse, 1972) أو حول الرغبة في فهم علم السياسة من منطلق الحفاظ على استقرار الدول ذات السيادة الحالية، ويجادل لارد (Luard, 1990) من أجل منظور عالمي (راجع الفصل الثاني).

إن أحد الشروح الجيدة التي تتناول بعض المشكلات التي تنجم عن توظيف المفردات الجديدة يتمثل بدراسة مفهوم «النظام السياسي». ويستخدم النفعيون هذا الشرح نوعاً ما على نحو حر ليشيروا إلى أن علم السياسة لا يقتصر فقط على المؤسسات الدستورية التقليدية، بل إنه يتأثر كذلك بالظروف الاقتصادية والاجتماعية داخل البلد. وكما أشار نتل (Nettl, 1966) وغيره أن هذا الاستخدام غالباً ما «يفترض» أن النظام كيان موجود يؤدي دوراً محدداً، مثل نظام تخصيص القيمة. وبدلاً من ذلك، فإن فكرة النظام يمكن أن تستخدم أكثر باعتبار أن هناك تشابهاً واعياً مع الأنظمة الهندسية كما هو الحال مع دوتش (Deutsch, 1963) الذي يرى في النظام السياسي آلية توجيهية للمجتمع، وتدفق معلومات من خلال آلية صنع القرار التي يمكن أن تتحسّن.

ويرى الكثير من المفكرين الاجتماعيين الممنهجين مثل تالكوت بارسونز بوضوح أن «الوظائف» هي عمليات نظرية تحليلية تمتاز عن الواقع الإمبريقي المشوش. ومن ثَم تصبح المشكلة رؤية التنبؤات التي تقوم بها نظرية كهذه. ومن الممكن أن «خواء» نظرية النظام تبدو أكثر وضوحاً إذا ما جرى الأخذ في الاعتبار كتابات ديفيد إيستون (Easton, 1979) الذي صرح بوضوح أن «النظام السياسي» ما هو إلا مفهوم تحليلي خالص يمكن أن يطبّق على أي مجموعة من الكيانات التي يراها صاحب النظرية مناسبة. ومن ثَمّ ألمح إلى إمكانية استجابة النظام لـ «المُدخلات» القادمة من البيئة الخارجية عن طريق «المخرجات» التي يمكن أن تؤدي بدورها إلى التأثير في المجتمع من أجل العمل على استقراره، وفي مثل هذه الحالة يتحقق مفهوم النظام «الاستتبابي» المستقر. ومع ذلك، فإن هذه النتيجة ليست أمراً لا مفر منه ـ فالمشكلة هي معرفة متى سيكون هذا التحليل مناسباً، وما هو الوقت الذي يمكن أن ينهار فيه النظام.

وبناءً على ذلك يدّعي الآن كثير من الكتاب أنهم يتبنَّون منهجية «النظام»، غير أنه من غير الواضح غالباً إن كانوا يؤمنون بالأنظمة السياسية باعتبارها كيانات يمكن ملاحظتها، أو أطراً تحليلية أو ذات تشابه مفيد أو أداة لحل المشكلات.

لندرس بطريقة مغايرة مجموعة حديثة، وربما أكثر عصرية، من العلماء السياسيين ـ أصحاب نظرية «الخيار العقلاني» (أو كما سنشير إليهم عادة بالاقتصاديين)، فكما توحي الأسماء التي منحتهم إياها فقد تبنَّوا منهجية بديلة عن البدء بالسلوك كله، تركز على سلوك «الفاعلين» السياسيين الفردي. وقام الاقتصاديون

الرئيسيون بتحليل الأسواق بدءاً بالسلوك الفردي للمستهلكين ورجال الأعمال الذين يفترض أنهم يعملون بشكل عقلاني من أجل مصالحهم الخاصة (تعظيم المنفعة أو الربح). ويمكن دراسة السلوك الفردي للناخبين أو البيروقراطيين أو المشرّعين بالطريقة نفسها كما هو الحال في علم الاقتصاد (Tullock, 1965). ولم يتأكّد، كما هو الحال مع الاقتصاديين، أن كل الفاعلين عقلانيون. والافتراض فقط هو أن النظام يعمل على أساس أن معظم الفاعلين سيكونون عقلانيين، وأن الفاعلين غير العقلانيين سيلغي بعضهم بعضاً، أو يفلسون... إلخ (ولا يستثني تضخيم المنفعة الافتراض بأن بعض الفاعلين سيستمدون المنفعة من خلال أفعال إيثارية).

وكمثال على هذه المنهجية، لا يُرى سلوك البيروقراطيين من منطلق دستوري كمن يعطي مشورة سياسة محايدة إلى الوزراء أو من منطلق وظيفي باعتبارهم جزءاً من وظيفة إجمال المصلحة أو وظيفة تطبيق القانون. ويمكن وصف هذا السلوك بأنه سلوك يسعى إلى زيادة حجم ميزانيات دوائرهم من أجل تعزيز سلطتهم ورواتبهم ومنزلتهم الاجتماعية.

نظريات ونماذج وبراديغمات

في مواجهة غابة من النظريات أو المنهجيات المنافسة سيسأل القراء أي النظريات هي الصحيحة وأيها الخطأ، أو ربما يخلصون في حالة يأس إلى أن عليهم العودة إلى هذه المادة بعد ثلاثين سنة عندما يقرر «الخبراء». وللأسف فإن أيّاً من هاتين الوسيلتين لن تنجح؛ إذ لا يوجد هاتف وحي كلي العلم للإجابة عن هذا السؤال، ومن التجربة السابقة فإن الانتظار

لثلاثين عاماً لن تزيد الأمر إلا تعقيداً. غير أن الأمر الذي يمكن أن يساعد على توضيح الأمور هو محاولة فصل عدد من الأنشطة المربكة في أثناء القيام بإنشاء علم للسياسة، ولكي نفعل فمن الضروري دراسة كيفية عمل العلماء عادة.

يقول بوبر (Popper, 1960) بشكل مقنع أن القوانين العلمية هي افتراضات تنبُئِية عامة مفيدة تم اختبارها باستفاضة ولم يثبت بطلانها حتى الآن. ويبدو أن قليلاً من الافتراضات التي قدّمها علماء السياسة تجاوزت فقط هذا الاختبار. وكما رأينا فافتراضات عديدة قدمها «أصحاب نظريات سياسية إمبريقيون» يصعب تطبيقها على العالم الحقيقي للسياسة، كما إنها لا تقدم أي تنبؤات واضحة، ولم تُختبر باستفاضة. وهناك قليل من الافتراضات المحدودة التي يمكن أن تكون فرضية قابلة للاختبار، ويمثل هذا الاختبار إجراءً تمهيدياً لإنشاء نظريات جديدة مفيدة.

عادة كان يُعتقد أن العلماء كانوا يستمدون فرضياتهم للاختبار من ملاحظة عدد من «الحقائق» كلما أمكن ذلك (النظرية الوضعية في العلم). ولاحظ كثير من مؤرخي العلم الحديثين أن الفرضيات الابتكارية تأتي من خلال تجميع الملاحظات الذكية وتطبيق «نماذج» الواقع التي غالباً ما تُستمد من مجال علمي آخر. وعلى المراقبين أن يكون لديهم فكرة عما يبحثون عنه! فـ «النموذج» عبارة عن تبسيط الواقع يمكّننا من اكتشاف العلاقات بين الأشياء التي نقوم بملاحظتها.

لا يزال الكثير من النماذج المختلفة في مجال السياسة جارياً. فعلى سبيل المثال، وسنقوم بمناقشة ذلك باستفاضة لاحقاً، كان النموذج المسيطر في الفكر (الليبرالي) الحديث هو

النموذج القانوني للعقد الذي ينظّم العلاقات بين المواطنين والحكام أو الدولة. ويبدو أن مفكري القرون الوسطى كانوا يفضلون النموذج الدستوري للدولة الذي يعتبر أن أجزاء الدولة هي تماماً مثل أجزاء الجسم البشري. وكذلك فلا يُعتبر مستغرباً في عصر «ما بعد الحداثة» أن يطبق إيستون/دوتش النظرية السيبرانية (نظام المعلومات) في عصر الكومبيوتر.

وكما يشير دوتش (Deutsch, 1963) بوضوح فالنماذج ليست صحيحة أو خاطئة في ذاتها، ولكنها مفيدة أو غير مفيدة. ويعتمد أسلوب اختيار النماذج على مدى صوابها، وعلى الاقتصاد وعلى القوة التنبؤية، وتتضمن الأخيرة أفكاراً صارمةً (أي هل تعطي النظريات التي تقوم على هذه القوة إجابات موحّدة)، والثراء الاندماجي (عدد الأنماط التي يمكن أن تولّدها)، وقوة التنظيم (هل يمكن تطبيق النموذج في ظروف مختلفة عديدة؟).

في الواقع يمكن للنماذج العامة الناجحة أن تكون في صميم ما يعتبره كون (Kuhn, 1970) باراديغما علمية. وبذلك سيطر نموذج نيوتن الذي يصف فيه المادة بأنها سلسلة من الذرات التي يمكن وصف العلاقة بينها عن طريق إجراء بعض المعادلات الحسابية على علم الفيزياء لعدة قرون. كما تستمر باراديغما النشأة والتطور التي اقترحها داروين مسيطرة في علم الأحياء. وعلى الرغم من وجهة نظر الفلسفة الوضعية للتطور العلمي سالف الذكر، إلا إن كون يجادل بأن معظم المساعي العلمية (العلم العادي) تتكون في تطبيق النماذج الموجودة في مجالات جديدة أو شرح الانحرافات الواضحة عن النموذج

المسيطر من حيث اشتقاقها منه. ولا ينبغي الاستخفاف بذلك، إذ يعتمد قدر كبير من التقدم العلمي والتكنولوجيا الحديثة على عملية «وقوف الأقزام على أكتاف العمالقة» هذه (تكديس عمال المعرفة العاديين لمعلومات مفصّلة ضمن الباراديغما المسيطرة).

وطبقاً لهذه الشروط يمكن اعتبار الدراسات السياسية فرعاً من فروع العلم الأكاديمي في مرحلة ما قبل العلمية حيث لم تنشأ أي باراديغما مسيطرة. كما يمكن اعتبار ما وصفناه هنا بالمدارس بأنها باراديغمات طموحة. والقضية المطلوبة منهم هنا هو مدى فائدتهم كمصدر لنماذج قابلة للتطبيق في حالات جديدة ولفرضيات قابلة للاختبار، ولمفاهيم تساهم في وصف الأحداث وتحليلها، (وكما هو معروف لا يمكن أن نجد حقائق مطلقة).

النقد الراديكالي ونقد ما بعد الحداثة

إن من سمات النظرية العلمية أن تكون خالية من القيمة ـ فلا يوجد علم فيزياء يساري وعلم فيزياء يميني، بل يوجد علم فيزياء جيد وعلم فيزياء غير جيد فقط. ولا يعني هذا أن التحريفات «الأيديولوجية» مستحيلة أو غير ممكنة الحدوث (راجع الفصل الرابع من هذا الكتاب) ـ فقد عوّقت الاعتبارات السياسية واللاهوتية قبول الباراديغم الداروينى في علم الأحياء على سبيل المثال. ولكن، على المدى البعيد، ساعد الإصرار على التحقق الإحصائي والتجريبي والملاحظة للنظريات ووجود منظمة مهنية عالمية متحدة نسبياً للعلماء في مجالات محددة على نشوء إجماع حول بعض الباراديغمات والنظريات والمفاهيم.

وتكشف دراسة منهجيات عديدة طرحها علماء السياسة أن النماذج التي تستند إليها، والمفاهيم التي تستخدمها، فضلاً عن النظريات التي تحتوي عليها تدل بشكل واضح على مجموعة من القيم التي من الممكن أن يرغب آخرون في معارضتها. فإذا قمنا بدراسة نموذج ألموند النفعي على سبيل المثال، فمن الواضح أنه يعتبر علم السياسة أمراً يساعد على الحفاظ على الاستقرار السياسي عن طريق تحقيق توافق بين المصالح السياسية المختلفة (التعبير عن المصلحة وإجمالها). وتقوم بذلك الدولة التي تعمل من خلال نمط ليبرالي تقليدي لقواعد قانونية. («صناعة القواعد، فرض القواعد، تحكيم القواعد»). ويشدد هذا النموذج السياسي بعد ذلك على قيم «التعددية» (راجع الفصل الخامس من هذا الكتاب) وعلى الإجماع الذي قد يحدث بشكل غير جدلي في الولايات المتحدة (حيث يعيش معظم علماء السياسة)، غير أن ذلك لن يكون مقبولاً تماماً في الاتحاد السوفياتي السابق أو بين المفكرين اليساريين في باريس أو في لندن. وعلى نحو مشابه، فإن نظرة واحدة إلى النموذج الفرداني الذي طرحه «الاقتصاديون» تذكرنا بتعليق مارغريت تاتشر (Margaret Thatcher) الشهير أنه «لا يوجد شيء اسمه مجتمع، لا يوجد سوى أفراد». غير أن مثل هذه النظريات تدل بوضوح على شكوك معروفة لحكومة كبيرة وتشدِّد على «الحافز الربحي» على نطاق واسع.

إن المنهجية المنافسة بشكل واضح للتحليل السياسي الذي يشدد على الفردانية والإجماع الموجود في عدد من نظريات العلوم السياسية تتمثل بدراسة الرأي الجماعاني والرؤية ذات التوجه النزاعي في علم السياسة الذي طرحه الماركسيون. وفي

الواقع، فهناك كما سنرى لاحقاً في الفصل الرابع عدة أنواع من الماركسية تماماً كما هو الحال مع علم السياسة. غير أن النموذج الأساس الذي يُستمد من **البيان الشيوعي** (*Communist Manifesto*) لماركس وإنغلز، فإنه عبارة عن مجتمع مقسم إلى جماعات كبيرة (طبقات) تتعارض مع المصالح في أسسها. ويتمثل الحل الوحيد البعيد الأمد لهذه الصراعات التي تُستمد من العلاقة الأساسية للاستغلال بين الرأسماليين والبرجوازيين الذين يملكون «وسائل الإنتاج» وبين البروليتاريا ـ «عبيد الأجور» ـ من خلال الثورة الاشتراكية.

على الرغم من أن هذه المنهجية ستبدو متحيزة جداً بالنسبة إلى القراء في العالم الغربي، فهل يعتبر هذا الحكم غير اعتبار القيم الخاصة بمجتمعنا أنها صحيحة؟ لقد اعتبر عدة مواطنين سوفيات هذه الافتراضات صحيحةً بالقدر نفسه الذي يعتبر فيه المواطنون الأمريكان والبريطانيون أن الديمقراطية تعني مجتمعاً يمكن فيه لكل مواطن أن يصوّت في الانتخابات الدورية التي حيث يستطيع الأغنياء أن يشتروا وسائل الإعلام لعرض رؤاهم.

قام عدد من الكتّاب حديثاً (Miliband, 1969, and Gramsci, 1969) بتناول تحليل علم السياسة الحديث من خلال مجموعة من النماذج الماركسية التي حققت بعض النتائج المبهرة في بعض الحالات. فقد تمت مناقشة بعض الافتراضات التقليدية، كما تم الكشف عن الأبعاد الاقتصادية والسياسية للمشاكل. فعلى سبيل المثال، تم التشديد على التأثير الثقافي والإعلامي للرأسمالية في العالم الغربي، بينما يبدو التشديد الماركسي في دول «العالم الثالث» على التأثيرات البيئية الاقتصادية الدولية (Williams, 1976) أكثر واقعية من تحليل الأحزاب السياسية التي

هي عرضة للاختفاء بين عشية وضحاها في الانقلابات العسكرية (Sklar, 1963, and Weiner, 1962).

وكما هو الحال مع علماء السياسة التقليديين، فإن أعمال الكتّاب الماركسيين ذات جودة متنوعة وفائدة بالنسبة إلى القارئ العادي. ويمكن هنا كذلك تمييز الميول إلى إساءة فهم بعض الافتراضات على أنها استنتاجات أو القفز مباشرة إلى استنتاجات ملائمة للنموذج الذي تم تبنيه في البداية. وبالإضافة إلى ذلك، ربما يكون هناك ميل أكبر إلى الانخراط في نزاعات «لاهوتية» ضمن المدرسة حول الاستخدام المناسب للمفاهيم، وإلى اتخاذ مواقف سياسية واضحة. ومن غير الواضح دوماً الكيفية الأكاديمية (وفقاً لقوانين المنح العلمية التقليدية) التي تزمع أن تكوّنها بعض الكتب. وعلى العكس من ذلك تعرضت بعض الأعمال الماركسية، وخصوصاً **البيان الشيوعي** بالتأكيد، لنقد أكاديمي صاخب على الرغم من دورها الجدلي الصريح.

وحديثاً جداً برز عدد من الكتّاب الراديكاليين النسويين الذين شككوا بالافتراضات الضمنية في التحليل السياسي التقليدي. فهم يرون المجتمع مبدئياً أنه عبارة عن علاقة استغلالية (أبوية) بين الجماعات (المغايرون الجنسيون الذكور البالغون مقابل الآخرين)، (ينبغي التأكيد أن هذه مناقشة كتّاب نسويين راديكاليين، فقد تبنّى الكثير من النسويين موقفاً ليبرالياً أكثر اعتدالاً). فقد ركز النسويون مثل الماركسيين في وقت لاحق على الجوانب الثقافية والإعلامية للعلاقات السياسية. وفيما درس التحليل التقليدي النزاعات السياسية الواضحة التي تعكسها الانقسامات الحزبية التقليدية، فقد رأى هؤلاء الكتّاب أن السياسة التقليدية قمعت حدوث بعض الانشقاقات (الزلزالية)

الممكنة. كما يمكن رؤية بعض الكتّاب الذين يكتبون في مجالي البيئة وتحرير الحيوان في الضوء الميثودولوجي نفسه الذي رؤى من خلاله النقاد الماركسيين والنسويين الذين سبق الحديث عنهم، وسوف تتم مناقشتهم في فصل قادم.

وحتى لا يتم رفض الانقسامات السياسية المقموعة، يجدر مناقشة حالة الأمريكيين الأفارقة في الولايات المتحدة. ففي حقبة خمسينيات القرن العشرين لم يظهر الأمريكان الأفارقة وشجونهم في الأجندة السياسية على الرغم من حرمانهم من الحقوق الإنسانية الأساسية، ومن التمييز ضدهم، مع أنهم كانوا يعيشون في «ديمقراطية» وحانقين على ظروفهم وعلى الرغم من أنهم كانوا يشكلون في بعض الأحيان أغلبية في مجتمعاتهم. وانطلاقاً من هذه الحالة طرح باشراش وباراتز (Bachrach and Baratz, 1970) نموذجاً عاماً للنشاط السياسي مثيراً للاهتمام، جامعيْن فيه رؤى النموذجين الماركسي والتعددي. وألمحا إلى إمكانية تعايش المصالح السياسية في نظام «ديمقراطي» مع الصراعات المقموعة التي تفشل ضمنها مصالح جماعات معينة في الوصول إلى الأجندة السياسية. فالسياسات تفضل مصلحة الجماعات المقموعة حتى إن تبنتها الحكومة رمزياً، فلن تنفذها الأجهزة الحكومية. وباختصار فإن ما يسميه تشاتشنايدر (Schattschneider, 1960: 71) «تعبئة التحيز» مدمجة في النظام ضد هؤلاء. وفيما يهتم كل من باشراش وباراتز بالتحيز العنصري، يمكن لمثل هذا التحيز العنصري أن يكون على أساس الجندر، أو العرق، (انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب) أو الدين، أو الرأسمالية.

لا يرفض الكتّاب الراديكاليون الذين تم الحديث عنهم

بالضرورة مشروع علم للسياسة ـ فقد ادّعى الماركسيون ذوو النمط القديم أن الاشتراكية «العلمية» أمدّتهم برؤية متفوّقة للمجتمع وللاقتصاد المعاصريْن. فهم يشككون فقط في الافتراضات التي يعمل بموجبها المحللون المعاصرون. وقد شكك نقاد ما بعد الحداثة المتأثرون بفكر بعض الفلاسفة المتأخرين، مثل فيتغنشتاين (Wittgenstein) وفوكو (Foucault)، في إمكانية وجود تحليل نزيه (غير متحيز) للسلوك السياسي. وأكدوا أن اللغة التي تستخدم بكثرة في وصف الأحداث السياسية هي حصيلة صراعات بين مستخدميْن مختلفي اللغة، وهي لغة «منفتحة، ومعقّدة «داخلياً»، ويمكن التصارع عليها» (Gibbins and Reiner, 1999: 7). ويعتبر المفهوم المعاصر لـ «الحرب على الإرهاب» أحد الأمثلة الجيدة في هذا الموضوع الذي سنناقش جوانبه بإفاضة في فصول لاحقة. فلا يوجد أسس مطلقة للأخلاقية والمعرفة، فالمعرفة والأحكام هي بلا شك أمور ذاتية. تستخدم العلوم السياسية ـ تقليدياً ـ مفردات تفترض أولوية الدولة القومية والصراعات السياسية التي تستند إلى مصالح المنتَج. ولذا يشدّد نقاد ما بعد الحداثة دائماً على تأثير العولمة والاستهلاكية في تقويض هذه الافتراضات (Gibbins and Reiner, 1999: 120-133). وفي النهاية قيل إن كتابات الحداثيين في علم السياسة (العلوم السياسية) سيطرت عليها نخبة ذكورية مهنية في أمريكا الشمالية تلتزم في الغالب بالأساليب الكمية. ومن الممكن أن تتخلّى منهجية ما بعد الحداثة عن فكرة الدراسة الوحدوية بإجماع حول الأساليب، وتشجع على استخدام أكبر لكتابة شبكة عالمية لمجموعات مَقصية وغير مهنية (Gibbins and Reiner, 1999: 167-178).

خاتمة

بالنظر إلى أعمال الكتّاب في علم السياسة، فالسؤال الأهم هنا ليس إن كان هؤلاء الكتاب يستخدمون نظريات ميثودولوجية، ولكن إذا ما كانت ميثودولوجيتهم مناسبة ومفيدة ويمكن تطبيقها باستمرار.

المربع (١ ـ ٢)
تقييم استخدام الميثودولوجيا في علم السياسة

هل تتناسب المنهجية المستخدَمة مع المشكلة التي تواجهنا؟
هل تم تعريف النظريات والمفاهيم والنماذج تعريفاً واضحاً، وهل طبّقت باستمرار؟
هل تم تمييز الافتراضات النظرية من النتائج المثبتة إمبريقياً؟
هل تم اختبار كل الأدلة المتعلّقة بكل القضايا؟

هناك عمل جيد قام به كتّاب من كل الألوان. وعلى العكس من ذلك يبدو أن بعض الكتّاب يدرسون فقط الأدلة التي تدعم افتراضاتهم النظرية. وفي الحالة المعرفية الحالية، غالباً ما نكتشف أن مجموعة من الرؤى المستمدَّة من منهجيات مختلفة تلقي معظم الضوء على موضوع واحد.

قراءات مقترحة

Crick, Bernard. *In Defence of Politics*. 5th ed. [n. p.]: Continuum International Publishers, 2001.

مقالة محفِّزة تدافع عن مفهوم كريك لعلم السياسة في وجه التوتاليتاريين والخبراء والقوميين والأصدقاء الزائفين الآخرين.

Leftwich, Adrian. *Redefining Politics*. London: Methuen, 1983.

مثير للاهتمام لسعة الأمثلة المستخدمة منذ الأزتكيين (Aztecs) حتى البنك الدولي (World Bank).

Marsh, David and Gerry Stoker (eds.). *Theory and Methods in Political Science*. 2nd ed. Basingstoke: Palgrave, 2002.

مجموعة مفيدة ومتقدمة من المساهمات التي تتناول مناهج علم السياسة، والفروقات الميثودولوجية (كمية، ونوعية، ومقارنة... إلخ) ونظريات عن الدولة.

Zuckerman, Alan S. *Doing Political Science: An Introduction to Political Analysis*. Oxford: Westview Press, 1992.

وجهة نظر أمريكية تشدد على دراسة علم السياسة كعلم اجتماعي أكاديمي.

الفصل الثاني

الأنظمة

هذا الفصل

يتناول هذا الفصل نقطة أثيرت في الفصل الأول: وهي أن السياسة ليست مجرد نشاط يقتصر على حكومات قومية ديمقراطية ليبرالية حديثة. وقد ناقش الفصل الأول أنه يمكن رؤية السياسة في النشاط الشخصي أو التنظيمي ـ وهي نقطة ممكن أن تفصل أكثر في علاقة نقاشاتنا اللاحقة بالنسوية، والفوضوية، والإيكولوجيا. ويحلل هذا الفصل سياسة المجتمعات من دون الحكومات الرسمية وأنظمة الحكومة في الممالك والإمبراطوريات قبل دراسة محور علم السياسة الحديث: الدولة القومية. كما يتناول هذا الفصل أيضاً المدى الذي تتشكل فيه التطورات على المستوى الفوق طبيعي تهديداً لهيمنة دول كهذه. ويتم استخدام «النظام» السياسي هنا بمعنى فضفاض للدلالة على تعقيد النشاطات السياسية المتداخلة في مجتمع ما أو في المجتمعات ـ وهذا لا يدل على تبنّي نموذج أي نظام معين.

دول ومجتمعات

لكي نقوم بشرح توضيحي لفرضية أن علم السياسة لا يتناول فقط كيفية إدارة الدول، علينا أولاً أن ندرس حالة المجتمعات من دون دولة، ولنرَ إن كان بإمكاننا تعريف أي شيء يشبه ما نعتقد عادة أنه علم السياسة.

وسيثير هذا بدوره قضية: ما المقصود بالدولة؟ وفي هذه المرحلة دعونا نتجاهل بعض النقاشات الأكاديمية المعقدة ونستقر على تعريف عملي (المربع (٢ ـ ١)) لعالِم الاجتماع الألماني ماكس فيبر [١٨٦٤ ـ ١٩٢٠].

المربع (٢ ـ ١)
تعريف «الدولة»

«هي هيئة تحتكر الاستخدام الشرعي للقوة في منطقة جغرافية ما»
(Weber in: Gerth and Mills, 1948).

يعكس هذا التعريف الطريقة التي يَنظر بها معظم الناس إلى العالم اليوم. وكما نرى في معظم كتب الأطلس، فإن العالم ينقسم إلى سلسلة من المناطق الجغرافية الحصرية (دول أو أمم)، لكل واحدة منها حكومة يدرك الشعب سلطتها في الحفاظ على النظام، وتستخدم القوة لتحقيق ذلك كملجأ أخير إذا لزم الأمر. ويمكن أن تقسم هذه الحكومة بالطبع إلى مستويات مركزية وإقليمية ومحلية، وإلى سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية. غير أن جميع هذه الهيئات تُعتبَر نظاماً لاتخاذها القرارات نيابة عن الأمة (أو المجتمع) وللحفاظ على القانون والنظام.

السياسة من دون دولة: المجتمعات القبلية

هذه صورة سندرسها بشكل مفصل لاحقاً. وأما الآن دعونا نشير إلى أنه حتى وقت قريب جداً اكتُشفت مجموعات «قبلية» تعيش في غابات بابوا في غينيا الجديدة والبرازيل في هدوء لا تزعجها الحكومات التي تدّعي أنها تمثلها في الأمم المتحدة. وبالطبع يمكن الاعتقاد أن هذه المجموعات القبلية عبارة عن «دويلات»، وأنها انحراف بسيط عن نموذج فيبر. ومع ذلك أظهر علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية، الذين يدرسون مثل هذه الجماعات بالتفصيل، بشكل مقنع أن المجتمعات القبلية يمكن أن تختلف اختلافاً جذرياً عن نموذج حكومة الدولة.

وغالباً ما يتجنب علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية استخدام مصطلح «قبلي» في هذا السياق لأنه يدل على اعتبار الشعوب المعنية هنا شعوباً بدائية؛ وهذا ليس قصد المؤلف؛ فالكثير من الجماعات المعنية لها ثقافات متطورة ومستويات عالية من الإنجاز الفني وطرائق عيش مثيرة للإعجاب. وُيستخدم لفظ «قبلي» هنا كمرادف واضح وبسيط لمصطلح «المجتمعات البسيطة» الذي يستخدمه علماء الأنثروبولوجيا بصفة متكررة ـ للتعبير عن الجماعات التي تتمتع بثقافة مشتركة (مثل اللغة، والدين)، وهياكل أدوار غير متمايزة (حيث يقوم معظم الأشخاص في نطاق صغير بالعمل نفسه)، مع تشديد قوي على صلات القرابة والعادات (Mitchell, 1959). وباتباع فيبر فإن السمة المميزة لهذه المجتمعات هي ادعاؤها أنها تتحدر من سلف واحد.

الطريقة الوحيدة التي يمكن فيها تمييز هذه المجتمعات عن نموذج حكومة الدولة هي من حيث المنطقة الجغرافية. ففي حين

تمتلك هذه المجموعات القبلية ما تعتبره منطقتها الخاصة، فإن بعضها مجموعات متنقلة لا يمكنها ادعاء ذلك منها مجموعات فولاني (Fulani) في شمال نيجيريا ترعى الماشية في أراضٍ يزرعها آخرون بشكل جزئي. وهناك مجموعات مثل مجموعة سكان أدغال الكالاهاري (Kalahari Bushmen) ومثيلاتها من المجموعات التي تتجول على نطاق واسع في صحارٍ وغابات تستخدمها مجموعات أخرى. وتعتقد معظم هذه الجماعات، على أي حال، أن الحكومة بمثابة ملكية لما يصفه علماء الاجتماع بمجموعة القرابة ـ يتحدر جميع هؤلاء الأشخاص من سلف واحد أو أنهم متزوجون منهم، ومن هنا انبثقت فكرة «الأخ بالدم» (وهو أمر مألوف في أفلام الكاوبوي) ـ لكي تصبح فرداً من المجموعة عليك إما أن تتزوج منها أو أن يتم تبنّيك كفرد من قبل عائلة صغيرة معينة.

ومن الأمور التي تثير استغراب المواطن الغربي الحديث أكثر من كون هذه الجماعات لا تبالي بفكرة المنطقة التي تخضع لحكم قانون معين هو غياب أي شكل من أشكال منظمة حكومية ثابتة لدى بعضهم. وفي حين لا يُستغرب عدم وجود زعيم أو مجلس في الصغيرة منها مثل مجموعات الكونغ من سكان الأدغال في صحراء كالاهاري (Marshall, 1961)، غير أن هذا الأمر يبدو مثيراً للدهشة لدى بعضها الآخر التى يبلغ تعدادها مليوناً أو أكثر مثل مجموعات التيف (Tiv) في حقبة ما قبل الاستعمار في نيجيريا (Bohannan, 1965).

كيف يمكن تجنب مؤسسات سياسية مركزية في مثل هذه المجتمعات؟ يتمثل أحد التفسيرات لذلك في الموقف تجاه القانون الموجود في معظم المجتمعات القبلية. أما الغربية منها

فإنها (باتباع قاضي القرن التاسع عشر الإنكليزي أوستن (Austin)) تميل إلى اعتبار القانون خلق هيئة تشريعية تمثيلية ذات سيادة (أو على الأقل مجموعة من المواطنين الذين يعملون من خلال إجراءات دستورية معترَف بها). بينما تَعتَبر المجتمعات القبلية القانون جزءاً من طريقة عيش ورثتها المجموعة عن أسلافها. وبذلك يقوم البشر الأحياء بتفسير سلطة الأسلاف وإنفاذها، ولا يوجد حاجة إلى أي هيئة تشريعية. ويمكن فقط لمجتمعات مستقرة نسبياً أن تدافع عن هذا الرأي ـ وعلى الرغم من ذلك، كما يشير غلوكمان (Gluckman, 1965)، فهناك إمكانية كبيرة لحدوث تمرد في نظام كهذا ضد هؤلاء الذين يفسرون القانون. ومن غير الوارد أن تؤدّي عملية ثورية إلى استبدال القانون الموجود بقانون آخر جديد. ويمكن المبالغة بصرامة مثل هذه الأنظمة، غير أنه من الناحية العملية، كما هو الحال مع القانون الإنكليزي العام، يمكن تفسير القوانين القديمة في ظروف جديدة أو اعتبارها لم تعد مناسبة.

ولكن ألا يتطلب إنفاذ القانون والدفاع عن المجموعة وجود حكومة مركزية؟ وتقترح مثلاً مجموعة التيف طريقة تلتف حول هذه المشكلة. فقد كانوا يتصرفون بموجب ما يسميه علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية بـ «نظام النسب القطعي». ويعني هذا في الأساس أن كل مكان للتيف يتم حكمه من قبل النسب الذي ينتمي إليه، مثل تحدرهم من سلف المجموعة، تيف. فأنت لا تصبح أكثر أهمية لمدى قرابتك من مؤسس القبيلة ـ فلا يوجد عائلة مالكة لأن جميع أفراد القبيلة تتحدر من أصل واحد. وبذلك فكل الأفراد متساوون ويحكمهم مذهب مساواة حادّ. غير أنه عند حدوث نزاع فمن المتوقع أن يتكاتف الأشخاص الذين

ينتمون إلى السلالة نفسها. وبطبيعة الحال إذا هاجم شخص من خارج الجماعة شخصاً من التيف، فمن المتوقَّع أن يَهُبَّ جميع الأفراد للمساعدة إذا لزم الأمر (بدءاً بالأكثر قرباً للذي تعرض للهجوم). وأما إذا نشب قتال أو شجار بين أفراد قبيلة التيف فسينحاز كل فرد إلى سلالته.

من الوهلة الأولى يبدو أن هذا النظام يشجع فقط على العنف والفوضى، فإذا ما كان بإمكان أي فرد الاعتماد على عصبة من الأنصار في أي نزاع مع الآخرين، أفلا يمكن أن تصبح النزاعات شأناً يومياً، خصوصاً في حالة حيث لا يوجد رؤساء قبائل دائمين؟ وما لا شك فيه أن قبيلة التيف تميل إلى التماسك والتكاتف مع بعضها (في نيجيريا الحديثة غالباً ما وقعت نزاعات مع جيرانهم المحافظين فضلاً عن أنها كانت في الماضي أرضاً للتجنيد التقليدي للقوات المسلحة).

وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن هذا النظام عمل بشكل جيد تطبيقياً، ويتمثل أحد أسباب ذلك في وجود إجماع كبير على التقاليد (القوانين) التي كانت تُطبق. ولم تكن النزاعات قط سبباً للعنف أو الحرب؛ إذ كانت تتم تسويتها في اجتماعات للمعنيين بحسب مفهوم التيف. وبعد إظهار أشكال عنف محددة كان يُسمح للجميع تبيان ما يرونه حقاً وخطأً في النزاع فيما يساعد الأقارب الأطراف المتضررة في عرض قضيتها، ومن ثَم يتم حل النزاع عن طريق وساطة بين السلالتين المتنازعتين. وفي حال لم يتم التوصل إلى حل بين المجموعتين، فإنهم يبقون في حالة «سحب خناجر» حتى يتم حل النزاع.

في مثل هذه المواقف تستخدم التعويضات المالية في

عمليتي المصالحة والمساومة، وليس على آلية تطبيق القانون. ولا يشعر الكثير من هؤلاء في كل طرف بالإهانة بسبب (مثلاً) قضية زنا مزعومة، أو العجز عن دفع مهر، أو كلام قيل في أثناء شجار بين مخمورين، غير أن ما يزعجهم بشدة هو عدم استعداد السلالة الأخرى في القرية على التعاون معهم في رحلة صيد أو حصاد قادم. بالإضافة إلى ذلك، تحول الكِياسة دون التمادي في النزاع حيث يُؤخذ في عين الاعتبار أنهم قد يحتاجون إلى هؤلاء الخصوم في نزاع أكبر ضد تيف آخر أبعد قرابة في وقت ما في المستقبل!

تعتبر هذه القبيلة مثالاً واحداً لعدد كبير من المجتمعات القبلية التي تعيش من دون أي مؤسسات حكومية مركزية، فقد استخدم كثيرون مجموعةً متنوعةً في الجمع بين أنظمة «الخصام» والمصالحة غير الرسمية التي كانوا يمارسونها. وإضافة إلى ذلك، يمكن تسوية النزاعات عن طريق اللجوء إلى العرافات، مثل العرافة الإغريقية الكلاسيكية الشهيرة في دلفي، حيث كان يتم الحكم في النزاعات باستخدام إشارات سحرية تنتج عن الأضاحي. وكان الغموض الذي يكتنف بعض هذه القرارات أداةً سياسية حساسة تستخدمها العرافة أو المشعوذ لتجنب التماهي مع أحد الطرفين، ولكي يشجع على التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات.

من ناحية أخرى، مارست مجتمعات أخرى نظام تقسيم المهام على أساس «الدرجة العمرية»، فعلى سبيل المثال كان يقوم كبار السن جماعياً بإدارة العلاقات مع الآلهة، بينما تقوم مجموعة من عمر آخر من الذكور بتولي قيادة رحلات الصيد، فيما تمارس النساء المسنّات مهام الطب، وهكذا. وفي بعض المجموعات

كانت توكل المهام ذات الأهمية، مثل تلك التي تتعلق بالحرب والقانون والنظام أو السحر وتكون سرية ينال المرء عضويتها بتقديم الولائم إلى أعضائها الحاليين، وبخضوعه لبعض الشعائر، وبإسناد أدوار فرعية إليه باعتباره في مرحلة التدريب. وفي مثل هذه المجتمعات تُمنح مهارات الحرب أو السحر بالترقية بحسب «الجدارة»، أو بالترقية وفقاً للأقدمية.

تعتمد السلطة في مثل هذه المجتمعات على أسس متنوعة ـ مثل الشهرة في حل النزاعات بحكمة، ومعرفة الأدوية التقليدية لعلاج الأمراض أو السحر، والقدرة على قيادة الحرب، أو تعتمد على كون الشخص مجرّد جَدّ «متعدد الزوجات» لعائلة كبيرة جداً. ويمكن أن تعرف مثل هذه السلطة ما يمكن ترجمته بـ «الزعيم» ـ ومع ذلك غالباً ما كانت صلاحيات هؤلاء الزعماء بعيدة كل البعد عن الحكم الاستبدادي الذي صوّره الكثير من الكتاب الغربيين الأوائل حول هذه الموضوعات. (وبالطبع الزعماء في بعض المجتمعات القبلية لديهم ما يمكن أن نعتبره سلطة استبدادية، مثل شاكا (Shaka) زعيم قبيلة الزولو الذي أمر كتائب كاملة من رجاله أن ينتحروا استعراضاً لسلطته المطلقة).

يوجد في هذه «المجتمعات من دون دولة» القبلية قانون وليس فوضى (بمعنى عدم وجود ضمانات للقانون أو النظام)، كما تُتخذ فيها أيضاً قرارات جماعية للدفاع عن النفس وللتعاون الاقتصادي، ولكن بطريقة غير مركزية. ويؤكد عدة أعضاء من هذه المجتمعات وجود أنشطة جماعية على المستوى الروحي أيضاً. باختصار، يمكن للحياة أن تستمر وتزدهر بشكل واضح من دون وجود دولة بآلياتها المصاحبة من جيوش مدرَّبة، وبيروقراطيين، وسجون، وما شابه ذلك.

فمن غير المستغرب أن يناقش بعض المفكرين الحديثين ـ الفوضويين بالمعنى التقني ـ أن الأمر نفسه يمكن أن يحدث في البيئة الحديثة. وسنتناول هذه الآراء لاحقاً في الفصل الثالث. ولكن على الرغم من ذلك، فمن المثير للاهتمام أولاً دراسة مثال آخر يمكن وصفه بـ «سياسة من دون دولة»، مع أنه يمكن أن يمثل قضية مثيرة أكثر للنقاش.

الإقطاع

المثال الثاني هو النظام الإقطاعي، خاصة كما كان يمارس في القرنين الحادي عشر والثاني عشر في أوروبا.

وكما لوحظ أيضاً أن الإقطاع ينطبق على أجزاء أخرى عديدة من العالم، أبرزها اليابان ما قبل العصر الحديث (Reischaur, 1956, and Prawer and Eisenstadt, 1968). ويعتبر الإقطاع الأوروبي محل اهتمام لأنه «الأقرب إلى الوطن» بالنسبة إلى القراء الأوروبيين المعاصرين، ولأنه يعرض أيضاً مفهوم الدولة كما نفهمه باعتباره ابتكاراً حديثاً أكثر مما يتوقعه بعضهم، كما يمكن أيضاً اقتراح بعض العِبَر لمستقبل أوروبا.

من النظرة الأولى، يبدو أن أوروبا الإقطاعية تضم دولاً ودويلات عديدة، وأنها لم تكن قارة من دون دول. ألم تكن إنكلترا وفرنسا وبولندا ـ وغيرها من الدول التي نعرفها ـ موجودة في تلك الحقبة إضافة إلى فاعلين إضافيين في المسرح الدولي مثل بورغوندي وسكسونيا وفنيسيا؟ ولا بد من أن يبدو ظهور الملوك والدوقات والدوجات دلالةً على وجود مؤسسات مركزية صانعة للقرار في هذه المناطق. ومع ذلك سيكون

التشابه بين أسماء هذه المؤسسات والأسماء التي استخدمت في فترات لاحقة مضللاً. غير أنه سرعان ما يصبح من الواضح، خصوصاً خارج إنكلترا وفرنسا أن فكرة وجود عدد من المناطق التي تخضع كل واحدة منها لسلطة قانونية مستقلة هي فكرة غير مناسبة.

ويظهر هذا المعنى بشكله الأوضح في المناطق التي تحيط الآن بما يُعرف بألمانيا ـ التي كان يُطلق عليها خطأً الإمبراطورية الرومانية المقدسة (التي وصفها فولتير بشكل دقيق بأنها ليست مقدسة، ولا هي رومانية، ولا إمبراطورية [١٦٩٤ ـ ١٧٧٨]) (Voltaire, 1756, chap. LXX) التي أخفت وراءها مجموعة من السلطات المشوشة. فقد كان الإمبراطور الروماني المقدس حاكماً رمزياً أعلى لمجموعة من الممالك، والدوقيات، والأسقفيات، والمدن المستقلة أو الاتحادية، وما شابه ذلك. وكانت صلاحياته على كل واحدة منها مختلفة وغير محددة، وكان لبعض رؤساء هذه المناطق صلاحية اختيار ولي عهد الإمبراطور، كما ادعت الكنيسة الكاثوليكية، في صورة البابا، سلطة فوق سلطات الإمبراطور و«إقطاعييه» (الذين أقسموا له بالولاء) والذين امتلكوا في ما بعد صلاحيات سيادية. وادعت الكنيسة أيضاً أن لها سلطة حصرية على رجال الدين، وعلى قضايا عديدة من قانون الأسرة ـ مثل حق الرقابة وفي فرض ضرائب كنسية منفصلة. وفي بعض الحالات تولّى حكام الممالك المستقلة، مثل: فرنسا وإسبانيا، مناطق ضمن الإمبراطورية بصفتهم «إقطاعيي» الإمبراطور أو «حاكم» آخر. كما يمكن مشاهدة بعض الإرباك في العلاقة بين ملك إنكلترا بوصفه دوق نورماندي وبين ملك فرنسا.

في الواقع كان تطبيق القانون والحماية موضوع خليط من

الحقوق والامتيازات. وكان ذلك نتيجة هرمية العلاقات الشخصية بين اللوردات والإقطاعيين. فقد كان يمكن لكل إقطاعي أن يصبح لورداً على مجموعة من اللوردات الذين كانوا أقل منه، وهكذا حتى يرتقي إلى مستوى الفارس في عزبته. وأما على المستوى الأرستقراطي فقد كان امتلاك أرض لا يستلزم فقط شيئاً ما مثل المفهوم الحديث للملكية، ولكن ربما أكثر من ذلك، أي مفهوم الحكومة. فمبدئياً كان يمتلك الأرض، في الحقبة الاقطاعية المبكرة، من يستطيع أن يديرها، وأهم من ذلك من يستطيع أن يدافع عنها. ونتيجة ذلك كان الذكور البالغون المحاربون هم الذين يمتلكون الأرض فقط؛ فعلى سبيل المثال إذا منح الملك أرضاً لدوق كانت الطريقة الوحيدة التي يمكن له أن يسيطر عليها بالتعاقد مع أكثر من إيرل (Earl) وكونت لادارتها والدفاع عنها، وكان كل إيرل وكونت بدوره يكسب الفرسان ليتولوا أمر عزب محددة أو قرى محصنة.

ومنطقياً كانت إحدى نتائج هذا تداخل السلطات، إذ ستكون المنطقة خاضعة لحكم (كما هو الحال مع مثالنا) ملك ودوق وكونت وفارس، وبلا شك فستدّعي الكنيسة السلطة أيضاً في بعض هذه الحالات. ولذلك كان أمراً عادياً أن يمنح اللوردات الذين يعانون من أزمات مالية سلطة التصرف في الأمور المالية إلى مجالس بلدية عن طريق بعض المواثيق، وهي شروط ما زالت بعض المجالس تحتفظ بها وتحاول تطبيقها في الزمن الحاضر.

عملياً، كان اللوردات مهتمين في المقام الأول بالقضايا التي تتعلق بمستحقاتهم الإقطاعية ـ وهي ما يوازي في المفهوم الحديث الضريبة والإيجارت المستحقة أصلاً في خدمات

العمل. وكثيراً ما يكون اللورد من منطقة مختلفة في أوروبا وذا منشأ لغوي وثقافي مغاير لأقنانه ـ ولذلك غالباً ما كان الأقنان يفضلون الحصول على العدالة من خلال قنوات مجتمعية غير رسمية ـ أما اللوردات فكانوا يتجنبون الذهاب إلى المحاكم القانونية، وبدلاً من ذلك فكانوا يلجؤون إلى التحكيم عن طريق القتال أو من خلال اتباع العداءات والثأر بطريقة مشابهة جداً لما يحدث في نظام قبيلة التيف الذي سبق وتحدثنا عنه (Bloch, 1961).

وهكذا فمن الواضح أنه يمكن حل النزاعات التي تتعلق بتقسيم الموارد في حقبة الإقطاع تماماً كما هو الحال في المجتمعات القبلية التي لا دولة لها؛ أي كان يمكن لهذه المجتمعات أن تصنع القرارات في ما يخص دفاعها ورعايتها الاقتصادية، إلا إنه لم يكن هناك آلية دولة مركزية لتنفيذ هذه القرارات.

دول من دون أمم: الممالك

في فترة متأخرة من التاريخ الأوروبي تطوّرت بعض المناطق الإقطاعية على مر عدة قرون إلى ما يشبه كثيراً مفهوم الدولة الحديث؛ إذ ظهرت ممالك ذات حدود واضحة حيث كانت تطالب السلطات المركزية بسلطات حصرية، وأنظمة قضائية متطورة تتميز بحق الاستئناف في المحاكم المحلية وحتى المركزية، كما كان فيها نظام ضرائب منفصل عن الإيجارات مستحقة الدفع إلى مالكي الأراضي، وفي بعض الحالات مجالس تشريعية تمثيلية. فقد كان جزء من جاذبية الإصلاح البروتستانتي للأمراء أنه منحهم فرصة فرض السيطرة

القانونية على أمور مثل قانون الأسرة الذي كان في السابق من أمور الكنيسة وعلى إعادة توزيع معظم مقتنيات الكنيسة على أنفسهم أو على أتباعهم. وقد تزامن مثال هنري الثامن في هذه الأمور مع ظواهر مشابهة حدثت في دول مثل السويد في الوقت الذي بدأ فيه الملوك الكاثوليك، مثل الملك لويس الرابع عشر، في فرض سيطرتهم على النظم الدينية، وفي ممارسة تأثير أكبر في الكنيسة في مناطقهم.

في الأساس، كان يوجد مثل هذه المؤسسات السياسية، التي كانت في هذه الممالك، في أجزاء أخرى كثيرة من العالم. فعلى سبيل المثال، كان يوجد في المنطقة التى نسميها اليوم نيجيريا، وفي الفترة نفسها تقريباً، ممالك كبيرة في بنين ويوربالاند (أويو) وفي هوسالاند (كانو... إلخ)، كما كان يوجد قبل ذلك بفترة كبيرة ممالك في الهند وأمريكا الوسطى.

وبحكم التعريف، يمكن اعتبار المملكة مثال سياسة السلالات الحاكمة، فهذه الممالك ليست حكومات أفراد بقدر ما هي حكومات عائلات، وفي الأمثلة الأوروبية كان ذلك يعني أن الدولة عبارة عن مقتنيات عائلة واحدة، بغض النظر عن المعنى الجغرافي، أو الأصول العرقية أو القومية. فهكذا نجد المملكة المتحدة الحديثة تضم كل من اسكتلندا وويلز وأجزاء من إيرلندا وجزر القنال، لأن ملوك إنكلترا إما ورثوها من دوقية نورماندي أو أنهم وصلوا إلى عرش اسكتلندا المنفصل أو غزوا الأراضي المجاورة لها. ولم تكن المملكة متحدةً بأي تماثل لغوي أو ثقافي أو ديني. وغالباً ما كان يُتوقع أن يحصل أفراد العائلة الآخرون على أدوار رئيسة في الحكومة ـ الملكات تحكّمن في غياب الملوك، كما تمّ تنصيب الابن الأكبر لملك

إنكلترا أميراً على ويلز ـ وبشكل مماثل يمكن اعتبار البلدان المنخفضة (Low Countries) من ممتلكات العائلة الملكية الإسبانية. ومن الممكن أن تنشأ داخل العائلة الملكية ادعاءات منافسة للخلافة، كما كان الصراع بين صغار أنصار وريث العرش ومستشاري الملك أمراً سائداً.

أما في الأمثلة الأفريقية التي تناولناها فقد اتخذ دور العائلة شكلاً مختلفاً جداً؛ ففي مجتمع يسود فيه تعدد الزوجات كان هناك مجال أكبر لنشوب النزاعات التى تتعلق بالخلافة، واتخذت مثل هذه النزاعات شكلاً أكثر عنفاً في بلد مثل زولولاند التي عادة ما كان يقوم ملكها بإعدام إخوته الذين امتنعوا عن الذهاب إلى المنفى الطوعي (Lemarchand, 1977). وأما في ممالك أوروبا فقد كان هناك نمط أكثر دستورية للتعامل مع أزمة الخلافة؛ إذ كان يقوم «صنّاع الملك» (King Makers) باختيار وريث العرش من بين أفراد بعض العائلات الأميرية التي تقدم كل واحدة منها ملكاً بشكل دوري.

كانت معظم هذه الأنظمة السياسية الملكية تشترك في نمط سياسة «البلاط» حيث تكون فيه إدارة الأسرة الملكية وكل ممتلكاتها جزءاً لا يتجزأ من إدارة أمور المملكة كلها. وتتمركز السلطة في مثل هذه الأنظمة في المقام الأول في أيدي المقربين من الملك بغض النظر عن منصبهم الرسمي. ومن الممكن أن يدخل في نطاق هؤلاء عشيقة الملك، أو مصفف شعره، أو كاهن الاعتراف الخاص به. وتتم إدارة سياسة مثل هذه الأنظمة ضمن إجماع على القيم الأساسية (بالنسبة إلى القبيلة أو إلى الأرستقراطية الحاكمة). وهناك تشديد على التقدم الفردي عن طريق المحسوبية؛ إذ يقوم أحد أصحاب النفوذ بمجازاة أنصاره

وأتباعه بفوائد مستمدة من سيطرته أو تأثيره في الحكومة، وهو ما يمكن اعتباره فساداً في النظام الديمقراطي المعاصر.

غالباً ما يُفترض أن الدولة الملكية هي دولة «استبدادية» حيث تكون إرادة الملك هي الإرادة الأولى والأخيرة، وهذا افتراض بعيد جداً من حيث الممارسة العملية. فمنصب الملك، أولاً، هو منصب تقليدي، والتقليد الذي يضع الملك في السلطة، يضع عليه في كثير من الأحيان قيوداً في ممارسة هذه السلطة. ومن الممكن اعتبار الملك أنه مؤيَّد إلهياً ومحمي، غير أن هذا يعني في الأصل أن يحترم المشاعر الدينية لشعبه. ويمكن أن يتولّى أمر السلطات الدينية رؤساء الأساقفة وكبار القساوسة والمجالس الكنسية الذين يضاهون ـ بشكل شرعي ـ الملك في نفوذهم. وأحد الأمثلة الجيدة على أنواع القيود التي تفرض على الملك هو مجال الضرائب. ففي الممالك الأفريقية التي ذكرناها كان لملوك الهوسا الحق في فرض الضرائب، إلا إن ملوك اليوروبا فقد كان يمكنهم الاعتماد فقط على مستوى تقليدي من التقديمات في مناسبات محددة. وحتى أقوى ملوك إنكلترا لم يكن بمقدورهم فرض الضرائب من دون الحصول على موافقة مجلسي البرلمان ـ وخصوصاً مجلس العموم ـ الذي يمكّنهم من الحصول على أغلبية مطلوبة عن طريق استخدام الرعاية.

ومن القيود العملية المفروضة على السلطة الملكية الافتقار إلى آلية إدارية متطورة قوية، وخصوصاً على المستوى المحلي، بحيث يجب على الملك إقناع النبلاء والمجالس البلدية على التعاون. كما كانت القدرة السياسية للملك تعد من الأمور ذات الأهمية الحيوية، فعملياً عندما يتولى أمور العرش قاصر فهناك

إمكانية أن يصبح هذا النظام حكومةً تتولاها لجنة من أفراد البلاط البارزين. كما يمكن لرئيس وزراء ملك أحمق أو كسول أن يتمتع بسهولة بسلطة فعالة. ففي الحالة اليابانية نجد أن القائد العسكري (الشوغون Shogun) أو رئيس الوزراء كان ذا السلطة الفعلية لقرون حيث صار منصبه بدوره منصباً وراثياً.

على الرغم من ندرة الممالك التى ذكرناها في العصر الحالي، إلا إنها لم تنقرض (فعلى سبيل المثال، الكويت والسعودية ونيبال)، كما إن هيمنة هذا النوع من الأنظمة السياسية لقرون عديدة في أماكن مختلفة من العالم تعتبر تحذيراً ضد افتراض حتمية أشكال الدولة المعاصرة. وإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من المفاهيم التي قدمناها هنا مثل سياسة الرعاية وحتى سياسة البلاط يمكن أن تطبق الآن في الأنظمة السياسية المعاصرة، فعلى سبيل المثال كان يزعم أن منجِّمة زوجة الرئيس ريغان كان لها دور مؤثر وحيوي في السياسة.

دول من دون أمم: الإمبراطوريات

ربما ما زال مفهوم الإمبراطورية أكثر بعداً من التجربة المعاصرة. ومع ذلك فإن هذا المفهوم يعتبر أحد أشكال الحكم التي هيمنت على أجزاء كبيرة من العالم لآلاف السنين. وتمثّل الإمبراطرية الصينية والرومانية أحد أبرز الأمثلة التي سنركّز عليها في البداية. إلا إن هناك هياكل أخرى مشابهة توجد في الهند (مثل الإمبراطورية المغولية) وفي أفريقيا (كالتي قامت في مصر ومالي) وفي أمريكا الوسطى والجنوبية (مثل الأزتيك). وينبغي أن لا ننسى الدول الأوروبية التي سعت كل واحدة منها إلى إنشاء إمبراطورية استعمارية خاصة بها في أفريقيا وآسيا

وأمريكا، بينما يمكن اتهام الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق بحيازتهما ممتلكات استعمارية وإن بمسميات أخرى.

من المغري جداً، وليس في الأمر تضليل، أن ننسب الفضل في طول عمر مثل هذه الإمبراطوريات إلى التفوق العسكري لدولة قوية تحيط بها دول أصغر بكثير ومناطق قبلية. في حين أنه يمكن بناء إمبراطوريات بالاعتماد على التفوق العسكري بمفرده، كما كان الحال بالنسبة إلى إمبراطورية الإسكندر الأكبر، إلا إنه لا يمكن أن ننسب سبب بقاء أطول الإمبراطوريات إلى حجمها فقط، ولكن أيضاً إلى ميزات ثقافية «متمدنة» بالمعنى الحرفي لمجتمع يتمركز في مراكز حضرية كبيرة نسبياً تحتوي على موظفين مختصين يساهمون في التفوّق التقني والتنظيمي للإمبراطورية. ويمكن للهيبة والتقدير الذاتي المرتبطين بمثل هذه الأنظمة أن يساعداها على الاستمرار في البقاء. فبكل تأكيد كانت المجموعات الحاكمة في الإمبراطوريات الصينية والبريطانية والرومانية على وجه الخصوص على ثقة كبيرة بتفوق إرثهم الثقافي على باقي العالم، ونجحت في نقل هذه الأيديولوجيا إلى رعاياها وجيرانها. إلا إن ذلك لم يمنع هذه الأنظمة من تبني سمات المجتمعات المحيطة بها والتكيف معها.

إن تاريخ الصين جدير بالملاحظة، خصوصاً أن هذه الإمبراطورية أُخضعت عسكرياً في عدد من المناسبات عن طريق بعض القبائل المقاتلة التي قدمت من مناطق محيطة بالإمبراطورية. وعلى الرغم من ذلك كان يتبين في كل مناسبة أن الغزاة ما هم إلا مجموعة حاكمة جديدة تدير نظاماً سياسياً شبيهاً جداً بالنظام الذي سبقه (Eberhard, 1977). ويمكن تفسير

القدرة التكيفية للرومان من خلال تفاعلاتهم مع الثقافة اليونانية في الفترات المبكرة وتحوّل الإمبراطورية الكلاسيكية التي أُسست في روما إلى إمبراطورية بيزنطية مسيحية في القسطنطينية. وتتمثل إحدى المميزات الحيوية لمثل هذه الأنظمة في استعداد الحاكم للتسامح مع التنوع اللغوي والثقافي والديني، فضلاً عن استعداد الرعايا لتقديم تنازلات سياسية طبقاً لحاجات الإمبراطورية الأساسية.

تتميز مثل هذه الإمبراطوريات بتطور كبير في الاقتصاد النقدي الذي يتيح القيام بتبادلات اقتصادية معقدة عبر مسافات بعيدة. وكانت مثل هذه المسافات تتطلب وجود أدوات اتصال فعالة بين «الموظفين المدنيين» للإمبراطورية الذين كان يجب أن تتوفر لديهم القدرة على العمل بشكل متناسق. ويمكن للإمبراطورية أن تستمر عسكرياً فقط بنشر مواردها العسكرية عبر مسافات طويلة من أجل تأثير أكثر فاعلية. وهكذا أصبحت معرفة القراءة والكتابة والبيروقراطية، فضلاً عن الطرق الجيدة (أو البحرية)، والجنود المدربين من الأمور الضرورية.

يعتبر الموظف الصيني مثالاً جيداً للكثير من هذه الموضوعات (Gerth and Mills, 1948, chaps. 8 and 18). فقد ظلت الصين موحدة لعدة قرون من خلال هرم إداري للموظفين الذين كانوا يصلون البلاط بالمقاطعات الريفية. وكان يجب أن ينجح هؤلاء الموظفون في اختبارات تتناول جوهر المعرفة العامة حيث كانت تتمحور حول القراءة والكتابة والنصوص التاريخية التي تتعلق بتعليم الرجل المثقف وتأهيله من خلال تلقيه معرفة جيدة عن الشعائر. وكان يُنظر إلى الحكومة الناجحة في الأغلب من منطلق الاستقرار السياسي وليس من منطلق التقدم

الاجتماعي أو الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك شدد بعضهم على دور البيروقراطية الصينية في تنظيم نظام الصرف الصحي ومجاري المياه للصين تماماً كما خدم الكهنة المصريون فرعون، وقدموا القرابين للآلهة، وتحكموا في مياه النيل من خلال تطوير نظام للصرف (Wittfogel, 1957: 17-18 and 26-27). ومهما كانت فائدة الخدمات التي أدّوها، فمن الواضح أن أصول المديرين المشتركة ومعرفتهم واتجاهاتهم ساعدت في تماسك النظام، والذين كانوا ممن يمكن وصفهم منطقياً بالبيروقراطيين (انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب).

هناك نقطة أخيرة تستحق التشديد عليها، وهي التباين بين الإمبراطوريات القديمة والإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية التي قامت في القرنين التاسع عشر والعشرين من حيث مواقفها تجاه رعاياها. ويمكن أن نجمع ذلك كله في عبارة واحدة هي العنصرية. فقد كانت الإمبراطورية الأوروبية تعتمد أساساً بشكل كبير على دولة حضرية ذات مدن تزعم أنها أمة، وغالباً أنها ديمقراطية. وكانت الإمبراطورية عبارة عن عدة مستعمرات منفصلة تُبرِّر تبعيتها إلى المنطقة الحضرية بزعم عدم قدرة سكان هذه المستعمرات على حكم أنفسهم. واستُغلت في القرن التاسع عشر وأُسيء استخدام اكتشافات علماء الأنثروبولوجيا في تبرير مذهبي عنصري أو ثقافة دونية لـ «الملوّنين» مقارنة بالعرق «الأبيض». ونظرياً لم يكن الموقف الرسمي بادعاء الدونية الدائمة للرعايا بهذا التطرف، فقد كانت السياسة البريطانية تعتمد مبدئياً على تهيئة المستعمرات لتصل إلى مرتبة «السلطان» الذي يتمتع بالحكم الذاتي (مثل مستعمرات البيض الأسترالية ونيوزلاندا وكندا السابقة) فيما كانت فرنسا على سبيل المثال

أكثر استعداداً لمنح حقوق متساوية لكل السكان الأصليين فقط إذا استوعبوا الثقافة الفرنسية، وتصرفوا كفرنسيين سود. ومع ذلك ربما عكست النظرية النازية الدونية الدائمة للعروق غير الآرية ممارسات سكان المستعمرات الأوروبيين بشكل أكثر دقة في معظم حقبة القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وتمثل عملية الإبادة الجماعية تقريباً لسكان تسمانيا الأصليين ومذهب الفصل العنصري للمستعمرين في جنوب أفريقيا مثالين واضحين.

وعلى النقيض من ذلك، قصر الصينيون إمبراطوريتهم بشكل رئيس على جماعات يمكن استيعابهم في نمط الحياة الصينية، على الرغم من اعتبارهم المجموعات من خارج الإمبراطورية الصينية أدنى ثقافةً وعرقاً. غير أن الرومان منحوا المواطنة الرومانية لعدد من المراكز الحضرية، ولم يفرقوا بطريقة ممنهجة بين الرعايا الإيطاليين واليونانيين والأفارقة داخل الإمبراطورية.

الأمم والدول

قديماً كنّا نعتبر الدولة، بحسب فيبر، أنها «هيئة تحتكر الاستخدام الشرعي للقوة في منطقة جغرافية ما». وكنّا قد اقترحنا أن نموذج الحكومة والدولة الذي يوحي به هذا التعريف ـ بالنسبة إلى عالم تسيطر عليه «دول قومية» ذات سيادة ـ هو نموذج جديد قابل للنقاش. في الواقع لم تبدُ أوروبا هكذا حتى العام ١٩١٩ بعد معاهدة فرساي. ولم تقترب أفريقيا من هذا النموذج إلا منذ ستينيات القرن العشرين. بينما كانت دول مثل المملكة المتحدة ـ كما رأينا في ما سلف وحتى حديثاً ـ والاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا حتى فترة قريبة دولاً متعددة

الجنسيات. بينما يبقى القطب الجنوبي موضع ادعاءات متضاربة (مجمدة!) بأحقية السلطة عليه.

سوف نتناول القضايا المتعلقة بالهوية القومية والعرقية بالتفصيل في الفصل الخامس، إلا إنه يجب أن نذكر هنا أنه من الصعب، بل من المستحيل، العثور على دول تطبق علاقة متساوية لـ «جنسية» غير مبهمة. وهكذا فحتى فرنسا، وهي إحدى مؤسسي هذا المذهب، تواجه هويات إقليمية عديدة (مثل بريتون والباسك) التي تفضل بعضها وجوداً مستقلاً. وعلى النقيض من ذلك تضم كل من سويسرا وبلجيكا وكندا أقليات فرنسية تعقّد الهويات القومية. وهذه الأمثلة ليست أمثلة معزولة ـ فعملياً تعتبر كل دولة في إفريقيا نتاجاً لخرائط مرسومة بطريقة تعسفية في القرن التاسع عشر ـ فعلى سبيل المثال تضم نيجيريا الحديثة ثلاث مجموعات سكانية رئيسة والكثير من الأقليات ـ بوجود مجموعتين من المجموعات الرئيسة ـ اليوروبا والهوسا ـ بأعداد كبيرة في الدول المجاورة.

الدولة القومية والسيادة

على الرغم من صعوبة تطبيق نظرية الدول القومية عملياً، إلا إن النظرية السائدة اليوم، كما هو متضمّن في مفهوم الأمم المتحدة والقانون الدولي، هي نظرية «الدولة ذات السيادة». وتعتمد شرعية الدول في الأساس على فكرة أن لكل أمة الحق في تقرير المصير. وبهذا يعتبر شعب أمة ما أنه يوافق على تشكيل حكومة تتضمن نظاماً قانونياً يتناسب مع ثقافته وتقاليده. واتضحت هذه الفكرة في التاريخ البشري فقط مع الثورتين الفرنسية والأمريكية في نهاية القرن التاسع عشر.

ويمكن أن يساعد نموذج الحكومة الذي تتخذ فيه أمة ما قراراتها من خلال آلية الدولة على تبرير إنشاء نظم ديمقراطية ذات حكم ذاتي يتعارض مع حكم أجنبي أو حكم أوتوقراطي. وتصبح هذه النظم بطريقة مثيرة للنقاش عائقاً في فهم طريقة عمل الدولة الديمقراطية الليبرالية المتطورة الحديثة. وكما أشرنا سابقاً تنقسم هذه النظم عادة إلى سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية وسلطة قضائية، وتنقسم على مستوى الحكومة إلى حكومة محلية وحكومة مركزية وحكومة إقليمية. ويمكن أن نمثّل حصيلة عمل هذه المؤسسات الحكومية المحددة بقرار «الأمة». ولكي نكون أكثر تبسيطاً نعتبر كل عنصر فردي في البنية الدستورية بمثابة هيئة تضم إرادة الأمة. ففي التقليد الفرنسي هناك نزعة إلى جعل الجمعية الوطنية هذه الهيئة. وأما في المملكة المتحدة فقد حاولت الحكومة في بعض الأحيان أن تحذو حذو فرنسا ـ كما هو الحال في قضية الأسرار الرسمية التي تنص على أن المصلحة الوطنية هي نفسها مصلحة الحكومة بالنسبة إلى الموظفين المدنيين. وأما التقليد السوفياتي فكان ينظر إلى الحزب الشيوعي بطريقة مماثلة. وأما في التقليد الليبرالي فهناك تمييز واضح تماماً بين حكومة اليوم والدولة، وبين المعارضة والخيانة.

السياسة بين الدول

إذا تخيّلنا العالم من حيث نموذج الدولة القومية الذي وصفناه، فإن السياسة الدولية ستبدو أكثر شبهاً بسياسة «مجتمعات من دون دولة» أكثر من السياسة الداخلية للدول. هذا يعني أن هناك شيئاً ما يسمى القانون الدولي، إلا إنه لا توجد سلطة تنفيذية

تطبقه، أو تفسره، أو تغيّره. وعلى الرغم من أنه يمكن اعتبار الأمم المتحدة بمثابة هيئة تشريعية أو حكومة دولية محتملة، إلا إنها تعتمد في الوقت الحالي على نظرية أن لكل دولة «سيادة» خاصة بها، وأنها بمثابة الآمر الناهي في كل ما يحدث في أراضيها. ويتم تولي سلطات كل المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، طبقاً للمعاهدات بين الدول أو الاتفاقيات التي تفوض مثل هذه السلطات.

وهكذا فإن السياسة على الصعيد الدولي تعتمد على المساومات والمفاوضات، وليس على قرار تفويضي يصنعه الأعضاء الممثلون. وتعتبر موناكو في النظرية القانونية دولة ذات سيادة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكلتاهما لهما حرية اللجوء إلى القوة كملاذٍ أخير في الدفاع عن مصالحهما الوطنية والتراجع عن التزاماتهما الدولية. يتضح في الممارسة السياسية العملية أن الدول الأصغر التي تعاني نقصاً في الموارد العسكرية والاقتصادية التي يمكن أن تدعمها في مفاوضاتها، تعتمد أكثر من غيرها على مبدأ احترام القانون الدولي والتزامها بالمعاهدات الدولية. ومن وجهة نظر دراسة علم السياسة، تقدم العلاقات الدولية تحدياً خاصّاً؛ إذ إن عمليات صناعة القرار عادة ما تكون مبهمة على الصعيد الدولي أكثر منها على المستوى الوطني، وبذلك تكون النتائج بليغة أكثر. وعادة ما يميل المؤرخون إلى وصف العلاقات الدولية بأنها قرارات يتخذها رجال دولة يسعون إلى «المصلحة الوطنية» والتي تتعلق عادة بـ «ميزان القوة» بين الدول. وبذلك يمكن اعتبار العلاقات الدولية بمثابة لعبة «صفرية المجموع»، ما يعني أن القوة الأكثر لبلد ما يتم كسبها على حساب الدولة الأخرى، مع لاعبين

مهرة يحققون أهدافاً من خلال تشكيل تحالفات رابحة.

إن اعتبار العلاقات الدولية بمثابة رياضة جماهيرية تنافسية تهمل أهمية الأهداف غير الصفرية التوافقية في العلاقات الدولية. وبلغة أبسط، يعتبر المواطن العادي أن بقاء كل الناس أحياء والاستمرار في ممارسة الأنشطة التجارية والاقتصادية التي تحقق فوائد مشتركة للجميع أكثر أهمية من أن ينتمي إلى دولة تكون أكثر قوة من غيرها.

ويتعلق هذا بدوره بمسألة «المصلحة الوطنية». وقد واجهنا بعض الصعوبة في تعريف الأمة، فمثلاً هل يمكن افتراض أن للإنكليز مصالح شعب ويلز نفسها؟ وعلى نحو مشابه يمكن أن يشعر السياسيون المخضرمون برضى لكونهم جزءاً من دولة عظمى أكثر من شعور فلاح بسيط بذلك. فإذا قلنا على سبيل المثال أن حقوق المستثمرين البريطانيين في القرن التاسع عشر كانت مَصونة في بعض دول أمريكا اللاتينية على حساب أرواح عدد من الجنود، فهل تبرر حماية مصالح مجموعة واحدة خسارة أرواح رجال فقراء عديدين؟ ومن ثَم يمكن أن تغطي «المصلحة الوطنية» على الصراعات الداخلية على المصالح من خلال لفّ هذه الصراعات بالعلم الوطني.

عملياً، عندما يتم وصف صناعة السياسة الوطنية من منطلق الأفراد الذين يضعون الخيارات، فمن الممكن أن يكون في ذلك تبسيط مفرط، كما يوضح عمل أليسون (Allison, 1987). فقد حلّل أليسون أزمة الصواريخ الكوبية التي تصدت فيها الولايات المتحدة لمحاولة الاتحاد السوفياتي نشر صواريخ باليستية في عدد من المواقع في كوبا. ولم يبين فقط كيف شارك الرئيس ووزير

الخارجية في عملية صناعة القرار، بل تناول أيضاً تصورات كل من وكالة المخابرات المركزية والجيش وممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة وغيرهم. فقد تم اعتبار الافتراضات حول دوافع الجانب الآخر وردود أفعال الحلفاء المحتملين وجمهور الناخبين حاسمة. وناقش أليسون أنه لتكوين صورة كاملة عن عملية السياسة الخارجية، يجب اعتبار عملية صنع القرار جزءاً لا يتجزّأ من عمليات صنع القرار التنظيمي والمساومة السياسية.

السياسة خارج الدولة: المؤسسات الدولية

تعتبر الجمعية العامة في الأمم المتحدة في عدة طرق برلماناً دولياً غير مقنع؛ إذ إنها تعتمد على التمثيل المتساوي لدول كبيرة (من حيث السكان) مثل البرازيل وروسيا مع دول صغيرة مثل غامبيا ولوكسمبورغ. كما لا يمكن لهيئة تسمح لدكتاتور، مثل: «بابا دوك» دوفلبير حاكم هاييتي أو الجنرال أمين حاكم أوغندا أن يسيئا تمثيل شعبيهما اللذين أرهبوهما، أن تمتلك شرعية كبيرة. إلا إنه يمكن اعتبار مجلس الأمن «حكومة» دولية محتملة. فاحتواء المجلس على أعضاء دائمين (مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا وبريطانيا وفرنسا ـ التي تتمتع كل منها بحق النقض على أي قرار للمجلس) يمكن أن يتماشى مع الواقعية السياسية؛ إذ لا يمكن للأمم المتحدة أن تتصرف بفاعلية من دون اتفاق القوى العظمى. وللأسف كانت الحرب الباردة حتى تسعينيات القرن العشرين سبباً في عدم تفعيل أي من قرارات الأمم المتحدة. وحتى الآن، وعلى الرغم من وجود إجماع دولي كبير واضح أتاح اتخاذ إجراءات إنسانية في يوغوسلافيا السابقة، وليبيريا، والكونغو، غير أن الأمم

المتحدة تبقى عاجزة بسبب افتقارها إلى أجهزة تنفيذية فعالة، كما حالت الانقسامات في مجلس الأمن في العام ٢٠٠٣ دون اتخاذ إجراء فعّال ضد العراق.

على الرغم من ذلك، فإن التركيز على القرارات السياسية الكبيرة على مستوى القمة للمنظمات الدولية دليل مضلِّل على أهمية مثل هذه المنظمات وقوتها. فأمثلة الناتو والاتحاد الأوروبي توحي أنه عندما تخدم المنظمات الدولية ما يمكن اعتباره هدفاً ضرورياً وواضحاً، يكون من الممكن وجود تعاون دولي حقيقي وفعال. ويعتبر كل من هذين مثيرين للاهتمام من حيث إنهما مارسا بشكل جماعي سلطات يمكن اعتبارها ممارسات أساسية لـ «دول ذات سيادة».

وهناك مثال آخر للطريقة التي تعمل بها الهيئات الدولية بفاعلية في العالم الحديث، هو الأخذ بعين الاعتبار هيئات مغمورة مثل المنظمة الدولية للمعايير (ISO)، أو الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU). فقد قامت هيئات كهذه بإبرام اتفاقيات تقنية جوهرية مكنت الهواتف في جميع أنحاء العالم من العمل كشبكة عالمية واسعة، ما مكن أيضاً مصنِّعو الكومبيوتر في مختلف أنحاء العالم من صناعة معدات تعمل مع بعضها، ومن الاتفاق على وحدات علمية موحدة يمكن من خلالها نشر الاكتشافات الجديدة.

الشركات متعددة الجنسيات و«العولمة»

من الصعب المبالغة في تقييم أهمية الشركات متعددة الجنسيات في العالم الحديث، فبعض هذه الشركات يفوق مقدار

إنتاجها المالي حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة متوسطة الحجم (انظر الجدول (٢ ـ ١)).

وبذلك فإن حجم اقتصاد شركة آي بي أم (IBM) يساوي تقريباً حجم «اقتصاد» بولندا. وتتأثر هذه الأرقام بالعملة الدولية وتقلّبات السوق، كما ستوضح مقارنة مع طبعات سابقة من هذا الكتاب.

إضافة إلى ذلك، تسيطر شركات عديدة على موارد اقتصادية حيوية مثل البترول (الأخوات السبع: إكسون وتكساكو والبريطانية للنفط. . . إلخ) وصناعة السيارات (فورد وفولكس فاغن وتويوتا) وصناعة الكمبيوتر (مايكروسوفت، وإنتل، وآي بي أم). وفي بعض الحالات يكون السعر العالمي لسلعة ما خاضعاً لسيطرة شركة متعددة الجنسيات (مثل شركة دي بيرز والألماس).

وعملياً فإن لكل من هذه الشركات مقراً رئيساً في دولة واحدة مضيفة يكون أغلبية المساهمين وكبار الموظفين من هذه الدولة. (تشمل الاستثناءات القليلة شركات أنكلو ـ هولندية مثل يونيلفر وشيل الملكية الهولندية) وهناك بعض الشركات في بلاد محددة مملوكة من أقلية، غير أن معظم موظفيها من السكان المحليين. يمتلك معظم أهم الشركات متعددة الجنسيات في العالم أشخاص من الولايات المتحدة واليابان والدول الأوروبية (بما في ذلك المملكة المتحدة). وفي العام ٢٠٠٢ كانت ثماني شركات متعددة الجنسيات من أصل تسعة ذوات أصل أمريكي. ومن الممكن أن تؤدي عمليات الدمج الأوروبية إلى نشوء شركات متعددة الجنسيات مسجلة في أوروبا.

الجدول (٢ ـ ١)

مقارنة بين الشركات متعددة الجنسيات وبعض الدول

الترتيب العالمي (*)	الدولة أو الشركة	القيمة السوقية أو الناتج الإجمالي المحلي (بمليارات الدولارات) لعام ٢٠٠٢	البلد الأم بالنسبة إلى الشركة
١	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠,١١٠	
٢	اليابان	٤,٢٦٦	
٣	ألمانيا	١,٨٧٠	
٤	المملكة المتحدة	١,٤٨٦	
١٥	أستراليا	٣٨٧	
١	جنرال إلكتريك	٣٧٢	الولايات المتحدة
٢	مايكروسوفت	٣٢٧	الولايات المتحدة
١٦	روسيا	٣٠٨	
٤	وُل مارت ستورز	٢٧٣	الولايات المتحدة
٨	البريطانية للنفط (بي بي)	٢٠١	المملكة المتحدة
٢٠	النمسا	١٩٠	
١٠	الملكية الهولندية شيل	١٩٠	المملكة المتحدة/ هولندا
٢٢	بولندا	١٧٧	
١٢	آي بي أم	١٧٧	الولايات المتحدة
٢٨	إندونيسيا	١٥٠	
١٤	أن تي تي دوكومو (NTT DoCoMo)	١٣٨	اليابان
٢٢	نوفارتيس	١١٤	سويسرا
٣٢	جنوب أفريقيا	١١٣	

يتبـــع

تابـــع

٤٠	مختبرات أبوت	٨٢	الولايات المتحدة
٤١	الفيليبين	٨١	

المصدر: قام المؤلف بتجميع المعلومات من: World Development Indicators Database, World Bank, July 2003, and *Financial Times Global* 500.

(*) تم الترتيب بحسب الفئة الخاصة لـ (الدولة/ الشركة).

وبذلك عندما يتم التفاوض مع الحكومات في «الجنوب»، يكون تفاوضَ شركةٍ متعددة الجنسيات، وتفاوضَ منظمة أكثر تطوراً وغنىً، مع منظمة فقيرة وأقل كفاءة وخبرة.

وحتى في عملية المساومة مع قوة متوسطة الترتيب، مثل المملكة المتحدة، فإن لدى الشركات الأمريكية أو اليابانية الكبيرة قوة مساومة كبيرة؛ إذ إنها تملك الخيار في إقامة مشروعات في أي بلد في الاتحاد الأوروبي والتصدير إلى المملكة المتحدة من هناك. وحتى في تعامل الشركات الأمريكية مع حكومتها يمكن أن يجعل هذه الشركات تحوّل أموالها ومشاريعها التنموية إلى الخارج، إلى دول حيث تكون كلفة الأيدي العاملة قليلة وحيث تكون هذه الدول ملجأ لهذه الشركات من الضرائب.

في الماضي كانت الشركات متعددة الجنسيات تدير غالباً عدداً من الشركات المستقلة تقريباً في دول مختلفة (مثل فورد في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وأستراليا). غير أنها تنفّذ الآن بشكل كبير استراتيجيات تكاملية يمكنها من خلالها تبادل الموارد المالية عبر العالم، كما يتم التخطيط للإنتاج مركزياً بينما تأتي الموارد من بلدان أقل تكلفة وبأسعار مناسبة للسوق

المقصودة، ويتم تحويل الأرباح إلى بلاد أقل كفاءة ضريبياً. (لذلك طبقت شركة فورد استراتيجية «السيارة العالمية» جعلت كل موديلات السيارات تحتوي على قطع غيار قابلة للتبديل، كما يمكن بهذه الاستراتيجية شحن جميع مكونات السيارة عبر العالم لكي يتم تجميعها بما يتناسب مع السوق المقصودة) وتم كل ذلك فقط نتيجة الاستخدام العالمي المتقدم لتكنولوجيا المعلومات والإنترنت (Tansey, 2002: chap. 3) .

عرّف مارشال ماكلوهان (McLuhan, 1964) الكثير من الناس إلى مفهوم «القرية العالمية» التي يجري فيها تبادل التقارير الإخبارية السريعة عبر الأقمار الصناعية، وبثّ الصور الإلكترونية للأحداث، من غزو العراق إلى الألعاب الأولمبية، ما جعل الناس يتابعون على الفور الأحداث التي تحدث في جميع أنحاء العالم. وتتميز وسائل الإعلام في أنحاء كثيرة من العالم اليوم بنقلها الأحداث الرياضية العالمية وأفلام هوليوود ومجموعة كبيرة من أغاني الفيديو كليب. كما يعتقد أن الاستهلاك المشترك للسلع نفسها مثل الجينز، وألعاب نينتندو، وحذاء ريبوك، والكوكا كولا ساعد على إنشاء ثقافة (شبابية) دولية شعبية.

كما أدى تطور التكنولوجيا الحديثة إلى مستويات غير مسبوقة للسفر الدولي، سواء للعمل أم للسياحة أم للدراسة وللتنوير الروحي. وإضافة إلى ذلك ساعدت الأفلام الوثائقية التلفزيونية والإعلانات والأفلام الناس في جميع أنحاء العالم على التعرف إلى بعض من طرق حياة الشعوب في أماكن نائية ولا سيّما في الولايات المتحدة الثرية.

أما على مستوى أكثر جدية فقد أدّت عمليات النشر

الدولية (مثل سي دي روم، وقواعد البيانات على الإنترنت) والاستخدام المتزايد للمهنيين الدوليين للتواصل عبر الصحف والمؤتمرات إلى جعل المهنيين في جميع المجالات على دراية بالإنجازات والمعايير الجديدة لزملائهم في البلدان الأخرى بشكل أسرع.

وتعد الدلالات الاجتماعية والسياسية لكل ذلك محل جدل كبير. ففي بلدان متنوعة مثل فرنسا وإيران، تم التنديد بتطورات عديدة باعتبارها «أمركة منسلّة». ويبدو أن هناك شكاً ضعيفاً في أن الوعي المتزايد بمعايير العيش والحرية في بقية العالم كان سبباً مؤثراً في وضع نهاية للشيوعية في أوروبا الشرقية.

ومن الصعب جداً أن تحاول بعض الحكومات الوطنية عزل شعوبها عن معرفة التطورات التي تحدث في أماكن أخرى من العالم فيما يمكن أن تصبح هذه المعرفة ديناميتاً سياسياً. ففي ستينيات القرن العشرين حدثت سلسلة من أعمال الشغب في المدن في الولايات المتحدة، قيل إن سببها كان دراية الفقراء بمدى الحرمان الذي كانوا يعيشون فيه من خلال التلفزيون. ولا يستبعد أن يكون وعيٌ مماثلٌ بمدى الحرمان الذي تعانيه ملايين سكان الجنوب أحدَ أكبر القوى التي تؤدي إلى عدم الاستقرار والتغيير في القرن القادم.

ويمكن تلخيص عدة موضوعات ذكرناها حتى الآن في مصطلح واحد، وهو «العولمة» (Luard, 1990, and McGrew and Lewis, 1992). وهذا ما تمثله فرضية أن الاعتماد المتبادل بين الدول والأفراد والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية يقلص من استقلالية الدول. ويلخص المربع (٢ ـ ٢) ذلك.

المربع (٢ ـ ٢)
العولمة ـ تحديات الدولة القومية

عدم الاستقرار الداخلي: من الأقليات القومية والعرقيات. . . إلخ.

عدم الاستقرار الخارجي: الحاجة إلى الأمن الإقليمي والعالمي.

الاستقلال الاقتصادي: على صعيد المنظمات المالية والاقتصادية الدولية.

التكامل الاجتماعي: تطوير المعايير الدولية لحقوق الإنسان والسلوك المهني.

التكامل التقني: الاعتماد على شبكات الاتصالات الدولية والتطورات التقنية الرائدة يزيد من الضعف.

الترابط البيئي: تهديدات التلوث، الاحتباس الحراري العالمي. . . إلخ التي لا يمكن حلها ضمن الدولة.

بعد تفكك الكتلة السوفياتية وتزايد الاندماج الصيني الكبير مع النظام التجاري في العالم الرأسمالي، أصبحت القوة السياسية للشركات متعددة الجنسيات في عالم معولم قوة متزايدة مثيرة لجدل كبير. فالقواعد التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الدول توضع إلى حد كبير من قبل منظمات دولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتهيمن الولايات المتحدة بدورها والاتحاد الأوروبي إلى حد ما، اللذان يتعاطفان مع مصالح الشركات متعددة الجنسيات، على هذه المنظمات (Baylis and Smith, 2001: chap. 13 by Woods).

على سبيل المثال ناقش سيل (Sell, 2003) أن رؤساء اثنتي عشرة شركة متعددة الجنسيات نجحوا في الضغط على منظمة التجارة العالمية لكي تعدل صياغة اتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) بالطريقة التي تخدم

مصالح هذه الشركات. وقد حال هذا الانتصار الذي يبدو انتصاراً تقنياً مهماً دون قيام دول الجنوب بصناعة دواء لعلاج الإيدز أو مقاومة استيراد أنواع النباتات المعدَّلة جينياً. كما ضغطت الشركات متعددة الجنسيات بشدة من خلال منظمة التجارة العالمية لكي تؤكد أحقيتها في تقديم عطاءات لتوفير الخدمات الحكومية المخصخصة عبر العالم.

السياسة كنشاط عالمي

من إحدى النقاط المثيرة في جولتنا الصغيرة في العلاقات الدولية هي أنه كلما قام علماء السياسة بتحليل الفروقات بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية، تبدو هذه الفروقات أقل أهمية. وكما سنرى في الفصول القادمة فمن الممكن القول إن شرح العلاقات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يشبه بشكل كبير شرح العلاقات بين الولايات والحكومة الفدرالية في الولايات المتحدة. وعلى نحو مساوٍ، يمكن أن تكون رؤى السياسة الداخلية، وحتى سياسة «المجتمعات من دون دولة» على صلة وثيقة بالسياسة الدولية.

وبالعودة إلى الموضوع الذي تناولناه في بداية هذا الفصل، توحي الأدلة التي قدمناها بأن المعنى الواسع لعلم السياسة، كما عرفناه في الفصل الأول، يتناول جانباً أكثر أو أقل شمولاً عن الحياة في المجتمعات البشرية. ولم نثبت ذلك بالمعنى الدقيق للكلمة ـ بل قدمنا فقط دليلاً على أن السياسة منتشرة في مجتمعات بشرية عديدة (لمزيد من النقاش في هذا الموضوع، انظر مبحث «الطبيعة البشرية والسياسة» في الفصل الثالث من هذا الكتاب). إلا أننا أثبتنا أن الحكومات القومية

المركزية أمر لا مفرّ منه بأي حال من الأحوال، على الرغم من كونها الميزة المهيمنة على المجتمعات الأوروبية.

قراءات مقترحة

Anderson, Benedict. *Imagined Communities: reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. 2nd ed. London: Verso, 1991.

تحليل قيّم جداً لجانب أساس للعالم الحديث، وهو العولمة.

Baylis, John and Steve Smith (eds.). *The Globalization of World Politics*. 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, 2001.

مقدمة سهلة الفهم للعلاقات الدولية.

Finer, S. E. *A History of Government*. Oxford: Oxford University Press, 1997. 3 vols.

كنز دفين من المعلومات حول التطور التاريخي للأنظمة السياسية، لا شك في أنه طويل للمبتدئين ليقرؤوه من البداية حتى النهاية.

Fortes, M. and E. E. Evans-Pritchard. *African Political Systems*. Oxford: Oxford University Press, 1961.

سلسلة رائعة من حالات الدراسة للسياسات القبلية.

Prawer, J. and S. N. Eisenstadt. «Feudalism.» in: David L. Sills (ed.). *International Encyclopaedia of Social Sciences*. New York: Macmillan, 1968. vol. 5. pp. 393-403.

مقدمة قصيرة ممتازة وعدة مقالات في كتاب واحد.

Spybey, Tony. *Globalization and World Society*. Oxford: Oxford University Press, 1995.

مقدمة سوسيولوجية جيدة لـ «العولمة».

الفصل الثالث

المفاهيم

هذا الفصل

يستعرض بعض النقاشات الأساسية التاريخية حول طبيعة علم السياسة وطبيعة الدولة. كما يتناول الجدل الذي يدور حول تفسير المفاهيم الأساسية مثل السلطة والعدالة والحقوق والمساواة والحرية. وعلى الرغم من تناولنا لهذه القضايا بأسلوب أكاديمي ومجرد إلى حد ما، إلا إنه يجب أن لا ننسى أنه في حالات عديدة تجذّرت الخلافات حول هذه القضايا في صراعات تاريخية على درجة كبيرة من الأهمية. وبذلك فليس من قبيل الصدفة أن كثيراً من الكتّاب الإنكليز الأوائل في أكثر من موضوع ـ مثل هوبز (Hobbes) [١٥٨٨ ـ ١٦٧٩] ولوك (Locke) [١٦٣٢ ـ ١٧٠٤] ـ كتبوا حول فترة الحرب الأهلية الإنكليزية عندما كانت سلطة الدولة مركزية في الأحداث السياسية. ومثل ذلك، فإن المساهمين الرئيسيين في المناقشات حول طبيعة الثورة والقومية ـ مثل لينين (Lenin) [١٨٧٠ ـ

١٩٢٤] ومكيافيللي (Machiavelli) [١٤٦٩ ـ ١٥٢٧] ـ أدّوا هم أنفسهم أدواراً مهمة في الأحداث السياسية في زمانهم.

الطبيعة البشرية والسياسة

يتمحور أحد الانقسامات الرئيسة في علم السياسة حول العلاقة بين الطبيعة البشرية والسياسة. وقد جادل الفلاسفة واللاهوتيون وعلماء النفس، وكذلك علماء السياسة بخصوص حتمية الصراع والعدوانية بين البشر (يُشار عادة في هذا السياق بشكل بارز إلى «الإنسان»). ففي اليمين هناك هوبز، ودو ماستر (De Maistre) [١٧٥٤ ـ ١٨٢١]، ونيتشه (Nietzsche) [١٨٤٤ ـ ١٩٠٠] وغيرهم من الذين يعتبرون أن الصراع والعنف والكفاح من أجل الهيمنة هو شيء متأصل في الطبيعة البشرية مع حاجة ملحة إلى دولة قوية لفرض السلام، بينما في اليسار فهناك احتمالية الإجماع والتعاون بين البشر الذي شدد عليه كتّاب مثل توماس مور (Thomas More) [١٤٧٨ ـ ١٥٣٥] ولوك، وروسو (Rousseau) [١٧١٢ ـ ١٧٧٨] وتولستوي (Tolstoy) [١٨٢٨ ـ ١٩١٠]. فلدى اليمين يُعتبر الصراع والعدوانية أمرين «فطريين»، بينما يُعتبر هذا الأسلوب لدى اليسار أمراً مكتسباً.

والأدلة على هذه القضية الرئيسة «الفطري مقابل المكتسب» كثيرة وغير حاسمة، ويحال القارئ على نصوص قياسية في علم النفس الاجتماعي والأنثروبولوجيا لمزيد من التفاصيل. ومع ذلك، وباختصار، إذا قمنا بدراسة الأدلة من دراسات تناولت أفراداً متطابقين جينياً فسنكتشف أن هؤلاء الأفراد يختلفون في صفات مثل الذكاء (ومن المفترض الطبع العدواني) عندما ينشؤون في عائلات مختلفة داخل المجتمع نفسه، على الرغم من

أن ذلك لا يحدث إلى حد كبير في حالة الأفراد المختلفين جينياً. وبذلك يبدو أن هناك مكوّنات اجتماعية وجينية للطبيعة البشرية (Eysenck and Kamin, 1981, and Rutter and Madge, 1976). كما تظهر دراسة التوقعات حول الطبيعة البشرية الموجودة في مجتمعات مختلفة أنها تختلف اختلافاً جذرياً، وخصوصاً في المجتمعات البسيطة أو القبلية. فهناك جماعات مثل هنود الزوني (Zuni) في نيو مكسيكو التي تعتبر مكاناً مميزاً للتعاون والتوافق يُتوقع أن يكون فيها مستوى العدوانية بين الأفراد منخفضاً للغاية. بينما توجد جماعات أخرى مثل الدوبو (Dobu) التي تعيش في غينيا الجديدة تبني هيكلها الاجتماعي الكلي على افتراض المنافسة والعدوان المتبادلين. ويقترح بينيديكت (Benedict, 1935) أن كلا المجتمعين يظهران مدى الأمزجة داخل الأفراد، غير أن هذا المدى يدور حول معيار مجتمعي محدد يختلف اختلافاً كبيراً بين الاثنين.

حاول الكثير من كتّاب النظرية السياسية الكلاسيكيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر مناقشة قضية الحاجة إلى وجود دولة وطاعتها من منطلق عدم الارتياح «لحالة الطبيعة» الأصلية التي لم يكن فيها دولة تتوسط بين الأفراد. واقترح هوبز أن في دولة كهذه سيكون هناك حرب الجميع ضد الجميع وأن المكاسب في مجال الأمن المرتبطة بأي دولة هي أكبر بكثير من خسارة الحرية المترتبة على طاعة سلطاتها. وقد جادل قدامى الليبراليين مثل لوك وروسو ضد هذا الأمر جزئياً بالقول إنه حتى في غياب الدولة فالبشر حيوانات اجتماعية تتعاون (مع أن لوك أقر أن مثل هذا التعاون يمكن أن يولّد نزاعات تتطلب وجود حكم نزيه).

هل الدولة ضرورية؟

كما رأينا في فصل سابق، هناك دليل يبرهن على وجهتي نظر لوك وروسو إذا فهمنا أن المناقشة واقعية. فالمجتمعات مثل مجتمع التيف (أو الزوني أو الدوبو) لا يوجد لديها جهاز صناعة قرار مركزي يدعي السلطة على منطقة جغرافية معينة. وبذلك يمكن أن تكون الدولة أمراً مرغوباً فيه إلا إنها بالمعني الحرفي ليست ضرورية. ومع ذلك، فمن الصعب تصور مجتمع صناعي كبير حديث يعمل من دون وجود بعض آليات كهذه ـ صعبة ولكنها ليست مستحيلة ـ إذ إن أقلية صغيرة ـ الفوضويين ـ يدافعون عن ذلك على وجه التحديد. ويمكن أن تساعد مناقشة لوجهة نظرهم لتوضيح دور الدولة الحديثة، ومن ثَم متابعة ادّعائها بانصياعنا.

ربما من الضروري أولاً أن نوضح مصطلح «الفوضوية» (المربع (٣ ـ ١)).

> **المربع (٣ ـ ١)**
> **تعريفات الفوضوية**
>
> ١ ـ «غياب الحكومة: حالة من الانفلات الأمني نتيجة غياب أو عدم كفاءة السلطة العليا أو الفوضى السياسية» (*Shorter Oxford English Dictionary*).
>
> ٢ ـ «فلسفة نظام اجتماعي جديد تعتمد على حرية غير مقيَّدة بقانون وضعي؛ نظرية أن كل أشكال الحكومة تعتمد على العنف، ولذلك فهي خطأ وضارة، فضلاً عن كونها غير ضرورية» (Goldman, 1915).
>
> ٣ ـ «مذهب ينتقد المجتمع الحالي، وجهة نظر المجتمع المرغوب فيه مستقبلاً، ووسيلة للانتقال من مجتمع إلى مجتمع آخر» (Woodcock, 1975).

يمثّل تعريفنا الأول التعريف العامي للفوضوية ـ يؤيده القليل جداً من أصحاب النظريات السياسية، غير أن السياسيين المحافظين يرهبونه؛ إذ يعتبرونه نتيجة إجراء سياسي شعبي غير قانوني ـ ومن الممكن، على نحو جدلي، أن يكون هذا التعريف مناسباً أكثر لمصطلح «الفوضى»، وليس الفوضوية.

ويسلط تعريف إيمّا غولدمان (Emma Goldman) [١٨٦٩ ـ ١٩٤٠] الضوء على وجهة نظر الفوضويين المعارضة، وهي أن النظام لا يحتاج إلى فرضه من قبل سلطة ما، بل يجب أن ينبع من اتفاقات حرة بين أفراد أحرار. ويناقش كتّاب مثل تولستوي (Tolstoy) وكروبوتكين (Kropotkin) [١٨٤٢ ـ ١٩٢١] أن الدول الموجودة حالياً تجسد الاستخدام الممنهج للعنف ضد السكان من خلال نظام الشرطة والسجون، ومن خلال القوات المسلحة. وتتم السخرية من مفهوم «العدالة» بحبس الفقراء والعزل. كما تتم السخرية من مفهوم «الدفاع» بإهدار أرواح الملايين للدفاع عن مصالح الأقلية ذات الأملاك. ويقول معظم الفوضويين أنه ينبغي أن نستبدل أسلوب حياتنا الصناعي الحضاري الحالي الذي يعتمد على مبدأ الإسراف بأسلوب أكثر تقشفاً وصحية. ويجادل كروبوتكين أن خمس ساعات من العمل أسبوعياً من كل فرد يمكن أن تثمر أسلوب حياة طبقة متوسّطة للجميع. وبإمكان الكومونات المستقلة والاتحادات الرياضية والفنية والأدبية والتعليمية التطوعية أن تقوم بتبادل السلع والخدمات على أسس غير ربحية (ربما يعتمد التبادل على فكرة برودون (Proudhon) لساعات العمل في المنتجات والخدمات).

وكما يقترح تعريف وودكوك (Woodcock)، أن هناك

مشكلة كبيرة تواجه الفوضويين في كيفية التحول إلى الوضع الجديد من الأمور. وسيؤيد العديدون ببساطة سحب الموافقة على الطرق التي تؤَدّى بها الأمور وممارسة نمط حياة ليبرالي جديد على الفور. ولذلك سعى بعض الفوضويين إلى إنشاء «كومونات» مستقلة عن الدول الحالية، فيما أيّد برودون [١٨٠٩ ـ ١٨٦٥] إنشاء نظام مصرفي مستقل يستند إلى ساعات العمل. كما قال هوارد زيم (Howard Zim):

> «يعتبر الفوضوي أن التغير الثوري بمثابة أمر فوري، أمر يجب أن نفعله الآن حيث نعيش أو حيث نعمل. ويعني ذلك البدء الآن بالعمل على التخلص من العلاقات السلطوية ـ بين الرجل والمرأة، بين الأطفال والآباء، بين عمال مجال معين وعمال مجال آخر ـ وهذه الروح الثورية لا يمكن أن تتحطم مثل الانتفاضة المسلحة».
>
> (مقتبسة عن: Pennock and Chapman, 1978).

وتناقش أقلية من الفوضويين أن آلية الدولة يجب أن تهدم عن طريق تمرد مسلح ـ ربما باستيلاء العمال على مصانعهم وأماكن العمل الأخرى «السينديكالية الثورية» أو من خلال القيام بأعمال عنف إرهابية ـ وغالباً ما يكون الإرهاب الفوضوي رداً على حملات غير مبررة تقوم بها الدولة ضد أقليات صغيرة من الفوضويين النظريين. ويوضح هذه النزعة إلى العنف اقتباس (وعنوان) لم يستطيع المؤلف تجاهله في هذا الكتاب (على الرغم من أنه تمثيل هامشي إلا إنه يمكن أن يشمل الفوضوية كلها):

بتوفيره الديناميت إلى ملايين المضطهدين في العالم، قام العلم بعمله على أكمل وجه... إن رطلاً واحداً من هذه المادة يمكن أن يهدم بشلاً (مكيال إنكليزي) من بطاقات الاقتراع الجوفاء.

(يوهان موست (Johann Most)، علم الحرب الثورية ـ دليل تعليمات لاستخدامات وإعدادات النيترو ـ غلسرين، والديناميت، وقطن التفجير، والزئبق شديد الانفجار، والقنابل، والفتيل، والسموم... إلخ ١٨٨٥. نقلاً عن: Horowitz, 1964: 41-42).

لماذا عليّ أن أطيع الدولة؟

يثير مثال الفوضويين الذي يقول إننا يجب أن ننفصل عن سلطة الدولة سؤالاً كان محل جدل كبير بين أصحاب النظريات السياسية، كما يتم التعامل معه في النصوص التي تحمل عنوان «الالتزام السياسي»، وهو لماذا يجب أن نطيع الدولة؟ بالطبع يمكن أن يكون جزء من الإجابة عن هذا السؤال مجرد احتياط؛ فإذا لم نطع الدولة (دفع الضرائب، التجنيد في القوات المسلحة، ارتداء ملابس في الأماكن العامة... إلخ) فيمكن أن ترصد مؤسسات الدولة خرقنا للقانون وتعاقبنا (بالغرامات، أو الحبس، أو حتى الحبس في مصحة عقلية). ومع ذلك إذا بحثنا عن مبرر أخلاقي للطاعة فعلينا أن ننظر في اتجاهين رئيسين:

أولاً نحو المجادلات التي تستند إلى الحاجة الأخلاقية للحفاظ على وجود مؤسسة اجتماعية مرغوب فيها. **ثانياً** نحو

المجادلات التي تستند إلى فكرة قبولنا لسلطة شكل معين من الدولة (ربما الشكل الديمقراطي الليبرالي). ويميل أصحاب النظريات المحافظة (مثل بورك (Burke)) إلى تأكيد النهج الأول بينما يميل أصحاب النظريات الليبرالية (مثل لوك (Locke)) إلى تأكيد النهج الثاني.

أما بالنسبة إلى المدى الذي تمثّل فيه الدولة حماية ضد الفوضى والجريمة والاضطراب الناجم عن أفعال أفراد أنانيين متصارعين، فيمكن أن تعتبر أن لها حق ادعاء طاعتنا لها. وباعتبارها مؤسسة للقانون فيمكن اعتبار أنها جديرة بالاحترام والطاعة. واعتبر اللاهوتيون، باتباع كتاب القديس أوغسطين (٣٥٤ ـ ٤٣٠) **مدينة الله** *(City of God)*، الدولة بأنها مؤسسة أمر بها الرب لتأديب الإنسانية الخاطئة. في حين اعتبر الكتّاب الإغريقيون الكلاسيكيون، مثل: أفلاطون وأرسطو الإنسان حيواناً اجتماعياً يجب أن يلتزم بقوانين الكيان السياسي (Polity) (مجتمع منظم سياسياً)، حيث تتهيأ الظروف المدنية التي يزدهر بها. وبذلك اعتبرت كلتا المدرستين أن طاعة الدولة جزء طبيعي من الواجب الأخلاقي لكل من الرجال والنساء الذين يفكرون. وبذلك يُستهجن العصيان ليس فقط بسبب الضرر الفوري الذي يتأتى منه، ولكن أيضاً باعتباره مثلاً يضبط الآخرين. وبما أن وجهة نظر المحافظين تعتبر أن معظم السلوك البشري هو عادة، فإن الإخلال بعادات طاعة الرعايا للدولة أمر يجب أن يؤخذ على محمل الجد.

بدلاً من ذلك، تُشدد وجهة النظر الديمقراطية على واجب المواطن الصالح في احترام كل ما ينتج عن عمليات صناعة القرار التي تنشأ باسمه وتستمر في البقاء بموافقته. وحتى القانون

السيء يجب أن يُطاع حتى يتم تعديله من خلال عمليات ديمقراطية لأن الشر الناجم عن تقويض النظام الديمقراطي يفترض أن يكون أعظم بكثير من الشر الناجم عن القانون السيء. ومع ذلك لا يدخل تطبيق قانون الإبادة الجماعية والعبودية، وأي انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، ضمن هذه الحجة. فهنا يعتبر الشر الناتج عن القانون أمراً لا يقبل الجدال، وأنه تم بإقامة مثال في رفض واعٍ لقبول تشريع «ديمقراطي» أقل ضرراً. وبما أن الحكومة تعكس مصالح أغلبية المجتمع، فينبغي على الأقليات أن تحترم قراراتها مع الاحتفاظ بحقها في السعي إلى إبطالها. وبذلك يجب أن تعكس طاعة الدولة فعل الاختيار العقلاني من جانب المواطنين المتعلمين (Singer, 1973).

أما من جهة أصحاب النظريات الكلاسيكيين، فإن التباين يظهر بوضوح بين هوبز ولوك. فكلاهما استخدم مجاز العقد القانوني الذي تبنته «دولة الطبيعة». ففي حالة لوك فإنه يصور عملية ترسيخ الثقة بين الحكام والمحكومين بعقد لإنشاء مجتمع. وبذلك تبقى طاعة الحكومة مشروطة بقيام الحكومة بتنفيذ الجزء الخاص بها من الاتفاق، ولكن في حالة هوبز يفوض العقد ببساطة طرفاً ثالثاً ـ الحكومة ـ لفرض السلام:

> إنني أفوض وأتخلى عن حقي بحكم نفسي إلى هذا الشخص، أو هذا الجمع من الأشخاص، بشرط أن تتخلّى عن حقك له وتبيح جميع أفعاله بالطريقة ذاتها. . . هذا هو **جيل الليفياثان**، أو بالأحرى (للحديث بتبجيل أكبر) جيل الإله الفاني الذي ندين له بعد الإله الخالد بالفضل في سلامنا وحمايتنا.

(*Leviathan*, chap. XVII: 176).

طبيعة السلطة

سنحاول في هذا القسم أن نوضح مفهوم السلطة بتمييزها عن النفوذ، وذلك بتمييز السلطة السياسية عن كل أنواع السلطات، وفي النهاية سنستعرض تحليل فيبر لأنواع مختلفة من السلطة السياسية.

تشتمل تعريفات النفوذ التي ذكرت في المربع (١ ـ ١) على فكرة تحقيق النتائج من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب. ويمكن اعتبار السلطة نوعاً من علاقة النفوذ التي تكون من خلالها شرعية ممارسة القوة أمراً مقبولاً إلى حد ما من قبل الفاعلين الآخرين في الحالة. وتشتمل الشرعية في معظم الحالات السياسية على مبدأ الاحتكام إلى نظام قانوني راسخ، ولكنه قد يشمل أيضاً استعمال المعنى الأوسع لـ «وفقاً للقانون الأخلاقي».

فرّق فيبر (Gerth and Mills, 1948: chap. 10) بين «السلطة التقليدية» و«السلطة القانونية العقلانية»، ويشير في كلاهما إلى الاحتكام إلى نظام قانوني معمول به. وبذلك ففي حالة المجتمع القبلي يمنح القانون التقليدي السلطة إلى زعماء القبائل، وأما في النظام القانوني الديمقراطي الليبرالي الحديث يمنح النظام العقلاني السلطة إلى موظفين سياسيين وبيروقراطيين. ويتم تعزيز كلا الترتيبين ـ من خلال مذاهب أخلاقية ـ أن الآلهة والأجداد أورثوا أسلوبهم في الحياة إلى القبيلة أو إلى قدسية أغلبية الأصوات. وأما في المجتمعات المستقرة فلا يوجد تعارض بين الأخلاق والالتزام السياسي.

ومع ذلك يمكن أحياناً أن تتصارع المطالبات المتنافسة على السلطة، وخصوصاً في المجتمعات التي تعيش مرحلة انتقالية أو

أزمة. وبذلك نجد أنه قبل تحوّل جنوب أفريقيا تحوّلاً كاملاً إلى النظام الديمقراطي، تعارضت أحياناً السلطة التقليدية لملك الزولو والسلطة القانونية ـ العقلانية للرئيس بوتا (رئيس نظام الفصل العنصري). وفي النهاية اضطر كلاهما إلى الإذعان لسلطة نيلسون مانديلا قائد أكبر حركة شعبية. واقترح فيبر وصف «الكاريزمي» لسلطة قادة مثل مانديلا في ذلك الوقت، وهم القادة الذين يُتَّبَعون بسبب خصالهم الشخصية وليس بسبب أي منصب قانوني يتولونه. ويستمد هذا المصطلح من عبارة يونانية معناها «امتياز يمنحه الرب ـ وخصوصاً منحة أو موهبة (*Shorter Oxford English Dictionary*)، ويؤكد من الوهلة الأولى السمات الشخصية الاستثنائية للذين يمارسون هذه السلطة. إلا إن فيبر يشير إلى أن هذه الهبات الإلهية لا يعترف بها دائماً ـ فالزمن يأتي دائماً بالرجل المناسب؛ وفي أوقات الأزمات عندما يفقد مدّعو السلطة سلطتهم يمكن فقط اللجوء إلى مثل هذه السلطة. وعلى نحو مساوٍ، فهناك قادة يدّعون عادة أنهم يمثّلون مصادر كامنة جديدة للسلطة الأخلاقية ـ سواء أكانت من الله أم من الأمة أم الشعب. وكما توحي الأمثلة يمكن ممارسة مثل هذه السلطة في أماكن وأوقات مختلفة، للخير أو الشر. وذكر فيبر هذه الأنواع من السلطة لأنها محايدة أخلاقياً.

ما هي العدالة؟

إذا كانت السلطة نفوذاً يمارَس بشكل يتماشى مع القانون، فبالإمكان أن نسأل هنا: ما هو الشيء الذي يميز القانون؟ وكما رأينا من قبل، يمكن أن يؤكد أتباع هوبز أن البديل للقانون هو العنف والفوضى، وأن وجود أي قانون مهما كان نوعه أفضل

بكثير من عدم وجود قانون على الإطلاق. ومع ذلك لا يميل كثير من الناس إلى ربط القانون بالنظام فقط، بل بالعدالة أيضاً. فيجب أن يشتمل القانون في نظر كثير من الناس على بعد أخلاقي لكي يصبح قانوناً مقبولاً ـ بمعنى أنه يجب أن يتحلّى النظام الذي نفرضه بالقانون بطبيعة أخلاقية يمكن الدفاع عنها، ولكن ما هي الأمور التي تميّز المجتمع العادل؟ هذا السؤال هو أحد أقدم الأسئلة في النظرية السياسية التي طرحَتْه أولى النصوص الرئيسة القديمة في النظرية السياسية ـ **الجمهورية** (*The Republic*) لأفلاطون. ولكي نقدم بعض الأفكار عن المناقشات المتعلقة بهذا المصطلح لن نكتفي بدراسة إجابة أفلاطون المحافظة إلى حد ما عن هذا السؤال، بل سندرس منهجيتين أخريين متأخرتين عنه: منهجية جيرمي بينثام (Jeremy Bentham) [١٧٤٨ ـ ١٨٣٢] صاحب المذهب النفعي، ومنهجية الكاتب الليبرالي البارز في القرن العشرين جون رولز (John Rawls) [١٩٢١ ـ ٢٠٠٢].

قدّم أفلاطون إجابته على أنها حوار بين معلمه سقراط وبعض أصدقائه وزملائه. واقتبس أحد الأصدقاء مقولات معلم منافس (سيمونيدس (Simonides)) بأن العدالة هي أن تعطي كل فرد حقه. ويمكن تفسير هذا التعريف بأن العدالة هي فعل الخير للأصدقاء والشر للأعداء، وهذا تعريف مرفوض لأنه إذا كان أعداؤنا رجالاً صالحين، فذلك سيكون أمراً غير أخلاقي. كما إن مزيداً من إعادة تكوين هذه الفكرة يجعلها تبدو منطقياً غير قابلة للدفاع عنها. عند هذه النقطة يقدّم زميل آخر، ثرازيماخوس (Thrasymachus)، ما يعتبره رأياً واقعياً ينص على أن العدالة هي «مصلحة الأقوياء». فهو يبرهن عن وجهة نظره المتناقضة تناقضاً واضحاً من خلال تعريف العدالة وربطها

بتنفيذ القانون، ويؤكّد أن الأقوياء هم الذين يهيمنون على الحكومة في أي دولة ويحكمون بالطريقة التى تقتضيها مصالحهم الخاصة. (وهذا وصف لما سنصفه لاحقاً بنظرية النخبة التي ما زالت تحتفظ بأنصارها حتى يومنا هذا).

تبدأ المناقشة على مستوى الأخلاق الفردية؛ هل ستؤدي العدالة إلى السعادة الفردية، وهل سيؤدي الظلم إلى التعاسة؟ ومع ذلك اعتبر سقراط أن العدالة يمكن أن تُفهم بطرق واضحة على مستوى الدولة. ففي الدولة المثالية ثلاثة أنواع من الأدوار التي يجب أن تُؤدّى. **فالأول** يقتضي توجيه الدولة وإرشادها على يد أكثر المواطنين حكمة وفصاحة؛ الأوصياء. و**الثاني**، الدفاع عن الدولة الذي يجب أن يقوم به أكثر الرجال شجاعة وحماسة؛ المساعدون. وأما **الدور الثالث** وهو إنتاج الأشياء الضرورية، فيضطلع به بقية الشعب؛ المنتجون.

تكمن العدالة في الانسجام بين جميع أجزاء المجتمع، وهو ما يتحقق بقيام كل شخص (أنسب الناس لهذا الدور) بدوره على أكمل وجه (وعلى نحو مشابه، فالرجل العادل هو الذي يحافظ على التوافق بين العقل والروح والشهوة في تكوينه). وبذلك تتم العودة إلى مفهوم سيمونيدس عن العدالة بإعطاء كل فرد حقه، ولكن بفكرة أكثر وضوحاً مما يستلزمه الأمر.

يمكن تفسير هذه النظرية بأنها محافظة جداً؛ إذ إنها تؤيد مجتمعاً سلطوياً هرمياً تعكس فيه التقسيمات الطبقية التقسيم الطبيعي للمواهب بين السكان ويمارس الدعاية والرقابة (Popper, 1962: vol. 1). فهناك بعض المفاهيم الضمنية في سرد

أفلاطون ذات نزعات راديكالية. فعلى سبيل المثال يؤيد أفلاطون بشكل ضمني وجود فرص تعليم متساوية للرجل والمرأة، وأن يتم اختيار الفلاسفة الحكام على أساس الجدارة، وليس على أساس الأصل والنسب.

على النقيض من ذلك، تستند وجهات نظر بينثام حول تحقيق العدالة في الدولة إلى افتراضات عديدة مختلفة. وكان معياره الوحيد في تطبيق النظام القانوني العادل هو «أنه على المشرعين التماس ما فيه مصلحة أكبر عدد ممكن». وإضافة إلى ذلك، فقد وضع الافتراض الديمقراطي الراديكالي بأنه لا يحق للفلاسفة تقرير القيم التي يجب أن تتبعها الدولة وأن يقيموا الدولة طبقاً لمدى تطبيق الدولة لهذه القيم. وعوضاً عن ذلك تعكس الدولة العادلة الخيارات الجمالية والاقتصادية والأخلاقية الخاصة بمواطنيها. وكان بينثام في هذا السياق قد قدّم فرضية، غالباً ما يساء تفسيرها، «الدبوس (القراءة في الوقت الحاضر، «ألعاب الكومبيوتر») أمر جيد مثل الشِّعر». وناقش أن الطريقة الأمثل للتأكد من أن المشرّعين يعكسون وجهات نظر سكان الدولة هو أن يتم اختيارهم عن طريق الاقتراع العام. وبذلك فإن العدالة توجد في المجتمع الديمقراطي الذي يحترم المساواة الأخلاقية للأفراد الذين يكوّنون نسيجه (Bentham, 1948).

وتعتبر **نظرية العدالة** (*Theory of Justice*) لرولز (Rawls, 1971) من أكثر الأعمال شهرة التي انتقدت وجهة نظر بينثام التي يمكن القول إنها سيطرت على المناقشات في القرنين التاسع عشر والعشرين (Gorovitz, 1976: 273-276). يطرح رولز وجهة نظر عن العدالة بطريقة تعالج بعض أوجه القصور الموجودة في

النظرية النفعية. وبذلك يمكن أن تبين أن إحراج عدد من الأفراد غير المحظوظين في برنامج تلفزيوني يمكن أن يسعد الملايين من المشاهدين ـ وبذلك سنحقق السعادة لأكبر عدد ممكن ـ إلا إن قلة سيكونون على يقين بأن هذا كان أمراً عادلاً. كما إنه ليس من السهل (أم أنه ممكن؟) مقارنة الخبرة الذاتية للناس الخاصة بـ «المنفعة». فأسلوبه يقضي بدراسة ماهية المبادئ التي يمكن أن يتبناها صنّاع السياسة العقلانيين في حال كانوا على اطلاع واسع بالطبيعة البشرية وبالمجتمع، ولكن لا يوجد لديهم أدنى فكرة عن الدور الذي يؤدّونه في المجتمع أو حتى الأهداف التي يرغبون في تحقيقها ـ وهو ما يطلق عليه رولز «حجاب الجهل».

يخلص رولز إلى أن العدالة تبرز في مبدأين أساسيين. **الأول** هو أن لكل شخص حقاً متساوياً في النظام الكلي للحريات الأساسية يتوافق مع نظام حرية مماثل للجميع. **والثاني** هو أن يتم تنظيم الحريات الاقتصادية والاجتماعية بالطريقة التي تحقق (أ) الإفادة القصوى من الأشياء الأقل إفادة (ب) وأن تكون كل الوظائف والمناصب المرتبطة بها متاحة للجميع طبقاً للشروط التي يفرضها مبدأ تكافؤ الفرص. ويحظى المبدأ الأول بأولوية مطلقة عن المبدأ الثاني. والمنطق في ذلك هو أنه إذا لم نعرف المناصب الاجتماعية التي نشغلها أو الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها، فإننا نريد أن نكون على يقين بأنه يمكن لأي شخص أن يحقق أي هدف، وأن أحداً لن يكون ضحية من أجل الباقين.

يقول رولز إن مفهوم العدالة (المربع (٣ ـ ٢)) ينسجم مع البديهيات العامة للناس في هذا الأمر، وأنه يقدم أساساً منطقياً

يمكننا من خلاله تقييم الأنظمة الاجتماعية العملية. ويقول غوروفيتز (Gorovitz, 1976: 286):

> إن رأياً كهذا يتعارض مع النظرية الفردية الصارمة للاقتصاد الحر غير المقيد. وتتعارض كذلك مع الدولة الشيوعية والاشتراكية المسيطرة التي تضحي باستقلالية الفرد سعياً وراء رفاهية المجتمع.

المربع (٣ ـ ٢)
العدالة

ـ التناسق بين جميع أجزاء المجتمع من خلال قيام كل فرد بأداء دوره الذي يناسبه على أكمل وجه: التزام كل فرد بعمله الخاص في ما يخص طبقات الصناع، والجيش، والأوصياء. فالعدالة هي في قيام كل فرد من هؤلاء بعمله.

(Plato, 1866, Book IV: para. 434)

ـ تحقيق السعادة القصوى لأكبر عدد من الناس، وهذا هو معيار الخطأ والصواب.

(Bentham, 1948, Preface: 3: para. 3)

ـ مبادئ العدالة (أ) المساواة في تخصيص الحقوق والواجبات الأساسية (ب) التفاوتان الاجتماعي والاقتصادي يكونان أمراً عادلاً إذا حدث ذلك بعد تعويض الجميع، وخصوصاً الأفراد الأقل حظاً في المجتمع.

(Rawls, 1971: 14-15)

الفردانية مقابل الجماعانية

رأينا في أثناء مناقشة مفاهيم السلطة في الفصل الأول أن بعض الكتّاب يميلون في تحليلهم في علم السياسة إلى التركيز على الكيانات الجماعية مثل المجتمع أو الطبقات الاجتماعية،

بينما يميل آخرون بشدة إلى التركيز على الأنشطة الفردية. وتقترح المناقشات السابقة في هذا الفصل أن هذا النوع من الاختلاف يمكن أن يكون أكثر من مجرد اختلاف في التركيز في أسلوب التحليل؛ إذ يمكن أن يعكس هذا الاختلاف اختلافاً أساسياً في القيم. فبينثام ورولز كتبا في التقليد الليبرالي الذي يعتبر الفرد نقطة البداية في التفكير السياسي. فهما لا يعتبران الأفراد مجرد لبِنات يتكون منها المجتمع، بل يعتبران أن الأنظمة السياسية أدوات يتم الحكم عليها بمدى اعترافها بمساواة الأفراد الأخلاقية التي تمنحهم حق صنع قرارات تخص حياتهم الخاصة بصورة مستقلة (حكم ذاتي).

يميل الكتّاب الكلاسيكيون وكتّاب العصور الوسطى إلى اعتبار التركيز على التحقيق السياسي بمثابة خلق مجتمعات صالحة ينعم فيها الناس الشرفاء بالازدهار بفضل حكمة الأمراء وواضعي الدستور. ويمكن أن نرى هذا المفهوم في افتراض أفلاطون أن المجتمع العادل هو المجتمع الذي تُوزَّع فيه الوظائف بشكل صحيح بين الجماعات المكوِّنة له، وأن الشخص العادل هو عبارة عن مجتمع عادل مصغّر.

وبالمثل قارن كتّاب العصور الوسطى ـ بحماقة ـ الدولة العادلة بخلية نحل أو مستعمرة نمل يقوم كل فرد فيها بتأدية دوره المناسب من دون ملل أو كلل تعانيه «العاملة» في مثل هذه المجتمعات. وحديثاً جداً، كما سنرى في الفصل القادم يعتبر الفاشيون مصلحة الأفراد أمراً ثانوياً مقارنةً بمصلحة الأمة أو العرق، بينما يمجّد الشيوعيون مصالح حزب أو طبقة ما على حساب مصالح بقية الأفراد المكوِّنة للمجتمع.

الحقوق: الطبيعية والإنسانية والقانونية

«الحقوق» شأنها شأن «السلطة» و«العدالة» أُشير إليها في المناقشات السياسية ولكن من دون تعريف. فـ «الحقوق» ترتبط عامة بالأفراد وأكّدها التقليد الليبرالي المسيطر على الفكر السياسي الحديث بشكل موسّع. وبحكم التعريف يمكن اعتبار «الحق» سلطةً للتصرف يملكها الفرد أو جميع الأفراد عامة (في الحالة ذاتها) أو أفراد داخل نظام قانوني محدد. وهذا هو ما يقتضيه التعريف إذ يمكن أن يقوم «الامتياز» مقام «الحق» إذا كان بعض الأفراد هم الذين يملكون سلطة التصرف في حالة ما.

بدأ مذهب أن لكل إنسان حقوقاً طبيعية بالبروز في القرن السابع عشر كجزء من النقاش بين هوبز ولوك حول حدود سلطة ملك بريطانيا. وظهرت بشكل واضح في القرن الثامن عشر القوة الثورية لهذه الأفكار في الثورتين الأمريكية والفرنسية. فارتبطت مثل هذه الأفكار بفكرة الربوبية ـ إعادة صياغة الأفكار المسيحية بعقلانية ـ التي تؤكد أن الخالق لم يسن فقط قوانين طبيعية تحكم حركات النباتات والأشياء الأخرى الموجودة في الطبيعة، بل سن أيضاً قوانين أخلاقية تحكم العلاقات بين البشر، وقد مُنح الإنسان القدرة على اكتشاف كل هذه القوانين عن طريق العقل. ويمكننا من خلال دراسة كيفية تعايش البشر مع بعضهم في المجتمعات الحالية (أو من الممكن خارج نطاق المجتمع في حالة الطبيعة أو الحياة البربرية) أن نرى وجود شروط مسبقة للحياة التعاونية المتمدنة التي يجب أن يدركها الجميع. وبذلك نادى إعلان

الاستقلال الأمريكي بحقوق غير قابلة للتصرف منحها الله للسعي من أجل الحياة والحرية، ومن أجل السعادة، وذُكر الأمر نفسه في الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان.

يمكن قراءة جزء كبير من التاريخ الحديث على أنه توسيع لمفهوم الحقوق من تطبيق قانوني ضيق للفكرة على البيض «المتمدنين» فقط، إلى مفهوم أوسع للحقوق الاجتماعية والثقافية التي يمكن أن تطبّق على النساء وعلى غير البيض والأطفال على حد سواء. (يمكن أن يرغب بعض القراء في إضافة الحيوانات إلى القائمة). وبذلك يكون مفهوم حقوق الإنسان كما هو مذكور في إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان في ١٩٤٨ بمثابة تطوّر حديث لنظرية الحقوق الطبيعية السابقة. وهو فعلاً كذلك؛ إذ إنه بمثابة ادعاء أخلاقي بالمساواة في المعاملة السياسية نيابة عن الأشخاص الذين يتحدث عنهم.

غير أنه يجب تمييز مثل هذه الحقوق العامة أو الإنسانية أو الطبيعية التي تطالب بشكل كبير بالمعاملة العادلة والمتساوية من الحقوق القانونية التي تطبقها المحاكم في نظام قانوني محدد. ويمكن تقسيم هذه الحقوق بدورها إلى حقوق يمنحها تشريع ما وحقوق يكفلها الدستور.

في كثير من الأنظمة، كما هو الحال في الولايات المتحدة، يمكن لبعض الحقوق التي يكفلها الدستور (مثل حق البقاء صامتاً في أثناء التحقيق القانوني الذي ينص عليه التعديل الخامس) أن تبطل أيَّ نص مخالف لها في التشريعات العادية (انظر الفصل السابع من هذا الكتاب).

المساواة

لا تعني «المساواة» في علم السياسة أن الجميع يجب أن يعامَلوا بطريقة متساوية بغض النظر عن الظروف المحيطة بهم، مثلاً حق الأعمى والمبصر في الحصول على عصي بيضاء مجانية! ففي هذا المعنى «المساواة» هي عدم مساواة (ظلم). وعلى الرغم من موافقة معظم المعلقين على إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان على مبدأ المساوة في الحقوق والكرامة، ولكن إلى أي مدى يمكن تطبيق المساواة في الحقوق؟

تُعد المساواة أمام القانون أمراً مهماً، ولكن في الاقتصاد الرأسمالي لا يضمن القانون في ذاته التعليم والصحة أو السكن أو حتى معاشاً للمسنين (يمكن أن يمنَح القانون فقط حقاً متساوياً في شراء هذه الأمور، ولكن لا يوجِد مصادر دخل لتوفير هذه الخدمات). علماً أن المادة ٢٥ في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) تنص على «حق الأمن في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة، وغير ذلك من انعدام وسائل العيش نتيجة ظروف خارجة عن إرادة الفرد». وأما المادة ٢٦ فتنص على الحق في نظام تعليمي عام مجاني. وعلى الرغم من ذلك عارض موريس كرانستون (Cranston, 1962) وغيره جعل هذه الحقوق «الاجتماعية» على قدم المساواة مع الحقوق «المدنية» القديمة محتجين بأن هذه الحقوق لا يمكن تحقيقها للجميع في بعض البلاد الفقيرة، وأن مثل هذا التفكير يشجع على فكرة أنه يمكن «استبدال» الحقوق المدنية بصورة شرعية بالحقوق الاجتماعية، أو أنها مجرد طموح على المدى البعيد فقط.

«المساواة أمام القانون» تعني الحرية من التمييز الجنسي والعنصري. ويعد التمييز الإيجابي لمصلحة بعض الفئات المحرومة مثل النساء والأقليات العرقية مثل «المنبوذين» في الهند من القضايا الجديدة.

وتفسر «الحقوق المتساوية» بأنها تتعلق ببعض المعايير الدنيا مثل السكن والعمل. . . إلخ، ولا تعني حصول الجميع على معيار السكن نفسه أو على مرتبات متساوية.

هناك قضية أخرى ذات صلة، ولكنها منفصلة وهي المدى الذي يمكن فيه ـ أو يجب ـ توجيه السياسة الاجتماعية نحو قلب هذا التفاوت الاجتماعي (LeGrand, 1982).

ويبدو أن الإجابة المقتضبة ستكون أن معظم هذه القضايا تعتمد بشكل كبير على طبيعة النظم القانونية والاقتصادية والمالية أكثر من اعتمادها على السياسات الاجتماعية بالمعنى الضيق.

كما يجب تبيان الفرق بين التفاوت الاجتماعي الناجم عن الاختلافات الاقتصادية وبين ذلك الناجم عن محاولات الحفاظ على الفوارق الاجتماعية بين الجماعات المختلفة. فعلى سبيل المثال ربما لا تعكس الفروق الطبقية في المجتمع البريطاني أو الهندي الظروف الاقتصادية للسكان المعنيين، فمن الممكن أن لا يحظى الشخص الذي يفوز باللوتو الوطني البريطاني بقبوله في نادي الغولف بسبب لهجته غير المألوفة أو مظهره غير التقليدي، في حين لا يزال المنبوذون في الهند مرفوضين كرفقاء في الطعام من قبل طبقة البراهمة.

المربع (٣ ـ ٣)
مفاهيم المساواة: ملخص

ـ معاملة الجميع بالمثل.

ـ معاملة الجميع بشكل مناسب.

ـ المساواة أمام القانون: «خضوع جميع الطبقات على نحو مساوٍ لقانون البلد الذي تطبقه المحاكم العادية» (Dicey, 1941: 202-203).

ـ المساواة السياسية: حقوق سياسية متساوية (مثل حق التصويت والمواطنة) للجميع.

ـ المساواة في الفرص: «يجب أن يعتمد النجاح والفشل (في المهن) فقط على قدرة أو شخصية الأشخاص المعنيين، وليس على الثروة» (Benn and Peters, 1959: 128).

ـ المساواة الاجتماعية ـ تقليص أو إلغاء الفوارق الاجتماعية (مواقف الفوقية أو الدونية) بين المجموعات الاجتماعية (مثل الطبقات الاجتماعية أو الجماعات العرقية).

(Benn and Peters, 1959: chap. 5)

رأينا في **الجمهورية** لأفلاطون أن العدالة يمكن أن تتحقق عندما يقوم كل فرد بدوره في المجتمع، كل حسب قدرته. وأما الكاتبان الأكثر حداثةً بين وبيترز فليسا بمنأى عن تأكيد افتراض ـ بشكل متناقض ـ يصب في مصلحة المساواة إلا حيث تكون الاختلافات ذات صلة. ولكن ما هي الاختلافات ذات الصلة؟ إنهما يقترحان الآتي: (أ) **الاستحقاق** (ب) **الملكية الخاصة** (ج) **الحاجة**، باعتبارها اختلافات ذات صلة تؤثر في توزيع المصادر الاقتصادية. فـ «الاستحقاق» يساوي تقريباً إما المكافآت على المهارة والمسؤولية، وعلى مدة التدريب، أو التعويض عن الظروف القذرة أو الخطرة أو «النسبيات

التقليدية». وربما يمكن أن نبرر الملكية من خلال فائدتها الاجتماعية، فكلاهما يمثل المعايير الاقتصادية والسوقية للتوزيع (المجازاة من خلال المساهمة) ـ وهو ما سنتناوله في الفصل الثامن.

هذا يدَع «الحاجة» تدرس هنا، فإذا تركت «الحاجة» للأفراد المعنيين لتعريفها، فإنها مصطلح ذاتي يحول دون أي توافق اجتماعي على تطور القضية. ولذا يجب أن تشير «الحاجة» في هذا السياق إما إلى استخدام الحد الأدنى من المعايير المحددة مهنياً أو مقارنة موضوعية لظروف جميع المتأثرين.

المبدأ العام هو معاملة الجميع على قدر من المساواة إلا إذا تم تبرير ذلك باختلافات ذات صلة من حيث: (أ) المساهمة الاجتماعية المقدَّمة (وتقاس من خلال «الطلب»؟) أو (ب) الحاجة (وتقاس من خلال «تقييم مهني»)، ولكن تبقى مشكلة متى (أ) أو (ب) كون هذه الحاجة ذات الصلة الأكبر.

الحرية الإيجابية والسلبية

تعتبر الحرية أو الليبرالية أحد أكثر المفردات استخداماً في المفردات السياسية وأكثرها إثارة للجدل، وذلك لما لها من تأثير انفعالي جيد؛ (فمثلاً هي ما يسميها ويلدون (Weldon, 1953) بعبارة «هتاف النصر»)، وهو ما لا يمكن لأحد أن يعترض عليه. ولذلك أعاد الفلاسفة والسياسيون تعريف الحرية تعريفاً يحظى بقبولهم، ما أسفر عن إرباك مدهش من تعريفات الحرية التي أنتجها الفلاسفة السياسيون (المربع (٣ ـ ٤)):

المربع (٣ ـ ٤)
تعريفات الحرية

ـ تتحقق في وجود حكومة وقوانين تجعل من حياة الناس أو مصالحهم ملكاً لهم. ولا تعني المشاركة في الحكومة. (تشارلز الأول، «خطبة من المنصة» من كتاب: *Works*, 1662: 454)

ـ التأكد من أن كل شخص يتمتع بالحماية حين قيامه بما يعتقد أنه من واجبه ضد تأثيرات السلطة والأغلبية والعادات والرأي.

(Lord Acton, *History of Freedom*: 3)

ـ الاندفاع حسب الأهواء هو العبودية، بينما الإذعان للقانون الذي يحكمنا هو الحرية.

(Rousseau, *Social Contract*, Book I, chap. 8: 16)

ـ غياب المعارضة.

(Hobbes, *Leviathan*, Chap. XXI: 204)

ـ السلطة التي تجعل الإنسان يفعل شيء ما أو يقلع عن فعل معين.

(Locke, *Essay*, II, chap XXI: 15)

ـ الضرورة محوّلة.

(Hegel, *Logik*, para. 158)

ـ المشاركة في الكشف عن الأمور.

(Heidegger, *Existence and Being*: 334)

ـ التحكم بأنفسنا وبالطبيعة الخارجية التي تقوم على معرفة ضروريات الطبيعة.

(Engels, *Anti-Duhring*, chap. XI, from: Cranston, 1954: 8, 12, 23-24)

يمكننا أن نتبنّى المفهوم «الإيجابي» والمفهوم «السلبي» للحرية اللذين اقترحهما برلين (Berlin, 1969) من خلال تبسيط بطولي يمكن أن يساعد على التوصل إلى فهم مبدئي للخلافات على قدر من المساواة .(Berlin, 1958) وحتى برلين نفسه أراد أن يفسر أربعة مفاهيم رئيسة للحرية (Berlin, 1969). فوجهة النظر «السلبية» هي وجهة نظر الكُتّاب الإنكليز الكلاسيكيين التي تقول «يُقال عادة إنني حر إلى حد لا يتدخل فيه أي إنسان في نشاطي» (Berlin, 1958: 7). وأما وجهة النظر الإيجابية فهي التي تُعرّف الحرية بـ «أن يكون المرء سيد نفسه» (Berlin, 1958: 16). ولكي نوضح الأمر بطريقة أكثر وضوحاً: الحرية السلبية هي الحرية «مِن»، بينما الحرية الإيجابية هي الحرية «إلى».

تبدو الخلافات، من الوهلة الأولى، كأنها خلافات تافهة وغير مهمة، ولكن هناك نتيجة مهمة لوجهة النظر الإيجابية يمكن أن تستخدم على نحو مناقض للقول بأن المرء «قد يُجبر أن يكون حراً» كما قال روسو (Rousseau, 1913: 15).

إذا أُجبر المرء على اتباع قانون أخلاقي يتعارض مع ميولاته الفورية ـ «نزعة الشهية» ـ فيقال حينها إن ذات المرء «الحقيقية» قد أُدركت. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يقول معارضو وجهة النظر «السلبية» إن هذه الحريات القانونية، مثل حرية التعبير والتجمع والمساواة أمام القانون... إلخ، هي حريات محدودة المنفعة بالنسبة إلى الفلاحين الهنود الذين لا يملكون الموارد المالية للبقاء. وتشكل هذه الحجج المتعلقة بتفسير «الحرية» جدلية مهمة في النقاش بين النظرية المحافظة والنظرية الليبرالية والشيوعية، والتي سنستعرضها في فصول لاحقة.

تحليل المفاهيم السياسية

أوضحت مناقشاتنا للأفكار السياسية في هذا الفصل أن المصطلحات السياسية التي يمكن اعتبارها من المسلَّمات في الحوارات أو النقاشات اليومية، إنما تخفي معاني عميقة تؤدي إلى تفسيرات متباعدة، وهي ما أدّت بدورها إلى قرون من النقاشات. ويتضح في مثل هذه الحالة أن المناقشات الأكاديمية، وحتى المناقشات اليومية بحاجة إلى توضيح الطريقة التي يُفهم بها المعنى المراد من المصطلح. ويرى أفلاطون أن التحقيق الفلسفي أساس في اكتشاف «الشكل النقي» لكل مفهوم. وبالمثل اعتبر كُتّاب آخرون أن هذه المفاهيم تتضمن معنى جوهرياً أو أصيلاً. ومع ذلك قد يرى معظم العلماء الحديثين أنه من الحماقة أن نهدر كثيراً من الوقت في محاولة إيجاد معنى حقيقي لهذه المفردات؛ فهي استخدمت وما زالت تُستخدم بمعانٍ مختلفة كثيرة، حتى داخل المجتمع الواحد، ناهيك بقرون من الاستخدام في مجتمعات كثيرة مختلفة.

يميل اللغويون وبعض الفلاسفة المعاصرون إلى التركيز على التعريف «الوصفي» للمفردات ودراسة كيفية استخدامها في الممارسات العامة، وربما تقدّم بعض القواعد للتأكد من أنه لن يساء فهمك لاستخدامك مفردة بطريقة غير مألوفة. وتخلّى اللغويون المعاصرون عن ممارسة أسلوب النحويين القديم الذي يحاول وضع قوانين للاستخدام «الصحيح» للمفردة. (تعتمد بعض القوانين في اللغة الإنكليزية على محاولات وُظّفت توظيفاً خاطئاً لتحويل الممارسات من القواعد

اللاتينية إلى استخدامات اللغة الإنكليزية). فمن الحماقة أن نحاول أن نشرّع، على سبيل المثال، أنه يجب دوماً تفسير الكلمة في اللغة الإنكليزية من خلال أصولها اليونانية أو اللاتينية أو الألمانية باعتبار أن اللغة وسيلة اتصال حية ومتغيرة، وليست معلماً قديماً.

ينبغي لنا أحياناً لكي نتواصل بوضوح أن نتبنى تعريفاً «شرطياً» والقول: «هذا هو المعنى الذي أعنيه عندما أستخدم هذا المصطلح». وتعتبر هذه الفكرة إحدى الأدوات الأكاديمية المشروعة والمفيدة أيضاً. ويجوز في بعض الأحيان صوغ مفردة جديدة لاستخدامها كمصطلح تقني لنتجنب الاستخدام الانفعالي أو الغامض. . (رأينا مسبقاً كيف أن مصطلحات مثل «الثقافة السياسية» أو «التعبير عن المصالح» وغيرها تم صوغها بالطريقة نفسها). وكما رأينا في الفصل الأول فالمشكلة هي أن مثل هذه المصطلحات يمكن أن تُستخدَم بطريقة غير دقيقة مثل المصطلحات التي نسعى إلى استبدالها.

تُعتبر ممارسة أسلوب التعريفات «المقنعة» أمراً مألوفاً في علم السياسة. ويحاول الكاتب والمتحدِّث من خلالها إقناع الجمهور بأن تعريفهم للمفردة المرادة هو الاستخدام الأسمى. وقد شرحنا ذلك سابقاً في هذا الفصل (خصوصاً في مناقشاتنا عن الحرية). وكما رأينا فإن مثل هذه المحاولات هي محاولة لإقناع الجمهور حول أحكام القيمة التي ينبغي منحها أكثر من الممارسة التقنية في توضيح المفردات.

يعتبر النقاش السياسي عملياً في كثير من الأحيان محاولة لتصنيف أفكار خصومك باستخدام ما يسميه ويلدون «boo»

(صوت استهجان) (Weldon, 1953) ولتصنيف أفكارك أنت أيضاً باستخدام «هتاف النصر». وبذلك تهدف النقاشات إلى تصنيف المعايير العالمية مثل «التأميم» وبعض المعايير الخاصة بهم مثل الحرية، في حين يستنكر المتحدِّثون العمليون الجدد مقترحات خصومهم باعتبارها تضحية للحفاظ على الأيديولوجيا نفسها. ففي الولايات المتحدة يتحدّث ممثلو الأطباء عن «الصحة الاجتماعية»، ويعرّفون بالتالي المعيار كمعيار شيوعي، وليس كخدمات صحة عامة. ويروي روي هاترسلي (Roy Hattersley) قصة كيف أن أحد الأشخاص نصحه باعتباره سياسي عمّالي (قديم)، أنه إذا شك ـ وهو المبتدئ ـ في قضية ما في أثناء اجتماع للحزب أن يعلن «إن المطلوب في هذه القضية هو سياسة اشتراكية بحق» ومن ثَم ينتظر تصفيق «هتاف النصر»، ومن بعدها يغير الموضوع.

قراءات مقترحة

Benn, Stanley I. and Richard S. Peters. *Social Principles and the Democratic State*. London: George Allen & Unwin, 1959.

تحليل للمفاهيم الأساسية في النظرية السياسية ما زالت تستحق قراءةً متأنية.

Gerth, H. and C. Wright Mills (eds.). *From Max Weber: Essays in Sociology*. London: Routledge & Kegan Paul, 1948.

أحد النصوص الكلاسيكية للسوسيولوجيا السياسية المقروءة أكثر من بعض الكتابات الحديثة ـ للسلطة، والبيروقراطية، وكبار الموظفين الصينيين في عهد الإمبراطوريات.

Raphael, D. D. *Problems of Political Philosophy*. 2nd ed. Basingstoke: Macmillan, 1990.

نص تقديمي معياري مفيد - يركز على المفاهيم الأساسية.

Thiele, Leslie Paul. *Thinking Politically: Perspectives in Ancient, Modern and Postmodern Political Theory*. Chatham, NJ: Chatham House, 1997.

مناقشة أصيلة ومحفّزة لطبيعة النظرية السياسية - متابعة جيدة لنصوص أكثر تقليدية مثل نصوص رافائيل.

Woodcock, George. *Anarchism*. Harmondworth, Middlesex: Penguin, 1975.

يثير بعض القضايا الأساسية حول الدولة وعلم السياسة.

Woolff, Jonathon. *An Introduction to Political Philosophy*. Oxford: Oxford University Press, 1996.

متابعة ممتازة لهذا الفصل وللفصل التالي.

الفصل الرابع

الأيديولوجيات

هذا الفصل

يتناول الأيديولوجيات السياسية: المُحافِظة، والليبرالية، والشيوعية، والفاشية، وغيرها. ولا يتناول هذا الفصل الطبيعة العامة لهذه التيارات العريضة للفكر السياسي فقط، بل يعطي أيضاً فكرة عن علاقتها بالأنظمة السياسية والأحزاب؛ فيقوم هذا الفصل بدراسة بعض الأيديولوجيات التي برزت مؤخراً في الغرب: المجتمعية، والنسوية و«البيئية» و«الأصولية» الإسلامية. ويبدأ هذا الفصل بمفهوم «الأيديولوجيا» نفسه، وكم سيكون ذلك مفيداً. بعد ذلك يدرس كيفية تصنيف الأيديولوجيات، ثم يدرس ما يمكن أن يعتبر أيديولوجيا يمينية، ثم يواصل مع اليسار، وينتهي مع الوسط.

وبما أن هذا الفصل يشغل مساحة كبيرة فإن أفكار بعض مفكري السياسة الفردية لم تأخذ المساحة التي تستحقها. ونأمل

أن يُلهم القارئ بدراسة بعض هؤلاء المفكرين من خلال كتاباتهم الخاصة. ويعتبر مورغان (Morgan, 1992) بداية جيدة للقراءة. وتكمن أحد متع أي فصل دراسي في علم السياسة في الفرصة التي يقدّمها لدراسة أعمال أصحاب النظريات السياسية دراسة دقيقة ونقدية في سياقها التاريخي.

الأيديولوجيا

تُعدّ الأيديولوجيا من المصطلحات التي يصعب تفسيرها، ومع ذلك فهي تستخدم على نطاق واسع، سواء أكان بطريقة صحيحة أم خاطئة. وتفسر أحد المدارس الفكرية التي يقودها كارل بوبر (Popper, 1962) «الأيديولوجيا» بأنها طريقة للتفكير السياسي، تماماً مثل الحركات التوتاليتارية.

كما يعتبر بوبر «الأيديولوجيا» نظاماً فكرياً شاملاً ومغلقاً. فلا يتكلم مثل هذا النظام فعلياً فقط على كل القضايا السياسية والأخلاقية والاجتماعية، بل هو ـ أيضاً ـ نظام لا يمكن دحضه فعلياً؛ إذ هناك دائماً شرح داخل الأيديولوجيا لأي انحرافات ظاهرة عن تنبؤاتها؛ وبذلك فإن الثورة بالنسبة إلى بعض الماركسيين (ربما المتشددين) «أمر وشيك»، ولكن عندما تفشل الثورة في الحدوث، فالسبب يعود إلى تعرضها للخيانة من قبل قادتها أو أنه تم تفسير الظروف الاجتماعية الموضوعية تفسيراً خاطئاً أو أن الرأسمالية وجدت منافذ جديدة لفوائضها. ولكي نعطي مثالاً أكثر بساطة عن نظام الفكر المغلق: سيشير المؤمنون بالسحر ـ عادة ـ إلى الأمثلة التي تعمل فيها التعويذات السحرية، ولكن إذا فشلت، فلن يكون ذلك لأن السحر هراء، ولكن لأن الساحر المعني هنا لم يكن كفؤاً،

أو أن هناك ساحراً أقوى قام بعمل تعويذة سحرية مضادة.

بالنسبة إلى بوبر ينبغي أن يكون التفكير الأيديولوجي معارضاً لـ «التنظير العلمي» الذي ينتج دائماً فرضيات قابلة للتفنيذ. وتتكون المنهجية العلمية بالنسبة إلى الأمور الاجتماعية في التفسيرات الجزئية النامية حول كيفية عمل الأشياء واختبارها ـ وليس بوجود نظرية كبرى تفسر كل شيء. كما يمكن الاتفاق على صحة الفرضيات العلمية (القابلة للتفنيد) من قبل أي شخصين ذَوْي نوايا حسنة في ضوء أدلة موجودة في الوقت الحاضر، وعلى أنها خاضعة للتعديل في ضوء أدلة أخرى جديدة. ومع ذلك لا بد للناس الذين يطلقون أحكاماً سياسية من أن يرتكزوا في أحكامهم على القيم المحددة بالنسبة إليهم، والتي لا يمكن أن يجزم بها من خلال دراسة الأدلة. ولذلك فإن الابتكار السياسي يستند إلى بناء توافق حول القيم بين الأشخاص المعنيين، فضلاً عن التفسير الصحيح للمسبِّب والسبب. وبناءً على ذلك، فبدلاً من بناء مدينة فاضلة كبيرة على أساس المبادئ الأولى، ينبغي أن ينشأ التغير الاجتماعي عن طريق «أدوات الهندسة الاجتماعية الجزئية» .(Popper, 1960: 64)

انطلاقاً من وجهة النظر هذه يمكن اعتبار المذاهب السياسية الوسطية ـ الشيوعية الديمقراطية، والليبرالية والمحافِظَة ـ مذاهب غير أيديولوجية لأنها تقبل الحاجة إلى اعتماد السياسة الاجتماعية على استعراض علمي ما أمكن لنتائجها، وعلى الأحكام القيمية لأفراد المجتمع المتأثرين بها.

ومع ذلك، فمن الأمور الشائعة جداً استخدام «الأيديولوجيا» بطريقة أكثر مرونة لتعني أي مجموعة متماسكة من المبادئ السياسية. وفي هذا المعنى يمكن تصنيف الليبرالية، والشيوعية، والسياسة المحافظة، أنها «أيديولوجيات» أو مذاهب فكرية، وهذا هو المعنى الذي قصدناه للمفردة وجعلناه عنواناً لهذا الفصل. ويميل الماركسيون ـ كما سنرى ـ إلى استخدام هذه المفردة للتعبير عن أفكار المجتمع المهيمنة، والتي يرون أنها تعكس وسائل الإنتاج في نظرهم. وهكذا، يمكن وصف الليبرالية (بالمعنى الأوسع الموضح أدناه) بأنها أيديولوجيا العصر الرأسمالي. وكما هو الحال مع عدة مصطلحات سياسية فلا يوجد استخدام معين للمفهوم يمكن تحديده ـ يلاحظ مكليلان (McClellan, 1986) سبعة وعشرين تفسيراً للمفهوم ـ ولكن المهم أن يُفهم المعنى المستخدم للمفهوم بوضوح. ويلخص المربع (٤ ـ ١) ثلاث وجهات نظر رئيسة.

المربع (٤ ـ ١)
الأيديولوجيا كمفهوم سياسي

بوبر: نظام مغلق وشامل للفكر (نقيض التفكير العلمي).

المعنى الأوسع: أي مجموعة قليلة أو كثيرة من المبادئ السياسية المتماسكة.

الماركسية: أفكار المجتمع المهيمنة التي تعكس وسائل الإنتاج.

«اليمين» ضد «اليسار»

إنه أمر تقليدي أن يتم تصنيف الحركات السياسة والمفكرين إلى جناح يمين أو جناح يسار. ويستمد هذا التقليد

على ما يبدو من الجمعية الوطنية الفرنسية عندما كان يجلس المحافظون الملكيون إلى اليمين، بينما كان الجمهوريون الثوريون يجلسون إلى اليسار في المجلس الذي كان على شكل شبه دائرة؛ وبعد ذلك تبنّت البرلمانات الفرنسية والأوروبية الحديثة نمط جلوس مماثل حتى الآن. ومن الممكن أن يكون مثل هذا التصنيف أمراً مثيراً للجدل، فقد أكّدت المجموعات في فرنسا والبرلمان الأوروبي أنهم إلى يسار الموقف الذي يراهم فيه الآخرون. وبصورة واضحة فما نعتبره جناحاً راديكالياً ويسارياً في سياق ما (مثلاً: الجمهوريون في شمال أمريكا المستعمرة بريطانياً) يمكن أن يصبح محافظياً في زمن أو مكان آخر (مثلاً الجمهوريون في الولايات المتحدة الحديثة).

وعلى الرغم من ذلك، يعتبر اليمين عموماً أنه يعارض التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهو ما يؤيده اليسار. ويميل اليمين إلى كونه ملكياً وإكليروسياً ويفضل مصالح الطبقات المالكة الموجودة، في حين يُعرف اليسار أنه مع الجمهوريين، وأنه مناهض للإكليروس، وأنه مع مصالح الجماهير (العمال والفلاحين). وما زالت هذه الصورة مستوحاة من السياسة الفرنسية في القرن التاسع عشر.

ومن المفيد في الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة إكمال هذه الصورة بتأكيد وجود جناح وسط ديمقراطي ملتزم بالنظام الدستوري، إلا إنه يقبل أيضاً شرعية التغيير الاقتصادي أو الاجتماعي التدريجي، ويكون اليسار المتطرف واليمين المتطرف (عادة) أقليات تريد تغيير الدستور الحالي والنظام الاجتماعي بطريقة متطرفة ـ اليسار في اتجاه مناهض للرأسماليين، واليمينيون في اتجاه قومي متطرف (وربما عنصري).

إن التفريق على أساس «يسار» و«يمين» أمر لا يستند إلى أسس متينة. إنه يدمج ثلاثة فروق مختلفة المواقف (الشكل (٤ ـ ١)):

فالتفريق **الأول** يتعلّق بمدى «درجة» التغير في الوضع القائم ـ لمصلحة التغيير أو ضده من الحالة الراهنة (الذي يتأثر بدوره بنوع الوضع الراهن الذي يتناوله).

وأما **الثاني** فهو يميز «اتجاه» التغيير لمصلحة الرأسمالية أو الإكليروسية أو ضدهما، أو أي قيم سياسية رئيسة أخرى.

وأما **الثالث** فهو يدرس «أسلوب» التغيير ـ أكان دستورياً أم ثورياً.

من حيث التمييز التقليدي يمكن اعتبار أن الفاشية والشيوعية تشغلان أطرافاً متعارضة بمقابل الديمقراطيين الليبراليين في الوسط. وتشكل الفردانية الدستورية أحد البدائل من وجهة نظر الوسط، بينما تعتبر الجماعانية التوتاليتارية (سواء أكانت من وجهة نظر اليمين أم اليسار) في الطرف المقابل. ومن الممكن أن يرقى بعض الفوضويين مرحلة إضافية باعتبارهم الفوضوية الفردانية غير العنفية هي اليسار الحقيقي، في حين يعتبرها اللينينيون والفاشيون يميناً متطرفاً، إذ إن كليهما مستعدان لقولبة الأفراد بالقوة في برنامجهم.

وقد تتغير القيم التي يُفهم من خلالها النشاط السياسي مع بداية القرن الحادي والعشرين، وتصبح القيم التي ترتبط بالانحصار الطبقي والأمور المثيرة للجدل التي تتعلق بالجنس، والعرق والتفاوت الدولي والبيئية ذات أهمية كبيرة.

الشكل (٤ ـ ١)
تصنيف الأيديولوجيات

وجهة النظر التقليدية

ماركسي	فوضوي	اشتراكي	ليبرالي	محافظ	ملكي	فاشي

يسار	درجة التغيير اتجاه التغيير أسلوب التغيير	يمين

وجهة النظر الليبرالية

ليبرالي	محافظ	اشتراكي	فاشي/ ماركسي

الفردانية الدستورية	الجماعانية الثورية

وجهة النظر الفوضوية

فوضوي	ملكي	ليبرالي	محافظ	اشتراكي	فاشي	ماركسي

يسار	(من درجة استعمال الدولة للقوة)	يمين

اليمين القديم: الملكية

يمكن اعتبار الملكية في سياق أوروبا العصور الوسطى أيديولوجيا وسطية وليست أيديولوجيا يمينية. وبكل تأكيد كان الفكر الكاثوليكي التقليدي سعيداً للاعتراف بشرعية الأمراء، فالإنجيل يحث المسيحيين أن «يعطوا ما لقيصر لقيصر»

(Matthew, 22: 21)، وكان الوضع الطبيعي في أوروبا العصور الوسطى حكومة علمانية من قبل الملوك أو الأباطرة الذين يتوّجهم البابا أو المطارنة الذين يفوضهم هو.

وجُعل الأمر رسمياً في مذهب «السيفَيْن»، اللاهوتي والسياسي ـ فالسلطة العلمانية، وسلطة الإكليروس تدعم كل واحدة منهما الأخرى وتحترم مجال نفوذها. وفي الواقع كان هناك تقسيم للسلطات، كما رأينا، بين الكنيسة التي تدير أمور الأسرة، وقانون الملكية، وتجمع الضرائب الخاصة بها. وكان هناك تأثير ملكي على تعيينات الكنيسة، وغالباً ما كان رجال الكنيسة يحصِّنون الإدارة الملكية، بل كانت سلطة الكنيسة ـ بفرض الحرم الكنسي على المملكة (أي منع المؤمنين من المشاركة في كل الشعائر الدينية) ـ تشكل في عدة وجوه سلاحاً أقوى من جيوش الملوك أو الإمبراطور.

نشأت فكرة الحق الإلهي للملوك التي تعتبر أكثر فكرة راديكالية فقط، بعد تطور الفكرة الحديثة لسيادة الدولة (مثلاً بودين في **جمهوريته**، ١٥٧٦)، وخصوصاً بعد تولّي الملوك البروتستانت قيادة الكنيسة المسيحية في بلادهم (بدءاً من هنري الثامن). وفيما شددت القوى البرلمانية في القرن السابع عشر في إنكلترا بقوة على فكرة السيادة الشعبية انجذب ملوك آل ستيوارت بشدة إلى فكرة إمكانية وجود ملك واحد في الدولة، يتولّى السلطة من الرب وليس من البشر. وفي بلدان مثل فرنسا حيث أنشئت الجمهوريات، أصبحت فكرة استعادة سلطة ملكية تنفيذية، وليس ملكية صورية، بشكل متزايد سمة القوى المحافظة المتطرفة المناهضة للديمقراطية.

أما في البلدان الأخرى التي احتفظت بالملكية، كان من الممكن جمع موقف موالٍ للملكية مع موقف آخر أكثر حداثة (كما كان الحال في ألمانيا في القرن التاسع عشر حيث وحّد بسمارك (Bismarck) الإصلاحية الاجتماعية والقومية في اتحاد سياسي قوي مع الملكية). وعلى النقيض من ذلك استخدم الملك في إسبانيا في السنوات الأخيرة استمالته لليمين لمساعدته في تخطيط العودة إلى الديمقراطية الدستورية.

اليمين الراديكالي: النازية والفاشية

على الرغم من ذلك، لا تعتبر القوى الملكية في الظروف المعاصرة هي القوى التي في أقصى اليمين، بل الفاشية أو النازية. ومثل هذه الحركات، بطرق شتى، هي أبعد ما تكون عن الوسط الديمقراطي؛ إذ إنها تنكر شرعية أي فكر ديمقراطي وأي حقوق للإنسان، بينما يدّعي اليسار المتطرف ـ ممثَّلاً في الشيوعيين ـ أنه أكثر ديمقراطية من الديمقراطيين أنفسهم.

لم يكن يخلو الحزب الوطني الاشتراكي الذي رَأَسه هتلر، كما يوحي الاسم، من نزعة شعبية تعتبر الفوهرر (القائد) ممثلاً للمصالح الحقيقية للشعب الألماني أكثر مما يمكن لعملية ديمقراطية أن تفعله. وكان الحزب، على الأقل في خطاباته، معادياً للرأسمالية؛ إذ كان يعتبرها مؤامرة يهودية لسرقة حقوق الشعب. وكانت تُعتبر الدولة تجسيداً للصالح العام، وكان مسؤولاً عن تنظيم الاقتصاد، والنظام التعليمي، وكل جوانب الحياة الاجتماعية، والثقافية. وكان من أحد تشديدات الحركة على تعبئة الشعب الألماني عن طريق حزب سياسي واحد يستخدم التكنولوجيا الحديثة لوسائل الاتصال الجماهيرية.

عملياً هيمنت على النازية نزعة نخبتها الشديدة لتولي السلطة، وعقيدتها بكره الأجانب والعنصرية والقومية. وقد تمخضت هذه النزعة بتقويم أخطاء تسوية فرساي في عام ١٩١٩ والمشاعر القومية القوية (التي يشاركهم إياها الكثير من الألمان) عن مذهب مروِّع. كما تم التشديد كذلك على حق عرق سيد هو العرق «الآري» في «فضاء العيش» في الشرق وحقه في تطهير نفسه من العناصر «الغريبة» مثل «الغجر» و«اليهود»، والتخلص من أي أشخاص مَعيبين عقلياً أو بدنياً من أبناء عرقهم. وأدت محاولة بناء دولة على أساس هذه المذاهب إلى وقوع ملايين الضحايا في جميع أنحاء الأرض.

انبنت وجهات نظر هتلر، كما صوّرها في كتابه **كفاحي** (*Mein Kampf*) بعدة طرق على آراء الفلاسفة وأصحاب النظريات السياسيين الألمان الأورثوذكس المحافظين. فشدد هيغل [١٧٧٠ ـ ١٨٣١]، على سبيل المثال، على أهمية الدولة القوية ودورها في تعريف الثقافة، وعلى أهمية وجود منطق للتاريخ يبرر الحرب التي تشنها الدول المتفوقة على الدول الدنيا. ومجّد شوبنهاور (Schopenhauer) [١٧٨٨ ـ ١٨٦٠] **الإرادة** على **العقل**. وآمن نيتشه [١٨٤٤ ـ ١٩٠٠] بخلق عرق من أفراد متفوقين. وجمعت مثل هذه الآراء مع بعض الاكتشافات «العلمية» التي تم اختيارها بدقة شديدة حول الانتخاب الطبيعي وطبيعة التقسيمات العرقية البشرية، لوضع أيديولوجيا ذات جاذبية قوية في مناخ متقلب سياسياً في ألمانيا الراكدة اقتصادياً في ثلاثينيات القرن.

وعلى النقيض من ذلك، فعلى الرغم من اعتماد الفاشية الإيطالية على أسباب السخط السياسي والاجتماعي نفسها،

واستخدامها لكثير من الأساليب نفسها لتحقيق السلطة ـ على سبيل المثال حرب شوارع ومسيرات حاشدة ـ إلا إنها لم تشدد كثيراً على العنصرية. وباعتبارها بديلاً للديمقراطية فكان طلب القائد مقترناً بمحاولة خلق هيكل نقابي للتمثيل يمكن فيه تمثيل هيئات مثل الكنيسة والجيش ونقابات الموظفين وحتى الاتحادات العمالية. وقد طوّرت الفاشية الإسبانية والأرجنتينية أفكاراً ومؤسسات مشابهة.

مع هزيمة هتلر أصبح التأييد العلني للأفكار النازية أو الفاشية أمراً غير عصري. وحتى اليمين المتطرف في أوروبا الذي يعبّر أصحابه عن إعجابهم بهتلر يميلون إلى رفض المذبحة الجماعية لليهود في المحرقة التي وقعت، بدلاً من إقرارها بحماس. كما يعتبر الصليب المعقوف أيقونة للشباب المتمرد لإحراج آبائهم أكثر منه رمزاً سياسياً جديّاً. غير أن المشاعر الوطنية المتطرفة والعنصرية والخطاب المعادي للشيوعية يبقى من سمات اليمين المتطرف.

من المثير للاهتمام أن معظم الاستخدامات الرمزية القريبة من النازية على نطاق واسع (صليب معقوف بثلاثة أضلع بدلاً من أربعة) كان من قبل حركة المقاومة الأفريكانية في جنوب أفريقيا التي كانت تدافع عن نظام الفصل العنصري في أيام نزعه الأخير، ويمكن أن نعتبر دولة هذا النظام في جنوب أفريقيا آخر الدول الفاشية المعاصرة التي تبنت أيديولوجيات تعتمد على العنصرية تدعمها أجهزة تعذيب وقمع. كما يمكن اعتبار النظام الصربي في يوغسلافيا السابقة بطريقة مماثلة، على الرغم من أن الأيديولوجيا هنا هي اسمياً أيديولوجيا قومية، وليست عرقية.

الماركسية

من التقليدي وضع أتباع كارل ماركس [١٨١٨ ـ ١٨٨٣] في الطرف المقابل للطيف السياسي اليميني/اليساري. ويتضح في الواقع العملي أن الماركسيين يتفاوتون تفاوتاً متبايناً في تطرفهم ومعتقداتهم. ولذلك من الملائم جداً أولاً مناقشة وجهة نظر كارل ماركس ومعاونه إنغلز [١٨٢٠ ـ ١٨٩٥]، ومن ثَم وجهة نظر تابعيهما الأكثر تأثيراً، لينين وستالين، وأخيراً بعض أنواع الماركسية الأخرى في القرن العشرين.

رأينا في الفصل الأول أن ماركس وإنغلز تبنيا وجهة نظر جماعية وصراعية في السياسة. وينبغي التأكيد هنا أن هذا جزء من كل من نظرية التاريخ ومن برنامج النشاط السياسي. وكما قال كارل ماركس: «إن الفلاسفة لم يفعلوا شيئاً إلا إن فسروا العالم بشكل مختلف، ولكن المهم هو تغييره» (Marx and Engels, «11th Thesis on Fuerbach,» 1962, vol. 2: 403). ويعد كلا الجزئين النظري والعملي لكتابتهما مثيرين للإعجاب في منظورهما وعمقهما. ولم ينشر ماركس وإنغلز كتاباتهما فقط في طبيعة الرأسمالية المعاصرة، بل في مرحلة الانتقال من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي، وفي المجتمعات الشرقية والقديمة أيضاً (Marx and Engels, 1962: passim).

في كتابات ماركس وإنغلز الأكثر نظرية «قُلبت جدلية هيغل رأساً على عقب» (Engels, «Feurbach and the End of Classical German Philosophy», in: Marx and Engels, 1962, vol. 2: 387). فبالنظر إلى الرأسمالية المعاصرة (القرن التاسع عشر) كواحدة من عدة مراحل تاريخية تؤدي بشكل حتمي إلى

مراحل جديدة أسمى يتم تبني فكرة هيغل عن منطق التاريخ. **وبدلاً** من إظهار المثالية نفسها بشكل متقدم من خلال **التاريخ**، **تعتبر** الأفكار (الأيديولوجيا) أنها تعكس «وسائل الإنتاج» المادية الكامنة أو كما يقول إنغلز:

> كل التاريخ الماضي باستثناء مراحله البدائية كان تاريخ صراعات طبقية؛ وهذه الطبقات الاجتماعية المتحاربة هي نتاج أنماط الإنتاج والتبادل ـ بعبارة أخرى للظروف الاقتصادية لزمنهم؛ وأن الهيكل الاقتصادي للمجتمع يقدم دائماً الأساس الحقيقي الذي يمكننا فقط أن نضع منه تفسيراً نهائياً للبنية العلوية لكل من المؤسسات السياسية والقضائية، فضلاً عن الأفكار الدينية والفلسفية وغيرها في حقبة تاريخية معينة.

(«Socialism, Utopian and Scientific» in: Marx and Engels, 1962: 134-135).

تتوقف الحرب الطبقية عن أن تكون دينامية تاريخية فقط بإلغاء الطبقية في المجتمع الشيوعي في المستقبل. (لمزيد من المناقشات حول التقسيم الطبقي ونظرية ماركس عن التاريخ، انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب).

كانت تهدف معظم أعمال ماركس وإنغلز إلى إنشاء حركة اشتراكية (اتحاد العمال العالمي) تشاركهما رفضهم الأخلاقي للطبيعة الاستغلالية للرأسمالية. ويبين **البيان الشيوعي** أن النظرية يمكن أن تنظم بشكل لافت كخطاب يدعم المطالبة بحدوث **فعل** سياسي. ويعتبر شعور المرء بأنه في جانب التاريخ، وأن

لديه رؤية «علمية» للعمليات الاجتماعية، وأنه معنوياً على صواب بمثابة شراب لم يفقد سحره ـ وخصوصاً للشباب والمثاليين سياسياً.

اللينينية والستالينية

تولّى ورثة كارل ماركس البارزون قيادة الاتحاد السوفياتي السابق في القرن العشرين. وكان فلاديمير إيليتش لينين (وُلد باسم ف. إ. أوليانوف) [١٨٧٠ ـ ١٩٢٤] أكثر هؤلاء الورثة تأثيراً فكرياً وسياسياً وإبداعياً، يليه جوزيف ستالين (وُلد باسم جوزيف فيساريو جوغاشفيلي) [١٨٧٩ ـ ١٩٥٣]. وقد قادا الدولة التي ورثاها لتصبح الإمبراطورية الروسية في ظل قيادتهما باعتبارهما أميني الحزب الديمقراطي الاجتماعي الروسي (البلشفي ـ «الأغلبية») الذي تحوّل بعد ذلك إلى الحزب الشيوعي.

تخيل ماركس وإنغلز ثورة اشتراكية تحدث في معظم الدول الرأسمالية المتقدمة من خلال فعل جماعي تقوم به الاتحادات التجارية والمنظمات الاشتراكية والديمقراطية. ولاءم لينين وستالين النظرية لتتناسب مع احتياجات تنظيم ثوري تآمري يحارب إمبراطورية استبدادية، كانت عرضة للسقوط، والتي يعد أغلبية سكانها من الفلاحين. وكان هذا التبني ـ تبني البلاشفة للنظام الديمقراطي التمثيلي ـ يعني فقدان السلطة من قبل البلاشفة (الذين كانوا في أحسن أحوالهم يحظون بدعم مجموعة صغيرة من العمال الحضريين). ولتبرير سيطرة دائمة لهيكلية تراتبية لحزب واحد يحتكر السلطة في الاتحاد السوفياتي، تم تطوير مذهب «دكتاتورية البروليتاريا» و«المركزية

الديمقراطية». وكانت قيادة الحزب ترى أنها تمثل الأغلبية الناشئة ـ الطبقة العمالية ـ التي ستصبح أغلبية عندما تبدأ عملية التصنيع. وطوّر لينين مفهوم ماركس حول دكتاتورية البروليتاريا لتعني «تنظيم الحرس المتقدّم للمقموعين كطبقة حاكمة، بهدف سحق القامعين» (Lenin, 1917: 225). ويمكن فقط إنشاء ديمقراطية حقيقية بالقضاء على الأقلية البرجوازية المستغلة. وأما ضمن الحزب فتم الدفاع عن هيمنة القيادة بمناشدة درايتهم الكبرى بالمذهب «العلمي»، وبانتشار قوى الثورة المضادة المتغلغلة؛ وأما «المركزية الديمقراطية» فيُعرِّفها دستور الحزب لعام ١٩٦١ بأنها تشتمل على انتخاب جميع هيئات الحزب، ونظام حزبي صارم، وإخضاع الأقلية للأغلبية، والهيئات الدنيا للهيئات العليا. وعملياً كان يستنكر أي نقد غير مرغوب فيه من الأدنى باعتباره شقاقاً حزبياً أو مغايراً لأصول العمل الحزبي، إن لم يتحول النقد إلى خيانة عظمى (Schapiro, 1965: 63-65). كما إن الهيمنة الروسية في الإمبراطورية السابقة كانت محمية بطريقة مماثلة وبشكل فعال من خلال مذهب وجود الجنسية «السوفياتية» الجديدة، التي أبطلت «الشوفينية الروسية العظمى» و«القومية البرجوازية» (غير الروسيِين).

أدّى النجاح الواضح الذي حقّقه النظام السوفياتي في إنشاء دولة صناعية قوية استطاعت أن تهزم ألمانيا النازية من خلال اقتصاد ريفي غير متطور (سابقاً) (يعتمد غالباً على الحِراب السوفياتية) ـ إلى أن يصبح نظاماً يُحاكى من قبل أنظمة موجودة في كثير من دول شرق أوروبا، والصين، والشرق الأقصى، وكوبا. وفي حالات كثيرة قُلِّدَت نظرية «عبادة الشخصية» التي طوّرها ستالين في الاتحاد السوفياتي بالنسبة إلى

القادة الوطنيين مثل ماو تسي تونغ، وهو تشي منه، وخوجا، وكاسترو. وادّعى معظم هؤلاء القادة أنهم يقدمون نسخاً متقدّمة فكرياً للماركسية طوّروها بأنفسهم.

ماركسيات أخرى

كما لاحظ جورج أورويل (Orwell: 1949 and 1968)، أصبحت اللغة المستخدمة في الأنظمة اللينينية الماركسية التوتاليتارية منفصلة إلى حد كبير عن الواقع؛ فالدكتاتورية كانت توصف بالنظام الديمقراطي. وكانت توصف الاختلافات الكبيرة في أسلوب الحياة بالمساواة، كما كانت توصف عمليات قمع الحركات الوطنية (كما حصل في المجر عام ١٩٥٦) بالمحافظة على السلام وحماية الحرية وهكذا. وأما الأنظمة الثورية التي كانت كذلك صورياً تتميز بالسياسة المحافظة البيروقراطية، وكانت تعتبر أنظمة غير فعالة ومنافقة كذلك.

مال كثير من الاشتراكيين الأوروبيين في فترة ما بين الحربين العالميتين وفي أثناء الحرب العالمية الثانية إلى التماهي مع الشيوعية، وقد أعجب المفكرون بدور لينين الإيجابي في معارضة الفاشية، وبالإنجازات التي حقّقها الاتحاد السوفياتي من حيث النمو الاقتصادي الواضح ومعايير الرفاهية الإيجابية. وكانت الإعانات المالية المباشرة إلى الأحزاب والاتحادات الأوروبية الغربية المتعاطفة مؤثِّرة أيضاً. وظلّت الحركات الاشتراكية الرئيسة في بلدان مثل فرنسا وإيطاليا منحازة إلى موسكو، إلى حد وصفها لأنفسها بالحركات الشيوعية، حتى في أثناء فترة الحرب الباردة. واستمر بعض الكتّاب مثل جان بول سارتر في وصف أنفسهم بالشيوعيين على الرغم من تزايد

مشاكل الضمير في التعريف، مع أنظمة تضطهد مفكريها المعارضين بلا رحمة.

وعلى الرغم من ذلك بدأ الماركسيون الأوروبيون بشكل متزايد باتخاذ مواقف فكرية مستقلة وبعيدة عن الأورثوذكسية المحبطة للماركسية اللينينية، كما نأوا بأنفسهم بعيداً عن النظام السوفياتي. وجاءت بشكل خاص فكرة الحتمية الاقتصادية الصلبة في التاريخ من أجل إعادة التقييم، وربما بشكل واضح في إيطاليا حيث أكد غرامشي (Gramsci, 1969) المواقف الإنسانية في كتابات ماركس الأولى، ودور الأيديولوجيا في التأثير في مسيرة الدولة الحديثة.

كما شدّد الكاتب البريطاني رالف ميليباند (Ralph Miliband) على دور الدولة في ممارسة نفوذ شبه ذاتي في التاريخ. واستمر في تبني وجهة نظر متشائمة حول إمكانية وجود نظام اقتصادي رأسمالي «موجه لأغراض خاصة بهؤلاء الذين يمتلكون الموارد المالية ويسيطرون عليها» لتلبية حاجات الناس العاديين (Miliband, 1969: 268). إلا إنه أقر بأن «النظام السياسي البريطاني يدمج عدداً من المزايا الديمقراطية التي تجعل سماع صوت «الناس العاديين» ممكناً». كما إن النظام «الديمقراطي الرأسمالي» هو نظام منافسة بين رأس المال والعمل، مع وجود تحيز كبير إلى مصلحة الرأسمالية. وهناك تناقض أساس ودائم، أو توتر، بين الوعد بالسلطة الشعبية المنصوص عليه في قانون الانتخاب العام، وقمع أو إنكار هذا الوعد في الواقع العملي (Miliband, 1984: 1). وكان ميليباند متشائماً بخصوص إمكانية تمكين الديمقراطيين الاجتماعيين للناس العاديين، بينما اعتبَر الشيوعيين الأورثوذكسيين بأنهم سلطويون متشددون. وفي الواقع

إن ميليباند يتوقع خطراً كبيراً في الانجراف من الديمقراطية الرأسمالية إلى «رأسمالية سلطوية» (Miliband, 1984: 154).

وربما كان هناك انفصال جذري مع الستالينية من قبل عدد من المجموعات الماركسية الصغيرة التي تأثرت بكتابات ليون تروتسكي (Leon Trotsky) (الذي ولد باسم ليف دافيدوفيتش برونشتاين (Lev Davidovich Bronstein) [١٨٧٩ ـ ١٩٤٠]). فقد كان تروتسكي زميلاً مقرباً من لينين في المرحلة الثورية، وكان رئيساً لأركان الجيش في أثناء الثورة، وتبنى فعلياً فكرة إمكانية قيام ثورة روسية مستقلة قبل الحزب البلشفي في عصر ما قبل الثورة. وقد استنكر، بعد إقصائه من الاتحاد السوفياتي وقبل اغتياله بأمر من ستالين في المكسيك في عام ١٩٤٠، طريقة حكم الحزب الشيوعي، والتي أدت إلى وجود طبقة جديدة من المستغلِّين الموالين للحزب في الاتحاد السوفياتي (Trotsky, 1945). وقد فصّل نقاد آخرون هذا الموضوع، مثل: ميلوفان جيلاس (Djilas, 1966) الذي انحاز إلى النظام اليوغسلافي المعدّل. وحاول اليوغسلاف في ظل قيادة تيتو تطوير نسخة شيوعية أكثر إنسانية وتشاركية أدت فيها ديمقراطية مكان العمل ومشاركة قوميات عديدة دوراً أكبر مما أداه من الاتحاد السوفيتي.

كانت أحداث باريس لعام ١٩٦٤ تفسيراً حياً لمدى تنوع اليسار الحديث (Seale and McConville, 1968). فقد تطورت احتجاجات الطلاب ضد محاولات حكومة ديغول منع ممارسة السياسة داخل الحرم الجامعي إلى مطالب كبيرة لإجراء إصلاح جامعي، وإلى إنهاء الحرب في فيتنام، واستبدال نظام ديغول بديمقراطية تشاركية حقيقية. واعتبر احتلال المُضرِبين للمصانع، ووضع المتاريس في باريس بمثابة تمهيد لثورة تقوم بها الجماعات الطلابية الماوية

والتروتسكية الصغيرة التي قادت احتجاجات عديدة. ومع ذلك كان الحزب الشيوعي الأورثوذكسي مهتماً اهتماماً بالغاً بالحفاظ على سيطرته على جزء كبير من حركة الاتحاد العمالي وعلى الانتخابات البرلمانية فيها، أكثر من اهتمامه بتهيئة نفسه للقيام بتغيير اجتماعي وسياسي راديكالي.

الراديكالية

يعتبر المصطلح الراديكالي مصطلحاً آخر غامضاً. وبما أن المؤلف ليبرالي فسيسرُّه استخدام تعريف **قاموس أوكسفورد الإنكليزي القصير** (*Shorter Oxford English Dictionary*) لهذا المصطلح. ففي صيغة الصفة يكون استخدام الراديكالية بمعنى «الرجوع إلى الجذور، أو الأصل، أو الأساس. وأما في معناها السياسي فهي تشير إلى «مدافع عن «الإصلاح الراديكالي» أو الذي يحمل أكثر الآراء تقدماً للإصلاح السياسي على أسس ديمقراطية، وبالتالي فهو ينتمي إلى قسم متطرف من الحزب الليبرالي (الإنكليزي) (١٨٠٢)». ويتميز الراديكاليون في فرنسا بتماهيهم مع المذهب الجمهوري وبمعاداتهم للإكليروسية. ويمكن أن تستخدم الراديكالية عامة لتمييز الأسلوب السياسي الذي يسعى إلى الوصول لحلول كل أنواع المشكلات بالرجوع إلى مجموعة من المبادئ النظرية الأولى. وبهذا المفهوم تتناقض الراديكالية مع «البراغماتية» التي تركز على النتائج العملية لأي قرار، وليس على جذوره النظرية. وبالتالي يمكن أن يميل الراديكاليون إلى عدة اتجاهات مختلفة، إلا إنهم دائماً ما يكون ميلهم إلى درجة متطرفة. وبذلك فالراديكاليون في السياسة هم ديمقراطيون متطرفون، وغالباً ما انطبق هذا المصطلح حديثاً

للإشارة إلى اشتراكيي اليسار المتطرف، ومع ذلك يمكن قياس الراديكالية من عدة أبعاد أخرى؛ فيمكن وصف الأصوليين الإسلاميين والنسويين الراديكاليين ومنظمة السلام الأخضر، وأنصار التاتشرية بالراديكاليين؛ إلا إن المبادئ التي تنشدها هذه المجموعات تختلف من مجموعة إلى أخرى، كما تختلف أيضاً عن مبادئ أجيال سابقة من النشطاء السياسيين؛ غير أن هناك أمراً تشترك فيه هذه المجموعات، وهو الميل إلى حل مختلف المشكلات من خلال مجموعة من المفاهيم المحددة نوعاً ما؛ ففي كل شيء يرجعون إلى القرآن أو الهيمنة الأبوية أو كارثة بيئية، أو السوق طبقاً لما تقتضيه الحالة.

الإيمان الراديكالي ـ الكاثوليكي والبروتستانتي والإسلامي

عندما يتحرّى آدم، وتتوسع حواء،
فمن يكون السيد حينئذاك؟
(جون بول)

كان القسيس جون بول الذي قاد ثورة الفلاحين في ١٣٨١، أحد القادة المشهورين الذين وضعوا تفسيرات للإنجيل أكثر تطرفاً من التفسيرات التي وضعها قادة الكنيسة الرسميون أنفسهم. وقد أثرت الإمكانات الراديكالية لرسالة الإنجيل بأن الفقراء سيرثون الأرض، وبأن البروتستانتية تشدد على سيادة ضمير الفرد، في يسار التقليد السياسي البريطاني. ولم يشكك الحفارون (Diggers) والرادمون (Levellers) في أثناء الحرب الأهلية في مكانة الكنيسة فقط، ولكن في الأسس القائمة

لقانون الملكية والتمثيل السياسي أيضاً (Greenleaf, 1983: 351).

كانت عضوية الطائفة المسيحية المهيمنة في العالم الجديد في مستعمرات مثل ماساشوستس وكونّكتيكت، عملياً، بمثابة مـواطـنـة (Morison and Commager, 1962, vol. 1: 57-65). وكـان الأمر نفسه في المدن القارية مثل جنيف كالفين حيث لم يكن من الممكن عملياً التمييز بين العمليات الحكومية وتفسير كلام الرب (Tawney, 1983: 132)، وفي مرحلة متأخرة من التاريخ الأمريكي (١٨٤٧) قاد زعيم المورمون بريغهام يونغ (Brigham Young) أتباعه إلى خارج الولايات المتحدة لتأسيس مدينة البحيرة المالحة. فهناك يمكنهم ممارسة شعائرهم الدينية (التي من ضمنها تعدد الزوجات) وفقاً لتفسير يونغ لكتاب المورمون (Morison and Commager, 1962, vol. 1: 590-593).

وبذلك يتضح أنه يمكن للأصولية المسيحية أن تمثل قوة سياسية كبيرة ـ حيث توجد إلى الآن في الولايات المتحدة ـ إذ أثبتت أن دعم المتدينين يمكن أن يُؤمّن فرص فوز بالنسبة إلى كل من (ريغان) و(جورج دبليو بوش). وتعتبر «الأصولية» ـ وهي منهجية موضوعية لتفسير الإنجيل ـ مذهباً لاهوتياً نقياً لا يعادل الاعتقاد بالتفوق السياسي للكنيسة. كما يمكن لبعض الأصوليين أن يفصلوا بين الأمور الدنيوية والأمور الدينية، إلا إنهم إذا شكلوا أغلبية، فهذا الفصل ليس ذا أهمية عملية بالنسبة إليهم.

ومع ذلك تعتبر الأصولية الإسلامية التي تظهر في عدة أشكال أقوى الحركات الدينية السياسية التي ظهرت في بداية القرن العشرين. ويستخدم مصطلح الأصولية الإسلامية بطريقة خاطئة إذ إن كل المسلمين يتبعون المنهجية الحرفية نفسها في

أمور التشريع وفي تفسير القرآن، كما هو الحال مع المتدينين البروتستانت في اتباعهم للإنجيل. وقد كان هناك ميل في الغرب بسب التراث التاريخي الذي جلبه الصراع بين أوروبا والإسلام في أثناء الحروب الصليبية، واعتبر جزءاً من المنهجية الاستعمارية، إلى وصف الأصولية الإسلامية بالتعصب الديني والإرهاب (Said, 1987). وهناك أدلة تاريخية قليلة لمثل هذا التشبيه؛ إذ كان المذهب الإسلامي متسامحاً جداً مع «أهل الكتاب» ـ اليهود والمسيحيين ـ غير أن عدد الضحايا في البوسنة توضح أن عدم التسامح بين المسلمين والمسيحيين كان عكس ذلك.

الواضح هو أن جاذبية الإسلام الكبيرة في الجنوب تكمن في كونه ديناً متقدماً و«متمدناً»، يبيح تعدد الزوجات، ولا يتماهى مع القوى الاستعمارية السابقة، كما هو الحال مع المسيحية (Gbadamosi, 1978). وبالتالي نما الإسلام بوتيرة أسرع من المسيحية في مناطق مثل نيجيريا الجنوبية، حيث كانت تسيطر الديانات القبلية سابقاً، بينما في البلدان المسلمة في الأصل، مثل مصر، فكان تأكيد الهوية الإسلامية جزءاً من رفض الاستعمار الغربي.

أدت عملية البحث عن أيديولوجيا ملائمة معادية للاستعمار في بلدان عديدة إلى كثير من الحماس الاشتراكي ذي النمط الماركسي (الحزب الواحد)، غير أن ذلك يبرهن، في كثير من الحالات (مثل غانا)، على قِصَرِ عُمْرِ هذه التجارب وعدم نجاحها. وقد قلّص فشل الماركسية اللينينية الواضح في الاتحاد السوفياتي وفي شرق أوروبا جاذبيتها في الجنوب (فضلاً عن إزالة الراعي الرئيس للمذهب). ويمثل الإسلام في هذه البلاد البديل الرئيس الوحيد للرأسمالية والديمقراطية.

من أحد أكبر مميزات الدين الإسلامي أنه لا يطرح مذهباً دينياً فقط، بل يطرح كذلك تقاليد ثقافية واجتماعية، منفصلة أو تتفوق أو تتساوى في جوانب عديدة مع تقاليد أوروبا المسيحية. كما يمكن مقارنة قرون من التقدم الفني واللاهوتي. فضلاً عن أن الحجاج الذين يقومون بالرحلة إلى مكة (عادة بالطائرات وليس قوافل الجمال) يلتقون بجموع من الحجاج أتوا من جميع أنحاء العالم يتبادلون معهم الخبرات. ولم يكن المذهب الإسلامي مذهب شعائر دينية وحسب، بل كان تأكيداً للوحدة السياسية والاجتماعية لكل المؤمنين، ويظهر ذلك من خلال مفردة «الأمة» التي تعني المجتمع الإسلامي كله، فلتتأمل في هذه الآية القرآنية: **﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾** [الأنبياء: ٩٢].

ويمكن رؤية الجاذبية السياسية للإسلام من خلال الطريقة التي توجّه فيها السياسيون البراغماتيون إليه، مثل صدام حسين الذي تبناها باعتبارها وسيلة لخلق دعم سياسي له، وكان آية الله الخميني في إيران، مؤثراً بالتنديد بالشاه بأنه عميل لـ «الشيطان» الأمريكي لسماحه بالكحول، والكوكاكولا، والتنانير القصيرة، وعدم تشجيعه لتعدد الزوجات، والحشيش. وكان الخميني وصف الحكومة الإسلامية بأنها حكومة المستضعفين في الأرض في إشارة إلى الآية القرآنية: **﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾** [القصص: ٥].

تعد مشكلة تطبيق الشريعة الإسلامية على الأوضاع والهياكل السياسية المعاصرة من المشكلات المهمة التي سنناقشها في الفصل السادس. وربما تكمن الصعوبة الكبرى في عدم تواؤمها الصارم مع الأفكار التي تضطرب غالباً معها في

الواقع العملي. وهكذا يمكن في الشرق الأوسط تعريف القومية، والعروبة، والإسلام ـ مع أن الوطنية السورية أو القومية المصرية تتعارضان مع معنى الهوية العربية ـ إلا إن هناك مسلمين عديدين لا ينتمون إلى العرب مثل الإيرانيين (الفرس) والأفارقة والهنود والإندونيسيين وغيرهم. ويرجع الميل الغربي في العصر الحالي إلى ربط الأصولية الإسلامية بالإرهاب إلى حد كبير، إلى استخدام الوطنيين والمتعاطفين معهم للقوة. فاستخدام اسم مثل «الجبهة الدولية للجهاد ضد اليهود والصليبيين» يمكن أن يخفي اهتماماً أكبر بمعارضة سياسات الولايات المتحدة (الإمبريالية) ودولة إسرائيل أكثر من اهتمامه بمعارضة الدين، وقد لا تهم مثل هذه الفروقات كثيراً عندما يتعلق الأمر بتأثيرات الغرب إلا إنها تكون ذات أهمية عندما يتعلق الأمر ببناء مؤسسات أو أحلاف سياسية بديلة.

الإيكولوجيا باعتبارها راديكالية سياسية

في بداية القرن التاسع عشر عارض ووردسوورث (Wordsworth) قدوم القطار البخاري إلى مقاطعة ليك (Lake) لضرره المدمر لسماتها، كما ندد بلايك (Blake) بـ «المطاحن الشيطانية السوداء» التي ظهرت في عصر الثورة الصناعية. ولم تكن حماية البيئة قد أصبحت عنصراً من عناصر السياسة العملية إلا منذ فترة قريبة نسبياً. كما إن الحفاظ على البيئة برز بشكل كبير في الحركة التقدمية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر. إلا إن أحزاب الخضر أو الإيكولوجية لم تمثّل في المجالس التشريعية الأوروبية إلا في السنوات الأخيرة، وتُقدَّم على أنها برنامج سياسي شامل، على الرغم من أن مجموعات الضغط

ركزت على القضايا البيئية مثل: التخطيط الريفي والمحميات الوطنية والدخان والحد من الضوضاء.

لقد شاركت الحكومات في القضايا البيئية منذ البداية تقريباً؛ ففي إنكلترا تتم حماية الغابات الملكية مثل غابة نيو فورست لأسباب كثيرة، منها الاستجمام (الصيد)، لأنها تعد بمثابة مورد اقتصادي واستراتيجي (بوصفها خشب بناء للأسطول البحري)، كما إنها تعتبر حالياً موائل نادرة يجب حمايتها من أجل الفصائل الحيوانية النادرة التي تعيش فيها، وأما في الولايات المتحدة فتعد أراضي الغرب «غير المستوطنة» ملكية فدرالية يتم توزيعها بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة.

وتعتبر الحركة الخضراء غير عادية باستمدادها مبادئها المتماسكة من أحد فروع المعرفة العلمية. فالإيكولوجيا علم يدرس العلاقة بين الكائنات الحية والبيئة المادية. وطبقاً لما أثبتته دراسة علمية فقد أصبح التداخل المتعدد بين الأجناس العضوية على كوكب الأرض وبين التأثيرات الجغرافية والمناخية الخطيرة، من الأمور الواضحة لنا جميعاً، وهو أمر لم يحدث في الأجيال السابقة.

مع تطور المدنية الحضرية الصناعية الراقية التي تعتمد على استهلاك الوقود الأحفوري، ومع معرفتنا المتزايدة أصبح من الواضح أن البيئة يتم تدميرها بعدة طرق خطيرة من قبل البشر بطريقة لم يسبق لها مثيل. وقد جمع مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جينيرو عام ١٩٩٢ قادة سياسيين من كل أنحاء العالم لمناقشة قضايا تناولت استنزاف موارد العالم (وخصوصاً مصادر الطاقة غير المتجددة)، وظاهرة الاحتباس الحراري،

ومخاطر المواد الكيميائية والتلوث الإشعاعي والبيولوجي في الغلاف الجوي والمحيطات وإبادة الحيوانات والأنواع النباتية وتدمير الموائل القيّمة كالغابات المطيرة. كما شددت منظمات غير حكومية، في القمة نفسها، على الانفجار السكاني وعلى التوزيع غير العادل للموارد الطبيعية بين الجنوب والشمال، كأسباب مساهِمة في مشكلة واحدة ناجمة في الأساس عن النمو الصناعي غير المنضبط.

تميل معظم أجنحة حركة الخضر إلى الاتفاق على جعل هذه المشكلات أجندة سياسية مهيمنة من أجل البشرية في القرن الحادي والعشرين؛ إذ يتم استنزاف الموارد الطبيعية بمعدلات (متزايدة) هائلة، بينما يتم الحد من التعقيدات الصحية لإيكولوجيا الأرض باستمرار من خلال الزراعة التجارية (وتشمل انتشار المحاصيل المعدلة جينياً) والتلوث الصناعي. وبالتالي يمكن عملياً عرض كل القضايا المتعلقة بالاستنساخ البشري وأنماط الاستثمار الصناعي والاستهلاك المحلي والسياحة، من منظور بيئي.

ومع ذلك يمكن ملاحظة وجود انقسامات داخل هذه الحركة، وخصوصاً بين ما يمكن للمرء تسميتهم بالرومانسيين والعلماء؛ فالتركيز في الجانب «الرومانسي» هو على أفكار العودة إلى الطبيعة، مثل المداواة المثلية والنباتانية (تناول النباتات) والعيش في العراء وتطوير موسيقى شعبية للمجتمعات الريفية. وأما الجانب «العلمي» فهو يشدد على التنبؤ بالكوارث الاقتصادية والبيئية التي يمكن أن تحدث في حال استمرار الاتجاهات التصنيعية الحالية. وهناك اختلاف آخر بين الذين يلقبون أحياناً بـ «أجنحة المركزية البشرية» و«الإيكولوجيا العميقة» (Vincent,

(217 :1992؛ فيركّز أنصار النظرية الأولى على مشاكل البشر العملية والمشاكل الفردية بطريقة براغماتية، بينما ينادي أنصار النظرية الثانية بالتغيير الكلي للاتجاه البشري لإدراك القيمة الجوهرية لأنواع الكائنات الأخرى.

وتعتبر «فرضية غايا» لجيمس لوفلوك (James Lovelock) مثالاً مثيراً للاهتمام للمنهجية «الإيكولوجية العميقة»، إذ تعتبر هذه الفرضية كوكب الأرض كائناً حياً ذاتي التنظيم؛ كما يركز لوفلوك على فكرة أن الكائنات الحية هي التي كوّنت الغلاف الجوي، وأنها هي التي خصّبت التربة، وأن درجة حرارة الجو والأوكسجين الذي نتنفسه تعتمد بشكل كبير على هذه الكائنات (Lovelock, 1979). وقد تبدو هذه أموراً مثيرة للجدل، سواء أكان هذا المذهب علمياً أم أخلاقياً أم روحياً، بغض النظر عن المصطلح العلمي. كما إن أحد دلالات هذا أن فرضية «غايا» ستقضي على أي نوع ـ بما في ذلك البشرية ـ يسعى للإخلال بالتجانس الطبيعي في الغلاف البيئي.

وباعتبارها مذهباً سياسياً بالنسبة إلى المفكرين، فإن للإيكولوجيا مميزات عظيمة ـ فلديها ما تقوله في كل قضية تقريباً، وتعارض كثيراً من المذاهب الأورثوذكسية المعاصرة (ولا سيما الرغبة في النمو الاقتصادي)، ولديها مجموعة من الرؤى الخاصة بها، كما إن لها صبغة عاطفية جذابة، وفي هذا المعنى يمكن اعتبار الإيكولوجيا مذهباً راديكالياً معارضاً إلى حد ما. ومن جهة أخرى، فباعتبارها تؤكد حقوق الأجيال المتعاقبة ضد الحاضر، فهناك أصداء لمشاعر محافظة يعبر عنها بورك (Burke). فقد كتب: «أقر بحقّ الأجيال السابقة، وأقر بحقّ الأجيال القادمة التي نقف بينها كحلقة وصل في سلسلة

النظام الأبدي الكبيرة» (مقتبس في: Sabine, 1951: 519).

أما على مستوى السياسة العملية فيعرف الخضر أنفسهم بأنهم إحدى الحركات المحلية الجذابة، وخصوصاً مجموعة «ليس في حديقتي الخلفية» (Not In My Back Yard). ومع ذلك يمكن أن يكون هناك مشكلات رئيسة في تثقيف جماهير الناخبين بمدى أهمية وجود إجراءات تحد من التوجهات الاستهلاكية في هذا العصر، وتساعد على تحقيق التنسيق الدولي اللازم لتحقيق أهداف صديقة للبيئة (انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب).

النسوية باعتبارها راديكالية سياسية

بالكاد يكون الوعي بالحاجة إلى إجراء سياسي لضمان حقوق مساواة للنساء جديداً. فكما رأينا في فصل سابق، تصور أفلاطون مشاركة المرأة في الحكومة على أسس من المساواة في الأزمنة الماضية. وفي وقت مبكر من العام ١٧٩٢ كانت ماري ولستونكرافت (Mary Wollstonecraft) تجادل كثيراً من أجل تحرير المرأة (Wollstonecraft, 1985). ومع بداية القرن العشرين حصلت المرأة على حق الانتخاب في بعض الولايات الأمريكية، وفي بريطانيا أصبحت حركة حق الانتخاب للمرأة قضية سياسية كبرى في وجود مجموعة من الراديكاليين الذين أبدوا استعداداً لاستخدام العنف ضد الممتلكات الخاصة، والانتحار كسلاح سياسي. وعلى صعيد آخر، فعلى الرغم من تطبيق قانون الاقتراع العام في معظم الأنظمة الديمقراطية الغربية، إلا إن النسوية لا تزال تعتبر قضية سياسية حية بالنسبة إلى الكثيرين، والهوس الغامر لدى القليلين.

لم يجلب حق التصويت للمرأة أي مساواة في المرتَّبات أو القوانين أو الفرص، ويلخص الجدول ٤ ـ ١، تقريباً، المواقف التي تؤكد هذه الحقيقة.

يميل النسويون الراديكاليون إلى اعتبار النسوية موضوعاً شاملاً يحدد المواقف تجاه مجموعة كبيرة من القضايا ـ تشمل طبيعة العمل وهياكل السلطة والتوظيف والتعليم والضرائب والعلاقات الشخصية. فقد شوّه صورةَ المجتمع الغربي بعضُ الذكور العدوانيين الجشعين الذين يهيمنون عل النساء والصغار ويستغلّونهم.

قد يتردد بعض أصحاب الآراء المعتدلة في هذه الأيام في وصف أنفسهم بالنسويين، وذلك نتيجة تهويل وسائل الإعلام أو السخرية من بعض آراء النسويات الراديكاليات (اللاتي يُسخر منهن في الصحف الشعبية بوصفهن بأنهن سحاقيات يحرقن الصدريات)؛ ومع ذلك يمكن وجود آراء معتدلة عديدة من الممكن أن تعتبرها نسويات الأجيال السابقة مواقف نسوية؛ وبالتالي فهنّ يقررن بالرغبة في وجود حقوق سياسية متساوية للنساء وحرية ممارسة أي وظيفة من دون أي تمييز في المساواة في أجور العمل المتساوي.

وعلى الرغم من ذلك قد يوجد من يناقش قضية دونية المرأة حتى بين المحافظين أنفسهم؛ وفي كثير من الحالات توضع بعض الحدود الواضحة مثل تفضيل عدم اشتراك المرأة في ألعاب القوة الخاصة بالذكور، وأنه لا ينبغي أن تساوم النساء على طبيعتها الأساسية بفعلها ذلك (قارن بين التعليقات حول الفصل العنصري في الفصل الخامس).

الجدول (٤ ـ ١)
المواقف تجاه الاختلافات الجندرية

	النسويات الراديكاليات	النسويات المعتدلات	المحافظون
المشكلة	المجتمع الأبوي (سيطرة الرجال): سيطرة واستغلال كبار السن من الرجال على النساء. العقيدة تسيطر على تفكير النساء وعلى المؤسسات الاجتماعية وعلى عملية التنشئة أيضاً.	التمثيل الناقص للمرأة؛ التمييز بين الجنسين.	ليس هناك فوارق تعكس الدور المختلف الذي تمارسه المرأة في المجتمع ـ الاهتمام بالآخرين ـ الجمال والرقة أهم بكثير من السلطة . . . إلخ.
الأسباب	هيكل السلطة الذي يعتمد على النوع: روبوثام (Rowbotham): التفرقة بين الجنسين في العمل. فايرستون (Firestone): التحكم الذكوري في إنجاب الإناث. الماركسيين: جيش العمال الاحتياطي (إنغلز).	الانحياز والجهل التقليدي وعملية التنشئة	وهب الله أو البيولوجيا أو التطور الإناث ميولاً إلى الانفعال؛ والاهتمام والتصرف بما يقتضيه الضمير.
الحل	الثورة: ماركسية أو شخصية أو سحاقية؟ يجب تجديد المجتمع: قلب الفرضيات والأسرة والمهن والسياسة . . . إلخ.	الاندماج: من خلال ممارسة المرأة دورها الكامل في المجتمع القائم.	الفصل العنصري: يتم الفصل بين النساء والرجال مع وجود المساواة.
الإجراء	تحرير المرأة: تغيير هياكل السيطرة الذكورية والأيديولوجية أيضاً. شخصياً: تحكم المرء بحياته الخاصة. الماركسية: كجزء من الثورة البروليتارية.	المشاركة النسائية: التعليم والإجراء القانوني التدريجي. استخدام الحقوق القانونية الكاملة، مثل الترشيحات السياسية والفرص التعليمية.	الإجراء القانوني غير مناسب: صيانة القيم الأسرية.

ويمكن أن تزعم النسويات الراديكاليات أن أخواتهن الأكثر اعتدالاً أَسَأْنَ فهم حجم المشكلة الناجمة عن حالة المساواة المؤكدة في مجتمع يهيمن عليه الذكور، كما تختلف طرق تحليلهن للمشكلة والخطط المقترحة والتكتيكات التي تختلف كثيراً من مجموعة إلى أخرى.

تميل النسويات الماركسيات إلى تأييد إنغلز في رأيه الذي يعتبر استغلال المرأة جزءاً من الظاهرة الرأسمالية: «جيش العمال الاحتياطي». فالرأسماليون يستغلون العمال غير المدربين ومحدودي الدخل، وغالباً القوى النسائية العاملة التي تعمل بدوام جزئي ـ يستغلونهم من أجل الحفاظ على القوى الذكورية العاملة المحاربة المنظمة تحت الطلب، ما يتيح للمرأة الاقتراب من الوظائف المهمة فقط عندما يتغيب الرجال في جبهات القتال. وبذلك لا يتأتى التحرير الحقيقي للمرأة إلا مع نجاح الثورة البروليتارية التي ستلغي هذه الآليات القمعية (جنباً إلى جنب مع وجهة النظر البرجوازية للعائلة كملكية ذكورية). ومع ذلك فهناك كتاب آخرون أقل اقتناعاً بأن الهيمنة الذكورية لها علاقة بالرأسمالية؛ إذ أشار هؤلاء الكتاب إلى تكرار حدوث تفرقة بسبب الجنس بين العمال في مجتمعات غير رأسمالية (Rowbotham, 1972) وإلى القوة التي تراكمت في أيدي الذكور حتى فترة قريبة نتيجة تحديد إنجاب الإناث (Firestone, 1971).

اتخذت النسويات الراديكاليات خطاً مشابهاً للفوضويين (بالتأكيد تعد إيمّا غولدمان رائدة في كلا الحركتين)؛ فهن يرين أن الثورة يجب أن تبدأ ـ أولاً ـ في الحياة الخاصة للأشخاص الذين يقتنعون بها، كما تقول النسويات اللاتي يرددن شعار «الشخصي هو السياسي» (The Personal is the Political)، وأن

فرض طريقةِ حياةٍ بشكل سلطوي ومركزي هو أسلوب ذكوري في السياسة؛ وعلى الرغم من ذلك تمادت قلة قليلة أكثر من ذلك حين زعمت أن الذكور لن يتخلوا أبداً طوعاً عن سلطتهم ـ تماماً مثل أي طبقة حاكمة ـ لذلك لا تستطيع المرأة تحقيق المساواة والحرية إلا في المجتمعات السحاقية المنعزلة.

يمكن أن يعتبر بعضهم أن الأفكار النسوية هي تطبيق للأفكار الليبرالية التي تتعلق بأحقية الجميع في التنمية الذاتية، وقد نجد أن بعض النسويات قد تأثّرن بالمذاهب الماركسية التي تتعلق بالاستغلال وبفكرة استغلال الحركة النسائية أيديولوجياً. وعلى الرغم من ذلك كان التيار العام في الحركة النسائية يتكوّن بشكل كبير من سلسلة من مجموعات مستقلة تتمتع بدعم ذاتي، وتتفاعل مع الوضع السياسي أو الشخصي لأعضائها.

الليبرالية

يمكن أن تفهم الليبرالية من خلال معنى واسع أو ضيق، فأما من جهة المعنى الواسع، فيمكن أن يقول المرء إن الأفكار الليبرالية للفردانية والدستورية تشكل، أساساً، التوافق الدستوري الذي يشترك فيه معظم أحزاب التيار الرئيس في دول الاتحاد الأوروبي وفي الولايات المتحدة وفي كثير من الأنظمة الديمقراطية الليبرالية.

أما من جهة المعنى الضيق؛ فتُعرَّف الليبرالية أنها مذهب يتبناه عدد من الأحزاب الديمقراطية المميزة عن الأحزاب الديمقراطية المسيحية/ المحافظة اليمينية والأحزاب الاشتراكية اليسارية. أما الليبرالية العالمية فهي تعبير رسمي عن هذه

الأحزاب؛ إذ تشمل الحزب الليبرالي الأمريكي (نيويورك بشكل رئيس) والحزب الليبرالي والديمقراطيين الليبراليين البريطانيين. وهناك معنى وسط لهذا المصطلح يعد أكثر شيوعاً في الولايات المتحدة، حيث يوصف الأفراد على يسار الحزبين الرئيسين بالليبراليين. ويهتم هؤلاء الليبراليون بمجموعة من القضايا مثل: النزعة الدولية، والحقوق المدنية، والتدخل الحكومي المتزايد، والإنفاق من أجل رفاهية المجتمع. وتتماثل كثير من هذه الأفكار مع أفكار الديمقراطيين الليبراليين البريطانيين.

ومن الممكن أن يساعد تبسيط مفيد في تمييز المراحل الثلاثة لتطور الأفكار الليبرالية؛ **فالمرحلة الأولى** تتمثّل في ترسيخ فكرة الحكومة الدستورية التي تستند إلى الحقوق المدنية ويعد الدستور الأمريكي من أفضل الأمثلة على ذلك، فهو يتضمّن أفكاراً مثل الحكومة المبنية على موافقة الشعب وأن الدستور حكومة قوانين وليس حكومة رجال، وعلى ترسيخ الحقوق الفردية في الدستور. وكل ذلك هو مجرد تعبير منهجي لإرث المستعمرات الأمريكية من التقليد الدستوري البرلماني البريطاني والآباء المؤسسين الذين أحالوا بوضوح على كتابات لوك، وعلى تفسير مونتسكيو (Montesquieu) [١٦٨٩ ـ ١٧٥٥] للدستور البريطاني (الفصل بين السلطات) (الفصل السابع من هذا الكتاب).

أما في **المرحلة الثانية**، فقد طوّر كتّاب ليبراليون في القرن التاسع عشر، مثل بينثام (Bentham) وميل (Mill)، المضامين الديمقراطية لمقولات وتجارب الأجيال السابقة. كما تم إيضاح الصلة مع الرأسمالية في الدفاع عن مذاهب تدعو إلى حرية التجارة، والرغبة في دولة الحد الأدنى، بالبناء على

كتابات اقتصاديين مثل آدم سميث (Adam Smith) [١٧٢٣ ـ ١٧٩٠] ودايفيد ريكاردو (David Ricardo) [١٧٧٢ ـ ١٨٢٣]. ويُعتبر الليبراليون في إيطاليا، وفي القارة الأوروبية عموماً حزبَ النخبة التصنيعية الحديثة الذي يعارض الطبقة الإقطاعية الأكثر تحفظاً. وكان الليبراليون في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية يمثلون حزب الإصلاح السياسي وحق الاقتراع العام.

كما تميزت **المرحلة الثالثة** من تطور الليبرالية من الناحية الفلسفية بكتابات المثاليين الإنكليز (في شكل فلسفي) (Milne, 1962) مثل ف. هـ. برادلي (F. H. Bradley) [١٨٤٦ ـ ١٩٢٤]، وبرنارد بوزانكويت (Bernard Bosanquet) [١٨٤٨ ـ ١٩٢٣]، وجوشيا رويس (Josiah Royce) [١٨٥٥ ـ ١٩١٦] (كاتب أمريكي صاحب أفكار مماثلة)، والكاتب الأكثر شهرة ت. هـ. غرين (T. H. Green) [١٨٣٦ ـ ١٨٨٢]، وليونارد هوبهاوس (Leonard Hobhouse) [١٨٦٤ ـ ١٩٢٩]. وكان معظم الكتابات المثالية تطويراً لموضوع ظهر في كتابات جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill): «توجد الدولة لضمان تطبيق نظام الحقوق الذي يمكن الأفراد من السعي لتحقيق تطورهم الأخلاقي. وكما قال غرين أيضاً: تفترض الدولة حقوقاً وحقوقاً للأفراد». «إنها شكل يتخذه المجتمع للحفاظ على ذاته» (Green, 1941: 144). «لا يمكن أن يمتلك الفرد سلطة تحقيق الصالح العام من تلقاء نفسه إلا من خلال امتلاكه حقوقه» (Green, 1941: 45). «وهذه الحقوق تتضمن حقوق الملكية الخاصة، إلا إن هذه الحقوق يجب أن تمارس بطريقة لا تحرم الآخرين من ممارسة حقوقهم؛ لذلك يمكن أن تتدخل الدولة لتنظيم الملكية والحقوق الأخرى بالشكل الذي يقتضيه معنى المواطنة من قبل الجميع، ولا يمكن أن تشجّع

الدولة بشكل مباشر على عادات المواطنة الحقيقية، ولكن يجب أن تهتمّ بإزالة العقبات من أمامها» (Green, 1941: 208-209). نجد أن غرين يقرّ بوضوح تدخل الدولة لكي تمكّن جمهور السكان من الاستمتاع بمستويات معقولة من الثروة والإسكان والحصول على حقوق الملكية (Green, 1941: 209).

أما هوبهاوس (Hobhouse, 1964) فيعتبر مثالاً أكثر وضوحاً لليبرالية السياسية. فقد وصف هوبهاوس الليبرالية بأنها الحريات السياسية والدولية والقومية والعنصرية والمحلية والداخلية والاقتصادية والاجتماعية والشخصية والمالية والمدنية (الفصل الثاني)، ومن ثَمّ أكد - بعد ذلك بوضوح - أن الحرية الكاملة تستوجب وجود مساواة كاملة. كما أكّد صحة التمييز بين ضرائب الدخل المكتسب والدخل غير المكتسب، وبين الثروة المكتسبة والثروة الموروثة (الفصل الثامن).

وترتبط المرحلة الثالثة لليبرالية «الاجتماعية» في القرن العشرين في بريطانيا بالأعمال والكتابات والخطب السياسية لكل من لويد جورج (Lloyd George)، وجون ماينارد كينز (John Maynard Keynes) ولورد بيفيردج (Lord Beveridge). ويمكن اعتبار لويد جورج - من خلال عمله كوزير للخزانة في الحكومة الليبرالية التي سبقت الحرب العالمية الأولى - أول من طبق الليبرالية الاجتماعية تطبيقاً عملياً حين قدم برنامج معاشات كبار السن، وضرائب التركات - أي خطط لرفاهية الدولة والضرائب التقدمية.

أما في الحكومة الائتلافية في أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد وضع بيفريدج في ورقته البيضاء خطة عمل لإنشاء

دولة رفاهية تحمي خلالها مشاريع «التأمين» والضرائب المنظمة حكومياً المواطنين جميعاً من العمالقة الخمسة: الفقر والجهل والمرض والبؤس والخمول. وقد ناقش كينز، بصفته اقتصادياً وإدارياً، الحاجة إلى تدخل الحكومة لضمان العمل الفعال للاقتصاد الرأسمالي. كما تبنّت حكومة «العقد الحديث» (New Deal) التي رَأَسها روزفلت في الولايات المتحدة منهجية مماثلة تسمح بتدخل الحكومة في الاقتصاد والشؤون الاجتماعية. وأثّرت هذه المنهجية بشكل كبير في اليسار الليبرالي أكثر من أي وقت مضى.

ولم تتبنَّ الأحزاب الليبرالية والراديكالية في القارة الأوروبية المرحلة الثالثة لليبرالية. وبالفعل تتقاسم الحركات الديمقراطية المسيحية التابعة لليسار كثيراً من المفاهيم مع الديمقراطيين البريطانيين أكثر من حلفائها الرمزيين في الليبرالية الدولية، شأنها شأن الحركة الجمهورية الشعبية في فرنسا.

السياسة المحافِظة

يمكن اعتبار السياسة المحافِظة موقفاً واتجاهاً أكثر منها مذهباً. ففي كل مجتمع يوجد مجموعات كثيرة ـ عادة الأغلبية ـ تسعد بكونها تحافظ على قيمها الحالية، وعلى مؤسسات هذا المجتمع. كما إنه من الطبيعي أن يكون المواطنون الأكثر ازدهاراً وثراء في مجتمع ما متمسكين بالقيم والمؤسسات الأساسية لهذا المجتمع أكثر من المواطنين الفقراء أو الأقل ازدهاراً. ويلتزم المحافظون في الأنظمة الدكتاتورية العسكرية في الجنوب بمؤسسات وقيم تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك في الدول الصناعية الديمقراطية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا.

ومع ذلك يمكن أن نذكر بعض المكوّنات الأساسية للاتجاه المحافظ. وعادة ما يُستشف وجود نزعة تشاؤمية للطبيعة البشرية في هذا الاتجاه، فضلاً عن أنه يركّز على ضرورة وجود قانون محلي ومعايير للنظام وجيش قوي يمكنه أن يتصدى لأي تهديد خارجي. كما إنه يركّز على ضرورة دعم السلطة الدينية والدنيوية القائمة؛ ويتبنى هذا الاتجاه القيم القومية والعائلية أيضاً.

في أعقاب الثورة الفرنسية سعى إدموند بورك (Edmund Burke) [١٧٢٩ ـ ١٧٩٧] إلى إثارة الشك في مذهب المساواة العقلاني، وإلى مدح قوة عبقرية الدستور الوطني:

> إننا نخشى أن نجعل كل إنسان يعيش ويتاجر بمخزونه العقلي الخاص، لأننا نشك في قلة هذا المخزون لدى كل شخص، ونشك أيضاً في أن الفرد يمكن أن يتصرف بطريقة أحسن للإفادة من البنك العام ورأس مال الأمم والأزمان.

(Burke, 1907, vol. 4: 95).

وبدلاً من اعتبار الدولة بمثابة عقد بين أفراد ـ مثل العقد التجاري ـ اعتبر بورك أن الدولة عبارة عن شراكة بين الأجيال، «الأجيال الحالية والأجيال السابقة».

بسط بعض المثاليون الألمان في القرن التاسع عشر (مثل هيغل الذي أشرنا إليه) معظم المواضيع التي عرضها بورك بشكل خطابي وغير نظامي نوعاً ما، بطريقة أكثر فلسفية ونظامية، إلا إنها ربما كانت أقل وضوحاً.

أما في بريطانيا فقد أيّد الحزب المحافظ الملك والكنيسة الرسمية. وأما في الولايات المتحدة، فيمثل الدستور القومي ودساتير الولايات (التي تشدّد على القيود المفروضة على الحكومة) والصلاة التي تُقام في المدارس ومثيلاتها رموزاً للاستمرارية في الولايات المتحدة. كما يميل المحافظون في كلا البلدين تاريخياً إلى التشكيك في النظريات الحكومية والبراغماتية في سعيهم إلى الحصول على دعم سياسي. ومن جهة أخرى فقد تعرض اليسار لنقد شديد باعتباره حزباً يدعو إلى التفرقة والنزاع مع الاتحادات التجارية البغيضة. وجعلت صلات هذه المذاهب بالاشتراكية، وبالتالي بالاتحاد السوفياتي، غير مقبولة في السنوات الأخيرة في الولايات المتحدة.

ومع ذلك كان المحافظون البريطانيون متأثرين بمذهب «الأمة الواحدة» لدزرائيلي (Disraeli) [١٨٠٤ ـ ١٨٨١] الذي اشتهر في روايته **سيبل** (*Sybil*) وفي ممارسته السياسية كرئيس للوزارء (١٨٦٨ و١٨٧٤ ـ ١٨٨٠)، وتمثلت فكرته في أنه ينبغي أن تتم المحافظة على الوحدة الوطنية من خلال مناشدة مصالح الطبقات العاملة بشكل مباشر. ويتم ذلك من خلال حكومة محافظة وكريمة، وقد ظل المحافظون في القرن التاسع عشر في ظل قيادة أرستقراطية تدمج أفكار «النبالة تقتضي» مع ميل إلى هزيمة «حزب الويغ» بتبني مقاييس اجتماعية شعبية. وكان الليبراليون غالباً مترددين في اتخاذ مثل هذه الإجراءات بسبب التزامهم الأيديولوجي بسياسة «عدم التدخل»، (وبسبب دعم البرجوازية المدينية الحديثة).

يمكن تلخيص الشك التقليدي للمحافظين في النظرية

العظمى بالإشارة إلى عمل مايكل أوكشوت (Michael Oakeshott) [١٩٠١ ـ ١٩٩٠]:

«تبدو الحكومة في نظر بعض الناس مخزوناً كبيراً من السلطة، الأمر الذي يلهمهم بأن يتخيلوا كيف تستغل هذه السلطة؛ فهم يملكون مشاريع مفضلة ذات أبعاد كثيرة ويعتقدون أن هذه المشاريع ستجلب النفع للبشرية؛ لذلك فإنهم يميلون إلى اعتبار الحكومة أداة للعاطفة؛ إن فن السياسة هو فن إشعال الرغبة وتوجيهها. . . أما الآن فتعكس نزعة المحافظين السياسية رأياً مختلفاً تماماً؛ لحقن هذه النشاطات في أشخاص عاطفيين بالفعل يمثلون عنصر الاعتدال؛ لكي تلجم، وتفرغ، وتهدئ، وتصلح، لا لتشعل نار الرغبة، بل لتخمدها».

(Oakeshott, 1962: 191-192).

وفي صورة مشهورة ومذهلة وصف أوكشوت النشاط السياسي بأنه:

إبحار في بحر عميق لا حدود له؛ حيث لا يوجد مرفأ لمأوى ولا قاع لإلقاء مرساة ولا نقطة بداية، أو وجهة نقصدها. والهدف الوحيد في هذا الوضع هو أن تبقى عائماً على متن عارضة مستوية؛ والبحر هو الصديق والعدو في آن، وتكمن مهارة البحار في استخدام موارد الطريقة التقليدية للسلوك ليصنع صديقاً في كل موقف عدائي.

(Oakeshott, 1962: 127).

التاتشرية والسياسة المحافِظة الجديدة

من المفارقة أن تتفوق مجموعة من المذاهب المحافِظة الجديدة التي نشأت داخل الحزب المحافظ على مذهب السياسة المحافِظة التقليدية في بريطانيا. وعلى الرغم من استمرار الحزب المحافظ في جذب بعض الأنصار البراغماتيين التقليديين الذين يؤيدون مبدأ «الأمة الواحدة»، إلا إن عدداً كبيراً من أعضاء البرلمان أعربوا عن التزامهم بفكرة أن النظام السياسي والاقتصادي يحتاج إلى تعديل جذري لإتاحة الفرصة لقوى السوق لتحقق توزيعاً ذا كفاءة وفاعلية للموارد. وقد نشأ المذهب الذي أصبح معروفاً في إنكلترا بالتاتشرية في الولايات المتحدة بمساعدة مفكرين مثل: هايك (Hayek, 1979) وميلتون فريدمان (Milton Friedman) (Friedman and Friedman, 1980) كما أيده رونالد ريغان في حملاته الانتخابية الرئاسية كممثل للجمهوريين. وكانت الفترة من عام ١٩٧٩ إلى ١٩٩٧ أطولَ تأثيرٍ عملي لها، وهي الفترة التي حكمت في معظمها الحكومة المحافظة بقيادة مارغريت تاتشر.

أصر التاتشريون المختلفون عن البراغماتية البريطانية المحافظة على تطبيق التحليل النظري في مجالات سياسية كثيرة. وكان من الواضح أنهم يعارضون انتشار مبدأ «الدولة المربية» (Nanny State)، بل كانوا يصرون على إدخال آليات السوق والخصخصة، ليس في مجالات رفاهية المجتمع فقط، بل في السجون ومكاتب البريد، بالإضافة إلى القوات المسلحة أيضاً.

يمكن اعتبار التاتشرية نوعاً من الليبرالية لأنها تؤكد بشدة

أهمية السوق الحرة ولفردانيتها وتأييدها النظام الديمقراطي الانتخابي على المستوى الوطني. ومع ذلك لا تزال التاتشرية تحافظ على دعمها للملك والقيم العائلية التقليدية، بالإضافة إلى ارتيابها من النظرية الدولية (أي موقف غير متحمس تجاه الاندماج السياسي للاتحاد الأوروبي) الذي يعتبر جزءاً من التقليد المحافظ.

أما في الولايات المتحدة حديثاً، فتبنت مجموعة من المحافظين الجدد البارزين، الذين يناصرون إدارة جورج دبليو بوش، والذين ينتمون إلى معهد إنتربرايز الأمريكي وإلى مشروع القرن الأمريكي، سياسات قومية واقتصادية مشابهة.

وتأخذ السياسة المحافظة شكلاً متناقضاً في بيئة الولايات المتحدة؛ حيث تقرّ التصدير الإلزامي لسلع المؤسسات الليبرالية إلى دول الجنوب، بما في ذلك العراق وأفغانستان، وتعدّ الأمم المتحدة مركز الشك من المؤسسات الدولية.

الديمقراطية المسيحية

حديثاً في الولايات المتحدة، وبينما كانت الاتجاهات السياسية التي يطلق عليها البريطانيون «التاتشرية» في أقوى فتراتها، كانت القوة الأكثر تنظيماً في الحق السياسي هي الأصولية المسيحية؛ إذ كانت تركّز على ما تطلق عليه قضايا «الأغلبية الأخلاقية»، مثل قضايا الإجهاض والإباحية وغيرها.

تشغل الأحزاب الديمقراطية المسيحية منصب اليمين المتوسط المعتدل ـ الذي يشغله المحافظون في بريطانيا ـ في

كثير من الدول في القارة الأوروبية حيث توازن تعصبها للرأسمالية من خلال روابط انتخابية في الريف، وبالمعتقد الكنسي الذي يحث على التعاون والرحمة في الأمور الاجتماعية؛ ويدّعي الديمقراطيون المسيحيون في عدد من البلدان أنهم وسطيون وليسوا يمينيين أو محافظين، وتعزز روابطهم بالحركة الاتحادية التجارية هذا الادعاء (Michael Smart in: Smith, 1989: 380). وركّزت المنشورات الكاثوليكية الحديثة حول الأمور الاجتماعية على الكرامة الأخلاقية للعمال، وعلى شرعية مشاركة ممثلي العمال في عمليات صنع القرار في العمل. كما أيدت فكرة الديمقراطية اللامركزية أو التبعية (انظر الفصل السادس).

يبدو أن أقوى الأحزاب الديمقراطية المسيحية موجودة في الدول الكاثوليكية حيث تتبنى الكنيسة مرسوم إنكار الذات، وتتيح مجالاً للمناورات بين السياسيين العمليين. وللاختصار فلن نتناول الأحزاب الديمقراطية البروتستانتية بالتفصيل، ويمكننا القول إنها أحزاب ذات أهمية في بلاد مثل هولندا، وتتمتع بنفوذ في سويسرا ودول الشمال. وعلى الرغم من أن الاتحاد الديمقراطي المسيحي يشمل المسيحيين البروتستانت، إلا إنه يجذب الكثير من الكاثوليك (Dalton, 1988: chap. 8). وعُرّفت الديمقراطية المسيحية بأنها:

> حركة تهدف إلى حل ـ وذلك بمساعدة المبادئ المسيحية والتقنيات الديمقراطية ـ المشكلات الدنيوية التي أعلنتها الكنيسة بصورة رسمية أنها من اختصاصات المجتمع العادي، وليست تحت سيطرتها المباشرة.

(Fogarty, 1957: 6).

ويبين إرفينغ (Irving, 1979: xvii) ثلاثة مبادئ أساسية للديمقراطية المسيحية المعاصرة بشكل أكثر تحديداً:

> المبادئ المسيحية (بمعنى الالتزام الكبير بحقوق الإنسان الأساسية، وخصوصاً حقوق الفرد)، والديمقراطية (بمعنى الالتزام الواضح بالنظام الديمقراطي الليبرالي) والتكامل (بمعنيين: **الأول** الالتزام بالتسوية الطبقية من خلال مفهوم «الخيمة الكبيرة» الذي يتمتع بقاعدة شعبية كبيرة، والمعنى **الثاني**: التسوية عبر القومية من خلال التزام ديمقراطي مسيحي قوي بالتكامل الأوروبي).

وكما أوضح إرفينغ (Irving, 1979: xxi): تشارك الديمقراطية المسيحية السياسة المحافظة للفردانية في بعض قيمها في ما يتعلق بقيم الملكية والمعاداة للشيوعية وكره التدخل المبالغ فيه للدولة، فضلاً عن ذلك، ومع عدم تفضيلها للتاتشرية البريطانية، كانت تفضل مبدأ التشاور أي التشاور بين الحكومة والمصانع والاتحادات والنقابات العمالية والمجموعات المعنية الأخرى؛ ومن الأمور الجلية ربط ذلك مع التعصب تجاه أوروبا والتشابهات مع جناح هيث (Heath) في الحزب البريطاني المحافظ الحديث (كان إدوارد هيث، رئيس الوزراء في الفترة بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤، معروفاً بتعصبه للتكامل الأوروبي، وبميله إلى اتخاذ موقف ليبرالي في القضايا الاجتماعية، والرغبة في مشاورة ومفاوضة الجماعات المعنية، على الرغم من السياسات السوقية التي تبناها في البداية).

الاشتراكية والديمقراطية الاجتماعية

لقد رأينا بالفعل أن كلاً من الماركسيين وكثيراً من الفوضويين يعتبرون أنفسهم اشتراكيين ـ وربما يعتبرون أنفسهم أنهم الاشتراكيون الحقيقيون فقط. وعلى الرغم من ذلك ظلّ ملايين من الناس ملتزمين بالاشتراكية من دون اعتبار أنفسهم تابعين لماركس أو معارضين لمفهوم الدولة. ولم تتأثر الاشتراكية، كما رأينا، بالأفكار الماركسية التي تعني ضرورة الإعجاب بالاتحاد السوفياتي.

ويعتبر كثير من الاشتراكيين هذا المذهب معارضاً للتوتاليتاريا (الالتزام بقيم المساواة والعدالة للجميع)؛ فقد أظهر استطلاع رأي مثير أُجري على أعضاء حزب العمال [البريطاني] أن أكثر الكتب التي أثرت في تفكيرهم السياسي كان كتاب جورج أورويل (George Orwell) ١٩٨٤، وهي قصة تفصل منهجية ستالين في السياسة. وكان توني بلير قد كتب في منشور فابيان عن تقليدين اشتراكيين اثنين: تقليد جماعي وتقليد حتمي اقتصادي ماركسي، بالإضافة إلى تقليد آخر «يعتمد على اعتقاد أن الاشتراكية تتكون من مجموعة من القيم أو الاعتقادات ـ في بعض الأوقات تسمى بالاشتراكية الأخلاقية» (Blaire, 1994: 2). وتتمثل هذه القيم في العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين والمساواة في الفرص. كما يعتبر أن التقليد السابق تقليد مهيمن في الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية، فضلاً عن اعتباره أكثر تناسباً مع الحزب العمالي المعاصر.

على المستوى التاريخي يبدو أن النزعة الراديكالية الأهلية، التي ترتبط عادة بالكنائس التي لا تتبع الكنيسة الأنغليكانية،

والتي تعود إلى جون بول، تحتل مكانةً ذات أهمية أكثر من الماركسية في التقليد الاشتراكي في بريطانيا. وقد دربت هذه الكنائس خطباء عماليين على مهارات فن الخطابة والتنظيم الاجتماعي؛ ومن الأمور الجلية أن توني بلير يعد عضواً في الجماعة الاشتراكية المسيحية الرسمية. وبالتأكيد فإن تأثيرات اتحاد تجاري أو حركة تعاونية سبقت وجود ماركس أو الحزب العمالي ذات أهمية أكبر من الماركسية نفسها. وقد نشأ الحزب العمالي في القرن العشرين كلجنة تمثيلية للعمال لتمثيلهم في البرلمان، ولم تصبح هذه اللجنة حزباً إلا في عام ١٩١٨، وسمحت بالعضوية الفردية، وتبنت أهدافاً ذات طابع اشتراكي مذكورة في الفقرة الرابعة في دستورها ـ وذلك كله في محاولة واضحة لمناشدة الدعم الفكري للطبقة المتوسطة (McKibbin, 1983: 97).

تنص الفقرة الرابعة من دستور ١٩١٨ لحزب العمال أن من هدف الحزب:

> تأمين الثمار الكاملة لجهد العمال باليد أو بالعقل، وضمان التوزيع العادل الذي يمكن أن يتحقق على أسس الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل، ومن خلال نظام جيد الإدارة الشعبية وبالسيطرة على كل الصناعات والخدمات.

وبعد ذلك حاول قادة الحزب إلغاء هذا النص لأنه كان يُفسَّر على أنه إقرار من الحزب بأنه يتبنى فكرة التأميم، على الرغم من أن عبارات مثل «الملكية العامة» و«أفضل ما يمكن تحقيقه» كانت تقصد بشكل مؤكّد أن تكون متاحة، على

الأقل، للملكيتين البلدية والتعاونية، وربما هناك تفسير أكثر مرونة. وعلى مدى سنين طويلة عُرِّفت العمالية من منطلق استراتيجية فابيان أنها تحقيق الإدارة الجماعية للاقتصاد من خلال الاعتماد على القوة الجماعية للطبقة العاملة المنظمة.

وناقش جورج بيرنارد شو (George Bernard Show) في كتابه **مسار فابيان ١٣** (*Fabian Tract 13*) (١٨٩١): «إن الاشتراكية هي مذهب الجماعانية التدرجية التي تحققها استراتيجية دستور حازم»؛ أما التعديليون (مؤيدو النظرية التعديلية) الذين استطاعوا أن يلغوا الفقرة الرابعة القديمة فيعتبرون أن «الاشتراكية هي الالتزام بالقيم المساواتية والليبرالية أكثر من كونها تدابير لتحقيق هذه القيم في أي وقت معين»؛ وكما يقول توني بلير: «لم تعد الجماعانية القديمة في العقود الماضية راديكالية، بل إن السياسة المحافِظة الجديدة لليسار هي الراديكالية (Blaire, 1994: 7). وقد حدث في أوروبا القارية نقاش مشابه لذلك بين الأحزاب الاشتراكية الأوروبية (والأحزاب الشيوعية سابقاً).

أجمع معظم الكتاب الذين كتبوا في النظرية الاشتراكية أن الاشتراكية تعني الالتزام بالعدالة، إلا إن هناك إجماعاً أقل على طبيعة هذا الالتزام (Vincent, 1992: 101-104). ومع ذلك يتفق الاشتراكيون الديمقراطيون على تأكيد الحقوق المتساوية للجميع، ورفضهم لشرعية المنهجيات القهرية المتطرفة المبنية على العنف نظراً إلى وجود دولة ديمقراطية ليبرالية تتيح فرصاً للتغييرين السلمي والدستوري؛ ورفض الاقتصاد الرأسمالي غير المنظم وغير العادل، وهناك آراء كثيرة تخص هذه المعايير.

الجماعانية و«الطريق الثالث»

سيتضح لمعظم القراء أن الأسلوب السياسي المهيمن في أوروبا الحديثة والأنظمة الديمقراطية الأمريكية في الشمال هو ما نسميه الأسلوب البراغماتي، وليس الراديكالي، ويبدو أن السياسيين الديمقراطيين يعارضون ربط مواقفهم السياسية بمبادئ عامة تهدف إلى إدارة المجتمعات الموجودة بدلاً من تغييرها. وقد يسعد القليل من الرؤساء ورؤساء الوزراء المعاصرين بوصفهم أنهم ماركسيون أو فاشيون أو نسويون راديكاليون أو حتى إيكولوجيون (أو أنهم ينتمون إلى أي مذهب راديكالي آخر)، إلا إنهم يتمسكون بالسياسة الوسطية الآمنة انتخابياً.

يمكن وصف مثل هذه الميول بـ «نهاية الأيديولوجيا» (Bell, 1960)، إلا إن ذلك يمكن أن يكون وصفاً مربكاً. وينبغي أن يفرق الفرد بين المنهجية المتعجرفة للأفكار، وهذا شأن معظم السياسيين العمليين، وبين غياب أي أفكار. وعلى الرغم من أن المواجهة الدولية بين الأنظمة الماركسية اللينينية والأنظمة الرأسمالية الديمقراطية الليبرالية قد انتهت، إلا إن هذا لا يعني عدم إمكانية حدوث أي مواجهات فكرية (دينية أو عرقية أو إيكولوجية) في المستقبل.

يبدو أن إمكانية توحيد التيارات الفكرية الوسطية أمر محتمل بالنسبة إلى المؤلف لأن الاختلافات بين الاشتراكية الديمقراطية التعديلية والليبرالية الاجتماعية والديمقراطية المسيحية والسياسة المحافظة البراغماتية ضئيلة جداً بالمقارنة مع دول الخليج التي يُفصل بعضها عن بعض ببدائل سلطوية وراديكالية غير دستورية.

ويمكن أن تُفسر ميول بعض السياسيين الذين ينتمون إلى خلفيات حزبية رسمية مختلفة، بتأييدهم لمنطق «الجماعانية»، ولإمكانية حدوث مثل هذا التقارب؛ بالتالي يوحي إتزيوني (Etzioni, 1995: ix)، أن الكثير من الشخصيات البريطانية الديمقراطية العملية والمحافظة (بما في ذلك توني بلير) والجمهوريين والديمقراطيين في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الديمقراطيين الاجتماعيين والمسيحيين في ألمانيا، أيدوا مثل هذه الأفكار.

لقد تقبّلت النسخة المؤثرة للجماعانية التي نشرها إتزيوني الإرث الليبرالي للحقوق الفردية، والافتراض الذي يعارض التدخل المبالغ فيه للدولة، ومع ذلك يسعى إتزيوني إلى الموازنة بين ذلك وبين تأكيد حاجة الأفراد إلى تقبّل واجباتهم تجاه الدولة والمجتمع، وضرورة تجاوب المجتمع مع أعضائه، وضرورة تعزيز مبدأ المشاركة والتشاور في الحياة السياسية والاجتماعية (Etzioni, 1995: 254). ويتحدث سانديل (Sandel, 1996: 5) عن ضرورة إحياء التقليد الجمهوري الذي يخبرنا بأن «الليبرالية تعتمد على مبدأ المشاركة في الحكم الذاتي» الذي يحتاج بدوره إلى وجود معرفة بالأمور العامة، وشعور بالانتماء، واهتمام بالمجتمع كله وإلى وجود رابط أخلاقي بين أفراد المجتمع.

ويمكن اعتبار الجماعانية أنها رد فعل للفردانية المتطرفة التاتشرية التي لم تسعَ إلى تجنب الدولة الجماعانية التي تبناها الاتحاد السوفياتي فقط، بل بعض أشكال الاشتراكية البريطانية والليبرالية الأمريكية أيضاً. وقد قدم بيل كلنتون «الطريق الثالث» كمزيج بين حكومة صغيرة، إلا إنها تقدمية، وبين انضباط مالي محكَم وبرنامج لتأمين حرية اقتصادية في وجود

تماسك اجتماعي ـ لمواجهة النقاد الذين ينتقدون كلاً من «الضرائب والإنفاق» و«الليبرالية المتساهلة» (Butler, 2000: 154).

وفيما يعتبر كثير من الكتاب حزب العمال الجديد، وحزب الطريق الثالث، فصلاً حاسماً مع الماضي، إلا إن روبنشتاين (Rubinstein, 2000) يؤكد أن القيادة العملية للبرلمان (مثل أتلي (Attlee) وموريسون (Morrison) وويلسون (Wilson)) كانت تركز ـ عادة ـ على ضرورة مناشدة الوسط تماماً، مثل الطبقة العاملة وفضائل «الفردانية»؛ ونأوا بأنفسهم عن العمال المنظمين عندما كانوا في الحكومة، وتبنوا سياسة خارجية موالية للولايات المتحدة.

ويعتبر بفير (Bevir, 2000) أيديولوجيا حزب العمال الجديدة بمثابة رد فعل داخل تقليد حزب العمال نفسه للمشكلات الثلاث وهي: كيفية التحكم في التضخم، ووجود طبقة دنيا من المجتمع تعتمد على نظام الرفاهية، والتغيرات في اتجاهات حياة الطبقة العاملة وطبيعتها وأسلوبها.

تكمن مشكلة الطريق الثالث، باعتباره مرشداً سياسياً، في افتقاره إلى التفاصيل، وقد تكون ميزة؛ حيث يمكن اعتباره بمثابة طريق للتعاون مع الليبراليين والمحافظين التقدميين، ومع الديمقراطيين المسيحيين الأوروبيين. ولعل الأمر الأكثر سخرية، هو إمكانية عرضه على أنه طريق لصناعة حزب عمال يتمتع بشعبية انتخابية كبيرة من خلال فتح الطريق أمام التسوية البراغماتية، في أي عدد من القيم والسياسات العملية القديمة؛ مثل: إعادة توزيع الثروة، ونزع السلاح النووي من جانب واحد، بالإضافة إلى التأميم.

ومع ذلك يمكن التساؤل، هل استطاع المذهب المتطور مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن النظام الاقتصادي المعولم الجديد بشكل كامل حتى الآن؟ يرى بعضهم - بالفعل - هذا المذهب بمثابة ورقة تين من العلاقات العامة لتغطية النقص الواضح لحلول المشكلات الحالية (Jacques, 1998).

قراءات مقترحة

Bryson, Valeri. *Feminist Political Theory: An Introduction*. London: Macmillan, 1992.

مقدمة مفيدة لمسألة رئيسة في النقاش المعاصر.

De Crespigny, Anthony and Kenneth Minogue (eds.). *Contemporary Political Philosophers*. London: Methuen, 1979.

مجموعة مفيدة من المقالات حول بعض أصحاب النظريات السياسيين الحديثين.

Dobson, Andrew. *Green Political Thought: An Introduction*. 3rd ed. London: Routledge, 2000.

استكشاف مفيد لنطاق جدلي في الفكر السياسي الحديث.

Eccleshall, Robert [et al.]. Political Ideologies: An Introduction. 2nd ed. London: Routledge, 1994.

نص معياري تعريفي مفيد يركز على مختلف الأيديولوجيات، بما في ذلك الليبرالية والسياسة المحافِظة والاشتراكية والديمقراطية والقومية والفاشية والإيكولوجية والنسوية.

Eickelman, Dale F. and James Piscatori. *Muslim Politics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1966.

مقدمة جيدة تشدد على تعقيدات تقسيم العالم الإسلامي.

Etzioni, Amitai. *The Spirit of Community*. London: Fontana, 1995.

بيان انفعالي نوعاً ما للحالة المجتمعية.

Heywood, Andrew. *Political Ideologies: An Introduction*. 2nd ed. Basingstoke: Macmillan, 1998.

شبيه بكتاب إيكليشال المذكور أعلاه مع فصول إضافية عن الأصولية الدينية والفوضوية، ولكن من دون فصل منفصل عن الديمقراطية.

Morgan, Michael L. (ed.). *Classics of Moral and Political Theory*. Indianapolis: Hackett, 1992.

قراءة تتضمن النصوص المعيارية والتعليقات.

Palmenatz, John [Revised Plamenatz, M. E. and Wokler, Robert]. *Man and Society*. 2nd ed. 3 vols. London: Longmans, 1992.

نص بريطاني معياري حول تاريخ الفكر السياسي يركّز على الكتّاب الكلاسيكيين مثل مكيافيللي وهوبز وروسو وبينثام وماركس.

الفصل الخامس

العمليات

هذا الفصل

يدرس كيف يتماهى الناس مع أنواع معينة من الجماعات السياسية، كما إنه يحلّل تنوّع الجماعات السياسية البارزة وطبيعة الخلافات بينها، كما يدرس هذا الفصل أهمية هذه الاختلافات بالنسبة إلى الاستقرار والتغيير السياسيين. ويتناول كذلك مدى تأثير العوامل التكنولوجية والخارجية في طبيعة ميزان القوى بين المجتمعات وداخلها. وفي أثناء دراستنا للعمليات الناتجة عن الاستقرار السياسي أو التغيير، فإننا سنناقش بعض القوى الأكثر فاعلية على أرض الواقع في العالم السياسي الحديث ـ مثل الطبقة الاجتماعية والدين والعرق والجنس والهوية الوطنية.

الهوية السياسية

وقد تكون دراسة أسماء الأحزاب السياسية إحدى السبل المهمة التي يعرّف من خلالها الناس أنفسهم سياسياً مثل:

الديمقراطيون المسيحيون، وحزب الكونغرس في الهند، والحزب المحافظ، والحزب الشيوعي، والحزب الديمقراطي، والإنكاثا، والحزب الدستوري الثوري، وحزب جون سانغ، وحزب العمال، والحزب الليبرالي، والاتحاد الصيني الماليزي، وحزب الفلاحين، والحزب الراديكالي، والحزب الجمهوري، والحزب الوطني الاسكتلندي، والحزب الاشتراكي.

كما يمكن تفسير القليل من هذه الأسماء على أنها أسماء تشير إلى منهجية مزاجية للسياسة بأكثر الطرق شيوعاً؛ فالمحافظ (يتمنى الإبقاء على ما لدينا، ويفضل التغيير القليل أو التدريجي)، بينما الراديكالي (يبحث عن الجذور والإصلاح الفرعي)، وأما الثوري فـ (يسعي إلى تغيير النظام الحالي بشكل كامل)؛ وكما رأينا في الفصل الرابع فإن الاتجاهات السياسية للناس التقليديين تتركز في الطيف اليميني أو اليساري لهذا النوع. وقد شرح بعض المعلّقين الخلاف بين الحزبين الرئيسين (في الأنظمة التي تسمى بنظام الحزبين) من حيث «المزاجية»؛ فعلى سبيل المثال: هناك الحزب المحافظ الليبرالي في القرن التاسع عشر في بريطانيا، وهناك الحزب الديمقراطي الجمهوري في الوقت الحاضر في (الولايات المتحدة).

وتشير كثير من هذه الأسماء إلى «الأيديولوجيات» التي قمنا بشرحها، الليبرالية والشيوعية والاشتراكية والمحافظية.

والشيء المدهش هنا هو عدد الأسماء التي تشير إلى جماعات فئوية محدّدة داخل سكان الدولة: جماعات وطنية (الحزب

الاسكتلندي الوطني، وحزب إنكاثا «رمح دولة زولو»)؛ وجماعات عرقية (الاتحاد الماليزي الصيني)؛ وجماعات حزبية (الحزب الديمقراطي المسيحي، وحزب جون سانغ «هندوسي»)؛ ومجموعات طبقية أو مهنية (حزب العمال، وحزب الفلاحين)؛ وبالفعل إذا نظرنا إلى حقيقة الأسماء الرسمية للأحزاب السياسية سنجد أن هذه الأسماء يؤيدها على الأقل (بشكل حصري أو عامة) جماعة فئوية من هذه الجماعات؛ فعلى سبيل المثال، كان الحزب الجمهوري الهندي يطلَق عليه رسمياً اتحاد الطبقات المصنَّفة (المنبوذة)، بينما كان الحزب الديمقراطي الوطني النيجيري السابق يقتصر على شعوب اليوروبا التي تعيش في غرب نيجيريا؛ وعلى العكس من ذلك تسعى بعض الأحزاب، مثل حزب الكونغرس الهندي والحزب الثوري الدستوري المكسيكي إلى توحيد كل فرد في الدولة تحت مظلّة الوطنية.

وقد عززت دراسات كثيرة أجريت على سلوك التصويت من صورة المصوِّتين الذين ينتمون إلى أحزاب سياسية (أو كما يوصفون)، كتعبير عن الولاءات الطبقية أو الدينية أو العرقية أو الوطنية (وهذا أمر واقع في الولايات المتحدة مثلها مثل المملكة المتحدة والهند وجنوب أفريقيا). كما تعتبر تلك الأحزاب أنها تتصارع من أجل تحقيق «مصالح مجموعتنا»؛ لذلك فـ «نحن نستفيد» من نجاح هذه الأحزاب، وهذا السلوك ليس حكراً على مجال التصويت (الانتخابات) فقط؛ فتشكيل الحكومة، أو التصويت على التشريعات، والنقاشات حول مبادئ الفدرالية والعدالة الاجتماعية أمور قابلة للشرح في السياق نفسه (Enloe, 1986).

أما على المستوى النفسي فلا يعدّ مثل هذا السلوك أمراً

مستغرباً؛ فالبشر حيوانات اجتماعية تدين بالولاء لجماعة معينة وتشك في أي عدو ينتمي إلى أي جماعة أخرى (لدراسة كلاسيكية عن سلوك الأولاد في المعسكرات الصيفية، انظر: Sherif [et al.], 1951)، وكما يشير تيرنر وتاجفل (Tajfel and Turner, 1979) تكمن المشكلة عندما نعمل على بناء المعنى الإيجابي للهوية الاجتماعية؛ فغالباً ما يلجأ الأفراد داخل المجموعة إلى تكوين آراء عن الأفراد خارج المجموعة؛ كأن يعتبر الفرد أن كل الأفراد خارج المجموعة يمتلكون عدداً من الصفات الدنيا مقارنة بصفاته هو؛ إلا أنّنا نتمنى، باعتبارنا طلاب علم السياسة، دراسة سبب اختلاف أنواع تلك الولاءات من مكان إلى آخر، وقد تساعد المفاهيم الأساسية لـ «تنشئة السياسية» و«للثقافة السياسية» في وصف هذه الاختلافات وشرحها، إلا إن الشرح الذي ستقدمه هذه المفاهيم سيكون متحيزاً كما سنرى.

التنشئة السياسية والثقافة السياسية

إن أقصر الطرق للإجابة عن سؤال «لماذا تختلف الطرائق التي يعرّف الناس أنفسهم بها؟» هو الإشارة إلى الخبرات السياسية التي شكّلت فكر هؤلاء الناس بالنسبة إلى عمليات التنشئة الاجتماعية (المربع (٥ ـ ١)). وباختصار فقد تعلّموا من هم؛ كما يُفضَّل استخدام مصطلح «التنشئة» بدلاً عن المصطلح المألوف «التعليم»، لأنه يركز على التأثيرات الأوسع، والأقل رسمية في العمل. وقد ثبت أن المنزل، والأصدقاء بالتحديد، لهم تأثيرات مهمة أكبر من تأثيرات المدرسة والتعليم الجامعي. كما تعتبر وسائل الإعلام مصدراً مهماً للمعلومات والاتجاهات السياسية. كما قد تكون هذه التأثيرات هي التي تتم في فترة البلوغ، وهي

الفترة التي تنشأ فيها عادات التصويت في الانتخابات، وأي نوع آخر مهم من المشاركة السياسية. كما تشمل هذه التأثيرات تأثيرات تتأتى من زملاء العمل، أو رفقاء الحرب، أو أي حدث سياسي في هذا الوقت. باختصار، يميل الناس إلى استيعاب قيم وأفكار الجماعات التي يعرفونها وجهاً لوجه، وهي الجماعات التي ينتمون إليها (انظر الجدولين (٥ ـ ١ ـ أ) و(٥ ـ ١ ـ ب)).

المربع (٥ ـ ١)

تعريفات التنشئة السياسية

الأصول الاجتماعية والشخصية لوجهات النظر السياسية (Dawson [et al.], 1977: 1).

هي عملية تكوين الثقافة السياسية التي تثمر مجموعة من الاتجاهات والمعارف والمعايير والمشاعر، تجاه نظام من الأنظمة السياسية، وتجاه أدواره المختلفة، بالإضافة إلى دور أصحاب المناصب، كما تتضمن التنشئة معرفة القيم المؤثرة والإحساس تجاه المُدخلات والمطالب واحتياجات النظام والمنتج السلطوي الخاص به (Almond in: Almond and Coleman, 1960: 26-58).

الجدول (٥ ـ ١ ـ أ)

نتائج نموذجية لبحث التنشئة

المواقف تجاه الرئيس

	الموافقون في المرحلة المدرسية (في المئة)					
	٢	٤	٦	٨	١٠	١٢
الرئيس يهتم كثيراً (١٩٦١)	٧٥	٥٦	٤٦	٤٣		
الرئيس يهتم كثيراً (١٩٧٤)	٧٩	٦٥	٣٢	٢٨	٢٢	١٦

المصـــــــادر: Hershey and Hill, 1975; Easton and Dennis, 1969, and Hess and Torney, 1967.

الجدول (٥ ـ ١ ـ ب)
نتائج نموذجية لبحث التنشئة
أكثر مصادر المعلومات استخداماً حول الشعوب الأجنبية

الجنسية	الولايات المتحدة	بانتو	البرازيل	تركيا
في عمر ستة أعوام	التلفزيون الأفلام (الوالدان)	الوالدان	الوالدان (الاتصال المباشر)	الوالدان الأصدقاء
في عمر عشرة أعوام	التلفزيون/ الأفلام الكتب/ الدورات التعليمية/ الكتب المدرسية/ المجلات	الوالدان الاتصال المباشر المدرسون	الأفلام/ المجلات الاتصال المباشر	الكتب/ الكتب المدرسية/ الدورات التعليمية/ المجلات

المصدر: Lambert and Klineberg, 1967.

لقد وثقت بعض الدراسات الرائعة الاختلافات المهمة بين الدول والجماعات الاجتماعية طبقاً لتصوراتها ومستوى معرفتها بالسياسة، ومواقفها تجاه القوى السياسية والمؤسسات. ويلخص الجدول (٥ ـ ٢) بعض هذه الاختلافات التي تتعلق بالثقافة السياسية، وتعد مهمة جداً في فهم الاختلافات بين الأنظمة السياسية في البلاد المختلفة.

المربع (٥ ـ ٢)
الثقافة السياسية

هي المحيط الفكري والعقلي الذي تتشكل فيه السياسة ويتم تفسيرها والحكم عليها أيضاً، أو هي المعرفة، ومعتقدات، وقيم الأفراد والمجتمعات ومواقفهم تجاه الحكومة والسياسة (Pye and Verba, 1965).

الجدول (٥ ـ ٢)
نتائج نموذجية للبحث: الثقافة السياسية

	الموافقون (في المئة)				
	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	ألمانيا	إيطاليا	المكسيك
المشاركة/ ضيق الأفق: «للحكومة الوطنية تأثير على مجرى الحياة اليومية»	٤١	٣٣	٣٨	٢٣	٧
الثقة/ انعدام الثقة: «يمكن الوثوق في معظم الناس»	٥٥	٤٩	١٩	٧	٣٠
قبول التسلسل الوظيفي/ الاستياء منه: «توقع رأي متساوٍ من البيروقراطيين» قد يؤثر في قانون ظالم	٧٥ ٤٨	٦٢ ٥٩	٣٨ ٥٣	٢٨ ٣٥	٣٨ ١٤
الليبرالية ـ التسامح/ الإكراه: «ضد الزواج من خارج الحزب»	٤	١٢(+)		٥٨(*)	
الولاء: الحكومة/ المؤسسات السياسية	٨٥	٤٦	٧	٣	٣٠

المصدر: Almond and Verba, 1963.

ملاحظتان: (+) محافظ أو عمال.

(*) الديمقراطي المسيحي/ الشيوعي.

تتفاوت المواقف تجاه الديمقراطية تفاوتاً كبيراً في مختلف البلدان، وقد استشهد دياموند (في: LeDuc [et al.], 2002: 217-221). بمجموعة من الدراسات التي أُجريت حديثاً بيّنت أن نسبة تبنّي مبادئ الديمقراطية تتفاوت من ٨٣ في المئة في كوستاريكا، و٨١ في المئة في نيجيريا، و٧٥ في المئة في جمهورية التشيك، إلى نسبة أكثر انخفاضاً؛ ففي زامبيا ٥٤ في المئة، و٣٩ في المئة في روسيا والبرازيل.

لذلك هناك تفسير واحد يشرح سبب انتماء الناس السياسي إلى أي جماعات مجتمعية رئيسة أو تبني قيماً سياسية خاصة، وهو أن هؤلاء الناس تمت تنشئتهم على ثقافات سياسية محددة؛ حيث تعد الخطوط المختلفة للانقسام الاجتماعي والالتزام أموراً مهمة، على الرغم من أن ذلك لا يشرح سبب تفاوت الثقافات السياسية؛ ولمعرفة ذلك علينا دراسة تاريخ الدول المهمة المحدّدة وهياكلها الاجتماعية والتي سنتناولها؛ وكما قد يقال إن مفاهيم الثقافة والتنشئة الاجتماعية ساعدتنا إلى حد ما في الوصف المنظَّم للمشكلة ولم تقدّم أي حلول.

المحلية والقومية والدين والعرق

أحد أنواع الانقسام الذي يبدو أنه أكثر انتشاراً في الأنظمة السياسية الكبرى هو ما أطلق عليه ألاردت وليتونين (Allardt and Littunen, 1964) وغيرهما اسم انقسام الخطوط العمودية ـ وهي الانقسامات بين المحلات والمناطق وفي بعض الحالات بين المناطق الوطنية داخل الدول ـ وقد يقال: إنه في وجود أمور أخرى متساوية، يعيش الناس الأقرب معاً، وبذلك كلما كان التواصل، وربما التداخل الاجتماعي والاقتصادي أكبر بين هؤلاء، ازداد إدراكهم في أن بينهم مصالح مشتركة؛ وبالتالي يمكن أن يعتبر الناس في قرية هاوورث (Haworth) أنفسهم في البداية سكان هاوورث، وربما بعد ذلك يعتبرون أنفسهم من منطقة برادفورد (Bradford) أو ويست رايدينغ (West Riding)، ومن ثَم كسكان يوركشاير، ثم كإنكليز، ثم كبريطانيين، وبعدها كأوروبيين أيضاً. وقد تنشأ الانقسامات السياسية (أو الرياضية!) بين مصالح يوركشاير ولانكشاير من دون التوقف

عن الإحساس بالانتماء إلى إنكلترا. وقد لا تكون هذه الانقسامات بين إنكلترا واسكتلندا عائقاً يعوق عملاً مشتركاً في أوروبا تقوم به بريطانيا، وهكذا. وعلى نحو مشابه قد يشعر سكان هارلم (Harlem) أنهم مواطنو مدينة نيويورك وولاية نيويورك، وكذلك مواطنو الولايات المتحدة. ويبدو بشكل واضح أن تأثير القرب الجغرافي يؤثر فيه كثير من العوامل التي قد تؤثر في الولاءات الإقليمية أو المحلية. فعلى سبيل المثال، إذا كان أحد سكان هاوورث يذهب يومياً إلى برادفورد، وكان قد ولد في الأصل في مكان قريب من كايغلي (Keighley)، فحينذاك ستكون هوية ويست رايدينغ أكثر أهمية بالنسبة إلى شخص ولد في لانكشاير. فما هو المدى الذي تقسم فيه المجتمعات الجغرافية لغوياً واجتماعياً؟ يمكن لاسكتلندي يتحدث اللغة الغالية (Gaelic Language) أن يشعر بانفصال عن إنكلترا أكثر من اسكتلندي آخر يتحدث الإنكليزية. وقد تكون طبيعة الاقتصاد مهمة في موضوعنا. فمثلاً يتمتع المجتمع الزراعي الريفي المكتفي ذاتياً بروابط محلية أقوى من التي في المجتمعات الجامعية.

وكما يوحي البعد الاسكتلندي/ الإنكليزي، يعد تأثير الاحتلالات التاريخية والهجرة عاملاً رئيساً في هذه الأنواع من الانقسامات؛ فأما على المستوى التاريخي، فقد انتقل (أو أجبر على الهجرة كما قد يقول كثيرون) الاسكتلنديون جنوباً تجاه (إنكلترا)، ثم عبروا البحر إلى إيرلندا الشمالية، ثم إلى الولايات المتحدة؛ ومن هنا يمكن لهؤلاء الاسكتلنديين وأحفادهم أن يحتفظوا ـ إلى حد كبير أو ضئيل ـ بالهوية الاسكتلندية التي قد تتعارض مع الهوية «السكنية»، وبالطبع يوجد لدى كل شخص في

نيويورك تقريباً هوية ثانوية مثل الهوية البورتوريكية، والهوية اليهودية، والإيرلندية، والأفرو ـ أمريكية. أما في برادفورد، فهناك أقلية مهمة من السكان، معظمها من أصول بنغلادشية أو باكستانية. وغالباً ما ترتبط هذه الهوية الثانوية أو العرقية بالجنسية السابقة (مثل الأمريكية الاسكتلندية)، أو بدين المواطن (يهودي)، أو باللون (أفرو ـ أمريكي) وقد يرتبط العرق بانتماء قبلي، أو بطريقة عيش محددة (مثل الغجر)، أو تشريع اجتماعي متوارث (مثل نظام الطبقات الاجتماعية في النظام الاجتماعي الهندي). فالمصطلح يغطي مجموعة من خطوط الانفسام الأفقية تقسم المجتمعات الجغرافية إلى مجموعات فرعية معرّفة، لكلٍّ منها طريقة عيش مختلفة عن الأخرى.

ويمكن لهذه الهويات العرقية أن تكون ذات أهمية اجتماعية وسياسية، كبيرة أو ضئيلة، ويعتمد ذلك على مجموعة العوامل نفسها التي تؤثر في «المحلية». وتشمل العوامل الرئيسة حجمها النسبي والقوة السياسية والاقتصادية، ولذلك قد توجد مجموعة صغيرة تشغل دوراً غير مهم، إلا إنه دور مفيد (مثل الصينيون والهنود الذين يديرون مطاعم الوجبات السريعة) في مجتمعات غير مقسّمة. وقد تكون هذه المجموعة غير ظاهرة تقريباً، في حين أنه يمكن لجماعة من الحجم نفسه أن تمتلك قطعة أرض كبيرة يزرعها مجتمع الأغلبية ويعيش فيها (مثل المزارعين الأوروبيين في زيمبابوي). وتكون هذه المجموعة ظاهرة للغاية وعرضة للضغط السياسي. وربما هناك عامل آخر، وهو درجة الانقسامات اللغوية والثقافية والدينية بين الجماعات. وكلما زادت هذه الانقسامات، زادت صعوبة التواصل والاندماج والتفاوض بين هذه الجماعات.

تؤدي الانقسامات الدينية واللغوية إلى إثراء الوعي بالولاءات المحلية، وإلى تصورات مختلفة عن الهوية الوطنية. لذا يمكن أن يعتبر بعض سكان إيرلندا الشمالية، وكيبيك، وكوسوفو (البروتستانت، والناطقون بالإنكليزية، والأورثوذكس الناطقون بالصربية)، أنهم سكان مكان ما داخل دولة (المملكة المتحدة أو كندا أو يوغسلافيا/صربيا). كما قد يشعر غيرهم (الكاثوليك أو الناطقون باللغة الفرنسية أو المسلمون الناطقون باللغة الألبانية) بالولاء إلى هوية وطنية مختلفة، إما تجاه دولة أخرى (إيرلندا أو ألبانيا)، أو تجاه إقليم معين باعتباره كياناً مستقلاً مثل كيبيك وكوسوفو.

قد يقال إن معظم الصراعات التي تبدو ذات طبيعة دينية لها علاقات صغيرة بالاعتبارات الدينية، وبالتالي تبدو الخلافات بين الكاثوليك والبروتستانت في إيرلندا الشمالية أموراً لها علاقة بالصراع بين الجماعات المجتمعية من أجل الفرص السياسية والاقتصادية. وتمتد أصول هذا الصراع تاريخياً إلى الفترة التي وزَّع فيها ملك بريطانيا الأرض على المستوطنين البروتستانت الذين جاؤوا من مناطق أخرى من القارة. أما في الوقت الحالي فتتعلق معظم الاختلافات بالجنسية أكثر من تعلقها بالسلطة البابوية أو بسلطة تحويلية.

هناك خلافات مشابهه لما سبق، وهي الخلافات بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي قد تعتبر أنها صراع بين المسلمين واليهود. إلا إن هذا الصراع قد يوصف بأنه صراع بين جماعات تتصارع على الأرض والموارد، وهذا هو التصور الأقرب للواقع. فقد كان معظم مؤسسي الحركة الصهيونية أشخاصاً علمانيين، ولم يكونوا يهوداً أورثوذكسيين، إضافة إلى أن اليهود المتدينين

رفضوا الانضمام إلى الجيش الإسرائيلي. وعلى نحو مشابه لما سبق، ينحاز الفلسطينيون المسيحيون الذين يشكلون أقلية إلى رفقائهم العرب المسلمين.

وهناك مثال آخر مثير يوضّح المدى الذي قد يبلغه الدين لكي يصبح متغيّراً تابعاً في الصراع السياسي والاجتماعي، وهو نزعة قادة الجماعات الطبقية الدنيا السياسيين في الهند إلى تشجيع أتباعهم على اعتناق البوذية. وهذا التشجيع ليس من أجل أسباب دينية، بل من أجل التخلص من طرق عيشهم الدنيا وتأثيرهم في المجتمع الهندي التقليدي.

الصراع العرقي والإثني

تمثل الهوية «العرقية» للجماعات الإثنية عاملاً سياسياً ونفسياً مهماً. وتعني كلمة «عنصري» وجود اختلافات فيزيائية مرئية، سواء أكانت حقيقية أم مزعومة ـ وخصوصاً في لون البشرة ـ بين الجماعات. وتعرّف مثل هذه الاختلافات بأنها اجتماعية، وليست اختلافات بيولوجية. وتعتبر المجتمعات البشرية الموجودة حالياً مجتمعات مختلطة جينياً، ولا يمكن تقسيمها بيولوجياً طبقاً للتصنيف العرقي. على سبيل المثال، قد يعتبر معظم الأمريكيين السود بيضاً في أفريقيا المدارية. وينتسب معظم أفريقيي الجنوب البيض إلى أجداد سود. وأما التعريف الاجتماعي للخلاف العنصري فهو الخلاف الذي بين «البيض» و«غير البيض».

ويبدو أن أهمية التمييز بين العرقين الأسود والأبيض لها علاقة واضحة بإرثنا الذي ورثناه من عصر الإمبريالية

الأوروبية، حيث كان الاسترقاق والاستعمار يستخدمان مبررات عرقية. فعلى سبيل المثال، تأسس الازدهار الإمبريالي البريطاني لفترة طويلة على تجارة مثلثة؛ إذ كان السلاح والأدوات المعدنية والحلي تصدَّر إلى أفريقيا الغربية، حيث يتم مبادلتها بالعبيد الذين كانوا ينقلون إلى المستعمرات الكاريبية أو المستعمرات الأمريكية لاستخدامهم في زراعة التبغ أو البهارات أو القطن. كما كانت تنقل هذه البضائع القيّمة بدورها إلى ليفربول، أو بريستول، أو لندن. فقد كانت كل مرحلة من مراحل هذه الرحلة مربحة، إلا إن عمليتي إخضاع العبيد الزنوج وغزو منطقة الكاريبي وشمال أمريكا أمران يحتاجان إلى مبررات، مثل تفوق الحضارة المسيحية البيضاء على البربرية المزعومة للسكان الأصليين. كما يمكن اعتبار استمرار القوى الأوروبية والولايات المتحدة في الاستحواذ على معظم أجزاء الأرض ونجاحها في إخضاع مجتمعات أقل تسلحاً وعدوانية دلالة على هذا التفوق المزعوم.

تشكّل الإرث التاريخي للعنصرية من خلال نسيج من الرمزية الأدبية والثقافية: اللون الأسود رمز للشر، بينما اللون الأبيض رمز للطهارة؛ ومن خلال نتائج علمية عرقية زائفة تقر بتدني مستوى ذكاء الأعراق غير الآرية.

يمكن تفسير أهمية العنصرية بدراسة تاريخ العلاقات العرقية في مدن الولايات المتحدة، فقد قدِمت مجموعات عرقية كبيرة ـ الإيرلنديون والروس والإيطاليون واليهود والبورتوريكيون ـ إلى مدن كثيرة في الولايات المتحدة، واجتازوا مراحل التكيف والاندماج والاستيعاب. وفي البداية تم استيعاب هذه المجموعات في أسوأ الأحياء الفقيرة التي تقع في وسط المدينة في مبانٍ

مكتظة بالسكان وكانوا يحصلون على أسوأ الوظائف وعلى أقل الأجور وغالباً ما كانوا يشكلون جماعات معزولة تطلب المساعدة من أفراد مجتمعهم الذين استقروا بالفعل. وغالباً ما كانت تحاول الأجيال المهاجرة الأولى، وربما الثانية، الحفاظ على ثقافتها وعاداتها الدينية واللغوية، وتخطّط للعودة إلى بلدها الأم بعد التقاعد.

غير أن مثل هذه الجماعات تبدأ تدريجياً باستيعاب طريقة الحياة الأمريكية، ففي البداية تُنَظَّم الجماعات سياسياً ـ حتى لو جرى ذلك عن طريق رؤساء فاسدين (قادة الحزب المحلي) أو اتحادات تجارية ويتم الحصول على أصواتهم وقوتهم التساومية من قبل آخرين ومن ثَم من قبل أفراد من مجتمعهم هم. ثم يسعى الجيل الثاني والثالث من المهاجرين إلى الحصول على القبول في المجتمع الأمريكي الكبير باستخدام أسماء محوّلة إلى الإنكليزية، وبالانخراط في التعليم الجامعي، والانتقال إلى الأحياء الغنية. وبالتدريج يحدث الاندماج بشكل جزئي بتقبل الجماعة المهاجرة للقيم الأمريكية والمواطنة. وقد جذب التسامح والديمقراطية والغنى هذه الجماعات في المقام الأول، إضافة إلى تقبل الولايات المتحدة لتقاليد ثقافية غنية ومختلفة للغاية ومعتقدات دينية داخل المجتمع. وكذلك فإن سلطة الجماعات المهاجرة قُبلت في كثير من النواحي برحابة صدر ـ ولتستعرض في ذلك موكب عيد القديس باتريك الذي يجري كل عام في نيويورك، وسلطة عائلة كينيدي السياسية. وفيما اعتبرت الكاثوليكية في البداية علامة على منزلة المهاجر الوضيعة الأمر الذي نتج عنه إخفاق آل سميث (Al Smith) في انتخابات الرئاسة في أواخر عشرينيات القرن العشرين كردة فعل بروتستانتية، إلا إن

الكاثوليكية أصبحت الآن طائفة مسيحية مقبولة (Jones, 1960).

وعلى العكس من ذلك، كانت الجماعة الأفرو ـ أمريكية أحد أول الجماعات التي وصلت إلى ما يسمى اليوم بالولايات المتحدة (وقد حظر الدستور الأصلي استيراد المزيد من العبيد بعد عام ١٨٠٨)، إلا إن هذه الجماعة كانت آخر الجماعات التي حقّقت حالة من المساواة مع الجماعات البروتستانتية ـ الأنكلو ـ سكسونية البيضاء التي تشكل الأغلبية. وعلى مدى أعوام كثيرة احتُجز السود عبيداً في المزارع والحقول الريفية الجنوبية، وظلوا حتى بعد إعلان تحرير العبيد في عام ١٨٦٥ ضحايا التمييز السياسي والاجتماعي. وعلى الرغم من أنهم نسوا لغاتهم وثقافاتهم الأفريقية مع مرور الزمن، إلا إنهم شاركوا بشكل كبير في تطوير الثقافة الأمريكية المميزة، واختلطوا بشكل كبير بالسكان البيض، غير أنهم لم يحصلوا على المواطنة الكاملة إلا بقانون الحقوق المدنية الذي صدر في عام ١٩٦٥ فقط.

الهيمنة والاستيعاب والتعددية الاجتماعية

هناك ثلاثة بدائل اجتماعية وسياسية ممكنة تتعلق بالعلاقات العرقية والعنصرية. **أولاً** علاقة الهيمنة السياسية والاجتماعية (وهي عادة عرقية) ـ كالفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وأبلغ تعبير يمكن أن يقال عن الفصل العنصري هو عندما تستعبِد جماعةٌ جماعةً أخرى. وقد أصبح هذا الوضع في الآونة الأخيرة بمثابة علاقات عامة سيئة وغير مقبولة في عالم يسود فيه، على الأقل، معنى الديمقراطية. ولذلك تسود لغة المساواة والوطنية. وأما في الولايات المتحدة حيث ساد المذهب الرسمي المسمَّى «منفصلون لكن متساوون» بين أحكام المحكمة

العليا في قضية بليسي ضد فيرغسون (Plessey v. Ferguson) (١٨٩٦) وفي قضية براون ضد مجلس التعليم في توبيكا (Brown v. the Board of Education of Topeka) (١٩٥٤)... (راجع الفصل السابع من هذا الكتاب)، حتى تم الاعتراف بأن هذا المذهب متناقض في أحكامه. وأما في أفريقيا فيتم تبرير هيمنة البيض بالقول إن البيض هم من أنشأوا أوطاناً يُمنح فيها السود سيادة ـ اعتبر ملايين السود مواطنين أجانب في الأرض التي ولدوا فيها ـ وهناك ميل في أوروبا المعاصرة إلى إعلان العمال المهاجرين الذين يُعتبرون أنهم من أصول عرقية غير مناسبة ليكونوا غير مواطنين وبغير حقوق. كما يحدث الأمر نفسه في ماليزيا حيث يتمتع «الملايا» (الذين يتحدثون اللغة الملاوية ويمارسون الإسلام ويلتزمون بالعادات المالاوية) يتمتعون بقانون مواطنة خاص، وقانون زراعي لا يتمتع به الآخرون ـ كالمهاجرين أصحاب الأصول الصينية أو الهندية (Suffian [et al.], 1978: 94).

تعد المنهجية الاستيعابية إحدى المنهجيات البديلة التي تهدف إلى إدارة الخلافات العنصرية والعرقية، والتي تمنح أفراد المجتمعات الذين يشكلون أقلية، المساواة والحقوق إلى الحد الذي يتبعون فيه نمط عيش الجماعة المهيمنة. ولذلك كانت السياسية الفرنسية الاستعمارية قائمة على مبدأ المساواة بين جميع الرجال المتحضرين، علماً أنه تم ربط الحضارة بالتعليم الفرنسي واللغة والولاء بشكل كبير. وعملياً يوجد في سياسة المواطنة الأمريكية بعضاً من هذه العناصر، إلا إنها تتطلب إجادة اللغة الإنكليزية ومعرفة الدستور، ومن ثَم أداء قسم الولاء. أما في بريطانيا فقد شدّد بعض السياسيين

المحافظين على ضرورة تعلم المهاجرين لعبة الكريكيت (أو إذا كانوا يجيدون هذه اللعبة، فعليهم تشجيع إنكلترا في المباريات الدولية) واحترام الإرث المسيحي لوطنهم الجديد.

وهناك نموذج آخر لتحقيق الاندماج بين مجموعات مختلفة عرقياً أو إثنياً تعيش في مجتمع واحد، وهو النموذج التعددي ـ الذي ساد إلى حد كبير في الولايات المتحدة. ويمكن تسمية هذا النموذج في المجتمع الأوروبي بالنموذج السويسري حيث تحترم كل جماعة الإرث الثقافي والديني واللغوي للجماعة الأخرى، فعلى الرغم من حدوث درجة من التقارب في القيم والعادات السياسية، لا تعد قيم مجموعة واحدة من المجموعات عقيدة المجتمع كله. وتمثل قيم التسامح والمساومة أحد مميزات مثل هذه المجتمعات إذا أرادت الاستمرار في البقاء.

أما انطلاقاً من وجهة النظر التي تتحدث عن الاستقرار والتغيير السياسيين، فيمكن اعتبار الوضع الذي تهيمن فيه إحدى الجماعات العرقية أو الإثنية على جماعة أخرى وضعاً مستقراً تماماً. وعلى الرغم من ذلك فقد يصاحب هذا الوضع المستقر استخدام قمع شديد للمعارضة، سواء أكان من قبل الدولة (مثل الفصل العنصري في جنوب أفريقيا والقمع الذي تقوم به الأنظمة الاستعمارية) أم من قبل الجماعة المهيمنة (مثل كو كلوكس كلان (Ku Klux Klan) في جنوب الولايات المتحدة). غير أن ذلك القمع الذي تمارسه الأغلبية يعد من الاستراتيجيات الخطيرة التي تحمل في طياتها إمكانية حدوث هيجان ثوري.

تحد إمكانات تقدّم الجماعات الأقل حظاً في المجتمعات التي تتبنى سياسة الاستيعاب والتعددية من احتمال حدوث

مواجهات كبيرة عنيفة بينها. وقد تكون التسويات التدريجية للصراعات بين هذه الجماعات حلولاً ممكنة، كما يمكن استيعاب التغيرات طويلة الأجل الناجمة عن الهجرة أو التصنيع بسهولة أكثر من غيرها. وعلى نحو مناقض، يمكن أن نسمع بشكل متكرر عبارات واضحة عن الصراعات العرقية والإثنية أكثر مما نسمعها في حالة «الجماعة المهيمنة»، حيث يتم إنكار مثل هذه الصراعات بشكل رسمي.

من جهة أخرى ينبغي التمييز بين التعددية الاجتماعية والتعددية السياسية. فإن ما قمنا بوصفه هو نموذج للتعددية الاجتماعية في مجتمع مختلط عرقياً وإثنياً. ويمكن إضافة شرط واضح إلى ذلك النموذج، وهو مشاركة الجماعات المجتمعية المختلفة في الحكومة. ففي سويسرا، على سبيل المثال، تضمن المقاطعات المختلفة دينياً ولغوياً المشاركة في الحكومة الفدرالية، (وقد جرت محاولة أقل نجاحاً للقيام بذلك في لبنان). وأما في هولندا فيجري استيعاب التقاليد السياسية والدينية المنفصلة من خلال بعض محطات الراديو والمدارس المنفصلة. وقد تمّ التوصل إلى تمثيل إثني في الولايات المتحدة من خلال نظام الحزب المرن ومجموعة المصالح، بالإضافة إلى دستور لامركزي.

تعد التعددية السياسية من المفاهيم الشاملة التي تتناسب ـ بشكل جيد ـ مع التعددية الاجتماعية في المعنى الذي استخدمناها فيه، إلا إنه مفهوم شامل يفيد أن أي جماعة تتمتع بحرية الاعتناء بمصالحها الخاصة في النظام السياسي، والإفادة من الفرصة الحقيقية لممارسة النفوذ. ولعرض هذا المفهوم بشكل أكثر تطوراً لا بد من دراسة أنواع أخرى للانقسام السياسي والاجتماعي أولاً.

النخب والطبقات والتعددية السياسية

ناقشنا مفهوم «الخطوط العامودية» للانقسام داخل المجتمع ـ ما يعني أن المجتمعات الجغرافية قد تتصارع في ما بينها، كما ناقشنا «الخطوط الأفقية» للانقسامات العرقية داخل المجتمعات الجغرافية، ومن الأمور الواضحة أن هناك انقسامات أفقية أخرى تقسم المجتمعات؛ لذلك يمكن أن نجد في كل مجتمع جغرافي الغني والفقير والقوي والضعيف وأصحاب النفوذ ومن لا نفوذ لهم. وكما قال باريتو (Pareto, 1976) لكل ميزة اجتماعية مرغوب فيها بشكل كبير وموزعة بين أفراد المجتمع نخبة لديها وفرة من هذه الميزة، سواء أكانت هذه الميزة اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية أم رياضية، أو حتى لها علاقة بالجاذبية الجنسية. ونتيجة ذلك غالباً ما يعاني عدد كبير من الناس من نقص في هذه الميزة.

وكما يقول رايت ميلز (Mills, 1956)، لا يوجد خلاف أن النخب توجد في المجتمعات الصناعية الحديثة. غير أن الأمر الأكثر أهمية هنا هو السياسة وأسباب هذه الانقسامات. ولتبسيط الأمر بعض الشيء، يمكننا القول إنه تم استخدام ثلاثة نماذج رئيسة تاريخياً في مناقشة هذه القضية: يرى أصحاب النظريات النخبويون أن الانقسام السياسي الرئيس هو خلاف بين أصحاب السلطة السياسية وباقي أفراد المجتمع. في حين يرى الماركسيون أن الانقسامات الاجتماعية والسياسية أمور تعكس الانقسامات الاقتصادية مع وجود طبقات اجتماعية مثل الكيانات السياسية الأساسية. بينما يعتبر التعدديون الانقسامات بين النخب والجماهير واحدةً من سلسلة انقسامات غير عفوية داخل المجتمع.

ويمكن صياغة هذه الحجة بطريقة بديلة: هل يوجد جماعة حاكمة (واحدة) في المجتمعات الصناعية الحديثة؟ وإذا وجدت حقّاً، فما هي مميزات هذه الجماعة، وهل هي «حكم طبقي»؟

يعدّ هذا السؤال من الأسئلة المهمة، بل ربما السؤال الأهم، في علم السياسة، ولا بد من دراسة هذا السؤال بعناية، بل إنه ضرب من ضروب الحماقة أن يتقبل القارئ النتيجة التي وصل إليها المؤلف من دون تدبر الدلائل الكثيرة التي تناولت المجتمعات المختلفة بتدبر أكبر. وبدلاً من السعي إلى تقديم نتائج معرّفة، فمن الممكن أن يكون مفيداً تقديم بعض الدلائل التي تتعلق بتقييم نوع الأدلة التي تم طرحها.

ينبغي إعادة التشديد على نقطة ذكرت في الفصل الأول، وهي أن عدداً من الكتّاب في كل أنحاء هذه المناقشة قدّموا كثيراً من الافتراضات النظرية والأطروحات، إلا إنهم لم يقدموا كثيراً من الأدلة. كما إن الأدلة التي يطبّقها الافتراض مرة أو مرتين ليست دليلاً على أنها عامة.

من المثير للاستغراب أن الكتّاب الذين يؤيدون نماذج مختلفة يميلون إلى دراسة أنواع مختلفة من الأدلة. ولذلك يركز أصحاب النظريات النخبويون مثل باريتو (Pareto, 1976)، وموسكا (Mosca, 1939)، وميشيلز (Michels, 1915)، وميلز (Mills, 1956) على «من يحكم». كما يركزون غالباً على صفات عامة مزعومة للطبيعة البشرية (مثل الرغبة في السلطة والثروة والمنزلة المرموقة)، وعلى عواقبها السياسية. ثم بعد ذلك يشرحون سبب وجود التسلسل الهرمي للسلطة والثروة والمنزلة

في كثير من المجتمعات. وغالباً ما تجري دراسة الاستراتيجيات التي يستخدمها الأفراد للوصول إلى مثل هذه المناصب بواقعية (أو حتى بتهكم). وقد اتضح أن هذه النخب الحاكمة تميل إلى نمط حياة متميز. (تعتبر ملاحظة ميشيلز الشهيرة أمراً نموذجياً، إذ يشير إلى أنه قد تكون لدى نائبين أحدهما اشتراكي، والآخر ليس اشتراكياً، أمور مشتركة أكثر مما قد تكون بين اشتراكيين، أحدهما نائب والآخر ليس نائباً).

على صعيد آخر يهتم ميلز بالسعي إلى تقديم شرح أكثر تفصيلاً للعلاقات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية المتبادلة، كما يسعى أيضاً إلى تفسير نمط الحياة المشترك لعدد من النخب في الولايات المتحدة، كرجال الأعمال والجيش وموظفي الحكومة الفدرالية الكبار، (يكره «ميلز» النفوذ النخبوية، وهذا أمر غير شائع بين الباحثين النخبويين). وعلى نحو مشابه لما سبق لا تزال الأدبيات الإنكليزية تحلّل هذه العلاقات المتبادلة بين النخب الحاكمة في بريطانيا التي تميل إلى دخول المدارس والجامعات والأندية نفسها (مثل: Thomas, 1959).

تركز الأدلة الماركسية على مسألة «لمصلحة من تؤخذ القرارات؟». وإذا استخدمنا مبدأ عدم الحكم على الأمور إلا من نتائجها، فإن عملية توزيع الدخل والثروة في المجتمعات الرأسمالية ما زالت عملية غير عادلة للغاية، على الرغم من عقود من الضرائب التصاعدية ودولة الرفاهية. كما قد يمكن إثبات أن الفرص التعليمية والصحية التي تحصل عليها الطبقات العاملة هي أقل بكثير من تلك التي تحصل عليها الطبقات

العليا. والدليل على ذلك هو أن فرص المشاركة السياسية المتاحة للعمال في الأنظمة الديمقراطية غالباً ما تلغيها سيطرة البرجوازيين الدائمة على الهياكل الاجتماعية، مثل النظام التعليمي ووسائل الإعلام، وعلى أجهزة الدولة، بالإضافة إلى الاقتصاد.

يميل الكتاب التعدديون إلى التركيز على «كيفية صنع القرارات السياسية». فقد شدّد محللون مثل داهل (Dahl, 1961) ومعظم كتّاب التيار الرئيس الذين يكتبون عن السياسة الأمريكية والبريطانية على أن أي مجموعة من المواطنين لها حرية التأثير في السياسة في النظم الحزبية التنافسية، ويجب على الساسة الإنصات إلى مجموعات خارج النخبة الحاكمة إذا ما أرادوا البقاء في السلطة.

كما اكتشفت دراسات عديدة تناولت هذه القضية أن من يتخذ القرارات ليس دوماً مجموعة محدودة من السياسيين المحنكين؛ إذ يمكن أن تؤثر النقابات الطبية بشكل كبير في القرارات التي تتعلّق بالسياسة الصحية، كما يمكن لجماعات السلك المهني أن تؤثر في عملية صنع القرار، وهكذا.

ومن ثَم يمكن القول إلى حد ما إن النتائج التي توصّل إليها هؤلاء الكتاب المختلفون هي نتائج تكميلية، وليست متضاربة كما يزعمون. انظر كل الافتراضات الموجودة في المربع (٥ ـ ٣)، ثم حدد هل هي افتراضات غير متناسقة حقاً؟ وهناك نسخ أكثر تطوراً لكل نموذج تقرّ كثيراً من هذه النقاط.

المربع (٥ ـ ٣)
افتراضات من النماذج النخبوية والتعددية والماركسية للسلطة

١ ـ يوجد تفاعل كبير بين الأفراد في الجماعات النخبوية، فضلاً عن نمط حياة مشترك لدرجة كبيرة.

٢ ـ عادة ما يكون السياسيون عديمي الضمير في سعيهم وراء أهدافهم الشخصية.

٣ ـ ليس بالضرورة أن يؤدي التغيير السياسي في النظام الديمقراطي إلى مساواة اقتصادية أو اجتماعية.

٤ ـ ترتهن السلطة بالافتراضات الأيديولوجية والثقافية التي تعكس الأقليات المهيمنة.

٥ ـ تمكن الأنظمة الحزبية التنافسية المجموعاتِ المتشابهة فكرياً من التأثير في العملية السياسية، لكنها لا تولي ذلك أي ثقة.

الجدول (٥ ـ ٣)
ملخص: نقاد التعددية

	النخبويون	الماركسيون
وصفي	حكم نخبوي، وليس حكم مجموعات ضغط	تلاعب رأسمالي يفسد الديمقراطية
توجيهي	حكم الرعاع غير مرغوب فيه	نعم لثورة الطبقة العاملة

ومع ذلك تبقى الاختلافات المهمة في المنظور قائمة كما يتضح من الجدول (٥ ـ ٣). وفي النهاية ينبغي للقراء أن يكوّنوا حكماً شخصياً تجاه الأهمية النسبية للقضايا التي نوقشت ومدى قوة النتائج الإمبريقية. فهل القواسم المشتركة بين أفراد «النخبة القوية» كبيرة جداً إلى حد أنها طغت على الخلافات

الأيديولوجية والسياسية في ما بينهم وجعلت منها قضايا غير مهمة؟ وهل نجحت دولة الرفاه في تمثيل نفوذ الأغلبية الشعبية؟ أم أنها ليست إلا أداة تخفي الظلم المستمر للنظام الاقتصادي الرأسمالي؟ وهل تملك آلية مجموعات الضغط أو الآلية الانتخابية أي تأثير في مجرى العملية السياسية؟ هذه قضايا مهمة للغاية يجب أن تتأثر بالأحكام التقييمية للفرد أو بمعرفته الكبيرة بطرائق عمل الأنظمة السياسية الحقيقية.

التغيير السياسي

من خلال دراسة للتاريخ القديم يتبين أن حتمية التغيير السياسي في القرن الحادي والعشرين ستختلف اختلافاً كبيراً عن القرن العشرين. وتستحق هذه القضية في ذاتها التركيز، إذ من اليسير جداً افتراض أن المستقبل سيكون استمراراً للحاضر. وسيعيش كثير من قرّاء هذا الكتاب حياتهم كلها في دولة قومية ليبرالية ديمقراطية تنعم بالسلام والرخاء والاستقرار. ومع ذلك من الضروري أن تتخيل فقط أنك ولدت في الاتحاد السوفياتي لتدرك حجم إطار حياتك السياسي والسرعة التي يمكن أن يتحول فيها.

من الممكن التفكير بالتغيير السياسي من منطلق التحولات السياسية السريعة والعنيفة، مثل الحرب الأهلية الإنكليزية، والثورات الفرنسية والأمريكية والروسية. وعلى الرغم من ذلك ينبغي التنبه إلى أنه في المثالين الأمريكي والروسي كانت التغيرات السريعة والعنيفة مختزلة بشكل كبير في جيلين فقط من دون أن يكون هناك عنف مبالغ فيه. وعلى النقيض من ذلك يمكن أن تؤدي بعض التغيرات الثورية التدريجية إلى خلق نظام

سياسي «جديد» مبني على مبادئ أساسية تختلف عن النظام السياسي القديم.

ولذلك كانت بريطانيا في القرن الثامن عشر لا تزال بالأساس دولة أرستقراطية أو أوليغارشية، وإن كانت دستورية. فقد كانت تخضع لسيطرة ائتلاف من الأرستقراطيين ونبلاء الدولة، مع مشاركة محدودة لعدد صغير من رجال الأعمال المدنيين. وبحلول منتصف القرن الثامن عشر أُجريت بعض التعديلات المحدودة في قانون الانتخابات وسلطات مجلسي البرلمان (كما أُجريت كثير من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الشاملة)، ما يعني أنه يمكن القول إن بريطانيا كانت دولة ديمقراطية.

ومن الممكن قول الأمر نفسه عن الولايات المتحدة الأمريكية، حيث دافع الآباء المؤسسون بثبات شديد عن دستورهم الجديد ضد اتهامه بتطبيق النظام الديمقراطي (Hamilton [et al.], 1961). وعلى الرغم من ذلك يرى كثيرون في الوقت الحالي ذلك الدستور نموذجاً للدستور الديمقراطي. وقد ساعدت سلسلة من التغييرات التدريجية في الولايات المتحدة على تحويل نظامها السياسي إلى النظام الديمقراطي، واشتملت هذه التغيرات على تغيير نظام الانتخاب غير المباشر للرئيس، والذي تقوم به هيئة انتخابية (تختارها كل ولاية لتشترك في انتخابات رئيس الولايات المتحدة ونائبه) عن طريق نظام الانتخاب المباشر من خلال الأحزاب الرئيسة القومية. وعندما تم تفعيل قانون الانتخاب العام المباشر لأعضاء مجلس الشيوخ، كانت الأغلبية الكبيرة من الأصوات لمصلحة الذكور البيض، ثم النساء، وفي النهاية لمصلحة السود. وكان يحدث

ذلك من خلال تشريعات الدولة أو حتى بعض الممارسات السياسية خارج القانون. (عممت التعديلات ١٥ و١٧ و١٩ على قانون الانتخاب، إلا إن التعديل ١٥ كان غير فعال، أما التعديلان ١٧ و١٩ فكانا قوننة لممارسة سابقة على مستوى الولاية (Morison and Commager, 1962).

وبالعودة إلى النماذج الثلاثة التي قدمناها سابقاً عن السلطة الاجتماعية والسياسية، يمكننا ربط هذه النماذج الثلاثة بأفكار تتعلق بـ «التغير السياسي». وقد عبر معظم الباحثين النخبويين عن عدم ارتياحهم تجاه احتمال حدوث تغيير سياسي حقيقي؛ إذ إنهم يعتقدون أن النخب تمسك بأفضل البطاقات في اللعبة السياسية. كما يمكن أن تحقق تلك النخب الاستقرار السياسي من خلال تحقيق الهيمنة الأيديولوجية («الخرافات» السياسية عند موسكا)، وكذلك من خلال إنشاء منظمة عليا تتكون من جماعة نخبوية مشابهة مدعومة بالموارد الاقتصادية والمكانة الاجتماعية. ومع ذلك يرى كل من باريتو وموسكا إمكانية حدوث دورات من التغيير الواضح تؤدي إلى تغيير في أعضاء الحكومة، وليس إلى تغيير الحقيقة الأساسية للهيمنة النخبوية، وبالتالي يصف باريتو هذه التغيرات بدورات تحكم فيها الأسود باستخدام القوة، ثم يخلفها الذئاب الذين يمارسون الحكم من خلال المكر والخداع. بينما يتوقع موسكا إمكانية تولي قادة شعبيين السلطة باسم الديموقراطية، إلا إنه يرى أن هذه العملية عملية تضليلية لأن القيادة الجديدة ستحكم لا محالة بالطريقة التي تقتضيها مصالحها الخاصة.

كما رأينا في الفصلين الأول والرابع، يرى الكتّاب الماركسيون الكلاسيكيون (ماركس وإنغلز ولينين) أن التغيرات

السياسية الكبيرة لا تحدث إلا من خلال ثورات عنيفة تؤدي إلى حل التناقضات القائمة بين النظام السياسي والنظام الطبقي الاجتماعي والاقتصادي التابع له. وقد حدثت هذه التناقضات نتيجة حدوث تغيرات تدريجية طويلة الأجل للعلاقات بين الإنتاج (الذي أحدثته التغيرات التكنولوجية) والأنماط التجارية.

وقد مال الكتّاب التعدديون إلى تأكيد إمكانية حدوث تغيير تدريجي نتيجة عوامل كثيرة تسمح باستمرار حكومة مستقرة من خلال التسويات المتفق عليها بين الجماعات. ولذلك يجادل ألاردت وليتونين (Allardt and Littunen, 1964) في أن أكثر الأوضاع السياسية استقراراً تتحقق بالتغلب على كثير من الخلافات الاجتماعية بالتفاوض السياسي بين الجماعات المختلفة لتحقيق الأهداف المختلفة (يمكن أن يكون هنالك تشابه بين ما ذكرناه والنظام الذي تعالج به قبيلة التيف الخلافات). ولأن كل الجماعات تشعر أنه يمكن أن يكون لها تأثير في الوضع السياسي تظل كل منها ملتزمة بالنظام، وتُجبَر على التركيز على الجوانب التي تحظى بإجماعهم من أجل ترسيخ التعاون مع الجماعات الأخرى. وتتمثل الجائزة التي يتم الحصول عليها من هذه المساومات في حدوث تطورات جديدة وتعديلات تدريجية يمكن تحقيق الاستقرار من خلالها.

ولا بد من تمييز هذا الوضع الذي يتسم بالتعاون الحيوي والمنافسة والمساومة على سبيل المثال عن وضع الجمهورية الفرنسية الرابعة، حيث فشلت القوى المختلفة في الاتفاق حول نوع الحكومة التي يمكن أن تمارس دوراً فعالاً. وفي هذه الحالة يتم تغيير حكومة تلو الأخرى كل ثمانية أشهر في المتوسط (Williams, 1964).

ينبغي أيضاً أن نوضح هنا أنه لا يمكن إطلاق مصطلح «ثورة» على أي استخدام للعنف (أو التهديد به) يهدف إلى تغيير النظام السياسي. وربما من المفيد أن ندخر مصطلح «الثورة» (الذي يرتبط بفكرة دوران الدولاب، وبذلك قلب الأمور «رأساً على عقب») لنصف به بعض المناسبات التي تحدث فيها تغيرات سياسية واجتماعية كبيرة. كما توحي دراسة السجل التاريخي ندرة وقوع مثل هذه الأحداث وشيوع استخدام القوة (أو التهديد بها) من أجل تغيير الحكومة.

يعد العنف من الأساليب المعتادة للوصول إلى السلطة في غياب تقليد انتخابي معمول به، أو في حالة توريث المناصب العليا في الدولة. ففي العالم القديم كان إمبراطور روما أنجح الجنرالات الموجودين في عصره، إلا إن الحرس الشخصي ـ الحرس الإمبراطوري ـ كانوا يسيطرون بشكل فعال على أمر الخلافة. وقد عاصرت في القرن العشرين معظم دول أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية وضعاً مماثلاً؛ إذ كان الجيش أكثر الطرق فاعلية للوصول إلى السلطة السياسية (Huntington, 1957 and Finer, 1976) كما سنناقش الأمر في الفصل السادس.

وعلى النقيض من ذلك، يمكن اعتبار الثورات الكاملة أموراً نادرة الحدوث، وأنها مزيد من التغيرات الأساسية التي يخضع لها النظام السياسي حيث تصل جماعات اجتماعية جديدة إلى السلطة، وتبدأ الدولة في تنفيذ مهام جديدة بأساليب مختلفة عن التي سبقتها، وربما مطالبة مختلفة للمشروعية. وقد حلَّل كتّاب مثل كراين برينتون (Brinton, 1965) وليفورد إدواردز

(Edwards, 1927) الأحداث الثورية الرئيسة بشكل دقيق مثل الحرب الأهلية الإنكليزية، والثورات الروسية، والفرنسية، واقترحوا أن هذه الأحداث تمر بسلسلة من المراحل المميزة.

من المفارقات أن نظام الحكم القديم كان ينهار غالباً من خلال انتصار غير دموي تحققه قوى شعبية، ثم يتبعها بعد ذلك فقدان للشرعية وفشل ذريع في التعامل مع المطالب العسكرية والسياسية والاقتصادية التي تكفلت بها هذه القوى. ثم يتبع هذه المرحلة «مرحلة شهر العسل» مرحلة من الفوضى والصراع بين القوى الثورية. ثم تصل القوى المتطرفة إلى السلطة في مواجهة حقيقية أو وهمية مع رد الفعل الثوري المضاد. ثم يحل عهد الإرهاب ليس فقط ضد أصحاب الثورة المضادة، بل أيضاً ضد المصلحين المعتدلين. وفي نهاية المطاف يمكن أن تؤول السلطة، في وضع مثل هذا، إلى طاغية (كروموبل، ونابليون، ولينين/ستالين) يقود نظام حكم ما بعد الثورة، والذي يمكن أن يكون مستمداً من نظام ما قبل الثورة، وقد يدّعي أنه من نسل الثورة نفسها.

يمكن أن يضيف أحد ما أنه على المدى البعيد يُحتمل أن تجري تسويات إضافية مع نظام ما قبل الثورة. وعلى الرغم من ذلك لا ينكر أن الثورات يمكن أن تغير مجتمعات، غالباً ما يلازمها تحول كبير في دور الدولة وسلطتها وبعض التغييرات الكبيرة في قانون الملكية، وفي نوع الشرعية التي تتطلبها الدولة.

يمكن أن يكون من المفيد الإشارة، من وجهة نظر مشكّكة، إلى أنه لا يمكن التنبؤ بمدى تطرف الثوريين المحتملين الذين

جاؤوا نتيجة هذه العملية، إلا إن احتمال تولي محدثي الثورة الأساسيين السلطة في نهاية المطاف ضعيف جداً.

الترويع والإرهاب

يعرف قانون الإرهاب البريطاني لعام ٢٠٠٠ الإرهاب بـ «استخدام العنف أو التهديد به لأهداف دينية أو سياسية أو أيديولوجية ضد الأشخاص أو الممتلكات». وقد انتُقد هذا التعريف لأنه يشمل بعض الأعمال التي تقوم بها جماعات في أثناء احتجاجات شرعية، كما إنه لا يقتصر فقط على الجماعات المتآمرة التي تسعى إلى إسقاط الحكومة. ويمكن أن يطبق هذا القانون على نحو مثير للجدل على الحكومة نفسها (لمزيد من التعريفات، انظر: Whittaker, 2001: chap. 1).

يتضح في الواقع العملي أن معظم الذين يستخدمون العنف المبرر سياسياً هي الحكومات نفسها. وقد وصف كلوزويتز (١٧٨٠ ـ ١٨٣١) الحرب ـ وكان وصفاً مشهوراً ـ بأنها ليست سوى استمرار للسياسة بوسائل أخرى (Clausewitz, 1832-1834). ففي الحروب يستخدم العنف المفرط ـ تجاوز عدد الضحايا البشرية في أفغانستان والعراق بشكل كبير عدد ضحايا برج التجارة العالمي الذي دمرته القاعدة في أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

وعلى الرغم من أنه يمكن تبرير بعض الحروب بأنها حروب شرعية، إلا إن الدول التوتاليتارية مثل الاتحاد السوفياتي وألمانيا النازية (راجع الفصل السادس) وبعض الأنظمة السلطوية والعسكريتارية، تستخدم العنف المفرط من

دون حتى اتباع الإجراءات القانونية ضد مواطني الدولة. ففي الأرجنتين على سبيل المثال، شن النظام العسكري السابق «حرباً قذرة» على المشتبه بمعارضتهم للنظام، والذين اختفوا على يد فرق الاغتيال التي تتمتع بحصانة حكومية. ويمكن أن يعتبر «الترويع» في المقام الأول سلاحاً بيد الدولة، وليس عنفاً ضد الدولة.

ومع ذلك، يميل الاستخدام المعاصر إلى ربط الإرهاب بالعنف المبرَّر فكرياً، والذي تقوم به جماعات تآمرية معارضة ضد الدول، والتي تستخدم العنف من دون تمييز. ويعتبر التفريق بين المقاتلين من أجل الحرية والإرهابيين شأناً ذاتياً إلى حد ما. ومع ذلك يمكن لامرئ ما أن يقول إنه في بلد ما لا تتاح فيه طرق سلمية للتغيير السياسي، يصبح الدافع شرعياً، وتصبح الأهداف أهدافاً استراتيجية، وبذلك يصبح القيام بحرب عصابات أمراً مبرراً. وهكذا كان نضال المقاومة الفرنسية ضد النازيين، أو العنف الذي مارسه حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا (إذ يمكن تمييزها من الإرهاب). وعلى عكس ما سبق تبنّى كتّاب أمريكيون معاصرون تعريفات أخرى للإرهاب يمكن أن تدين أسلافهم الثوريين.

يوجد للجماعات الإرهابية أهداف مختلفة، وأحياناً أهداف متضاربة. لذا يمكن اعتبار جماعات مثل جماعة إيتا الانفصالية والجيش الجمهوري الإيرلندي الحقيقي تنظيمات وطنية في المقام الأول. كما تهتم بعض الجماعات أكثر من غيرها بالثورة الماركسية، مثل تنظيم الجيش الأحمر الألماني (أو عصابات بادر ـ

ماينهوف)، وجماعة سنديروسو لومينوزو (Senderoso Luminoso) (الدرب المضيء) في بيرو. بينما كانت جماعات أخرى نتاج مشاكل محلية خاصة جداً مثل جماعة باغان (الشعب ضد العصابات والمخدرات). إلا إن أشهر هذه الجماعات على الإطلاق هي جماعات إسلامية، مثل القاعدة التي تختلف مع غيرها من الناحيتين الاستراتيجية والأيديولوجية، وحتى في علاقاتها مع القومية.

توضح متطلبات الأمن، في تنظيم تآمري يهدف إلى العنف، أن الإرهابيين غالباً ما يستخدمون أساليب تنظيمية متشابة؛ إذ تقوم «خلايا» صغيرة من النشطاء بإدارة التنظيم في معزل عن بعضها بعضاً. وتعمل المؤسسات التعليمية وعائلات الأفراد الذين يتبنون القضية كمصادر دائمة لعمليات التجنيد. وفي مثل هذه الحالات يكون من الصعب اختراق الأنشطة الأساسية للجماعة من قبل دخلاء.

تعد العلاقة بين الإرهابيين والسكان «المضيفين» الذين ينشطون في نطاقهم، أحد أهم العوامل التي تساعد على نجاح هذه الجماعات وبقائها. وتزدهر الجماعة الإرهابية عندما تحظى بدعم جمهور السكان، إلا إنه يمكنها البقاء في حالة من اللامبالاة الإيجابية أو الخوف من العقاب إذا قاموا بنقل معلومات إلى الحكومة. ويمكن أن يمثل النضال الدعائي لكسب قلوب كتلة سكانية وعقولها لا تتمتع بأي توجهات سياسية أمراً حاسماً أيضاً.

يقول شولتز (Schultz, 1980) إن هناك ثلاثة أنواع أساسية معاصرة من الإرهاب: الإرهاب الثوري، والإرهاب شبه

الثوري، والإرهاب الذي ترعاه الدولة. ويحاول الإرهاب الثوري إسقاط الدولة، بينما يستخدم الإرهاب شبه الثوري العنف السياسي في تغيير الأنظمة الحالية. وهناك بعض الأمثلة مثل، الهجمات التي قامت بها جبهة تحرير الحيوانات على مختبر تجارب الحيوانات، والتفجيرات الأمريكية لعيادات الإجهاض، أما الإرهاب الذي ترعاه الدولة فيتضمن أحداثاً أخرى، مثل الحرب «القذرة» الأرجنتينية التي أشرنا إليها مسبقاً. كما يمكن أن ترعى بعض الدول الإرهاب على أراضيها أو حتى خارجها. وقد اتهمت الولايات المتحدة إيران، والعراق، ولبنان، والسودان، وسوريا برعاية الإرهاب. وعلى العكس من ذلك يعتبر بعض النقّاد الراديكاليون الولايات المتحدة أنها أكبر راعٍ «للإرهاب الذي ترعاه الدولة» في أمريكا اللاتينية، والقوة ً التي دعمت المجاهدين في أفغانستان ضد الروس هي التي ساعدت على نشوء القاعدة.

يعد بروز المجاهدين والقاعدة في أفغانستان، وظهور جماعات إرهابية مرتبطة بهما في كل مكان، من الأمور المثيرة للدهشة للقضايا المتعددة التي أنتجتها مثل هذه الحركات. كما يعتبر الدور الذي قامت به الولايات المتحدة في دعم الكفاح المسلح ضد الغزو الروسي لأفغانستان، ودور الوهابيين السعوديين في دعم المدارس الإسلامية في باكستان، وفي أجزاء كبيرة من الجنوب، من الأسباب المهمة أيضاً. كما ساعدت عائدات البترول السعودية في إنشاء مدارس إسلامية في كثير من المناطق لتكون المدارس الوحيدة المتاحة للفقراء، والتي كانت بمثابة مراكز تجنيد للحركات المتطرفة سياسياً ودينياً (Lewis, 2003: 99).

الصراع الطبقي في القرن الحادي والعشرين

ولّد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك الكتلة الشيوعية الأوروبية الانطباع بأن الأيديولوجيا الماركسية هي أيديولوجيا فاشلة. وبكل تأكيد غيرت الأحزاب الشيوعية الأوروبية الغربية السابقة أسماءها، حتى إنها أعلنت عدم التزامها بالنظرية الماركسية. ومع ذلك يمكن القول إن الماركسية لا تزال واحدة من أكثر النظريات السياسية إثارة للإعجاب، وخصوصاً في ما يتعلق بالتفسيرات التي قدمتها عن التغير السياسي، فيما تميل، على النقيض من ذلك، النظريات السياسية الديمقراطية إلى التحليل المثالي والاستاتيكي.

تعد الطبيعة الديناميكية، والشرح المنهجي الذي قدمته نظرية ماركس عن التغيير السياسي، من أهم المميزات التي جعلت من نظريته أكثر النظريات إثارة للإعجاب حتى الآن. وكما رأينا سابقاً فإن الفاعلين السياسيين الأساسيين هي الطبقات الاقتصادية التي تتعارض مصالحها مع بعضها بعضاً. وتصبح النزاعات السياسية أكثر حدة نتيجة وعي الطبقات المتزايد بمصالحها، ونتيجة التغيرات الكبيرة في المكانة الاجتماعية نتيجة ما نسميه الآن «التطور الاقتصادي». كما يمكن اعتبار بعض الثورات المهمة، مثل الثورة الفرنسية والحرب الأهلية في إنكلترا عملية استبدال طبقة مسيطرة قديمة (الأرستقراطية الإقطاعية الريفية) بأخرى جديدة (البرجوازية الرأسمالية المتحضرة). وقد تنبأت النظرية الماركسية بإمكانية سقوط النظام الرأسمالي نتيجة تناقضات هذا النظام التي أدت بدورها إلى وجود طبقة مسيطرة جديدة، وإلى ظهور عدد كبير من الطبقات

البروليتارية المسلحة جيدة التنظيم. وكان منطق الماركسية هو وجوب عدم حدوث الثورة الاشتراكية فقط في الدولة شبه الإقطاعية التي تقع على حدود الرأسمالية الغربية (روسيا)، بل أيضاً في كل البلاد الرأسمالية المتقدمة.

يبدو أن المفهوم الخاص بضرورة وجود «ملاءمة» بين الأنظمة الاقتصادية والسياسية والدور الفعّال الذي تقوم به الهياكل الطبقية قد بُنيا على أسس سليمة. ويمكن أن يكون سقوط الشيوعية في شرق أوروبا مثالاً متناقضاً إلى حد ما مع هذا المفهوم. وهنا يمكن أن يزعم امرئ ما أن الاقتصاد الموجَّه الذي أدّى وظيفته في تدعيم عمليات التصنيع في الاقتصاديات النامية والاقتصاديات التي دمرتها الحرب، لم يعد نظاماً ملائماً لإدارة اقتصاد أكثر ثراءً وتعقيداً مبني على الاستهلاك. ولذلك تتلاءم المطالب التي تسعى إلى مزيد من الحرية السياسية مع المطالب التي تسعى إلى الإصلاح الاقتصادي.

تعد فكرة حتمية وجود نظام طبقي ثُنَائي القطب فكرة مشكوكاً في صحتها؛ إذ تقتضي هذه الفكرة أن تسيطر طبقة واحدة بشكل حتمي. وقد ورث ماركس فكرة الجدلية التاريخية عن هيغل، في حين يبدو أن التوافق السياسي أكبر من أن تبرره الأحداث. وكما رأينا فإن كثيراً من التحاليل الأكاديمية تقترح إمكانية تفسير معظم الصراعات السياسية (وخصوصاً السلوك الانتخابي) في أوروبا، على وجه الخصوص، وإلى حد ما في أمريكا، من خلال الخلافات الطبقية. ومع ذلك يمكن أن يبدو الاتجاه (في السلوك الانتخابي) يبتعد على الأقل عن عملية التصويت المبنية على أساس طبقي واضح كان موجوداً في

بريطانيا في الخمسينيات والستينيات باتجاه نمط أمريكا الشمالية الذي تسيطر فيه القضايا والشخصيات والتصويت التكتيكي. ومن ثَم هناك ميول متزايدة تجاه التصويت لأحزاب ثالثة في بريطانيا، وإلى حدوث تقلبات كبيرة في التصويت الاشتراكي في فرنسا، وإلى التخلّي عن كل من صوّت للحزب الديمقراطي الشيوعي والحزب الشيوعي الجديد في إيطاليا. وبدلاً عن الانتماء إلى أحزاب مبنية على أسس طبقية، فقد جاء «الصوت العائم» ليحكم.

توضح الدراسات الإمبريقية التي تناولت السلوك الانتخابي أن عدداً قليلاً من المصوّتين يفكرون بمبدأ «البروليتاريا مقابل الرؤساء». وقد ناشدت الأحزاب اليمينية (الجمهوريون، والديمقراطيون المسيحيون، والمحافظون) مفهوماً أوسع لهوية الطبقة المتوسطة، ولا تشتمل الطبقات المتوسطة على المهن التجارية والمهن الحرة فقط، بل على كل أنواع الوظائف المكتبية أيضاً، وخصوصاً الوظائف التي تدفع مرتبات كبيرة (وليس أجوراً)، والتي تكون متاحة للأشخاص الذين يحملون مؤهلات تعليمية عليا. وقد مارست مستويات الغنى المتزايدة (على الأقل بين الموظفين)، وخصوصاً مستويات الملكية العقارية بين ناخبي الطبقة العاملة دوراً جزئياً في إضعاف الولاءات الطبقية التقليدية.

قد يشجب الماركسيون هذه النزعات باعتبارها مثالاً على «الوعي الطبقي الكاذب»، كما إنهم يشجبون التراجع في أعداد النقابيين وضعف الصلات التي تربطهم بالأحزاب الاشتراكية. إلا إنها تبدو عملاً إيمانياً غير مبرر، يفترض أن هذه النزعات ليست سوى تغييرات صغيرة تشوّه العملية الحتمية.

ناقش داريندورف (Dahrendorf, 1959) وغيره أن النزعات التي لاحظناها في النظام الطبقي سابقاً تعني أن التحليل الماركسي أصبح تحليلاً عفّى عليه الزمن. ويقول داريندورف أيضاً إن كارل ماركس كان يكتب في عصر كان المستثمرون الرأسماليون والعمال غير المدربين أحد سماته الأساسية. ولم يعد هذا التقسيم الثنائي البسيط يتلاءم مع نظام إنتاج يقسّم وظائف رأس المال ـ بين المساهمين والمدراء المحترفين مثلاً ـ كما يقسم العمل بين المهنيين المدربين وغير المدربين، وبين الموظفين المكتبيين وعمال خطوط الإنتاج، وهكذا. وأضاف داريندورف أيضاً أن الخلافات الطبقية قد تم تفسيرها مرة أخرى بأنها خلافات تحتوي على بعد سياسي وثيق الصلة بالموضوع: الأبيض/ الأسود، والعاطل عن العمل/ والموظف، والذين يشجعون كرة القدم/ الذين لا يشجعون كرة القدم. . . إلخ. كما قال إن تشابك كل هذه الانقسامات ساعد على ظهور ظاهرة الانتخاب غير المقيد بحزب معين التي أشرنا إليها مسبقاً، كما أدى إلى استقرار الأنظمة السياسية التعددية.

من الواضح أن لهذا النقد بعض نقاط القوة. ولكن يمكن القول إن الاختلاف الحقيقي بين الجماعات الرأسمالية والجماعات العمالية لا يزال قائماً، وإن التفسير الطبقي الجديد الذي قدمه داريندورف استخدم مصطلحاً لا يوجد له أي معنى واضح.

كما تناول كتّاب آخرون مثل بيل (Bell, 1973) هذا النقاش من منظور آخر: وهو أن تركيز ماركس على نموذج «مصنع

الإنتاج الجماعي» للإنتاج لم يعد ملائماً بشكل أساس للاقتصاد الناشئ المبني على المعلومات. فنحن نرى أن التطور الاقتصادي تم على عدة فترات تهيمن عليها مختلف المهن والتكنولوجيات، ابتداء من الحجر، ثم الفؤوس الخشبية، فالأقواس، فالقوارب الصغيرة... إلخ، ومن ثَم الزراعة بأدوات بسيطة مصنوعة من الحديد، ثم التصنيع الذي يعتمد على المحركات البخارية ومصانع الإنتاج. ولا بد من اعتبار الانقسام الرئيس في المجتمع وفي الاقتصاد من خلال التكنولوجيا التي هيمنت على القرنين العشرين والواحد والعشرين، وهي «تكنولوجيا المعلومات». ولذلك يمثل «العاملون في مجال المعرفة» الذين يسيطرون على هذه التكنولوجيا الطبقة الناشئة المسيطرة.

ومن الصعب جداً التقليل من الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للمعرفة العلمية، وتداولها من خلال تكنولوجيا المعلومات في بداية القرن الحادي والعشرين. فقد كان المخترعون في القرن السابع عشر والثامن عشر غالباً رجالاً عمليين تأثروا بالمزاج الابتكاري والتجريبي للعصر الذي عاشوا فيه، والذي لم يكن بالضرورة استخدام أكثر النظريات العلمية تقدماً. وقد تم تطوير معظم الاختراعات الأكثر تقدماً مثل الراديو، والطاقة الذرية، والحوسبة الإلكترونية، قبل أن يحققها مجموعة كبيرة من العلماء والتقنيين بالأساليب العملية. كما يتم استخدام الخبرات العلمية والمهنية في محاولة إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والتجارية. ولذلك أصبحت القدرة على تنظيم فريق من الخبراء المطلعين المؤهلين تأهيلاً عالياً أمراً حاسماً في عملية النجاح ـ سواء أكان في تطوير الجيل القادم من الأسلحة (أنظمة الصواريخ المضادة)، أم في تطوير الجيل

القادم من السلع الاستهلاكية (مثل التلفزيون الرقمي).

إن تكنولوجيا المعلومات ـ جمعاً وتخزيناً واسترجاعاً وتحليلاً وعرضاً ونقلاً للمعلومات باستخدام رقاقة صغيرة ـ تعد من الأمور الأساسية في عمليات الإنتاج وتنظيم الخبرة البشرية وتوظيفها. أما الآن فيدير كل من العلماء والعمال المهنيون المصانع من داخل مكاتبهم، ويمكن اعتبار تكنولوجيا المعلومات من خلال استخدام الآلات الأوتوماتيكية والشبكات الإلكترونية بديلاً للكثافة العمالية في المصانع في المراكز المتحضرة (وبذلك يتم الحد من قوة الطبقة العاملة).

نرى بالفعل في البلاد المتقدمة تكنولوجياً (مثل الولايات المتحدة) أن عدد الوظائف المكتبية (عمال المعرفة ذوي الياقات البيضاء) يفوق عدد المهنيين اليدويين التقليديين ذوي الياقات الزرقاء، في الوقت الذي يعتبر فيه قطاع المعلومات في الاقتصاديات الغربية أكثر القطاعات نمواً. وعلى الرغم من ذلك يرى بعض الاقتصاديين أن المعلومات تمثل العامل الرابع في العوامل الرئيسة للإنتاج بعد الثلاثي التقليدي، وهم الأرض والعمل ورأس المال. كما يمكن اعتبار تكنولوجيا المعلومات أساس كل التطورات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين؛ إذ إنها غيّرت بالفعل شكل العمل والمجتمع والحكومة أيضاً. ويمكن كذلك أن نطلق على ذلك «التفشي التكنولوجي»؛ إذ أصبحت أجهزة الكمبيوتر آلالات تُستخدم في جميع الأغراض، إذ يمكن استخدامها في إنجاز أي عملية يكمن اختصارها في سلسلة من الخطوات المنطقية (اللوغارتمات). وتدخل الملاحة الجوية وصناعة السيارات وتشخيص الأمراض، وحتى قراءة الكتابات البشرية، في نطاق ذلك. وبالفعل يقوم الكومبيوتر بكل

هذه المهام. ومن المتوقع أن يتم تطبيق تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير في هذا القرن لكي يتحقق الميول التاريخي إلى تقليل السعر، وزيادة قوة الذاكرة ومعدلات السرعة إلى معدلات لم يسبق لها مثيل.

ولكن هل يعني ذلك أن مجتمع ما بعد الصناعة والاقتصاد المعلوماتي يمكن أن ينجبا «حكومة المعلوماتية» ـ مجتمع تتمركز فيه السلطة في يد «من يتحكم» بالمعرفة والتكنولوجيا؟ يبدو هذا الافتراض أكثر إثارة للنقاش من فكرة أن الأفكار العلمية وتكنولوجيا المعلومات ستصبح أساسية في تطوير المجتمع. وإذا ما فسرنا «من يتحكم» بأنهم العلماء والمهنيون والتكنولوجيون الذين يشكلون نواة طبقة مسيطرة جديدة، فسيُعتبر هذا الافتراض افتراضاً مشكوكاً فيه ولا تدعمه إلا القليل من الأدلة. ولا يوجد دليل حتى الآن يبين أن مثل هذه الجماعات تطوِّر ما يسميه ماركس «الوعي الطبقي»، أو كما وصفنا سابقاً إحساساً بالهوية السياسية المنفصلة عن الطبقات المتوسطة كلها. ويمكن أن تكون المعلومات (في معناها الواسع) مصدراً مهماً للسلطة في القرن الحادي والعشرين، إلا إن التحكم فيها يعد من الأمور المختصة بالتنفيذيين في المؤسسات، مثل الشركات التجارية والوزارات الحكومية والجامعات. ولم يساعد مصدر السلطة الجديد إلا على خلق فرص لسماسرة السلطة للمساومة والتفاوض لأنه لم يحدَّد من الذي يحكم.

على الرغم من ذلك، يمكن بمعنى آخر أن يتحقق مفهوم «الحكومة المعلوماتية». وقد عرّف كل من تايلور ووليامز (Taylor and Williams, 1990) الحكومة المعلوماتية بأنها نظام حكم يقوم فيه تطور الأنظمة المعلوماتية والابتكارية بإنتاج ـ

مع استمرار عملية الإنتاج ـ أسس منطقية جديدة تغير اهتمامات الحكومة وتعيد هيكلتها. كما أضافا أن الحكومات كانت دائماً أرشيفاً للبيانات، وأما الآن فهي حكومات غنية بالمعلومات تستطيع بسهولة تحويل البيانات إلى معلومات تساعد في عملية صنع القرار.

تستخدم الحكومات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الجديدة في توفير خدمات للمواطنين على مدار ٢٤ ساعة في اليوم، و٣٦٥ يوماً في السنة. ويمكن القول أيضاً إن التكنولوجيا الجديدة هذه تقوم بإصلاح الأسلوب القديم للإدارة العامة الذي يعتمد على البيروقراطية (انظر الفصل الثامن، المربع (٨ ـ ٢) في هذا الكتاب)، وتحوله إلى شبكة تركز على العملاء (الجدول (٥ ـ ٤)).

يمكن تطبيق بعض الاعتبارات المشابهة التي طبقناها على تكنولوجيا المعلومات على التأثير المستقبلي المحتمل للتطورات التكنولوجية بشكل عام أكثر. كما يمكن استثمار جو الفلسفة الحتمية في التنبؤ عن كل من التطورات التكنولوجية المحتملة وتأثيرها في بيئتنا. وفضلاً عن ذلك يمكن أن تركز أبحاث تتناول قضايا تطوير واستخدام موارد الطاقة على توظيف الانشطار النووي والوقود الأحفوري الموجود لدعم الأنماط الاستهلاكية للأفراد والحكومات ـ وخصوصاً كثافة الاستهلاك الفردي والقوة الاستراتيجية في منطقة شمال الأطلسي. أو أنه يمكن تطوير تكنولوجيات جديدة، مثل طاقة الأمواج، والرياح، والطاقة الشمسية، من خلال أساليب ذات صلة وثيقة بالمشكلات التي تتعلق بالجنوب وبقاء الأجناس غير البشرية (الحيوانات) على الكوكب.

الجدول (٥ ـ ٤)

من الإدارة العامة إلى الحكومة المعلوماتية

١ ـ توحيد الحكم ـ المبدأ الإداري	الحكم المستهدف ـ المبدأ التجاري
٢ ـ الهيكل الهرمي ـ المبدأ الرقابي	هياكل فضفاضة ـ مستحكمة ـ مبدأ شبكة الإدارة
٣ ـ تقسيم العمل ـ المبدأ الوظيفي	تكامل العمل ـ مبدأ التنسيق/ التعاون
٤ ـ العلاقات الأبوية ـ المبدأ المهني	علاقات تفاعلية مع العملاء والمواطنين ـ مبدأ «الفرد الكلي»

المصدر: Taylor and Williams, 1991.

ويمثل ميزان القوى بين الجنوب والشمال ودور الشركات متعددة الجنسيات عاملين رئيسين سيكون لهما تأثر كبير في مستقبلنا البيئي. وقد تناولنا العامل الثاني في الفصل الثاني، أما العامل الأول فيستحق منا اهتماماً أكبر.

الشمال مقابل الجنوب

بمجرد أن سيطرت المواجهة بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي على مجرى العلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين، أصبح من المحتمل أن تسيطر الانقسامات بين الجنوب والشمال على المشهد السياسي في بداية القرن الحادي والعشرين (Brandt, 1980: passim).

نعني بالجنوب هنا «دول العالم الثالث» أو الدول النامية. فقد كان مصطلح «العالم الثالث» مفيداً؛ إذ كان يوحي بالحقيقة الجيو ـ استراتيجية بأن هذه البلدان كتلة فضفاضة من الدول التي يمكن أن تساند الغرب الرأسمالي ضد الشرق الشيوعي في الأمم المتحدة أو في أي مكان آخر. ويناسب هذا

المصطلح الفترة الحالية قليلاً، خاصة بعد تفكك العالم الثاني الشيوعي عملياً. وعلى الرغم من أن الصين تفتخر بأنها دولة شيوعية، إلا إنها لا تشكل قوة عظمى، كما إنها لا يمكنها أن تمارس الدور نفسه الذي مارسه الاتحاد السوفياتي، فضلاً عن تبنّيها بعض سمات النظام الاقتصادي الرأسمالي.

أما مصطلح «النامية» فيستخدم كنايةً لطيفةً للتعبير عن الدول التي لم تتطور أو الدول المتخلّفة. ولا يمكننا أن نأخذ المعنى الحرفي للمصطلح الذي يعني أن معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية أكبر من غيره. ومن الحقائق المؤلمة أن أفريقيا بأسرها عاشت بالفعل مرحلة من الجمود الاقتصادي حتى إن اقتصادها تراجع من حيث الناتج القومي الإجمالي لكل فرد على مدار العقدين الماضيين طبقاً لإحصائيات البنك الدولي.

وأما مصطلح «الدول المتخلفة» فيتضمن معنى يوحي بدونية عامة، وعلى العكس من ذلك تحاول هذه الدول أن تقتدي بالدول المتقدمة في كل المجالات، وإذا افترضنا أن بعض الدول شبه القارية مثل الهند عليها محاكاة الولايات المتحدة لأنها تمتلك تاريخاً طويلاً من الحضارة ولثرائها وتنوعها الروحي والفني، فإننا نتناول الأمور هنا من منظور ضيق إلى حد ما. فلاحظ إجابة غاندي عندما كان في رحلة خارج الهند عندما سأله شخص: «ما رأيك في الحضارة الغربية؟» فأجاب: أعتقد أنها من الممكن أن تصبح حضارة جيدة (لم تصل المياه النظيفة والصرف الصحي إلى أجزاء كبيرة من الهند).

ويمكن استخدام مصطلح مثل «الدول الغنية» و«الدول

الفقيرة» كنعت للخلاف المفترض بين هذه الدول. إلا إنه من الممكن أن يكون لمشيخة غنية بالبترول قواسم اجتماعية وسياسية مشتركة مع جيرانها الأكثر فقراً، أكثر من قواسم مع دول أخرى مثل السويد أو سويسرا.

لذلك يعتبر مصطلح «الجنوب» غير دقيق في وصف دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. فعلى الرغم من أن لكل دولة من هذه الدول أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخاصة، إلا أننا يمكن أن نعتبر أن لدى هذه الدول بعض القواسم المهمة التي يمكن أن تجعلها في صراع مع الشمال. فضلاً عن المشكلات المتأصلة في مستويات المعيشة المنخفضة نسبياً، فإنها تشترك في تاريخ من التبعية الاستعمارية للـ «شمال» (مقترناً عادة بالعنصرية)، والتبعية الاقتصادية للسوق العالمية التي تسيطر عليها مصالح الشمال. وعلى الرغم من أن السيطرة العسكرية والاقتصادية للشمال أمر لا مناص منه، إلا إن وجود أغلبية ساحقة من سكان العالم في حالة من الفقر مع أقلية صغيرة نسبياً تعيش في حالة من الرخاء، يؤدي إلى عدم استقرار لفترة طويلة الأجل.

تعد مؤسسات الدول المستقلة الحديثة من الأمور المستجدة نسبياً على «الجنوب» ـ على الرغم من امتلاك معظم دول الجنوب ثقافات متحضرة عمرها أكبر من تلك التي في أوروبا أو توازيها. فمن الممكن أن تتضارب مؤسسات الدولة الجديدة مع القيم الاجتماعية القديمة، وفي حالات أخرى ساعد التصنيع المتسارع وعمليات الهجرة الكبيرة على خلق مجتمعات جديدة مختلطة عرقياً يصعب التحكم فيها ـ أو يمكن لتحريض سياسي غير مسؤول أن يؤدي إلى تمزّقها. كما ساعدت عمليات التحول إلى طرق جديدة في الحكم وعدم وجود تقليد ديمقراطي معمول

به على خلق عدم استقرار سياسي كبير، ليس في «الشمال» فقط، بل في العالم كله. وكما سنرى في الفصل السادس يعتمد نظام الحكومات العسكرية وحكومات الحزب الواحد في الجنوب أكثر منه في الشمال.

بعد تقديم بعض التعميمات عن السياسة في الجنوب، ينبغي تحذير القراء من قبول التعميمات التي يطرحها المعلقون الشماليون حول طبيعة هذه النظم بسهولة، والتي قد تبدو أنها تتهمها جميعاً بأنها نظم دونية وذات تبعية دائمة. وقد تعتبر التعميمات الكثيرة التي تتعلق بـ «عقلانية» أشكال التنظيم السياسي الغربي (Parsons, 1957) وانتشار الاختلاس ـ حكومة اللصوص ـ في الجنوب (Andreski, 1968)، مجرد قناع لنعرة عرقية متطورة أحياناً. كما يجب الأخذ في الاعتبار أن الصراعات العرقية قد يُعثر عليها في مدن الولايات المتحدة، وفي إيرلندا الشمالية، وفي يوغسلافيا السابقة، وكذلك في أفريقيا، وفي شبه القارة الهندية. وقد ينتشر الفساد بشكل كبير في الأنظمة الاقتصادية والسياسية المستقرة التي تنمو بمعدلات سريعة مثل الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، وفي اليابان في القرن العشرين.

يعني اتجاه الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الموجودة في الجنوب أن مستقبل هذه الدول قد يكون متنوعاً على نحو متساوٍ. كما يبدو أن دولاً مثل كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايوان ـ الدول الصناعية الجديدة في جنوب شرق آسيا ـ قد حققت بالفعل نمواً اقتصادياً كبيراً. كما ارتقت مكانة اليابان بسرعة كبيرة في «الجداول الدورية» للمؤشرات السياسية والاجتماعية. وعلى العكس من ذلك تبنت أجزاء من المملكة

المتحدة كثيراً من السمات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالجنوب، كأن تتصرف وكأنها خزان لليد العاملة الرخيصة في مصانع التجميع التابعة للشركات متعددة الجنسيات.

وبدلاً من التركيز على الأنظمة السياسية الداخلية للجنوب قد يكون من المناسب أكثر أن ندرس بوعي، من أجل النظر في مستقبل الاستقرار السياسي للكرة الأرضية، المدى الذي قد يواجه الجنوب فيه البيئة السياسية والاقتصادية المشتركة التي تمتلك القوة لدفع دول الجنوب إلى الاتحاد في تحالف عدواني يائس محتمل ضد الشمال (المربع (٥ ـ ٤)).

المربع (٥ ـ ٤)

الشمال مقابل الجنوب: صدع جديد في العلاقات الدولية

يجب أخذ الأمور الآتية في الاعتبار:

- مديونية (الجنوب) للبنوك الشمالية.
- الحركات المضادة في عمليات التبادل التجاري للمنتجات الأولية في الجنوب.
- احتكار الجنوب لحقوق الملكية الفكرية وموارد المعلومات.
- أنشطة الشركات «الشمالية» متعددة الجنسيات.
- تدمير بيئة الكوكب لمصلحة الاستهلاك الشمالي.

وقد أثار تقرير اللجنة المستقلة المعنية بشؤون التنمية الدولية (Brandt, 1980) الكثير من هذه القضايا، وهو التقرير الذي نحيل عليه القارئ. ويجب أن تعتمد احتمالية حدوث مثل هذا التطور على الحد الذي تشعر عنده دول الجنوب أنها أُقصيت عمداً عن الاقتصاد الشمالي الثري. وعلى العكس من ذلك، فالدرجة التي

يُعتقد عندها أنه من الممكن للدول الفردية أن تشترك تدريجياً في فوائد الثراء الشمالي ستحد من عملية عدم الاستقرار. كما قد يكون تقرير براندت قد أكد مخاطر هذا الموقف إذ يقول: «من المفارقات الكبيرة أن معظم عمليات التحويل السريعة والديناميكية للمعدات المتطورة والتكنولوجيا من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة كانت آلات الموت» (Brandt, 1980: 14).

خاتمة

حتى الآن رأينا في هذا الفصل أن الاستقرار السياسي وعدمه ينشآن عن عدة صراعات مختلفة يمكن تلخيصها بطريقة مختلفة بعض الشيء عن التي قدمناها حتى الآن (المربع (٥ ـ ٥)).

المربع (٥ ـ ٥)

الخلافات السياسية الرئيسة

- من نحن؟ قضايا الهوية: القومية والإثنية والعرق والطبقة والجنس والدين.
- ماذا نفعل؟ قضايا التوزيع: كيفية توفير الخدمات التي تقدمها الدولة وكيفية تنظيم الاقتصاد.
- كيف نفعل ذلك؟ القضايا المنهجية: السياسة المحافِظة/ الراديكالية والدستورية.
- من الذي يستفيد؟ قضايا إعادة التوزيع: الغني مقابل الفقير (الشعب أو الإقليم أو الدول) (Rose, 1969).

سنقوم بدراسة عدد من هذه المواضيع في أجزاء أخرى من الكتاب، مثل قضايا التوزيع التي سنتناولها بتفصيل أكبر في الفصل الثامن، والسياسات والقضايا المنهجية في الفصل

السابع، و(الدول) وقضايا الديمقراطية وعملية إعادة التوزيع في الفصل الثامن.

غير أنه علينا أن نركز على أمر ذي صلة بهذه القضايا كلها، وهو أن الشخص الذي سيعرف ماهية المشكلة سوف يميل أيضاً إلى تعريف ماهية الحل المقبول. وفي ظل وجود انقسامات عديدة بين الطوائف المختلفة من البشر، فمن غير المحتمل العثور على حلول دائمة للمشكلات الكبيرة التي ترضي جميع الأطراف المعنيين. وسيتضاعف هذا الاحتمال إذا أخذنا بالاعتبار النزعات الداعية إلى تغيير الأنظمة السياسية التي درسناها بالتفصيل في هذا الفصل. وطبقاً لرأي المؤلف فإن وجود منهجية تعددية لإدارة الخلافات أمر مرغوب فيه، بل هو أمر حتمي تقريباً: يجب أن تتعلم الجماعات كيف تتسامح وتتفاوض مع الجماعات الأخرى التي لديها وجهات نظر مختلفة في القضايا المثارة.

قراءات مقترحة

Bottomore, T. B. *Elites and Society*. 2nd ed. London: Routledge, 1993.

مقدمة نظرية رائعة لبعض المفاهيم السوسيولوجية السياسية.

Dawson, Richard E. [et al.]. *Political Socialization*. Boston: Little, Brown, 1977.

يعطي فكرة جيدة عن المنهجية الوظائفية الأمريكية.

Enloe, Cynthia. *Ethnic Conflict and Political Development: An Analytic Study*. New York: Collier-Macmillan, 1986.

دراسة أمريكية واسعة المدى لتأثير الصراعات العرقية وما شابهها.

Rice, E. E. *Revolution and Counter-Revolution*. Oxford: Basil Blackwell, 1991.

مجموعة واسعة من دراسات المؤتمرات حول علم سياسة التغيير الثوري.

Smith, Anthony. *National Identity*. Harmondsworth: Penguin, 1991.

دراسة مفيدة من قبل أستاذ بريطاني رائد في مجال القومية.

Solomos, Jon and Les Back. *Racism and Society*. Basingstoke: Macmillan, 1996.

منهجية انضباطية متبادلة وممتازة للمشكلة.

Tansy, Stephen D. *Business, Information and Society*. London: Routledge, 2002.

يشتمل على معالجة شاملة لتأثير تكنولوجيا المعلومات في المجتمع والحكومة والعكس.

Welch, Stephen. *The Concept of Political Culture*. Basingstoke: Macmillan, 1993.

معالجة أكثر تطوراً ونقداً من معالجة داوسون.

الفصل السادس

الـدول

هذا الفصل

يناقش أنواع الدولة الرئيسة الموجودة في العالم الحديث بدءاً بتمييز كريك (Crick) بين الدول الجمهورية، والأوتوقراطية، والتوتاليتارية. كما يناقش، بمزيد من التفصيل، الأشكال المختلفة للديمقراطية التمثيلية والحكومة العسكرية والسلطوية والفاشية والشيوعية؛ كما يحلّل العلاقات بين الدول المحلية والإقليمية والمركزية، بما في ذلك احتمال قيام دولة إقليمية أوروبية.

أنواع الدولة

تختلف الدول بشكل كبير في طرق تنظيم كل منها، وفي مفهوم كل منها لدور الحكومة، وقد اقترح بيرنارد كريك نقطة جيدة للبدء بتصنيف الدول بإبراز بعض هذه الاختلافات. وقد ميّز كريك بين الدول الجمهورية والأوتوقراطية والتوتاليتارية (المربع (٦ ـ ١)).

المربع (٦ ـ ١)
الدول الجمهورية والأوتوقراطية والتوتاليتارية

الدولة الجمهورية

- تكون فيها الحكومة بمثابة عملية دستورية يوفّق فيها بين الآراء المتباينة للجماعات من خلال عملية نقاش سياسي.
- يمكن للحكومة أن تتدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للحفاظ على المصلحة العامة ولتوفير معايير الحد الأدنى من الرفاهية.
- في «الشؤون الخاصة» يسعى المواطنون إلى تحقيق سعادتهم من دون أي تدخل.
- أمثلة: بريطانيا في القرن الثامن عشر، وأثينا القديمة، والديمقراطيات الليبرالية الحديثة.

الدولة الأوتوقراطية

- تحدد الحكومة المصلحة العامة، وتعتبر دخول الرعايا في العملية السياسية عملية مشبوهة أو تخريبية.
- يقتصر دور الحكومة فيها على فرض الضرائب والسياسة الخارجية... إلخ.
- في الشؤون الخاصة يسعى المواطنون إلى تحقيق سعادتهم من دون أي تدخل.
- أمثلة: الحكومات الملكية في القرن الثامن عشر، والأنظمة العسكرية.

الدول التوتاليتارية

- تحدد الحكومة المصلحة العامة التي تمثل المصلحة الشاملة.
- تعتبر المعارضة السياسية خيانة عظمى.
- لا يوجد خصوصية؛ فيشارك المواطنون الشرفاء بحماس في إعادة بناء الدولة. تحدد الأيديولوجية الرسمية ماهية السعادة.
- أمثلة: ألمانيا النازية، والاتحاد السوفياتي.

(After Crick, 2001)

على الرغم من ذلك تعتبر هذه التصنيفات تصنيفات عامة للغاية كما يظهر في الأمثلة المتنوعة المذكورة في كل نوع. وقد توصف معظم الأنظمة الجمهورية بأنها أنظمة ديمقراطية ليبرالية؛ إذ إنها ليست أنظمة دستورية فقط، بل تحتوي كذلك على مؤسسات تمثيلية تعتمد على حق الاقتراع العام (لكل من الذكور والإناث صوت واحد). وعلى الرغم من ذلك، فهناك دول كثيرة مثل إنكلترا في القرن الثامن عشر كانت تكنّ بعض الاحترام للحقوق الفردية وللشكل الدستوري للحكومة من دون أن تكون دولاً ديمقراطية. ولم تكن أثينا القديمة دولة ديمقراطية كاملة بالمعنى الذي نستخدمة الآن؛ إذ لم يكن النساء والعبيد والأجانب يتمتعون بحق التصويت، على الرغم من أن كل المواطنين كانوا يستطيعون المشاركة بطريقة مباشرة في مناقشة الأمور السياسية العامة والتصويت عليها. وكذلك كان اليونانيون يميلون إلى اعتبار أن للدولة دوراً في المجال الأخلاقي أكبر من الدور الذي نعهده في الأنظمة الديمقراطية الحديثة. وبالمثل كانت دول عصر النهضة مثل البندقية تطبق المشاركة السياسية، إلا أنّ ذلك لا يعد من الأشكال الديمقراطية للحكم الدستوري. ويتضح لنا من استخدام بريطانيا في القرن الثامن عشر كمثال أن كريك لا يستخدم مصطلح «الجمهورية» بمعناها المعتاد، وهو «عكس الملكية»، بل يستخدمه بالمعنى الأوسع للدولة في الشؤون العامة. وفي عام ٢٠٠٠ كان بمقدورنا أن نرى أن حوالى ٦٣ في المئة من الدول كانت دولاً ديمقراطية ليبرالية أو جمهورية طبقاً للمصطلح الذي نستخدمه (Diamond in: LeDuc [et al.], 2002: 211). وهناك تحليل مفصل عن مدى تطبيق الدول المعاصرة للنظام الديمقراطي على المواقع الخاصة ببحث

المؤشرات القطرية للسياسة الخارجية(*) أو الموقع الخاص بالبنك الدولي(**).

كان لتركيز كريك على الدور المستقل للقطاع الخاص في الأنظمة الجمهورية صدى في الآونة الأخيرة، حيث يوجد تركيز كبير على أهمية مفهوم «المجتمع المدني المستقل» الذي يُعتبر من علامات النظام الديمقراطي الليبرالي المتطور. فقد ركز كتّاب من أوروبا الشرقية، مثل فاكلاف هافل (Vaclav Havel) على القضية الأخلاقية للمؤسسات الاجتماعية التي تتمتع بحكم ذاتي بدلاً من الغرق على يد الأنظمة الشيوعية التي كانوا يعارضونها. وقد أكد مفكرون شيوعيون من جديد هذا المفهوم الذي استُمدّ من النظرية السياسية التقليدية، واستخدمه صنّاع السياسة في المؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي (انظر: Axtmann, 2003: 82-92).

كانت الأنظمة الأوتوقراطية أو «السلطوية» شائعة في الماضي أكثر منها في الحاضر، إلا إنها أبعد ما تكون عن الانقراض، ولا سيما في الجنوب. وقد صنّف دينيس ديربيشاير وإيان ديربيشاير (Derbyshire and Derbyshire, 1991) ١٦٥ دولة طبقاً لنوع النظام الحاكم، وقد أظهرت النتائج أنه كان يوجد في منتصف الثمانينيات ١٦ نظاماً اشتراكياً قومياً، و١٢ نظاماً قومياً سلطوياً، و١٤ نظاماً عسكرياً سلطوياً، و١١ نظامَ حكم مطلق، أي ما مجموعه ٥٣ نظاماً (أو ٣٢ في المئة). وتوجد هذه الأنظمة بشكل رئيس في أفريقيا، إلا إن هناك ثلاثة أنظمة

(*) <http://www.carleton.ca/cifp>.

(**) <http://www.worldbank.org>.

في آسيا، وواحداً في كل من أمريكا الجنوبية وأوقيانوسيا. وطبقاً لأرقام دياموند، ففي عام ٢٠٠٠، كان هناك ٧٢ دولة لا تطبق النظام الديمقراطي (Diamond in: LeDuc [et al.], 2002: 211).

أما النظام التوتاليتاري فعادة ما يستخدم وصفاً فضفاضاً للأنظمة العنصرية والفاشية والشيوعية(*). إلا إنه من الواضح أن غرض مثل هذه الفئة هو احتواء كل من الأنظمة اليمينية المتطرفة (الفاشية)، والأنظمة اليسارية المتطرفة (الشيوعية). وقد تعتبر الكتلة السوفياتية السابقة (وهي ثماني دول في دراسة ديربيشاير) ونظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أمثلة على هذا النوع في ثمانينيات القرن العشرين، أي ما يعادل خمسة في المئة تقريباً من عدد الدول، إلا إنها تمثل نسبة كبيرة من إجمالي عدد سكان العالم. ومع ذلك، فبحلول عام ٢٠٠٣ لم يبقَ سوى الصين، وكوريا الشمالية، وكوبا من الدول التي قد تنتمي إلى مثل هذا النوع.

سنتناول الآن بمزيد من التفصيل بعض الأنواع الفرعية لكل صنف من هذه الأصناف، الجمهورية والتوتاليتارية بالترتيب. وسنركز في الأنظمة الجمهورية على أنواع مختلفة للديمقراطيات الحديثة، وسندرس في نظام كريك الأوتوقراطي الحكومة العسكرية، وبعض الحكومات الدكتاتورية الحديثة التي توجد بشكل رئيس في الجنوب. كما سنناقش الحكومة التوتاليتارية في شكلها العام وفي شكلها الاشتراكي والفاشي.

(*) لمزيد من النقاش حول هذا المفهوم، انظر مبحث الحكومات التوتاليتارية في هذا الفصل.

الديمقراطية، ودولة الرفاهية والسوق

في ظل تفكك الكتلة السوفياتية أدت النزعة التي تهدف إلى جعل دول أمريكا اللاتينية دولاً ديمقراطية إلى ارتفاع نسبة الدول التي تطبق النظام الديمقراطي الليبرالي ارتفاعاً كبيراً في الآونة الأخيرة. وقد وَثّقَ لاري دايموند (Diamond in: LeDuc [et al.], 2002: 211) هذه النزعة الدرامية على مدى العقود الأخيرة (الجدول (٦ ـ ١)).

الجدول (٦ ـ ١)

النزعة نحو الديمقراطية، ١٩٧٤ ـ ٢٠٠٠

السنة	عدد الديمقراطيات	عدد البلدان	الديمقراطيات (في المئة)
١٩٧٤	٣٩	١٤٢	٢٧,٥
١٩٨٨	٦٦	١٦٧	٣٩,٥
١٩٩١	٩١	١٨٣	٤٩,٧
١٩٩٦	١١٨	١٩١	٦١,٨
٢٠٠٠	١٢٠	١٩٢	٦٢,٥

المصدر: Diamond in: LeDuc [et al.], 2002: 211.

ويمكننا أيضاً تجاوز ذلك والتشديد على أن الانتخابات الحرة إلى جانب الاقتصاد الحر التنافسي (الذي تعدله بعض التزامات دولة الرفاهية) أصبحا بطريقة ما معيارين للدولة الحديثة. ففي أوروبا على سبيل المثال تنتمي كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى هذا النوع من الدول، فضلاً عن الدول غير الأعضاء التي تطمح في الحصول على عضويته؛

إذ تتطلب العضوية التزاماً بالديمقراطية، وبالسوق الحرة (الرأسمالية)، وبالحد الأدنى للسياسة الاجتماعية.

تعدّ العلاقة بين الديمقراطية والرأسمالية ودولة الرفاهية علاقة مركزية بالنسبة إلى دراسة علم السياسة. ويجدر بنا التركيز هنا على أن عملية دمج الخصائص عملية نادرة تاريخياً؛ إذ كان يُعتقد دائماً أنها عملية مرغوب فيها أو ضرورية.

وتعدّ الديمقراطية مفهوماً له تاريخ طويل، وسيندهش كثير من القراء الحديثين لاكتشافهم أن هذا المصطلح كان يُستخدم عادة للقدح أكثر منه للمدح حتى القرن العشرين. فمثلاً في اليونان القديمة ـ حيث نشأة هذا المصطلح ـ كان يُفهم أنه مرادف لحكم الرعاع. وكما بيّنا سابقاً، فلم تكن الديمقراطية اليونانية تتضمن أي انتخابات ـ وكان يتم اختيار المسؤولين بالقرعة ـ وباقتراع الذكور (أي الانتخابات البرلمانية يقوم بها جميع الرجال من دون النساء)، ولم تصبح مؤسسة عامة إلا في القرن التاسع عشر، وحتى بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة، لم تطبق نظام الاقتراع العام إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وفي بريطانيا كان لخريجي الجامعات صوت إضافي حتى عام ١٩٤٨، ولم تحصل المرأة في فرنسا على حق التصويت إلا في عام ١٩٤٥، وأما في الولايات المتحدة فكان السود محرومين من حق التصويت حتى عام ١٩٦٨ بعد تطبيق قانون الحقوق المدنية.

يوجد كثير من التعريفات لمصطلح «دولة الرفاهية»، غير أنه من المناسب تناول تعريف جونسون (Johnson, 1987) (راجع المربع (٦ ـ ٢)).

المربع (٦ ـ ٢)
دولة الرفاهية

هي دولة صناعية ديمقراطية ليبرالية حديثة، حيث تتدخل الدولة في الآتي:

١ ـ تقديم الخدمات الاجتماعية على نطاق واسع إلى القسم الأكبر من السكان.

٢ ـ السعي إلى الحفاظ على العمالة الكاملة.

٣ ـ تنظيم أو تأميم عدد من الصناعات الرئيسة إلا إن الجزء الأكبر من الاقتصاد يبقى في يد القطاع الخاص.

(After Johnson, 1987)

قد يعتبر شخص ما أن دولة الرفاهية جاءت نتيجة انتشار الأفكار الديمقراطية في المجال الاجتماعي ومجال الرفاهية. لذلك أعلن الرئيس فرانكلين روزفلت حرب الحلفاء لتحقيق الحريات الأربع (ليس فقط حرية العبادة والتعبير، بل حرية الأهداف الاجتماعية أيضاً التي تتطلب التحرر من الخوف والفقر). وفي بريطانيا كان في زمن الحرب إجماع بين الأحزاب (على أساس تقرير بيفريدج، ١٩٤٢) على ضرورة محاربة «العمالقة الخمسة»، وهم الفقر والجهل والمرض والبؤس والخمول. وقد أشرنا إلى البعد الاجتماعي لإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

على الرغم من التوافق في القيم بين منهجية نظام الرفاهية ونظام الديمقراطية، فقد يندهش القرّاء، ولا سيّما البريطانيين منهم، لاكتشافهم أنه لا يمكن الادعاء أن دولة الرفاهية نشأت مع انتصار حزب العمال في بريطانيا في عام ١٩٤٥. فقد كان

هناك خطوات نحو تكوين دولة الرفاهية في بريطانيا في القرن العشرين ردةَ فعل تجاه التطور الذي حققته رفاهية بيسمارك في ألمانيا ـ كانت دولة أوتوقراطية، ولم تكن ليبرالية ديمقراطية. كما ادعت الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا أنها تحتوي على دول رفاهية أكثر شمولاً من أي ديمقراطية ليبرالية. وعلى العكس من ذلك، يعتبر بعض المعلقين الأمريكيين نظام دولة الرفاهية عدواً للديمقراطية.

سبقت الرأسمالية الديمقراطية في بريطانيا، بينما كان بعض الأجزاء من العالم (مثل تشيلي في عهد أليندي (Allende)) تعتبر أن تطور الديمقراطية الليبرالية يمثل تهديداً كبيراً للرأسمالية، وجرت مقاومتها لهذا السبب. وطبقاً للمصطلح السياسي اليوناني يمكن القول إن الشكل الطبيعي للحكومة في الاقتصاد الرأسمالي ـ يسمح كما هو حاله الآن بتراكم كميات كبيرة من الثروة في أيدي عدد قليل نسبياً ـ وهي حكومة الأقلية ـ تحكم من خلال الأقلية الغنية ـ وليست حكومة ديمقراطية ـ تحكم من خلال الأغلبية الفقيرة.

أشكال الديمقراطية التمثيلية

تعدّ طبيعة هذه الحكومات، بالإضافة إلى آليات المسؤولية المفروضة على الحكومات أمام الشعب، من القضايا الرئيسة التي يجب أن نتعرض لها في أثناء دراستنا لأساليب عمل الديمقراطيات الحديثة. ولخّصت في المربع (٦ ـ ٣) العلاقات المتشابكة بين كل من المجلس التشريعي المنتخب، والحكومة، والناخبين، وسنتناولها بمزيد من التفصيل في مباحث قادمة.

المربع (٦ ـ ٣)
أشكال الديمقراطية التمثيلية

الديمقراطية الرئاسية

رئيسا دولة وحكومة منتخبان من قبل الشعب، مع وجود هيئتين تشريعية وقضائية مستقلتين، مثل الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية.

الديمقراطية البرلمانية

يعين رئيس الدولة رئيس الحكومة، ويكون رئيس الحكومة مسؤولاً أمام الهيئة التشريعية، مثل بريطانيا، والسويد، وإيطاليا.

الديمقراطية المختلطة

يعين رئيس الدولة المنتخَب انتخاباً مباشراً رئيس الحكومة الذي يكون بدوره مسؤولاً أمام الهيئة التشريعية، مثل فرنسا وروسيا.

الديمقراطية التوافقية

تملك الأقليات الحق الدستوري في التمثيل في الحكومة، مثل سويسرا، وإيرلندا الشمالية.

ديمقراطية الحزب الواحد

يسيطر حزب واحد بطريقة قانونية على الحكومة، مثل الصين وتنزانيا.

يوجد نوعان رئيسان من الدستور الديمقراطي الليبرالي في العالم الآن، وهما النظام الرئاسي والنظام البرلماني. وتم ذكر معظم خصائص هذه الأنظمة في الجدول (٦ ـ ٢) الذي يعتمد على عمل فيرني (Verney, 1959). ولا توجد الأنظمة البرلمانية

في بريطانيا وكثير من دول الكومنولث (رابطة الشعوب البريطانية) التي أبقت على «نموذج ويستمينستر» (Tansey and Kermode, 1967-1968) فقط، بل في معظم دول شرق أوروبا أيضاً (Smith, 1989: chaps. 5 and 7-8). وقد صنف دينيس ديربيشاير وإيان ديربيشاير ٥٥ دولة على أنها دول تحتوي على سلطات تنفيذية برلمانية. ومعظم هذه الدول أعضاء في الكومنولث (Derbyshire and Derbyshire, 1996: 40). وأما الأنظمة الرئاسية فهي مثل تلك الموجودة في الولايات المتحدة، حيث يوجد رئيس تنفيذي.

كما يعدّ هذا النظام أكثر أنظمة الحكومات الدستورية شيوعاً مع وجود ٧٧ دولة يصنفها دينيس وإيان ديربيشاير أنها دول تحتوي على عدد محدود من الهيئات التنفيذية الرئاسية، وتوجد معظم هذه الدول في الأمريكتين وأفريقيا.

يمكن عرض الاختلافات الرئيسة بين الأنظمة من حيث الفصل والتوازن بين السلطات. وباتباع تفسير مونتسكيو للدستور البريطاني في القرن الثامن عشر، فلا تقسم الأنظمة الرئاسية سلطات الحكومة فقط إلى مؤسسات تشريعية (وضع القوانين) وتنفيذية (تنفيذ القوانين) وقضائية (تفسير القانون)، بل تسعى إلى فصل هذه المؤسسات من حيث الموظفون والتوازن بين بعضهم بعضاً. وتعتبر الحكومة ديمقراطية من حيث رفضها التركيز على السلطة المستبدة حتى لا تُستخدم في سلب الحقوق الفردية. كما تعتبر الفدرالية تعبيراً آخر للمنهجية ذاتها.

الجدول (٦ ـ ٢)
الأنظمة البرلمانية مقابل الأنظمة الرئاسية

	النظام البرلماني	النظام الرئاسي
الجمعية	«برلمان»	جمعية فقط
السلطة التنفيذية	رئيسان منفصلان لكل من الدولة والحكومة	رئيس منتخب من قبل الشعب
رئيس الحكومة	يعيّنه رئيس الدولة	يعيّنه رئيس الدولة كذلك
تشكيل الحكومة	يعين رئيس الحكومة الوزراء	يعين الرئيس النواب
المسؤولية	الحكومة مسؤولة بشكل كامل أمام البرلمان	الرئيس مسؤول أمام الشعب
أعضاء الحكومة	الوزراء دائماً أعضاء في البرلمان	يوجد فصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية
حلّ الجمعية	من خلال رئيس الدولة طبقاً لتوصية رئيس الحكومة	غير ممكن

المصدر: Verney, 1959.

وفي النظم البرلمانية يتمثّل التعبير الرئيس للديمقراطية بتطبيق مسؤولية الهيئة التنفيذية أمام الشعب من خلال البرلمان ـ وعملياً يعدّ استقلال السلطة القضائية أمراً مقبولاً، إلا إن السلطتين التشريعية والتنفيذية تعملان في تناغم نتيجة لكون الحكومة التشريعية أغلبية.

على الرغم من ذلك لا تناسب هذه القوالب الدستورية المذكورة الدول كلها. فقد وجد ديربيشاير أن اثنتي عشرة دولةً تستخدم ما يسمى بالسلطة التنفيذية المزدوجة، وهو ما نسميه هنا بـ «النظام المختلط». فعلى سبيل المثال، تبنّت فرنسا

وروسيا المعاصرتان (٢٠٠٣) بعض خصائص هذا النموذج الذي يمنح الرئيس المنتخب سلطات قوية؛ إذ يمكنه تعيين رئيس للوزراء لرئاسة الحكومة، ويكون مسؤولاً أمام البرلمان. ويبدو في كلتا الحالتين أن واضعي الدستور توقّعوا وجود قائد قوي يواجه مجموعة متفرقة من الأحزاب الضعيفة. غير أن مشكلة مثل هذا النظام تكمن في إمكانية اختيار الناخبين هيئة تشريعية لا تؤيد الأفكار السياسية للرئيس. وقد أجريت الانتخابات التشريعية في فرنسا في عدة مناسبات بعد الانتخابات الرئاسية، وكان نتيجة ذلك صعود تحالف جديد من القوى السياسية المختلفة إلى القمة. وفي هذه الحالات يقرّر الرئيس التعايش مع القوى المعارضة ـ أي الموافقة على السياسة المتبعة وعلى أعضاء الحكومة؛ إذ إن البديل الوحيد لذلك هو الاصطدامُ مع المعارضة مما سيتسبب في حدوث أزمة دستورية.

يمكن رؤية تفسير دستوري راديكالي جديد للديمقراطية في ما يسمى أحياناً بـ «الديمقراطية التوافقية»، ففي جميع الدول الديمقراطية الليبرالية يتم تخصيص دور شرعي للقوى السياسية التي تمثّل الأقلية (المعارضة) خارج نطاق الحكومة، أما في بريطانيا فقد أصبح هذا الدور معروفاً بمسمى زعيم معارضة صاحبة الجلالة، أما في الديمقراطية التوافقية فتتم المحاولة بضمان تمثيل الأقليات البارزة في الحكومة كالأغلبية تماماً وتعتبر سويسرا أفضل النماذج وأكثرها نجاحاً في هذا النوع من الديمقراطية، حيث يتم تشكيل الحكومة (المجلس الفدرالي) من مجموعة من ممثلين عن كل الأحزاب الممثَّلة في البرلمان بما يتناسب مع قوة كل حزب. ويبدو أن هذا النظام يتناسب مع المجتمعات المقسّمة تقسيمات دينية ولغوية وقومية، حيث ممكن

أن تكون الجماعات المهمة أقلية دائمة، ولذلك نجد الناطقين بالفرنسية، والألمانية، والإيطالية، والكاثوليك، والبروتستانت ممثَّلين في الحكومة. وقد تمت بعض المحاولات لتطبيق مثل هذا النظام في مجتمعات أخرى مقسّمة مثل لبنان، وإيرلندا الشمالية التي تمت فيها محاولة لتقاسم السلطة سابقاً لكنها كانت أقل نجاحاً. وحديثاً تبنّى دستور جنوب أفريقيا لعام ١٩٩٤ هذا النظام أداة تضمن تمثيل الأغلبية السوداء (حزب المؤتمر الوطني الأفريقي) والأقلية البيضاء (القوميون) في الحكومة خلال الفترة الانتقالية على الأقل. وفي عام ١٩٩٨ استخدمت هذه الأداة في التسوية السلمية في إيرلندا الشمالية أيضاً.

إضافة إلى النماذج البرلمانية والرئاسية يناقش فيرني النوع الرئيس الثالث للدستور الديمقراطي، وهو ما يسميه الدستور «العرفي» (Convention-Style Constitution) الذي صاغته الجمعية الثورية الفرنسية في عام ١٧٨٩. وقد ركّز التقليد الدستوري الفرنسي على شرعية الجمعية الوطنية السيادية التي تستند إلى الانتخابات العامة، ولا يجوز حلّ هذه الجمعية، ولا تمتلك الجمعية أي سلطة على أعضاء الحكومة الذين هم في الأصل من أعضائها، وقد ننسب بعض الدساتير الفرنسية الحديثة (ولا سيما دستور الجمهورية الثالثة من عام ١٨٧٠ حتى عام ١٩٤٠) إلى هذا النوع. وأما من جهة الآليات الدستورية، فيبدو أن الدستور السوفياتي وكثير من دساتير الكتلة الشرقية التي تأثرت به استندت إليه كذلك.

ولكي نكون أكثر واقعية، تعد الديمقراطية السوفياتية مثلاً لـ «ديمقراطية الحزب الواحد»، لأن السيطرة القانونية على البرلمان كانت بشكل واضح ضرباً خيالياً بالكاد يغطي على

احتكار الحزب الشيوعي للحكومة والمجلس التشريعي، وأي مؤسسة سياسية أو اجتماعية أخرى داخل الدولة، فكان يصوِّت على قرارات البرلمان بالإجماع بناءً على مبادرة الحكومة/ الحزب. ويكون الحزب بدوره خاضعاً لسيطرة من الأعلى من خلال أداة المركزية الديمقراطية. وقد يبرَّر ادعاء الديمقراطية فقط بفهم كبار أعضاء الحزب المتفوق للاشتراكية «العلمية» الذي يمكنهم من إدراك مصالح الطبقات العاملة وتمثيلها أكثر من العمال أنفسهم. وربما يكون من المستغرَب أن يؤخذ هذا المذهب على محمل الجد لفترة طويلة، ليس فقط في الاتحاد السوفياتي ـ حيث قد يكون التشكيك فتاكاً بالمعنى الحرفي ـ بل حتى بين المعلِّقين الأذكياء في الغرب.

هناك نسخة أخرى من ديمقراطية الحزب الواحد التي طُبِّقت في عدد من أنظمة ما بعد الاستعمار. فهنا تم إنشاء تحالف سياسي شامل للقتال من أجل الاستقلال، وعادة ما يكون الالتفاف حول قائد شعبي كاريزمي، ومن الطبيعي أن يحقق الحزب الوطني انتصاراً ساحقاً في الانتخابات العامة المستقلة، وتبدو معارضة القائد الوطني بمثابة خيانة عظمى ثم يحتكر الحزب الوطني الآن المحسوبية الكبيرة التي تتمتع بها الدولة الجديدة، ومن غير المستغرَب في مثل هذه الظروف أن تختفي كل معارضة للحزب، وقد حدث الأمر نفسه في الولايات المتحدة بعد الثورة الوطنية (Lipset, 1979). كما تشكل العداوات العرقية والإثنية في كثير من الدول التي استقلت حديثاً تهديداً خطيراً لوحدة الدولة والأسس الطبيعية لأي نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب، ففي مثل هذه الظروف قد يُجعل نظام الحزب الواحد حقيقة قانونية وسياسية كذلك، ويعتبر المثال السوفياتي

برهاناً إضافياً على مثل هذه الخطوة، خاصة بعد أن أعلنت الأنظمة الشيوعية مناهضتها للخطاب الإمبريالي الموجَّه إلى القادة القوميين الذين يحاربون القوى الإمبريالية/ الاستعمارية.

تختلف حقيقة أنظمة الحزب الواحد اختلافاً كبيراً ـ في كثير من البلدان ـ مثل غانا في عهد نكروما (Nkrumah) ـ حيث أخفى الخطاب الماركسي حول أهمية الحزب حقيقةَ استيعابه الظاهري من قبل الآلة الحكومية (Dowse, 1969). وقد تم إجراء تجارب مثيرة للاهتمام في عدد قليل من البلدان ـ مثل تنزانيا ـ لضم شرعية الحزب الوطني الواحد وقوته إلى فرص المشاركة الشعبية والاختيار من خلال انتخابات أولية تنافسية.

من الأمور الجلية هي أن أغلبية كبيرة من دول العالم المعاصر تدّعي بشكل ما أنها دول ديمقراطية، وسوف نستكشف في الفصل القادم المؤسسات والعمليات السياسية الديمقراطية بتفصيل أكثر، وستكون الأشكال التمثيلية الديمقراطية الغربية هي المعيار.

الأوتوقراطية العسكرية

من الواضح أن الحكومة العسكرية هي الشكل غير الديمقراطي الرئيس للحكومة في العالم الحديث. فهكذا هي قوة الميثة الديمقراطية التي تجعل مثل هذه الأنظمة تقدّم نفسها على أنها علاجات انتقالية مؤقتة للضعف المؤسف في النظام الديمقراطي. وتعد فكرة الالتحاق بالجيش في أجزاء من العالم أذكى الخطوات ليصبح المرء سياسياً طموحاً (القوات البحرية أو الجوية أو على الأقل أي سلاح آخر ذي فاعلية سياسية).

وعلى الرغم من ذلك، فمن النادر الاعتراف صراحة بهذه الدوافع ـ حتى في مناطق مثل أفريقيا أو أمريكا اللاتينية (حتى وقت قريب)، حيث كان عدد رؤساء الدول العسكريين أكثر من عدد الرؤساء المدنيين.

وقد يرجع جزء كبير من مطالبة القوات المسلحة بالسلطة إلى اعتبار نفسها مؤسسة غير سياسية، أي غير حزبية، وتلتزم فقط بالمصلحة الوطنية، لا بمصلحة فئة صغيرة من السكان. وقد تطلب القوات المسلحة السلطة بصفة متكررة لأنها مؤسسة تتمتع باستقامة وكفاءة كبيرتين ولأن الضباط ينتمون إلى نخبة عصرية مدربة ومتعلّمة ومنظّمة ومترابطة (على عكس السياسيين المدنيين).

ولا شك في أن معظم ضباط الجيش يقدِّرون بالفعل وحدة ضباط الفيالق واستقامتهم وقدرتهم على اتخاذ إجراءات فعّالة. ولذلك من المعروف أن الجيش الذي يتدخل في السياسة يعود إلى ثكناته بعد فترة من السلطة حين تتعرض قيمه للضغط؛ فتحت ضغط ضرورة اتخاذ قرارات حكومية ما قد يُفسر من خلالها أن الجيش ينحاز إلى مجموعة من الشعب من دون مجموعة أخرى؛ تنشأ نزاعات بشكل متكرر داخل الجيش، وهذه النزاعات لن تكون ظاهرة عندما يقتصر دور الجيش على الدور التقني. ونجد في أمريكا اللاتينية أنه تم تجنيد معظم الضباط من البيض، وجماعات ملّاك الأراضي، وتنحاز الحكومات التي تخضع لسيطرتهم إليهم فلا تتعاطف مع الهنود الريفيين أو مع سكان الأحياء المكتظة. وأما في أفريقيا فقد تقفز النزاعات القبلية والإقليمية بسرعة إلى الصدارة، كما يتضح بشكل حي منذ اللحظة التي تدخّل فيها الجيش في

نيجيريا في السياسة. فلم يؤدِّ تدخل الجيش حين أراد وضع حد للقبلية في الحرب الأهلية (١٩٦٦ ـ ١٩٧١) في نيجيريا إلا إلى مزيد من إراقة الدماء والفرقة والمحاباة والفساد من جانب السياسيين الديمقراطيين المدنيين. وبالمثل كان السياسيون في الزي العسكري الرسمي يختلسون ثروات البلاد النفطية تماماً كما كان يفعل أسلافهم في الزي المدني.

تختلف آليات التدخل العسكري اختلافاً كبيراً بحسب المكان والزمان، فإن للجيش دوراً مهماً كـ «ضامن» للدستور في بلدان مثل تركيا والبرازيل؛ ففي المثال التركي نجد الجيش وكأنه ورث هيبة أتاتورك (مؤسس القومية التركية الحديثة). فيرى الجيش أن له حق التدخل من أجل الحفاظ على أفكار أتاتورك القومية العلمانية الحديثة. وفي مثل هذه الحالات قد يمارس الجيش حق (الفيتو) ضد مشاركة بعض الجماعات في الحكومة بدلاً من ممارسة دور مباشر. وأما الشكل المتطرف للتدخل العسكري الذي يستولي فيه الضباط على منصب رئيس الدولة وجميع الوزارات والذي يتم فيه عزل الهيئة التشريعية وإلغاء أحكام القضاء، فهو نادر الحدوث. غير أن الشكل الأكثر شيوعاً هو أن يحل المجلس العسكري الأعلى أو أي هيئة مماثلة محل الهيئة التشريعية في الوقت الذي قد تظل فيه الحكومة العادية في يد مجلس وزراء يشتمل على أعضاء مدنيين، وقد يتم إنابة كبار الموظفين المدنيين ليتولوا أدواراً يقوم بها سياسيون مدنيون.

كلّما استمرت مشاركة الجيش في الحكومة، زاد عدد الوظائف التي تستولي عليها القوات المسلّحة. ومن المعروف،

حتى في ظل الحكومات المدنية استخدام سلاح المهندسين في الجيش في المشاريع التنموية الكبرى، أو استخدام الجيش لحفظ النظام في حالة الاضطرابات المدنية، وقد تتسارع وتيرة توسع دور القوات المسلحة. وبذلك ستؤدي متطلبات الجشع الفردي وتحقيق التوازن بين المجموعات إلى جعل المناصب الحكومية المبنية على المحسوبية ـ بداية من رؤساء المصانع المؤممة إلى المستشارين الجامعيين ـ تصب عند الموظفين العسكريين (في بعض الحالات لإبعادهم عن دباباتهم).

الأوتوقراطية المدنية

يرفض قليل من الدكتاتوريين المدنيين (الأوتوقراطيين) فكرة الديمقراطية، شأنهم في ذلك شأن نظرائهم العسكريين. ويدّعي معظمهم أنهم حكام ديمقراطيون أو أنهم يمهدون الطريق من أجل تطبيق النظام الديمقراطي بعد التخلص من الفوضى التي خلّفها النظام السابق الفاسد العقيم. ويستخدم فاينر (Finer) وصفَي «الديمقراطيات الزائفة» و«الأنظمة شبه الديمقراطية» لمثل هذا النوع من الأنظمة. وكما سنرى لاحقاً بالتفصيل (في الفصل السابع من هذا الكتاب) أنه من الصعب إجراء انتخابات حرة بمعنى الكلمة، لذلك قد يؤدّي التلاعب المتعمَّد في النظام الديمقراطي الشكلي إلى إرباك المعارضة الديمقراطية، وإرضاء الجهات الغربية مانحة المساعدات، والحلفاء الدبلوماسيين والعسكريين والمستثمرين أيضاً.

وقد تُستخدم مجموعة من الأدوات للحدّ من تأثير الانتخابات ونقد المعارضة. وتعدّ عملية تأجيل الانتخابات القادمة باستمرار من أكثر هذه الأدوات وضوحاً حتى تتمكن

من تحقيق نصر انتخابي عندما تُجرى، فضلاً عن حظر أحزاب من المعارضة باعتبارها «تخريبية»، أو «إرهابية»، أو «شيوعية»، أو «أصولية إسلامية» من المشاركة، أو بسجن كبار مناصري هذه الأحزاب، أو حظر جميع الأحزاب الأخرى باعتبارها تمزق الوحدة الوطنية. أما الأدوات الأقل وضوحاً فهي توظيف نظام المحسوبية لمصلحة المناصرين والتمييز ضد المعارضين، في ما يتعلق بالتوظيف في الدولة، وبالعقود الحكومية، وبإيقاف المشاريع العامة الكبرى. كما تُمنح رخص وإعانات وسائل الإعلام لأنصارها. أما المعارضون فيتم التنكيل بهم، ومعاقبتهم، أو حتى تصفيتهم جسدياً. وتُجرى الانتخابات ولكن في ظل نظام انتخابي «مزوَّر».

تتنوع الأسس الدستورية لمثل هذه الأنظمة الأوتوقراطية تنوعاً كبيراً، فغالباً ما يوجد في دول أمريكا اللاتينية دستور مكتوب (نظرياً) يماثل بشكل كبير دستور الولايات المتحدة، إلا إن الرئيس يتجاهله أو يتجاوزه ما أمكن له. أما في أفريقيا فقد تم تعديل دستور الاستقلال الأصلي الذي يعتمد على الدستور الفرنسي، أو دستور (ويستمينستر) عدة مرات باسم القومية التي تهدف إلى تبني نموذج الحزب الواحد، كما ناقشنا من قبل. وفي بعض الحالات يتحول النظام العسكري إلى نظام مدني، ولكن في ظل رئاسة دكتاتور عسكري الأصل يقوم بإنشاء حزب حكومي مدني ليؤيده، مثلما كان جمال عبد الناصر في مصر، والعقيد معمر القذافي في ليبيا، وصدام حسين في العراق. وهناك عدد قليل من الأنظمة الأصلية في شكلها مثل نظام «الإمبراطور» بوكاسا السابق في جمهورية/ إمبراطورية أفريقيا الوسطى.

ربما يكون أساس الدعم السياسي للنظام من الاختلافات الأكثر أهمية بين هذه الأنظمة، فكما رأينا سابقاً كانت أنظمة أمريكا اللاتينية تحظى بدعم ملّاك الأراضي، والجيش، والكنيسة. وقد تمثّل الأنظمة في أفريقيا والشرق الأوسط خلفاء تحالف من «المفكرين» القوميين (مثل الأقلية الغربية المثقفة) التي حلّت مكان النخبة الإدارية الاستعمارية، وأَثْرَوا أنفسَهم وعائلاتهم في بعض الحالات من خلال بعض الأعمال التي تستفيد من محسوبية الدولة. ففي هاييتي كان نظام دوفالييه (Duvalier) يحظى بدعم جيش خاص من العصابات ـ تونتونز ماكو (Tontons Macoute).

ربما تتعلق قضايا درجة «الزمالة» (collegiality) ضمن النظام نفسه واستقراره بقضايا الدعم الاجتماعي له. فكلما اعتمد النظام الأوتوقراطي على قائد كاريزمي واحد أو أكثر، يبني بوحشية آليته الشخصية التي تعتمد على المحسوبية والإرهاب والولاء الشخصي ازدادت احتمالية حدوث عدم استقرار على المدى البعيد، فأما قضية الخلافة فهي قضية صعبة للغاية في مثل هذه الحالات. فعلى الرغم من ذلك، قد يتم تبنّي ابن القائد المتوفّى من قبل العناصر التي كانت تدعم الأب، كما حدث مع دوفالييه وكيم إيل سونغ (Kim Il-sung) (كوريا الشمالية). وأما في البلدان التي يعتمد فيها النظام على تحالفِ قوىً اجتماعية مهيمنٍ، يكون فيها تقاسم أكبر للسلطة واستقرار أكبر. وتعتبر المكسيك أفضل مثال على ذلك، حيث هيمن فيها الحزب الثوري المؤسسي (Partido Revolucionari Institucional) على البلاد في معظم فترات القرن العشرين (حتى عام ١٩٩٧). فقد تشبث الحزب بقوة بمبدأ أنه لا ينبغي أن يحكم رئيس واحد

أكثر من ست سنوات حتى لا يتمكن أي فصيل من اكتساح الفصائل الأخرى. وعلى الرغم من اسمه، غير أن الحزب يمثل تحالفاً يتكوّن من آليات سياسية محلية لها في الغالب روابط بيروقراطية وعسكرية وزراعية وعمالية قوية.

الحكومات التوتاليتارية

يمكننا الآن العودة إلى مفهوم التوتاليتارية لتفصيلها تفصيلاً وافياً. وقد رأينا أن كريك عرّف التوتاليتارية من حيث الدور الشامل بعكس الأنظمة الجمهورية (أو الديمقراطية الليبرالية) الحديثة التي توفر مساحة كبيرة لما يعرف بالمبادرة الخاصة والسيطرة. فقد انتُقدت الدولة التوتاليتارية نتيجة ميلها إلى احتواء أي دولة حديثة. ولم يكن كريك هو من صاغ مصطلح «التوتاليتاريا»، ولا يشدد كل المؤلفين الذين يستخدمونه على تناول كريك للمصطلح كما أبرزناه هنا.

ركّز كتّاب آخرون (مثل: Arendt, 1967 and Friedrich, 1964) فقط على منظور أنشطة الدولة التوتاليتارية من دون التركيز على تشابه الأساليب التي يوظّفها مثل هذا النظام للسيطرة على الشعب، وتعتبر الدولة التوتاليتارية دولةً توظف التكنولوجيا الحديثة وتقنيات التنظيم في فرض السيطرة الكاملة على حياة سكان الدولة الصناعية الكبرى والحديثة.

ولذلك نجد أن كل من ألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي الستاليني وظّف حزباً جماهيرياً واحداً لخلق حماسة وفرضها على جزء من السكان. أما الأساليب الشيوعية مثل الصحف والسينما والراديو، فاحتكرها النظام واستخدمها للترويج

لـ «عبادة» شخصية القائد. كما يعد استخدام الإرهاب ـ أي استخدام التعذيب والإبادة الجماعية لقطاعات سكانية بأكملها ـ من سمات هذه الأنظمة. وعلى الرغم من أن الطغاة التاريخيين استخدموا هذه الأساليب، إلا إنها لم تكن دائماً بالقدر والمنهجية نفسيهما. وبالتأكيد فمن المنظور الليبرالي تبدو الاختلافات في الأهداف الظاهرة لمثل هذه الأنظمة ـ التي تسعى إلى خلق مجتمع لا طبقي أو مجتمع ذي عرق نقي ـ أقل أهمية من واقع هذه الأنظمة المريع ومجاوزاتها.

وقد جادل منتقدو هذه المنهجية لتحليل الدول الحديثة بأنها تسعى إلى حثّ كل الأنظمة الاشتراكية التقدمية لتكون مثل هتلر أو ستالين؛ أو أن الاتحاد السوفياتي ما بعد ستالين كان مجتمعاً بيروقراطياً محافظاً، وليس مجتمعاً يعتمد على الإرهاب؛ أو أن مفهوم السيطرة «التوتاليتارية» يُطبق بطريقة أفضل على أنشطة الرأسمالية الحديثة لخلق مجتمع استهلاكي؛ لذلك يقول ماركوز (Marcuse, 1964: 13) بأنه في مجتمعات المستهلك الممكننة الحديثة:

> تميل الأجهزة الإنتاجية إلى أن تصبح أجهزة توتاليتارية إلى الحد الذي تحدد عنده ليس فقط الحاجة إلى مهارات مهنية ومواقف على الصعيد الاجتماعي، بل في الاحتياجات الفردية والتطلعات أيضاً. . . وتساعد التكنولوجيا على تكوين أشكال جديدة للسيطرة الاجتماعية تعد أكثر فاعلية وهناءةً.

وربما يجدر بنا هنا أن نتناول بتفصيل وافٍ بعض الأمثلة الواقعية قبل العودة إلى تقييم هذه الانتقادات.

الحكومة النازية

يمكن القول من وجهة نظر الآلية الحكومية والسياسية إن ألمانيا في عهد هتلر كانت أقل ابتكاراً من الشيوعية السوفياتية أو حتى الفاشية الإيطالية. فقد استولى هتلر على كل آليات الدولة الألمانية الموجودة مثل الآليات الاستشارية (الحكومة) وترك معظمها من دون تغيير، فقبل انتصار الحزب النازي في الانتخابات الديمقراطية كان الجيش يعمل إلى حد كبير على أسس مهنية. وتم تطعيم آليات الدولة الموجودة بهيئات إضافية جديدة، مثل البوليس السري الغستابو (Gestapo) الذي كان يستخدم التعذيب والإرهاب للقضاء على مقاومة النازي. ومنح أمن الدولة (القميص الأسود) وجيش الإنقاذ (القميص البني) التابعين للحزب النازي سلطات حكومية، كما كان الولاء للفوهرر وللدولة مميِّزاً، وكان هتلر يستغل فصائل الحزب النازي ضد بعضها، ويخلط الخطوط الطبيعية للبلاغات البيروقراطية.

وعلى الرغم من الخطابات التعبوية الكثيرة تقول بعض التحقيقات الأمريكية الاستراتيجية أن الاقتصاد الألماني كان أقل تعبئة في زمن الحرب من الاقتصاد البريطاني. فعملياً كان الاقتصاد متروكاً في أيدي مالكيه آنذاك (إذ كانوا من غير اليهود). وأما في اقتصاد زمن الحرب فكان العبيد وعمال معسكرات الاعتقال أو المناطق المحتلة يكملون العمل الطبيعي، إلا إنهم كانوا يعانون عجزاً صارخاً في الموارد.

كانت برامج إبادة اليهود، والشيوعيين، والغجر، والمعوقين ذهنياً من السمات المروِّعة للنظام، ولكن يبدو أنها أثرت بشكل ضئيل في باقي شرائح المجتمع. فقد تأمّن ولاء هذه

الشرائح للنظام بشكل أساس بسحر الدعاية للشرف الوطني، والمهرجانات الشعبية الحاشدة، والمظاهرات، وبالانتصارات السياسية والعسكرية الأولى، وبإعادة العمالة الكاملة.

الحكومة السوفياتية

كان الحزب النازي المنظّم بشكل رئيس كميليشا لحرب الشوارع أقل تأثيراً في تأكيد السيطرة الكاملة من الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي. فقد كان الحزب الشيوعي السوفياتي منظّماً على نمط نظام «الخلية» الذي يعتمد على مكان العمل. وعكس هذا التنظيم الذي يعتمد على المصنع لفصيل البلاشفة الأصلي، الحزب الديمقراطي الاجتماعي. وبرهن أنه مثالي في تأكيد السيطرة ليس على المصانع وحسب، ولكن على مكاتب الحكومة، ووحدات الجيش، والمدارس، والجامعات. فقد كان من واجب كل شيوعي أن يشكّل خليةً في مكان عمله، وأن يشارك من خلال الخلية في ضمان تنفيذ سياسة الحزب هناك.

وُجد الحزب الشيوعي السوفياتي كذلك بوصفه حزباً مناهضاً للرأسمالية أنه من الأسهل عليه بكثير تشديد سيطرته الكاملة على النشاط الاقتصادي من خلال نظام التخطيط الاقتصادي. ومن الممكن اعتبار استخدام ستالين للشرطة السرية ومعسكرات الاعتقال محاولة ناجعة للسيطرة الكاملة وجد فيها المواطنون العاديون، وفي نهاية المطاف أعضاء الحزب البلشفي الأصليون، أنفسهم ضحايا للإرهاب.

تحوّلت المؤسسات والسياسة الحكومية بشكل كبير نتيجة الثورة، فحلّ الجيش الأحمر مكان الجيش القيصري، كما تمت إعادة قولبة المؤسسات التشريعية بالكامل. وأصبح من المتوقَّع

أن يشارك المواطنون العاديون بحماس في السياسة بدلاً من مجرد الولاء الذي كانوا يكنّونه للقيصر.

من الواضح أن إرهاب ما بعد ستالين أدّى دوراً أقل بكثير في النظام السياسي؛ إذ كان للمصلحة الذاتية، والشرف الوطني، والخضوع المحافظ دور أكبر في نظام راسخ لأجل طويل.

وعلى الرغم من الفوارق، يبدو للمؤلف أن بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي في عهد ستالين الكثير من القواسم المشتركة، يمكن للمرء أن ينشئ منها «النموذج المثالي» المتطرف (انظر مبحث «المنظمات التطوعية» في الفصل الثامن من هذا الكتاب) للحكومة ـ الحكومة «التوتاليتارية» ـ التي تختصر أوجه الشبه بينهما من حيث منظورهما الشمولي وأساليبهما الوحشية. ولن يكون من المستحيل تصوّر، على سبيل المثال، أن يستخدم نظام إيكولوجي أو ديني توتاليتاري في المستقبل تكنولوجيا المعلومات الحديثة والاكتشافات السيكولوجية والصيدلانية للمراقبة وللسيطرة بشكل أكبر مما فعله هتلر أو ستالين، ولكن ما لا يمكن أن يتم هو افتراض أن كل نظام يوصف بأنه شيوعي أو فاشي يشترك في جميع هذه السمات، وعملياً لا يوجد خط واضح للتمييز بين الأنظمة الأوتوقراطية والسلطوية والتوتاليتارية. فالنظام السوفياتي السابق والحكومة الصينية الحالية يمكن أن يعتبرا من هذه الفئات، خاصة عندما تقلل الإصلاحات الاقتصادية التي تعتمد على السوق من السلطة المباشرة للحزب.

منطقياً، يمكن أن يتعاطف أحدهم مع اعتقاد ماركوز بأن النظام الرأسمالي يقولب مفاهيم كل شخص وسلوكه ومن الممكن أنه يتم «غسيل دماغنا» لنصبح مستهلكين صالحين.

وبذلك يمكن استخلاص تشابه ذلك مع محاولة هتلر خلق قومية آرية نقية أو مع برنامج الاتحاد السوفياتي لخلق «الرجل السوفياتي الجديد». ومع ذلك فإن استخدام ماركوز مصطلح «التوتاليتاريا» لوصف هذه الظاهرة هو استخدام مضلل لعدم وجود اتجاه سياسي منسَّق متعمَّد في هذه العملية. كما إننا لم نسلب حريتنا في الاختيار فوق ألم سجننا. كما إنه لا تتم رقابة أنماط الحياة البديلة ـ على الرغم من إمكانية الحد منها. غير أنه يمكن لسجناء الحرب الذين تم «غسل أدمغتهم» في معسكرات الاعتقال الكورية أن يميزوا بكل تأكيد هذه العملية من خلال الجلوس الطوعي أمام برامج التلفزيون «الرأسمالية».

الحكومة الإسلامية ـ كسر القالب

رأينا في الفصل الرابع أن الإسلام يعتبر بشكل متزايد بديلاً للديمقراطية والرأسمالية كطريق لتقدم الجنوب، غير أن المشكلة الرئيسة تكمن في خلق مؤسسات اقتصادية وسياسية مميزة وفعالة لأي دولة إسلامية مطروحة.

بينما تحتوي الآثار القرآنية بعض النصوص الإيجابية حول الأمور الاقتصادية ـ لا أخلاقية دفع الفائدة، وفرضية دفع الزكاة للفقراء ـ فقد ثبت صعوبة مأسستها في في نطاق اقتصاد حديث (مثلاً الرأسمالي). ويوضح القرآن بشكل مشابه أنه يجب حكم الأمة (مجموع المؤمنين) من الذين يؤمنون بالتعاليم الدينية، وأن تتحد، وأن على الحكام الاستماع إلى صوت المجتمع ـ غير أنه لا ينص على مؤسسات سياسية ودينية محددة. إضافة إلى ذلك تختلف الطائفتان الرئيستان ـ السنة والشيعة ـ في وقت مبكر في موضوع الخلافة (القيادة السياسية) (Fischer, 1980). كما تشمل

الخلافات الأخرى تشديد الشيعة على أهمية علماء الدين ودور الشهداء. وتعتبر العلاقة بين التشريعات القرآنية والدولة الحديثة ودور المؤسسات الانتخابية قضايا على قدر كبير من النقاش في البلدان الإسلامية.

عملياً تختلف الدول المعاصرة الملتزمة بالإسلام بشكل كبير في ترتيباتها السياسة والاقتصادية. فعلى سبيل المثال تحتفظ المملكة العربية السعودية وبلدان عديدة يهيمن عليها السنة في الخليج، وبروناي، والأردن إلى درجة ما، بحكم عائلات ملكية، حيث تستمر فيها العائلة الزعيمة في مجتمع قبلي حديث بالحكم من دون صياغة هائلة للمواد الدستورية. كما تستخدم عائدات النفط بطريقة أبوية لضمان ولاء الشعب الأصلي ـ يتم حرمان مهاجرين حديثين عديدين من المشاركة في الحكومة والمواطنة. وعلى الرغم من عقد أشكال متنوعة من البرلمانات التشاورية، إلا إنها كانت تُحلّ في أغلب الأوقات إذا ما أظهرت نقداً مبالغاً فيه. وتتنوع الممارسات الاجتماعية، إلا إنه في المملكة العربية السعودية، على وجه الخصوص، يتم تطبيق صارم للمواقف التقليدية حيال المرأة، والكحول، وما شابه من خلال محاكم دينية تفسر القرآن وفقاً لتفسير المذهب السني الوهابي المتشدد المحافظ. وفي أفغانستان برزت أفكار مشابهة بلغت ذروتها بحظر نظام الطالبان بشكل فعال عمل المرأة، وتعليمها، وحتى معالجتها في المستشفيات، وبتدمير المعالم التاريخية العالمية المشهورة.

وعلى العكس من ذلك، فالدولة الشيعية في إيران التي تلت قيام الثورة ضد شاه إيران تبنت دستوراً أصيلاً. فالسلطة هناك مقسمة بين الحكومة والقائد، أو مجلس القيادات. وتعتمد الحكومة (الرئيس، ورئيس الوزراء والوزارة) على مجلس شورى وطني

منتخب. ويرأس العالِم أو العلماء المسلمين نظام القضاء، ويقوم بمهام قائد الجيش، ويفصل في أهلية المرشحين للرئاسة. وبينما تعتبر مدرسة فكرية إسلامية واحدة هي الدين الرسمي للدولة، فإن الزرداشت، والمسيحيين، واليهود معترَف بهم كأقلية دينية (غير إسلامية) ويتم التساهل معهم. كما ينص الدستور على مسؤولية الحكومة في إشاعة الإسلام، وصلاحيتها في مصادرة الثروات المستمدة من «الربا، والغصب، والرشوة. . إلخ (المادة ٤٩ من الدستور). وتقسم السلطة التشريعية بين مجلس الشورى ومجلس الأوصياء ـ وهو يضم علماء إسلاميين يراجعون التشريعات لضمان توافقها مع الإسلام ـ وعملياً، فمنذ وفاة القائد الثوري الأول، آية الله الخميني، برز كثير من التوترات بين النزعات الأكثر براغماتية والتحديثية التي تتمحور حول الرئيس والقوى الأكثر محافظة التي تتمحور حول مجلس القيادة. غير أن مثل هذا النموذج من الحكومة الإسلامية أقل قبولاً في التي يكون فيها المذهب السني أقوى، وحيث لا توجد هرمية مؤسَّسة للعلماء الإسلاميين.

أما في بلدان مثل مصر (وسابقاً في إيران) حيث القوى الإسلامية تواجه حكومةً أكثرَ علمانيةٍ، فإنها لا تستمد الدعم الشعبي من تجار البازار الأقوياء فقط، بل كذلك من نظام الرعاية غير الرسمي الذي يعتمد على الزكاة التي تدفع إلى المساجد وتقسَّم من قبل القادة، ولا تتمكن المعارضة من تقديم مشاريع مقنعة لترتيبات اقتصادية غير رأسمالية تتجنب دفع الفائدة. ويمكن للقوى الإسلامية في المعارضة تحقيق سمعة كبيرة في الانضباط والصفاء الديني الذي ساعد حركة الطالبان في أفغانستان من تحقيق انتصارها الأولي.

وعلى الرغم من ذلك، يرى البعض أن الإسلام أثبت أنه

مفيد في معارضة النفوذ الغربي، غير أنه أقل تأثيراً في بناء نموذج بديل لإدارة سياسية واقتصادية، أو في توحيد المؤمنين سياسياً.

الحكومة متعددة المستويات

ناقشنا في هذا الفصل حتى الآن أشكال الحكومة من منطلق الحكومات الوطنية، ومع ذلك فمن الواضح أن افتراض وجود دولة واحدة وحكومة واحدة في منطقة جغرافية ما، هو افتراض كبير وغير مبرَّر على الأرجح. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال يعيش كثير من الناس في مدينة ما يوجد فيها حكومة بلدية التي يمكن أن تكون جزءاً من بلد أكبر، كما إنهم يعيشون في ولاية، فضلاً عن كونهم خاضعين لحكومة الولايات المتحدة. وعلى نحو مشابه، ففي المملكة المتحدة هناك أشخاص عديدون خاضعون لثلاث طبقات مختلفة من الحكومة: الحكومة المحلية، والحكومة البريطانية، والاتحاد الأوروبي. وأما في باقي المملكة المتحدة، فهناك طبقة حكومة إضافية موجودة على المستوى الوطني أو على المستوى الإقليمي تعمل في اسكتلندا، وويلز، وإيرلندا الشمالية. وقد ناقشنا (في الفصل الثاني) نزعة المنظمات الحكومية الدولية لممارسة دور متنامٍ في الحكومة، وفي سياسة الدول القومية، وهكذا يجب اعتبار نشاطات منظمة التجارة العالمية، والناتو، والأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها في هذا السياق. ولذلك فإننا بحاجة إلى تحليل الفروقات بين مستويات الحكومة والعلاقات بينها، وما الذي يقوم به كل مستوى حكومي، وما يجب أن يفعله.

في **العقد الاجتماعي**، اقترح جان جاك روسو أنه بإمكان الدول القومية العملاقة أن تكون حرة مرة كل بضع سنوات في

الانتخابات العامة. وقارن كل هذه الترتيبات بصورة سلبية مع بلده جنيف، حيث يشارك المواطنون بحميمية في حكومة مجتمعهم. ومن الطرق الواضحة التي يتم فيها، بالتأكيد، الحد من درجة اعتبار صنع القرار في الدولة نائياً هي، بالطبع، عبر محاولة جعل الدولة المعنية متواضعة، وبناءً عليه غير بيروقراطية ما أمكن. وكما رأينا فإن الفوضويين يؤيدون تقسيم العالم كله إلى شبكة من مجتمعات طوعية ذاتية الحكم.

من مساوئ تعدد صغار الدول احتمال تزايد العنف الداخلي بينها (على الرغم من عدم قدرة مثل هذه الدول أن تصبح دولاً نووية). وهناك مشكلة أخرى تتمثل في إمكانية الفشل عن التعبير عن مشاعر وطنية أوسع أو هوية إقليمية، ومن المحتمل كذلك أن يكون هناك انعدام القدرة على القيام باستثمارات واسعة ضرورية لأنظمة نقل معقدة، وصحة متطورة، ومرافق تعليم وبحوث. وبالتأكيد فلن يكون من الممكن القيام باستكشافات مأهولة للفضاء الخارجي، والتسلح النووي في غياب دول كبيرة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

يتعرض التوزيع الفعلي للسلطات بين طبقات الحكومة نوعاً ما إلى الخطر بوجود تأثيرات تاريخية مهمة للغاية. ففي المملكة المتحدة ساهمت فكرة سيادة البرلمان الوطني بتركيز قوي للسلطة على المستوى الوطني. وأما في الولايات المتحدة وفي سويسرا، تقدمت الولايات والكانتونات على الحكومات الفدرالية واحتفظت بصورة استثنائية بسلطات قوية. وعلى الرغم من ذلك، تتجه النزعة في معظم أنحاء العالم نحو تركيز أكبر للسلطات في مستويات أعلى في الحكومة.

ساهمت عوامل عديدة في هذه النزعة نحو المركزية، وأحد العوامل البسيطة هو أن الحكومة المركزية ستكون بشكل طبيعي أكبر الحكومات في الدولة، وبذلك تحتوي على أكبر قدر من تركيز الخبرات. ولا يعطي مذهب سيادة الدولة الوطنية الشرعيةَ لصنّاع القرار في الحكومة المركزية وحسب، ولكنّه يكفل أيضاً أنهم سيقومون بتنسيق العلاقات مع الدول الأخرى، ومن الواضح أن التحكم بالمنظمات الرئيسة القادرة على استخدام الإكراه المادي (ليس القوات المسلحة وحسب، بل ربما نوع من الفِرق الداخلية لمكافحة الشغب) يقوّي الحكومات المركزية. ويتمثل أحد العوامل الرئيسة في معظم النظم في أن المستويات الأعلى للحكومة تسيطر عادة على آليات فرض الضرائب الفعالة ـ خاصة ضريبة الدخل. إضافة إلى ذلك، فمن الواضح في مجالات عديدة من الحكومة، مثل التجارة، أن «اقتصاديات السعة» تعني أن العمليات الكبيرة، غالباً المُحَوْسَبة، تكون أكثر فعالية من تلك العمليات الصغيرة.

لا تعارض الاعتبارات الديمقراطية هذه النزعات المركزية وحسب، ولكن تعارضها كذلك الحاجة إلى توفير سياسة فعالة للمواطنين حيث يعيشون. وبما أن الظروف ستختلف من مقاطعة محلية إلى أخرى، فإن حلاً مركزياً من «الأعلى إلى الأسفل» للمشكلة تم تصوره، يمكن أن يترجَم إلى استجابة غير مناسبة للمشاكل المحلية (انظر الفصل الثامن). ففي أوروبا أيّد الاتحاد الأوروبي تطوير مؤسسات إقليمية ووفر لها الهبات للتنمية الاقتصادية ولمقاصد أخرى.

يمكن تطبيق فكرة «التفريع» لتقرير أي مستوى من الحكومة يجب تفويض السلطات إليه. وقد تم ضمّ هذا المبدأ في معاهدة

ماستريخت حول مستقبل الاتحاد الأوروبي (المربع (٦ ـ ٤)).

المربع (٦ ـ ٤)
مبدأ «التفريع»

يؤيد صنع القرارات السياسية دوماً ما أمكن في المستويات الدنيا من مستويات الحكومة.

إن مزايا تحكم ديمقراطي أفضل ومرونة الاستجابة للظروف المحلية توجد تسليماً برعاية المستويات الأدنى. ففي المملكة المتحدة المعاصرة فسّرت الحكومات هذا المبدأ نوعاً ما بطريقة اختيارية. فقد كان هناك تشديد مماثل على منح الحكومات المحلية أقصى درجة من سلطات صنع القرار كما أكدت ذلك الحكومة المركزية في علاقاتها مع أوروبا (Duff, 1993).

ومن المثير للاهتمام ملاحظة التأييد الشديد لـ «مبدأ التفريع» في المناشير البابوية للقرن العشرين. وبذلك أعلن البابا ليو الثالث عشر في منشور **في السنة الأربعين** (*Quadragesimo Anno*):

> إنه ظلم، وشر كبير، وإخلال بالنظام الحق أن تدعي منظمة كبيرة على مستوى عالٍ لنفسها مهاماً يمكن أداؤها بفعالية من قبل هيئات أصغر وفي مستوى أدنى.

ولذلك يتناسب مبدأ «التفريع» بسهولة مع الأحزاب الديمقراطية المسيحية الأوروبية.

هناك وجهان إضافيان ذوا صلة بتقسيم السلطات بين مستويات الحكومة جديران بالاستكشاف. **الأول**، من يقسّم

السلطات بين مستويات الحكومة؟ و**الثاني**، ما هي العلاقات بين المستويين عندما يكون كلاهما مهتمين بالقضية نفسها؟ يُلخَّص هذان الوجهان في المربع (٦ ـ ٥).

المربع (٦ ـ ٥)

العلاقات بين مستويات الحكومة

مبدئياً يُعتبر النظام «**الفدرالي**» النظامَ الذي يكون فيه تخصيص السلطات مستقلاً عن مستوى الحكومة الآخر. فكل مستوى له مجال تأثيره المحدد، ويدوَّن هذا عادة في دستور مكتوب ويفسَّر بطريقة مستقلة (من قبل المحاكم في حال نشوب نزاع).

(Wheare, 1963)

في نظام «التفويض» فإن مستوى الحكومة الأعلى يوجد السلطات ويمنحها إلى مستوى أدنى (منتخَب) من الحكومة لممارستها.

أما في النظام «اللامركزي» فيتم إنشاء هيئات الإدارة المحلية من قبل الحكومة المركزية، ومن الممكن أن تُمنح بعض الصلاحيات لتفسير السياسة المركزية واستشارة الرأي المحلي.

أما في النظام «الكونفدرالي» فتُمنَح السلطات إلى حكومات المستوى الأعلى من قبل حكومات المستوى الأدنى التي يمكن أن تقوم بسحبها (كما هو الحال مع معظم المنظمات الدولية).

(تعريفات المؤلف)

يتمتع ما يزيد عن ثلث الديمقراطيات الليبرالية الحديثة بقليل بهيئة تنظيم فدرالي أو شبه فدرالي، كما إن أكثر من ثلثها لديه بعض أشكال التفويض.

يتوقع المرء، في ظاهر الأمور، من الحكومات ذات

المستويات الدنيا في النظام الفدرالي أن تتصرف بشكل مستقل عن الطبقات العليا. وقد يتوقع من المستويات العليا في الأنظمة المتطورة أن تتفاوض على تفسير محلي للسياسات الدولية ضمن إطار من التوجيه القانوني الدولي، كما قد تفسر البيروقراطيات المحلية السياسات الدولية ببساطة وفقاً للظروف المحلية في الأنظمة اللامركزية، ويُتَوَقّع من الطبقة العليا أيضاً أن تتصرف في الأنظمة الفدرالية وفقاً لإجماع الآراء من الطبقة الدنيا.

من الناحية العملية، يبدو نشوء قدر من التنسيق والتعاون والتفاوض بين المستويات في كل الأنظمة. ولذلك فإن الكتّاب الأمريكيين الذين يكتبون حول الفدرالية الأمريكية مالوا إلى استخدام مصطلح «الفدرالية التعاونية» للإشارة إلى المدى الذي تميل إليه سلطات الدولة للتعاون مع مبادرات السياسة الفدرالية للحصول على دعم كبير من الميزانية الفدرالية.

وعلى النقيض من ذلك فقد يوحي التحليل الواقعي أن طريقة عمل البيروقراطيات الحكومية هي حث البيروقراطيين المهنيين المحليين على تنفيذ السياسات المركزية. غير أنه في كثير من الأحوال يقع جزء من البيروقراطية المركزية، إلى حد كبير، تحت تأثير «مافيا» محلية لدرجة أنه يتم تجاهل السياسات الوطنية التي تتعارض مع المصالح المحلية، كما هو الحال في إيطاليا (Banfield and Banfield, 1967). وعلى العكس من ذلك، ففي الاتحاد السوفياتي، تكون سلطات الدولة مستقلة صورياً فقط تحت السيطرة السياسية الكاملة لحزب سياسي مركزي (Schapiro, 1965). وكذلك يُعد الاتحاد الأوروبي مثالاً كلاسيكياً للعلاقات الضبابية التي قد تنشأ بين مستويات الحكومة.

المؤسسات السياسية الأوروبية

تبرر الأهمية السياسية المتزايدة للمؤسسات السياسية الأوروبية بالنسبة إلى بعض الدول وطبيعتها غير العادية، ومقارنةً بالنماذج البرلمانية والرئاسية التي نوقشت مسبقاً، بعض النقاشات الإضافية هنا. فنعني بـ «المؤسسات الأوروبية» هنا المؤسسات المرتبطة بالاتحاد الأوروبي، وتجدر الإشارة إلى وجود هيئات عديدة منفصلة أيضاً قد تغطي معظم أوروبا. وتشمل هذه الهيئات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والاتحاد البرلماني الأوروبي، والهيئات التقنية مثل المركز الأوروبي للأبحاث النووية.

وما يجدر ذكره هنا ربط مستقبل الاتحاد الأوروبي المحتمل ببعض المواضيع التي عُرضت مسبقاً في هذا الفصل حين تناولنا قسم العمليات. فالاتحاد الأوروبي يعد مثالاً مثيراً لعمليات التغيير السياسي، فقد تطوّر، كرد فعل لتأثير الحربين العالميتين في قلب أوروبا، من منظمة لتنسيق إنتاج الحديد والصلب في ست دول إلى قوة عظمى قارية ذات قدرات في أقل من خمسين عاماً، وكان في جزئه الأكبر قصةَ بناء تحالفات حول المصالح المشتركة ومميزات التجارة ضد مساوئها والتماس الاستيعاب حين تتعارض المصالح الوطنية.

تعتبر النشأة الأولى للمجموعة الاقتصادية الأوروبية على أساس مجموعة الحديد والصلب الأصلية صفقةً تساومية عُقدت بنظرة أكثر نبلاً. ويعتبر إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية جزءاً من عملية قبلت بموجبها الحكومة الفرنسية إعادة تأهيل ألمانيا الغربية داخل مجتمع الدول الديمقراطية في مقابل تدابير من

التكامل الاقتصادي في الصناعات الأساسية، فضلاً عن التعاون في قضايا الدفاع من خلال حلف الناتو. وبذلك لن تكون محاولة ألمانيا للهيمنة على أوروبا اقتصادياً وعسكرياً بصورة مستقلة عملية، وبالإضافة إلى ذلك خفّت حدة موقف الناخبين الريفيين في فرنسا تجاه الوحدة من خلال الحماية والدعم الزراعي الكبيرين. وعلى الرغم من أن تفاصيل معاهدة روما كانت إلى حد ما محرجة، غير أنه كانت تكمن وراء ذلك رؤية لجنة العمل للولايات المتحدة الأوروبية لجان مونيه (Jean Monet).

من الملاحظ أن معظم الدول التي «انضمت إلى أوروبا بين عام ١٩٥٧ وأوائل التسعينيات شاركت بالتزام لرؤية أوروبا متحدة وديمقراطية ـ فكرة أوروبا كرمز سياسي ـ . فعلى سبيل المثال انضمت كل من إسبانيا، والبرتغال، واليونان إلى ما كان يعرف سابقاً بالمجموعة الأوروبية بعد إنهاء فترات الدكتاتورية المستبدة، معتبرين ذلك خطوة مهمة نحو الانضمام إلى التيار السياسي العام لتطوير أوروبا. وبالمثل فإن دول الكتلة الشرقية السابقة، مثل بولندا، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا، والمجر التي أصبحت أعضاء في عام ٢٠٠٤، ترغب في التشديد بشكل واضح على مستقبل طويل الأجل باعتبارها جزءاً من أوروبا الديمقراطية والمتحدة.

وعلى العكس من ذلك، تم تأييد الطلب البريطاني للانضمام محلياً، حتى من قبل مؤيديه بوصفه معقولاً، وحتى ضرورياً كخطوة اقتصادية أكثر منه خطوة سياسية. وكذلك أكد أنصار الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية أنه «بمقدورنا المحافظة على علاقاتنا السياسية الخاصة بالولايات المتحدة والكومنولث البريطانية، وأن السيادة البرلمانية ستبقى غير منتقصة

بهذه الخطوة». وحتى بعد فترة طويلة من إسقاط بروكسل لعبارة «الاقتصادية» من اسم المجموعة واصلت الحكومة البريطانية بالإبقاء عليها. وفي ظلّ هذه الظروف كان من الواضح أن الرئيس الفرنسي ديغول رفض أول طلب تقدمت به بريطانيا للانضمام خوفاً من حصان طروادة أمريكي يقوّض الاتحاد الأوروبي. وقد شعر جاك شيراك، خَلَف ديغول خلال الغزو الأنكلو ـ أمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، جيداً أنه تم تبرير تلك المخاوف.

منذ انضمامها، مارست المملكة المتحدة دوراً متردداً بعض الشيء؛ ففي ظل قيادة السيدة تاتشر، وعلى الرغم من إبداء التحفظ على الصعيد السياسي، أظهرت بعض الحماس لإنشاء سوق أوروبية موحدة (١٩٩٢). وتناسبت إزالة العقبات التجارية لخلق «تكافؤ الفرص» في جميع أنحاء أوروبا مع سياسات السوق الاقتصادية الحرة لحكومة تاتشر التي سمحت بتعزيز الإجراءات التشريعية بصفة مؤقتة ليتم تقديمها لهذا الغرض. وبدت سياسة سعر الصرف في الحفاظ على علاقة مستقرة مع المارك والفرانك في نهاية المطاف من خلال آلية سعر الصرف الأوروبية، كأنها نذير لاتحاد مالي قريب، على الرغم من وجود نوع من رفض أي فكرة للتخلي عن الجنيه الإسترليني.

عزّز اتفاق ماستريخت تردد سياسات الحكومة البريطانية، فقد كان هناك التزام شكلي متجدد تجاه الوحدة الأوروبية الكبرى وخلق عملة أوروبية موحدة وتعزيز صلاحيات المؤسسات البرلمانية والأوروبية حيال المؤسسات المحلية. غير أن ذلك تم مع انسحاب المملكة المتحدة الفوري من بنود من الميثاق الاجتماعي، واختيار الانسحاب في وقت لاحق من بنود العملة الموحدة، وتأمين موافقة عامة لمبدأ «التفريع». كما أدى انتخاب

بلير إلى تغيير كبير في لهجة مشاركة المملكة المتحدة في أوروبا، غير أن درجة من التشكيك والبراغماتية تبقى موجودة في موقف المملكة المتحدة تجاه العملة الأوروبية ومحاولات التشريع في قضايا الرفاه والحاجة إلى دستور أوروبي.

وتشمل أهم المعالم المميزة للمجموعة الأوروبية وجود سلطة تنفيذية مزدوجة ونظام معقد للتشريع بالتفويض، إضافة إلى تعايش السمات التي تُميز كلاً من الدول الفدرالية والمنظمات الحكومية الدولية.

يتألف «النظام المزدوج» من مجلس الوزراء والمفوضية الأوروبية، ويتكون مجلس الوزراء من وزراء حكومات الدول الأعضاء يصوتون عادة وفقاً لعدد سكان كل دولة (ولكن مع الدول المستقلة الصغيرة ممثلة أكثر من عدد سكانها)، ويصوت الوزراء كممثلين لحكوماتهم. وفي النهاية يقومون بصنع القرارات بتلك الطريقة، ويتم تعيين أعضاء المفوضية الأوروبية من الدول الأعضاء لفترات محددة. ولكن لا بد أن يكونوا هيئة واحدة من المنظور الأوروبي. ويرأس كل مفوض جزءاً من الخدمة المدنية الأوروبية، كما يقومون سوية باقتراح تشريعات البرلمان الأوروبي ومجلس الوزراء، وهم مسؤولون عن تنفيذ السياسات التي يتفقون عليها.

تعدّ العملية التشريعية معقدةً بشكل فريد؛ إذ تبدأ بمشاورات مكثفة من خلال مفوضين يستدعون ما شاؤوا من مجالس استشارية رسمية، بما في ذلك أرباب العمل، والنقابيون وغيرهم من كل أنحاء أوروبا. وبعد موافقة البرلمان الأوروبي من خلال نظام لجان مفصل وفي دورة برلمانية كاملة، ترسَل

المقترحات إلى مجلس الوزراء. وتتطلب معظم المقترحات في الوقت الحاضر «الأغلبية المؤهلة» من الأصوات لاعتمادها (تقتضي دعم معظم الدول الكبرى). ومع ذلك، تأخذ أهم التشريعات الأوروبية شكل «توجيهات» تتطلب الموافقة عليها من قبل البرلمانات الوطنية لكي تنفذ بحلول تاريخ معين، وبذلك تضيف بشكل فعال مرحلةً أخرى في العملية. وفي حال لم تكن تلك التشريعات الوطنية كافية لتنفيذ التوجيهات، فبإمكان المفوضية أخذ الحكومة المعنية إلى المحكمة الأوروبية. وفي حال وجود خلاف بين المفوضية والبرلمان والمجلس، تنطلق في تلك الساعة الإجراءات ذهاباً وإياباً بينها، ويتطلب الأمر حينها أغلبية خاصة لتجاوز الأطراف المتمردة.

يكون القول الفصل في قضايا عديدة، وليس كلها، من شأن مجلس الوزراء، وفي هذا الصدد تصبح المجموعة مثل منظمة دولية تقليدية، ولكن في وجود برلمان منتخَب بطريقة مباشرة مع سلطات مالية كبيرة، ومحكمة عدل تتمتع بسلطة للبت في طعون أحكام المحاكم الوطنية حول تفسير قانون المجموعة، فإنها تتمتّع بمكانة شبيهة بالدولة الفدرالية.

منذ التوقيع على اتفاقية ماستريخت لعام ١٩٩١، تُستكمل ترتيبات «المجموعة» للتعاون على نطاق واسع في القضايا الاقتصادية المسمّاة بـ «الركائز» الثانية والثالثة من خلال إبرام اتفاقات مباشرة بين الحكومات حول السياسة الخارجية المشتركة والأمن والعدالة والشؤون الداخلية (مثلاً التعاون لتفكيك عصابات المخدّرات الدولية والإمساك بالمهاجرين غير الشرعيين). وهذه الركائز الثلاث تشكل معاً الاتحاد الأوروبي.

على المدى البعيد، قد تتطلب التطورات التكنولوجية المهمة استثمارات ضخمة، على الأرجح من قبل الشركات متعددة الجنسيات والدول التي تتمتع بموارد اقتصادية هائلة. وقد تكون الولايات المتحدة واليابان الدولتين الوحيدتين اللتين تتمتعان بنظم سياسية واقتصادية ذات أسس ضريبية كبيرة بما فيه الكفاية وأسواق استهلاكية، لتطوير الابتكارات الخاصة بهما في التكنولوجيا الثقيلة، مثل بحوث الفضاء، والهندسة الجينية، وشبكات الحاسوب العملاقة، بالإضافة إلى علم الذكاء الاصطناعي المدمج. وستصبح البلدان الأوروبية التي تُركت على حدة للمنافسة بمفردها (باستثناء محتمل لألمانيا الموحدة حالياً) مجالاً فرعياً مهماً للمنافسة، بكل بساطة، بين الشركات متعددة الجنسيات الأميركية واليابانية. ولكن إذا كانت أوروبا سوقاً حقيقيةً موحدة، وكانت بحوثها وجهودها في التطور مجتمعة معاً فمن المحتمل أن تبقى منطقة تحدث فيها تنمية علمية وتكنولوجية، وبالتالي صناعية على نطاق واسع.

سياسياً، فإن وجود برلمان أوروبي منتخب انتخاباً مباشراً أمر لا يمكن عكسه. فحالما تم تشكيله وجب على السلطة التنفيذية الأوروبية، على المدى الطويل، أن تكون مسؤولة أمامه (أو أمام الشعب مباشرة)، وذلك نظراً إلى التقاليد السائدة في الديمقراطية التمثيلية. وستجد السلطة التنفيذية الأوروبية، التي شُكِّلت بشكل ديمقراطي، نفسها مركز توقعات كبيرة من أجل أوروبا موحّدةً يعمّها السلام والازدهار. وكان من المتوقَّع أن يؤدّي الاتحاد الأوروبي دوراً في صنع السلام في يوغوسلافيا السابقة على الرغم من أنها لم تكن قط جزءاً منه.

من الممكن أن تنسحب المملكة المتحدة من «الولايات المتحدة الأوروبية»، غير أن هذا الأمر مستبعد؛ إذ إن أغلبية تجارتها مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى أن جميع الاستثمارات التي تجذبها هي بسبب وجودها داخل المنطقة التجارية في الاتحاد الأوروبي. وبينما يصبح اليورو أكثر رسوخاً، فقد تجد لندن صعوبة في بقائها في المركز المالي الأوروبي الأول إذا ما أبقت على الجنيه الإسترليني.

يمكن استخلاص تشابه بين التطورات الأوروبية في الوقت الحاضر والتاريخ الأمريكي في الفترة ١٧٧٦ ـ ١٧٨٩. فبعد إعلان الاستقلال في عام ١٧٧٦ وافقت المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة السابقة على «الكونفدرالية»، وبسبب الإصرار على مبدأ السيادة على مستوى الولايات، كان الكونغرس من دون آلية تنفيذية أو قضائية أو مالية تسانده ليحاول معها إدارة أمن واقتصاد أمريكا الشمالية. وأدى فشل الكونغرس في تلبية التوقعات التي وُجد من أجلها إلى اعتماد الدستور الحالي عام ١٧٨٩.

وبالمثل أدى احتمال انضمام عشر دول إضافية إلى الاتحاد الأوروبي، و«العجز الديمقراطي» في المؤسسات القائمة، إلى تشكيل المؤتمر الدستوري الأوروبي الذي رفع تقريره في عام ٢٠٠٣، والذي أدى إلى اعتماد دستور جديد لأوروبا في عام ٢٠٠٤. ويبدو من المرجَّح أن يشمل هذا إعلاناً للحقوق، وتعزيز رئاسة مجلس الوزراء، وتغيير عدد المفوضين عن كل دولة، كما سينتج عنه اتخاذ قرارات أكثر بالأغلبية المؤهّلة (على أسس معدّلة) في مجلس الوزراء.

الحكومة المحلية

غالباً ما تعكس مؤسسات الحكومة المحلية، في أكثر إجراءاتها، إجراءات الحكومة المركزية. وبذلك ففي الديمقراطيات الغربية الراسخة رسوخاً جيداً مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة يوجد تقليد طويل المدى للتمثيل المحلي والحكم الذاتي. فقد احتفلت بلدة المؤلف (بول، في دورسيت) مؤخراً بالذكرى ٧٥٠ على منحها امتياز ترؤسها أهل القرية بواسطة سيد القرية (Lord of the Manor)، حيث يجوز لهم بموجبه السيطرة على الأسواق وتنظيم مرفأ البلدة. أما في الولايات المتحدة فهناك تقليد حازم للحكومة المحلية كان قد تأسس في الحقبة الاستعمارية وعليه انبنى تطور الولاية والاستقلالية الوطنية والديمقراطية في وقت لاحق. أما العكس فينطبق على الصين والاتحاد السوفياتي السابق، حيث تم استنساخ آليات الديمقراطية الزائفة للحزب الواحد على المستوى المحلي مع وجود مشاركة كبيرة تخفي التلقين المركزي للقرارات المحلية وهيمنة البيروقراطية الملكية سابقاً.

وعلى الرغم من ذلك، ففي بعض الأماكن هناك تضارب بين الأسلوب المحلي والأسلوب الوطني في السلوك السياسي، وهو ما يعقّد عملية إنشاء نظام حكومة محلية قابلة للتطبيق. فعلى سبيل المثال، قامت بريطانيا بتشكيل حكومة من السكان الأصليين في مستعمرة نيجيريا لتحقيق نظام الحكومة المحلية الحديث. واعتمدت هذه الخطوة على استراتيجية تحديث حكومات الحكام المحليين التقليديين وتحويلها تدريجياً إلى نظام ديمقراطي. وعلى الرغم من ذلك كان لهذه الخطوة نتائج مؤسفة

في شمال نيجيريا، حيث عززت سلطة العناصر المتحفّظة ضد التغيير الاجتماعي السريع. أما في الأجزاء الشمالية للدولة فكان من المفترض وجود ما يسمى بـ «الرؤساء المساعدين» (وهو منصب يشغله النبلاء حيث يعملون جامعي ضرائب) لمحاولة فرض النظام السلطوي (الاستعماري) على مجتمع قائم على المساواة ومتقبّلٍ للتغيير (Wraith in: Mackintosh, 1966: 212-267).

تختلف درجة سيطرة الحكومة المركزية على هيكلية الحكومة المحلية من دولة إلى أخرى. ففي الولايات المتحدة ـ مثلاً ـ نجد أن حدود الحكومة المحلية وتنظيمها الداخلي يخضعان للقرار المحلي بالكامل. أما في فرنسا فكل بلدية يرأسها عمدة يمارس مهامه بوصفه رئيساً تنفيذياً إذ يتم انتخابه محلياً، ويكون بمثابة مسؤول في الحكومة المركزية، وأما على المستوى الإقليمي والوزاري فيكون الرئيس التنفيذي بمثابة مسؤول معيَّن في وزارة الداخلية الوطنية، أما في ما يخص الحدود البلدية والإدارية فما زالت أمراً مستقراً نسبياً، ولا يزال الالتزام المحلي بها كبيراً جداً. وأما في المملكة المتحدة، فعلى الرغم من وجود تدخل أقل في التنظيم الداخلي للحكومة المحلية، إلا إن الحكومة المركزية قامت بإجراء تغيير كبير في الهيكل الكلي للحكومة المحلية وسلطاتها وحدودها منذ الحرب العالمية الثانية.

هناك تنوع كبير في التنظيم الداخلي للحكومات المحلية؛ فالتنظيم التقليدي للمملكة المتحدة ـ مثلاً ـ يرتكز على مجموعة من اللجان المنظمة التي تتكون من أعضاء منتخَبين. وتشرف كل لجنة على عمل وزارة أو أكثر، ويرأسها متخصصون مهنيون.

وأما المجالس في الولايات المتحدة فتتكون من هيئات تنفيذية أقوى بكثير؛ إذ يكون أعضاؤها مديري المدن المهنيين أو العُمَد المنتخبين. وينتشر النموذج الفرنسي الذي تقوم فيه الحكومة المركزية بتعيين الرئيس التنفيذي بشكل كبير، وخصوصاً في الدول المستعمرة سابقاً. وحديثاً اتجهت المملكة المتحدة نحو إنشاء لجان منظمة أصغر وأكثر إحكاماً، ونحو تبني أسلوب يؤكد تطوير فريق الإدارة الاستراتيجية الذي يتكون من مجموعة من الموظفين المهنيين. وقد تفسَّر موافقة حكومة بلير على إجراء تجارب من أجل تنمية العُمَد التنفيذيين بأنها خطوة مثيرة للاهتمام تهدف إلى إنشاء إدارة تتمتع بمشاركة أكثر. وتتحول الحكومة المحلية في كثير من الأحيان إلى مجالس وزراء صغيرة تتكون من أعضاء المجالس المحلية بالتوازي مع الفرق الإدارية المهنية، وقد أظهرت حكومة بلير ولاءً واحتراماً ـ بالقول فقط ـ لفكرة حكومة محلية تتمتع بحكم ذاتي أكبر، إلا إنها تقوم بذلك لإظهار قدرتها على تحقيق أهداف الحكومة البريطانية.

وبما أن هيكل الحكومة يعكس الحكومة المركزية، فهناك ميول إلى أن تكون السياسة المحلية مجرد نموذج مصغّر للسياسة الوطنية. ولذلك تهيمن سياسة الأحزاب المتعدِّدة في إيطاليا وفي المحليات في فرنسا، وسياسة الحزبين في المجتمعات الأمريكية، وسياسة الحزب الواحد في الصين، وكوبا، وفي أجزاء كثيرة من الجنوب. وعلى الرغم من ذلك هناك تنوع كبير في الأنظمة الحزبية التنافسية نتيجة الخلافات الحزبية التي عادة ما تحتوي على مظاهر إقليمية. ولذلك تحتكر بعض الأحزاب النفوذ في بعض المناطق، مثل حزب العمال في بعض أجزاء ويلز، والحزب الديمقراطي في جنوب الولايات المتحدة في زمن الفصل

العنصري، وبذلك تنشأ سياسة فعالة بين فصائل حزب الأغلبية المحلي، وعلى صعيد آخر قد تكون الأحزاب الوطنية الصغيرة منافساً قوياً للأحزاب المحلية، مثل الحزب الليبرالي في نيويورك وفي جنوب غرب بريطانيا. وإضافة إلى ذلك قد توجد بعض الأحزاب على المستوى المحلي فقط، مثل الجماعات المستقلة في المجالس البريطانية، وبالتالي قد توجد أنظمة الحزب الواحد، أو الأنظمة متعدّدة الأحزاب على المستوى المحلي حتى حيث يكون النظام الوطني نظاماً ذا حزبين.

قد تقوم الحكومة المحلية بتطوير مواثيق دستورية مميزة لنفسها، فنجد في المملكة المتحدة ـ مثلاً ـ أنه يمكن اختيار المجالس الوزارية من الأحزاب بما يتناسب مع أعداد أعضائها في مجلس حكومة واحدة، وفي مجالس أخرى يتم اختيارهم من مجموعة الأغلبية.

على الرغم من وجود ميول بالعودة إلى الماضي الافتراضي حين كانت السياسة غائبة في الحكومة المحلية، إلا إن السجل التاريخي لم يقدّم أدلة كثيرة على ذلك. فمثلاً في إنكلترا قبل تطبيق قانون الإصلاح في عام ١٨٣٢ الذي أعطى كل بلدة حق ترشيح عضوين من أعضاء البرلمان بطرق مختلفة. إلا إن هذا المثال يتمّ ربطه دائماً بالحكومة البلدية إلى درجة ما، ونتيجةً لذلك أصبحت البلديات متحزِّبة بشدة. وعلى سبيل المثال، أعلن مجلس ما قبل الإصلاح في مدينة ليستير إفلاسه بسبب الفواتير القانونية التي تكبّدها في إنشاء رجال أحرار «ذوي مبادئ دستورية سليمة» (مثل الناخبون المحافظون) لجعل الانتخابات تميل بالطريقة «الصحيحة». أما حيث كانت المجالس المحلية غير منقسمة حزبياً فكان علامةً على أن هذه

المنطقة تخضع لسيطرة نخبة محافظة قوية، كما هو الحال في كثير من المقاطعات الريفية الإنكليزية القديمة، وفي بعض المناطق القبلية في المستعمرات السابقة.

قد تتفاوت السيطرة المركزية للحكومة المحلية من بلد، مثل: الولايات المتحدة حيث بالكاد يُعترف بالمفهوم، إلى دول الجنوب مثلاً التي تعتبر مفهوم العمل المستقل للحكومة المحلية أمراً مستحيلاً عملياً. وهناك عنصر مهم في العلاقة، وهو العنصر الثقافي لتوقعات الأحزاب تجاه هذه العلاقة، كما إن هناك بعداً قانونياً آخر، فنجد مثلاً في المملكة المتحدة أن مفهوم «تجاوز السلطة» قيّد، حتى وقت قريب، حرية الحكومات المحلية عن القيام بالأعمال التي يخوّلها بها القانون بشكل واضح (القوانين يصادق عليها البرلمان المركزي). وعلى صعيد آخر، لا يمنح دستور الولايات أو دستور الشعب في الولايات المتحدة السلطات الحكومية للحكومة المركزية. أما في فرنسا، وكثير من البلدان الأوروبية فللبلديات حق التصرف نيابة عن السكان في غياب القيود القانونية.

أما على الصعيد المالي، تقيد السيطرة المركزية ميزانيات البلديات بشكل واضح، وقد اعتبر الكتّاب البريطانيون تصديق ثاني أعلى مستوى حكومي على حاجة المجالس الفرنسية إلى أن تكون لها ميزانياتها الخاصة دليلاً على الدونية النسبية لهذه المجالس في الحكومة المحلية.

وعلى الرغم من ذلك يعتمد نظام التمويل في المملكة المتحدة بشكل فعال على الحكومة المركزية، فهي التي تضع قيود إنفاق الحكومات المحلية وتعاقبها من خلال نظام المنح

المالية التي تقدمها الحكومة المركزية إذا لم تلتزم الحكومات المحلية بحكم الإدارة المدنية المركزية الذي تقيّم حاجاتهم. ويندر وجود مثل هذه القيود في الحكومات المحلية في الولايات المتحدة، على الرغم من أن على هذه الحكومات إجراء استفتاء شعبي على المستوى المحلي إذا أرادت اقتراض مبالغ كبيرة.

هناك شأن مهم يرتبط بهذه القضية، وهو الأساس الضريبي المتاح للحكومة المحلية، فنجد أن الحكومات المحلية في الولايات المتحدة تتمتع بحرية كبيرة في تحديد ضرائب المبيعات وضرائب الممتلكات، مقارنةً بسلطات مجالس المملكة المتحدة المحدودة جداً والتي لا تستطيع تحديد معدلات الضرائب الخاصة بها على المحال التجارية المحلية. وعلى نحو مماثل لما سبق، يعود السبب الرئيس لعدم ظهور حكومات محلية فعالة في كثير من دول الجنوب إلى النقص الذي تعانيه هذه الدول في مصادر الدخل المستقلة.

تعدّ قضية زيادة سلطات الحكومة المحلية أكثر مما هي عليه الآن في مناطق خارج الولايات المتحدة قضية مقنعة، وتسمح عملية تطبيق الحكومة المحلية للسياسة المركزية للسكان المحليين إعداد تقييم مستقل للاحتياجات المحلية النسبية وللأولويات، كما تعمل على جعل الظروف المحلية أموراً تؤخذ في الحسبان بشكل أسرع ـ ينبغي تبنّي سياسات أكثر عقلانية تلائم الاحتياجات المحلية، وقد ناقشنا مبدأ «التفريع» الديمقراطي ـ يسمح بصنع القرار المحلي بمزيد من مشاركة المواطنين المعنيين، كما تسهل عملية تثقيف المواطنين وتدريبهم وإظهار ولائهم. فضلاً عن ذلك، تحد الحكومة

المحلية القوية من ضرورة وجود آلية حكومية بيروقراطية مركزية كبيرة: «فكلما كان الأمر صغيراً كان أجمل». وكلما تمتعت الحكومة المحلية بمزيد من الحكم الذاتي قلّت ضرورة وجود آلية تنظيم مركزية، وتسمح المجالس بالتعبير عن الهوية المجتمعية، كما يعمل كل مجلس محامياً عن مجتمعه أمام الهيئات الأخرى، فهي بذلك تعمل على الحفاظ على التنوع الاجتماعي كما إنها تقدّم فرصاً للتجربة السياسية والإدارية، والابتكار والتعلم. وتعدّ عملية تقسيم السلطة في النظام الديمقراطي أمراً مرغوباً فيه لأن «السلطة تفسد، والسلطة المطلقة فساد مطلق» (Acton, 1887).

خاتمة

يبدو أن النظام الديمقراطي الليبرالي التمثيلي هو شكل الحكومة المهيمن عالمياً في القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك لا تزال مؤسسات النظام الديمقراطي الليبرالي في مناطق كثيرة من العالم إما مؤسسات غائبة أو مؤسسات أُنشئت حديثاً ما جعل قدرتها على الصمود في وجه الصعوبات الاقتصادية أو الفساد الداخلي أو التفرقة العنصرية أو المواجهات الدولية محل شك.

حتى في دول العالم التي تطبّق النظام الديمقراطي الليبرالي ما زال هناك كثير من الأسئلة تتعلق بالمستويات والوحدات التي ينبغي أن يعمل عليها هذا النظام.

حتى الآن لم نتناول بأي شكل التنوع الكبير في طبيعة المؤسسات الديمقراطية، فهذا هو موضوع الفصل القادم.

قراءات مقترحة

Dinan, Desmond. *Ever Closer Union? An Introduction to the European Union*. 2nd ed. Basingtoke: Macmillan, 1998.

نص معياري مفيد حول الاتحاد الأوروبي.

Hague, Rod and Martin Harrop. *Comparative Government and Politics*. 5th ed. Basingtoke: Macmillan, 2001.

نص مفيد يغطي كثيراً من مواضيع الفصول الخامس والسادس والسابع.

Peterson, John and Michael Shackleton. *The Institution of the European Union*. Oxford: Oxford University Press, 2002.

يناقش مؤسسات الاتحاد الأوروبي كل واحدة على حدة وعملية تكامل المصالح السياسية من خلالها.

Rosenbaum, Martin (ed.). *Britain and Europe*. Oxford: Oxford University Press, 2001.

كتابة حية للآراء المتنوعة حول سياسة العلاقات الحالية والمستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

Wilson, D., and C. Game. *Local Government in the United Kingdom*. 3rd ed. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2002.

نص حديث ممتاز حول تجربة الحكومة المحلية البريطانية.

Zimmerman, Joseph F. *Contemporary American Federalism: The Growth of National Power*. Leicester: Leicester University Press, 1992.

نظرة عامة إلى تقسيم السلطات بين مختلف مستويات الحكومة في موطن الفدرالية.

الفصل السابع

الديمقراطية

هذا الفصل

يتناول هذا الفصل معنى الديمقراطية ويدرس بعض المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في النظام الديمقراطي الليبرالي، وتشمل المؤسسات الرسمية الانتخابات والدساتير وهيئات الحكومة الثلاثة: الهيئة التنفيذية والهيئة التشريعية والهيئة القضائية، أما المؤسسات غير الرسمية فتركّز على نظام الاتصال بين الحكومة والشعب من خلال: مصحلة الجماعات والأحزاب السياسية وأدوات الاتصال الجماهيرية.

كيف تصبح الحكومة ديمقراطية؟

كما بيّنا في الفصل السابق ليس من الحتمي على الإطلاق أن تكون حكومة الدولة حكومة ديمقراطية، ومع ذلك لا يمكن رفض وجود أنظمة تقليدية أو دينية أو عسكرية أو فاشية أو

سلطوية باعتبارها مفارقات تاريخية حتى في القرن الحادي والعشرين. ومن أجل تحقيق أهداف هذه المناقشة، ينبغي افتراض الرغبة في وجود حكومة شعبية، وهو ما وصفه الرئيس لنكولن في غتيسبيرغ بـ «حكومة الشعب من الشعب ولأجل الشعب». ونتساءل نحن عن القيم التي تسعى مثل هذه الحكومات إلى تحقيقها، وما هو مدى إدراك المؤسسات الديمقراطية الحالية لهذه القيم.

يقترح تعريف لنكولن الشهير ثلاثة عناصر رئيسة للديمقراطية. **الأول**: لا تعني «حكومة الشعب» أنها فوق الشعب، بل تكتسب شرعيتها بالتزام الشعب بها (الحكومة بالقبول). و**الثاني**: أنها «من الشعب» بمعنى أن يشارك الشعب فيها على نطاق واسع في العمليات الحكومية. وأما **الثالث** فكون الحكومة «من أجل الشعب» بمعنى أنها تسعى إلى تحقيق الرفاهية العامة وحماية الحقوق والأفراد.

ستحظى هذه المبادئ بقبول ليس فقط في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية في أوروبا الغربية وشمال أمريكا وأستراليا، بل حتى في الدول الشيوعية والأنظمة القومية ذات الحزب الواحد في الجنوب. وعلى الرغم من ذلك، فهناك جدل بالغ حول تفسير هذه المبادئ وأهميتها النسبية إذا وقع تعارض بينها. ولذلك تشدد الأنظمة الديمقراطية الليبرالية على حماية الحقوق الفردية، وعلى فكرة حكم القانون، بينما تشدد الأنظمة الشيوعية على المشاركة الشعبية والسعي من أجل تحقيق مصالح الشخص العادي. ويؤكد القادة القوميون الشعبويون شرعية القادة الذين يحظون بقبول الشعب باعتبارهم مفسرين للمصير الوطني (MacPherson, 1966).

المشاركة والديمقراطية المباشرة

كما سبق وناقشنا، فإن أقدم الأشكال الديمقراطية هو الذي كان يطبَّق في «الدول المدن» في اليونان القديمة، ولا سيَّما أثينا، حيث كانت تُتَّخذ القرارات المهمة من قبل جميع المواطنين في المجلس الشعبي بتصويت الأغلبية (على الرغم من استثناء الأجانب والنساء والعبيد الذين كانوا يشكلون أغلبية السكان). وكان انتخاب المسؤولين الحكوميين على أساس مؤقت عن طريق القرعة، وينبغي أن نؤكد هنا أن اليونانيين كانوا يعتبرون طريقة اتخاذ القرارات عن طريق ممثلين منتخبين نيابة عن الشعب طريقة أرستقراطية أو استبدادية في الحكم لأنها تعتمد على صفات الأشخاص المنتخبين وسلوكهم.

وجدير بالذكر هنا أن أرسطو كان يعتبر تصويت الأغلبية شكلاً سيئاً من أشكال الحكومة، لأن القرارات الشعبية لم تكن ملتزمة بأي حماية قانونية للأقليات (الأغنياء). ويجدر أن نعرف هنا إن كان النظام الذي يعطي للأغلبية من السكان حق إعدام شخص ما ـ حتى لو كان مذنباً ـ نظاماً ديمقراطياً؟ بمعنى آخر، قد يتعارض حكم الأغلبية والمشاركة الشعبية مع أفكار العدالة والحقوق الفردية والفاعلية والكفاءة (باعتبار أن الشعب بطبيعته متوسط الكفاءة وقليل الاطلاع).

وعلى الرغم من ذلك، كان في أثينا مستوى عالٍ من الحوار والمعرفة والالتزام تجاه الدولة والولاء الكبير لها، لأنه يجب أن تكون أغلبية المواطنين مقتنعة بالشكل الذي يتصرف فيه المجتمع. ويشجع مثل هذا النظام الأفراد عل حرية الإرادة،

وعلى أن يعاملوا بأنهم كائنات أخلاقية، وأن يتأقلموا مع المجتمع والحياة السياسية فيه.

غالباً ما يعتقد أن الديمقراطيات المباشرة أصبحت مستحيلة التطبيق نظراً إلى كبر حجم المجتمعات الإنسانية وتعقيدها. وعلى الرغم من ذلك ما زالت عملية صنع القرار تُمارس من قبل أغلبية المواطنين في بلدان مثل سويسرا، وفي ولايات عديدة من الولايات المتحدة، ففي سويسرا يجرى استفتاء على أي قضية بطلب نسبة معينة من جمهور الناخبين، أو حد أدنى من أعداد المصوتين، وتأخذ نتيجة الاستفتاء حكم التعديل الدستوري. وتطبق ترتيبات مماثلة في بعض الولايات الأمريكية، خصوصاً في ما يتعلق بالقرارات المالية المهمة، ونكرر أنه حيث ما يتم اتخاذ القرارات بهذا الأسلوب، فغالباً ما ينشأ نقاش شعبي كبير حول القضايا المثارة.

ربما ينبغي التفريق هنا بين ما سبق والأداة الدستورية الأكثر شيوعاً التي تسمح للحكومة بإجراء استفتاء عام بخصوص بعض القضايا، إلا إن المشكلة تكمن هنا في أن مثل هذا الاستفتاء الشعبي قد يتحول إلى استفتاء على الثقة في الحكومة التي اقترحته. وقد استخدم القادة الشعبويون الكبار مثل الجنرال ديغول في فرنسا أو يلتسِن رئيس روسيا هذه الأداة الدستورية ليعززا من موقفهما أمام معارضيهما في البرلمان.

في الواقع، لم يعد حجم الديمقراطيات عائقاً أمام ممارسة هذه الديمقراطية الشعبية؛ فمع وجود تكنولوجيا الاتصالات الجماهيرية المتنوعة والسهلة نسبياً، وإمكانية إجراء انتخابات إلكترونية عن طريق الهاتف أو أي شبكات أخرى أصبح من

الممكن تطبيق نظام «الديمقراطية الهاتفية» أو «الديمقراطية الإلكترونية» (Arterton, 1987, and Saward, 1993). كما يمكن على أي حال ممارسة هذا النظام على المستوى المحلي في المجتمعات الصغيرة (مثل الاجتماعات الأبرشية البريطانية وفي نيو إنغلاند).

ولا تزال فكرة إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في العملية الحكومية عنصراً مهماً في مفهوم الديمقراطية لأنه يساعد على الحفاظ على نظام الحكومة المحلية، وعلى هيئة المحلفين في الأنظمة الديمقراطية الأنكلو ـ أمريكية. وكان الاتحاد السوفياتي السابق قد حاول دعم أوراق اعتماده الديمقراطية من خلال انتخاب عدد كبير من المواطنين في المجالس السوفياتية واللجان الانتخابية والمصانع ومجالس المزارع الجماعية وغيرها.

اختيار الحكام

غالباً ما يعتقد في الديمقراطيات الليبرالية الحديثة أن الديمقراطية تقوم في المقام الأول بإتاحة الفرصة للمواطنين في اختيار حكامهم بحرية لفترات دورية، وليس إتاحة الفرصة لهم لصنع قرارات حكومية لأنفسهم.

ويبدو أن هناك شكاً في أهمية إجبار مجموعة متنافسة من الحكام المحتلمين على التنافس من أجل الحصول على أصوات الشعب في ضمان أن الديمقراطيات الحديثة تستجيب بعض الشيء لمصالح ناخبيها ورغباتهم. وبسبب نقص هذه الأداة في كثير من الأنظمة الشيوعية ودول العالم الثالث فقدت هذه الأنظمة اتصالها بالدوائر الانتخابية، الأمر الذي أدى إلى انهيارها بعد ذلك.

يبدو أنه لا يمكن القيام بانتخابات حرة في نظام ديمقراطي،

وفي المؤسسة يصعب تطبيقها أكثر مما يتخيل بعضهم (Mckenzie, 1958). فالاقتراع السري، والتحرر من الرشوة والفساد الانتخابي، وحرية الأحزاب في القيام بحملات انتخابية في أي مكان من البلاد، ونظام انتخابي غير منحاز بشكل معقول، كلها شروط تبدو واضحةً وبسيطةً في الدول التي حققتها بالفعل ولكن أظهرت التجربة في أوروبا الشرقية وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في الآونة الأخيرة مدى صعوبة تحقيقها.

وعلى الرغم من ذلك يبدو أن هناك عدة عوامل معقدة تؤثر في مدى فاعلية الأنظمة الديمقراطية واستجابتها، وخصوصاً مدى تقديم الأحزاب السياسة والترتيبات الدستورية اختياراً حقيقياً لجمهور الناخبين، وفي هذا الصدد يمكن الاعتقاد أن الولايات المتحدة أقل «ديمقراطية» من المملكة المتحدة؛ ولذا، ينبغي لنا دراسة مدى تأثير الحالة الثقافية والاقتصادية لجمهور الناخبين في فاعلية المشاركة السياسية التي تصبح ممكنة من خلالها.

الأنظمة الانتخابية

ركزت كثير من المناقشات التي أُجريت حول النظام الديمقراطي الليبرالي على مجموعة من الأنظمة الانتخابية المستخدمة وتقييم مزايا كل نوع. وكان هناك جدل كبير حول مزايا بعض الأنظمة الانتخابية، وخصوصاً مزايا نظام «التمثيل النسبي» مقابل نظام «انتخاب الأكثرية العددية» (ويعرف أيضاً بنظام «الانتخاب الفردي»). وعلى الرغم من أن هذا الموضوع يمكن أن يكون شيِّقاً لكثير من علماء السياسة والمصلحين النظريين، إلا إنه أقل أهمية من كثير من القضايا التي ناقشناها

منذ قليل بتفصيل أقل والتي تتعلق بتحقيق انتخابات حرَّة.

في الواقع، يعتمد القليل من الأنظمة الانتخابية إما على نظام «انتخاب الأكثرية العددية» في دائرة الفرد الواحد الذي تستخدمه بريطانيا في الانتخابات العامة أو على نظام الدائرة الوطنية المقسّمة نسبياً بين الأحزاب الذي تستخدمه حكومة إسرائيل حالياً، وتحتوي أنظمة دائرة الفرد الواحد على عدة سبل تضمن من خلالها (أو تزيد من احتمالات) تحقيق الأغلبية على مستوى الدائرة الانتخابية؛ لذلك يُجرى في فرنسا اقتراعٌ ثانٍ في أي دائرة انتخابية لم يحصل فيها أي مرشح على الأغلبية. أما في الولايات المتحدة فتُجرى انتخابات تمهيدية أولية داخل الأحزاب الرئيسة، ولذلك لا يبقى في السباق إلا مرشحون بارزون مؤهَّلون للانتخابات الحقيقية. ويقوم الناخبون في أستراليا بالمفاضلة بين المرشحين المنتخبين، لذلك قد تُحوَّل أصوات المرشحين الأضعف إلى المرشحين الأقوى حتى يحصل أحدهم على الأغلبية. كما تحتوي معظم الأنظمة النسبية على دوائر انتخابية إقليمية (بدلاً من دوائر وطنية)، وتدمج دوائر انتخابية فردية عديدة في نظام التجميع الوطني (المستخدَم في ألمانيا وانتخابات البرلمان الاسكتلندي وانتخابات جمعية ويلز). وينبغي أن يحصد الجميع تقريباً الحد الأدنى من الأصوات المطلوبة للفوز للحصول على مقاعد في الهيئة التشريعية.

يجدر بنا تناول خلاصة الدراسة الممتازة التي أجراها راي (Rae, 1967): كل الأنظمة الانتخابية الموجودة حالياً أقل كفاءة من الأنظمة النسبية (حتى إسرائيل تمتلك حدّاً أدنى من الأصوات التي يجب حصول كل حزب عليها لكي يُمثَّل في البرلمان) وأن العامل الرئيس الذي يؤثر في النسبية هو حجم الدائرة الانتخابية

المستخدَمة، وإذا أردنا تحقيق نسبية ممتازة بين المقاعد المخصَّصة في البرلمان علينا استخدام الدائرة الانتخابية الوطنية الفردية، وعلى الرغم من ذلك قد تكون تكلفة هذه العملية كبيرةً لأنها تحطم الروابط بين ناخبين وممثّلين محدّدين، كما إنها من الممكن أن تعطي المنظمات الحزبية الوطنية سلطة اختيار المرشحين المدرجين في القائمة الوطنية.

يمكن لشخص أن يدافع عن الأنظمة الأقل نسبية مثل النظام الموجود في بريطانيا بالقول إنها أنظمة تفرز حكومات قوية ومستقرة. وحديثاً كان المؤلف يعتبر الحكومة القوية في بريطانيا بأنها إما حكومة غير تمثيلية بالمرة، أو أنها غير مستجيبة. وعند تقييم هذه الأنظمة يجب التفكير ملياً في قابلية استمرار السلطة التنفيذية التي تنتج من مثل هذه الأنظمة، بالإضافة إلى الروابط التي تربطها بالدوائر الانتخابية ونسبية السلطة التشريعية. ومع ذلك يجب أن تعتمد عملية تقييم الأنظمة الانتخابية على الظروف السياسية الحالية، وعلى الأولويات السياسية للشخص الذي يقوم بعملية التقييم.

قد يكون الحل المفضل هنا هو الحل الذي يحقّق النسبية التقريبية، ويؤسّس لصلة بين كل ناخب والممثل المنتخَب في الدوائر الانتخابية الخاصة (ربما تتكوّن من أربعة أو خمسة أعضاء) التي تطبّق نظام الانتخاب القابل للتحويل، وهذا هو النظام الإيرلندي الذي يفضله الحزب الديمقراطي الليبرالي في بريطانيا. وعلى الرغم من ذلك يجدر بنا التشديد هنا على أن الاعتبار الأكبر في «الهندسة الانتخابية» ينبغي أن يكون مدى صدقية النظام السياسي مع الناخبين كلهم. كما إنه ينبغي عدم الاستغناء عن نظام معمول به منذ فترة طويلة ويحظى بقبول

كبير إلا من أجل الحصول على ميزات أكبر. وتعتبر الأنظمة المبهمة والمعقدة التي اقترحتها القوى السياسية وفضلتها من دون أي داعٍ بديلاً سيئاً لمثل هذه الأنظمة، حتى لو كانت هذه الأنظمة تحتّل مكانة أعلى بسبب كونها أكثر نسبية.

وبما أن النظام الانتخابي يعتبر من صميم صدقية (شرعية الديمقراطيات الحديثة، فمن الضروري جداً محاولة إنشاء أكبر إجماع ممكن حول النظام المستخدم. وقد تؤدي مواقف مثل التي حدثت في فرنسا، عندما أدّت التغييرات الكبيرة في الحكومة إلى تغيير في النظام الانتخابي، إلى إظهار السخرية واللامبالاة من جانب الناخبين (Campbell, 1965).

ومن المفيد توضيح بعض المصطلحات التي لها علاقة بالمؤسسات السياسية، والتي استخدمناها في هذا الفصل والفصل الذي سبقه. وسنتناول بعض المناقشات الإضافية عن أذرع الحكومة الثلاثة (السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية).

السلطة التنفيذية

تتكون السلطة التنفيذية من رئيس الدولة، والأعضاء السياسيين في الحكومة، والموظفين المدنيين الذين يعملون في دوائر الدولة. ولا تنحصر مهمة السلطة التنفيذية في فرض القوانين فقط، بل تقدّم اقتراحات بتغييرها أيضاً، إضافة إلى إدارة العلاقات الخارجية. وبطريقة أقل رسمية تعمل السلطة التنفيذية على أن تكون رمزاً لوحدة الدولة، كما توفر قيادات داخل النظام السياسي.

هناك تفاوت كبير في الأنظمة المختلفة في طريقة توزيع

الأدوار داخل السلطة التنفيذية. فكما رأينا سابقاً مثلاً أنّ من مهام رئيس الدولة الرسمي عقد المجلس التشريعي وحله، واستقبال كبار الزوار، وتقديم الأوسمة والنياشين، والتوقيع على التشريعات لكي تصبح قوانين، وافتتاح المنشآت الجديدة، وقد توكل هذه الأمور كذلك إلى ملك ما أو «رجل دولة» متقاعد. ومثل هؤلاء الملوك والملكات والرؤساء والحكام يعيشون حياة هادئة (مريحة). ومع ذلك فعليهم في أوقات الأزمات اختيار السياسي الكبير الذي سيرأس الأغلبية البرلمانية في حال فقد رئيس الوزراء الحالي الثقة أمام السلطة التشريعية.

وقد تُجمع هذه الأدوار الرمزية إضافة إلى القيادة اليومية للحكومة، وتؤدي عملية الدمج بين القيادة الحقيقية (مثل الرئاسة في الولايات المتحدة) والقيادة الرمزية إلى تعزيز العلاقات بين رئيس الحكومة والسياسيين القوميين الآخرين. ولكن قد يزيد تولي سياسي هذا المنصب الذي يتمتع بسلطة كبيرة من احتمال إساءة التصرف من قبل رئيس الدولة، وأيضاً يزيد من خيبة أمل المواطنين (كما بينت مشكلات الرئيسين نيكسون وكلينتون).

كما رأينا في الفصل السابق، هناك اختلاف آخر بارز بين المسؤولين التنفيذيين في آليات التعبير عن مسؤوليتهم أمام الأمة، والطريقة التي يتم اختيارهم بها. ففي النموذج الرئاسي يتم اختيار رئيس الوزراء مباشرة عن طريق الانتخابات العامة، مما يزيد من الشرعية الديمقراطية للسلطة التنفيذية، ويساعد على ضمان قيام كل رئيس حكومة ببناء تحالف أغلبية وطني من المؤيدين. وأما الجانب السلبي لمثل هذا الترتيب فهو أن هذه الشخصيات لا يمكن التخلص منها بسهولة، كما إنها تفقد

تواصلها مع الناخبين في دوائرها الانتخابية. ولا يستطيع الكونغرس في الولايات المتحدة محاكمة الرئيس إلا حين حدوث إساءة في الإدارة الكلية، ومع ذلك يتم هذا بصعوبة قانونية كبيرة. أما في الأنظمة البرلمانية فقد يكون رئيس الوزراء شخصيةً أقل شهرة وأقل شعبية، إلا إنه قد يستمر في تولي منصبه طالما أن حزبه حصل على الأغلبية التشريعية. وأما في حال عدم وجود أغلبية قومية واضحة، فيتم اختيار رئيس الحكومة عن طريق المساومة بين الأحزاب في المجلس التشريعي.

يختلف عدد المناصب السياسية (الوظائف التي يعين فيها السياسيون من قبل رئيس الحكومة) التي تشتمل عليها السلطة التنفيذية، فيصل العدد في الولايات المتحدة في السلطة التنفيذية إلى خمسة آلاف، بينما لا يتجاوز عدة مئات في بريطانيا، (لا يتضمن ذلك تعيينات المنظمات الحكومية (أو غير الحكومية) شبه المستقلة في ذلك). ومن الواضح أنه كلما قلَّ عدد المناصب السياسية، زادت إمكانية وجود محتوى سياسي في وظائف الخدمة المدنية الكبرى. وتحتوي تلك الأنظمة على إدارة مدنية كبيرة تتكوّن من موظفي دولة دائمين يتم تعيينهم على أساس الكفاءة (عادة عن طريق الامتحانات التنافسية الخاصة، أو على أساس المؤهلات المهنية أو الأكاديمية)، ويختلف دورهم من دولة إلى أخرى، فنجد أن الإدارة المدنية في بريطانيا تتمتع بدرجة كبيرة استثنائية من الوحدة؛ إذ تعتمد على مجموعة من الإداريين العموميين الذين قد ينتقلون من وزارة إلى أخرى. كما توجد في فرنسا والولايات المتحدة، على سبيل المثال، ميول إلى تعيين المهندسين الزراعيين في وزارة الزراعة، والمحاسبين في قسم المحاسبة، . . . إلخ.

كما إنه من الطبيعي أن تتمتع السلطات التنفيذية في الأنظمة الحديثة ببعض سلطات صنع القرار، مثل إصدار القوانين بمرسوم، كما هو الحال في بريطانيا، وإصدار مراسيم مثل بعض الأنظمة الموجودة في الدول الأوروبية. وتتعلّق هذه السلطات بالأمور التقنية المفصلة، مثل: وضع قوانين للمركبات الميكانيكية واستخدامها أو الموافقة على القوانين الفرعية من خلال الحكومات المحلية. وما دامت السلطة التنفيذية ترعى برنامجاً تشريعياً، فلها عادة حق نقض أي قانون؛ إذ يجب على رئيس الدولة التوقيع على أي قانون يتم تطبيقه.

السلطة التشريعية

لا يمارس المشرعون في كل الأنظمة دوراً كبيراً في صنع القوانين فحسب، بل يتمتعون بسلطات مساءلة السلطة التنفيذية، والسيطرة والتأثير عليها (إلى حد ما). ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى أن السلطة التشريعية يجب أن توافق على الإيرادات المالية والإنفاق كل عام.

تعمل المجالس التشريعية من خلال نظام اللجان، وكلما ازدادت فاعلية السلطة التشريعية زادت ميول هذا النظام نحو القوة والتعقيد. كما تعمل أيضاً من خلال بعض أشكال نظام القراءات الثلاث البريطاني للتشريع المقترح في دورة كاملة وفي مرحلة اللجنة. وتعد مرحلة «اللجنة» من المراحل المهمة في العملية التشريعية في كثير من المجالس التشريعية (إلا إنها كذلك في البرلمانات التي تطبق أسلوب برلمان المملكة المتحدة)، وتأتي هذه المرحلة قبل النقاشات الرئيسة التي تحدث في اللجان المتخصصة الدائمة. أما في النموذج

البرلماني الذي تطبقه المملكة المتحدة، فتأتي مرحلة «اللجنة» ضمن مرحلة اللجان الدائمة المتخصصة، بينما تقوم «لجان الاختيار» المنفصلة بمراجعة المجالات الإدارية والمالية.

ترتبط فاعلية لجان المشرعين بعدد موظفي الدعم المرافق المتاحة والتابعة لها. ويتمتع الكونغرس الأمريكي بثروة كبيرة في هذا المجال، حيث يوظف آلاف الإداريين والباحثين والموظفين، كما إنه يحتوي على مكتبة تحوي معظم المطبوعات التي تنشر داخل الولايات المتحدة وخارجها. كما إن البرلمان الأوروبي مجهز تجهيزاً جيداً، وذلك بسبب متطلبات عملية الترجمة، وللتمكن من إدارة البرلمان في كل من بروكسل وستراسبورغ. وعلى العكس من ذلك، كان أعضاء البرلمان في المملكة المتحدة حتى وقت قريب يشتكون من صعوبة الحصول على مكاتب لأنفسهم داخل البرلمان، إلا إن الأمر تغير الآن، فأصبح للبرلمان الآن مرافق مكتبية أفضل في مبانٍ فخمة جديدة، كما يحصل على بدل سنوي كافٍ لتوظيف عدد من الموظفين.

تاريخياً أصبح المبدأ الأنكلو ـ أمريكي بأن «لا ضرائب من دون تمثيل» مبدأ مهماً للغاية في ترسيخ سلطة الهيئة التشريعية على الهيئة التنفيذية. ولا تزال حاجة السلطة التنفيذية إلى طلب موافقة السلطة التشريعية سنوياً تهيمن على معظم شؤون الإنفاق في جدول أعمال السلطة التشريعية في بريطانيا، إضافة إلى كثير من المناقشات التي تُجرى بشأن الضرائب والأمور المالية الأخرى. وأما المراجعة المفصلة للشؤون المالية، فهي تجري بشكل أساس في لجان الاختيار. وأدى وجود الأغلبية التشريعية الحكومية التلقائية، سواء أكانت كبيرة أم صغيرة، إلى إضعاف فعالية سلطة البرلمان المالية على السلطة التنفيذية. ففي الولايات

المتحدة مثلاً هناك صراع كبير للسيطرة على الشؤون الخاصة بالموازنة؛ إذ يحاول الكونغرس الحصول على تنازلات سياسية على أسس منتظمة مقابل تخصيص الأموال. وتجدر الإشارة هنا إلى نجاح البرلمان الأوروبي في تحقيق سيطرة أكبر على ميزانية الاتحاد الأوروبي أكثر مما كان متاحاً له في الماضي، ما يعتبر خطوةً تجاه تحقيق وضع تشريعي كامل.

تختلف سلطة الهيئة التشريعية في الإشراف والتحقيق في نشاطات الهيئة التنفيذية من حيث الشكل والمضمون والحجم. وتتميز الأنظمة البرلمانية بوجود تواصل بين النواب الذين يشغلون مناصب وزارية والنواب العاديين. وتتمتع بريطانيا بالتحديد بتقليد متطور في المساءلة الشفهية التي يقوم بها أعضاء البرلمان للوزراء (ولرئيس الوزراء أيضاً) في أثناء جلسات مجلس العموم. وعلى العكس من ذلك يظهر الرئيس في الولايات المتحدة مرة واحدة كل سنة ليلقي خطاباً للأمة. ومع ذلك فإن تحقيقات لجان الكونغرس أكثر دقة من مثيلاتها في البرلمان البريطاني (حيث تشكّل الحكومة الأغلبية في كل لجنة)، كما إن الرئيس يتعرض لمساءلة إعلامية متكررة في المؤتمرات الصحفية التي يعقدها.

تتكون معظم المجالس التشريعية من مجلسين، ويتمتع مجلس النواب (مجلس العموم) (الذي يتم تشكيله بعد إجراء انتخابات عامة في الدوائر الجغرافية) وهو عادة السلطة الكبرى في المجالس التشريعية، وهو نفسه المجلس الذي تكون الحكومة مسؤولة أمامه. وأما في الأنظمة الفدرالية فيمثل المجلس التشريعي الأعلى (مجلس اللوردات أو الشيوخ) الولايات التي تتشكل منها الفدرالية، حيث يتم انتخابه في أنظمة عديدة أخرى

بصورة غير مباشرة من قبل هيئة من أعضاء المجالس الحكومية المحلية. وهناك أيضاً أمثلة غريبة، مثل مجلس اللوردات في بريطانيا، وممثلي الجامعات في إيرلندا، وتقسيم النواب المنتخبين تعسفياً إلى مجلسين في الدول الاسكندنافية.

أما في الولايات المتحدة فالأمر غير اعتيادي، فمجلس الشيوخ (يتكون من عضوين عن كل ولاية من الولايات الخمسين) وهو المجلس الأكثر أهمية. فعملياً تتخذ القرارات التشريعية المهمة من قبل لجنة مشتركة من المجلسين، إضافة إلى الرئيس.

وتؤثّر عدة عوامل اجتماعية ودستورية في فاعلية التمثيل التشريعي. فاجتماعياً على سبيل المثال تميل معظم المجالس التشريعية إلى المبالغة في تمثيل الرجال والمحامين والنخبة الذين يحملون مؤهلات تعليمية عالية، فضلاً عن سكان العاصمة على حساب النساء وغيرهن من (أصحاب المهن الأخرى) الذين لا يحملون مؤهلات عليا، إضافة إلى عمال المزارع. كما يوجد دوماً حدود دستورية للمدة التي يخدم فيها المشرّعون بين الانتخابات. وقد توجد قيود رسمية أو غير رسمية على عدد الأيام التي يجتمعون فيها.

السلطة القضائية

كما سبق أن ذكرنا من قبل، تقر الأنظمة الديمقراطية الليبرالية بمبدأ الهيئة القضائية المستقلة، إلا إن هناك اختلافاً في درجة السلطة التي قد يمارسها القضاة في الشؤون الدستورية، وهناك ثلاثة تقاليد رئيسة في هذا الصدد.

يعتبر القضاة في بريطانيا من أقل المناصب سلطةً بسبب

سلطات الملك الامتيازية ومذهب السيادة البرلمانية، فضلاً عن عدم وجود إعلان حقوق قابل للتنفيذ (حتى عام ١٩٩٨)، والإذعان التقليدي في احترام السلطة التنفيذية في مثل الأمور السرية والرسمية وتقديرها. وهناك سبب آخر وهو العملية الغامضة التي تعيّن الحكومة بها القضاة. وتتم عادة مثل هذه التعيينات من بين الذكور وخريجي أوكسبريدج/المدرسة الحكومية «محامي الملكة» (Queen Counsel) الذين يمثلون في كثير من الأحيان الادعاء في القضايا الجنائية.

تشمل العناصر «الديمقراطية في النظام البريطاني نظام هيئة المحلفين، واعتبار المتهم بريئاً حتى تثبت إدانته، وأن لا شيء محظورٌ إلا ما حظره القانون، ويشتمل نظام القانون العام هذا على نخبة محترفة من المحامين الذين يفسرون القوانين طبقاً للسوابق القضائية في قضايا سابقة. وعلى الرغم من وجود بعض التحفظات على الفقرة السابقة إلا إنه لا بد من الاعتراف بأن القضاة يتمتعون دائماً باستقلالية كبيرة، إلا إن هناك حدوداً معروفة لصلاحياتهم، ولا يعزلون من مناصبهم إلا لمخالفتهم أصول العدالة في تقرير أو حكم، وعادة ما يسعون إلى تفسير القانون باعتباره قانوناً يحترم حقوق «الرجل الإنكليزي».

وعلى الرغم من أن القضاة في الولايات المتحدة (وكثير من دول الكومنولث) لا يزالون يعملون بنظام القانون العام، إلا إنهم في وضع أقوى من ذلك بكثير؛ إذ يتمتعون بسلطات «المراجعة القضائية» للإجراء التنفيذي أو التشريعي (انظر الفقرات اللاحقة في هذا الفصل) في ظلّ دستور يحتوي على «قانون حقوق» الأفراد. وتؤكد الولايات المتحدة أهمية القضاة الفدراليين من خلال بعض الضمانات الدستورية التي تضمن

استقلالية القاضي بمجرد تعيينه، وبجعل عملية التعيين عملية دقيقة ومفتوحة للجميع أيضاً. فيجب أن يحظى القاضي بتأييد مجلس الشيوخ وتأييد اللجنة القضائية في أثناء جلسات الاستماع. أما على مستوى الولاية وعلى المستوى المحلي، فهناك نظام قضائي منفصل يعمل بطريقة مماثلة، إلا إنه يتم انتخاب القضاة في بعض المناطق لفترات محدّدة (انتخابات غير حزبية).

تمارس المحاكم الإدارية في التقليد الأوروبي (النابليوني) درجةً من السيطرة على الإجراءات التنفيذية، وهو أمر لا يوجد عند نظيراتها في بريطانيا، ويعتمد النظام القانوني دائماً في الدول الأوروبية على تقليد يرجع إلى القانون الروماني الذي عدّلته إصلاحات نابليون. ويؤكد هذا النظام بشدة مبادئ عامة (مثل احترام الحقوق التي يقرها الدستور)، غير أنه لا يؤكد المبادئ السابقة إلا قليلاً. وتحتوي المحاكمات على قدر كبير من التحقيقات التي يقوم بها القاضي، كما تشتمل على قدر كبير من المواجهات بين محامي الدفاع ومحامي الادعاء. وقد نجد محاكم دستورية في بعض الدول تعمل على مراجعة دستورية القوانين أو المراسيم الحكومية. كما يهتم التعليم القانوني في الدول الأوروبية اهتماماً بالغاً بالقانون العام، وبتدريب الإداريين في جامعاتها على عكس بريطانيا والولايات المتحدة، حيث تهتم مناهجها اهتماماً أكبر بقانون العقود التجارية والجريمة.

الدساتير والدستورية

تعد الدساتير والدستورية من الأمور المهمة جداً في السياسة الديمقراطية الحديثة، لذلك ينبغي أن نقدم تحليلاً إضافياً لهذه المصطلحات في عمل مثل هذا الكتاب.

يوضح وير (Wheare, 1951) أن هناك معنيين لمصطلح «الدستور»: **الأول**، هو المؤسسات السياسية الأساسية للدولة (وهو يجب أن يكون لدى أي دولة يقال إنها تتمتع بنظام حكومي معقول). و**الثاني**: الوثيقة المكتوبة التي تُعرِّف المؤسسات السياسية الأساسية في الدولة وحقوق المواطنين. ومن الواضح أن بريطانيا لا تتمتع بالمعنى الثاني، على الرغم من وجود عدد كبير من الوثائق القانونية مثل المغنا كارتا (Magna Carta)، وقانون الحقوق، وغيرها من الوثائق التي تساعد في تعريف ترتيباتها الدستورية. ويعد الدستور غير المكتوب أحد السمات المميزة للتقليد الملكي البريطاني، على الرغم من أن بعض الأنظمة الديمقراطية تفعل الشيء نفسه مثل نيوزلندا وإسرائيل.

وكما أوضح وير (Wheare, 1951) وآخرون (مثل: Bogdanor, 1988) فإن الدساتير الديمقراطية الليبرالية تتمتع دائماً بمجموعة مختلفة من الوظائف السياسية التي تؤديها. **فالوظيفة الأولى** التي تقوم بها الدساتير هي الدور الرمزي والتشريعي في تأكيد صدقية النظام السياسي المعني وديمقراطيته وشرحهما. وأما **الوظيفة الثانية** فهي حماية المؤسسات السياسية الأساسية التي يحددها الدستور وصيانتها، وتوضيح كيفية تغييرها بشكل شرعي، وأما **الوظيفة الثالثة** فهي حماية الحقوق الأساسية للمواطنين.

يمكن القول بصورة أكثر عمومية، من منظور ليبرالي ومحافظ واسع، إن الحكومة الدستورية هي «حكومة القوانين وليست حكومة الأفراد»، وإن الغرض من وجود الدساتير هو الحد من سلطات الحكومة القائمة بالشكل الذي تقتضيه

الديمقراطية وحقوق الأفراد. وفي المقابل قد تؤكد بعض التفسيرات الراديكالية والاشتراكية بشدة فكرة أن الدساتير تمنح الحكومات الديمقراطية السلطة في تغيير المجتمع لتحقيق نظام اجتماعي أكثر عدلاً.

تعتبر الدساتير المكتوبة علامة على تغير ثوري حدث في النظام السياسي، لذلك قد تكون هذه الدساتير كتبت في الأصل في ظروف كانت تؤكد التفسير الراديكالي للدساتير. علماً أنه كلما زاد عمر الوثيقة أصبح من الممكن أن يتغير التأكيد ليصبح محافظاً وكذلك تفسيراً تشريعياً لها. ويدافع مؤيدو الدستور البريطاني غير المكتوب عنه بقولهم إنه دستور يحقق أهداف الدستور المكتوب نفسها، كما إنه أكثر فاعلية من هذه الوثائق الأكثر حداثة. وعلى الرغم من ذلك فقد أصبح هذا الأمر محل جدال واسع في الآونة الأخيرة.

ويعد الدور الرمزي للوثيقة الدستورية مهماً للغاية، ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، يحظى الدستور ببعض الهيبة. فأول ما يقوم به الرئيس في الولايات المتحدة هو أداء اليمين بقوله «أقسم أني سوف أؤدي مهام رئيس الولايات المتحدة بكل إخلاص، وأن أعمل كل ما في وسعي من أجل صيانة الدستور وحمايته والدفاع عنه». وبالمثل كان للإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان دور رئيس في الثقافة السياسية الفرنسية.

يقال دائماً إن بريطانيا غير عادية في تجسيد دستورها في شكل معاهدات، وهي بشكل عام قواعد مقبولة لا تشكل جزءاً من القانون. إلا إن خرق هذه القواعد يعتبر خرقاً للقانون، ويعتبر ذلك طريقة أكثر مرونة من عرض الدستور مكتوباً.

وعلى الرغم من ذلك فمثل هذه المعاهدات موجودة في أي نظام دستوري ناضج، فالمعاهدات التي توجد في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، والتي تنظم عمل الهيئات الانتخابية حوّلت بشكل فعال نظام الانتخاب غير المباشر للرئيس إلى نظام انتخاب وطني عام.

الحقوق والدساتير

تحتوي معظم الدساتير المكتوبة على إعلان لحقوق المواطنين، ولكن على الرغم من ذلك، هناك اختلاف مهم بين الإعلان الذي يستخدمه السياسيون دليلاً، وربما يأخذه القضاة بعين الاعتبار في أثناء تفسيرهم للقانون، وقانون الحقوق الذي يعتبر جزءاً ملزماً من الدستور، ويتمتع بفوقية على القانون العادي ويتقدم عليه في حال معارضته. وقد يكون للإعلان بعض الفوائد السياسية الرمزية، إلا إن قانون الحقوق يحتوي على فائدة مباشرة للمواطنين العاديين الذين يعتبرون أن حقوقهم قد سلبت أو اعتُدي عليها من قبل السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية.

في الولايات المتحدة، هناك تاريخ طويل لاستخدام القضاء للدستور الفدرالي لإلغاء قوانين أقرها الرئيس أو حتى تشريعات فدرالية (المراجعة القضائية). وتمثّل أجزاء الدستور الرئيسة التي استخدمت بهذه الطريقة التعديلات العشر الأولى التي أجريت على الدستور (والتي تشمل: حرية التعبير، والتجمع، بالإضافة إلى بعض الحقوق الأكثر إثارة للجدل مثل: الحصانة ضد تجريم الذات، وحق حمل السلاح). ومن التعديلات المهمة أيضاً تعديلات الحرب الأهلية (١٣ ـ ١٥) ضد العبودية والتمييز

العنصري، ولا يزال يُحتج بمثل هذه البنود ضد الحكومات الولايتية أو المحلية. وهناك أمثلة كثيرة على القرارات الشجاعة التي اتخذتها المحكمة العليا بهذه الطريقة للحفاظ على حقوق الأفراد (مثل حرية التعبير). كما إن هناك أمثلة على قرارات اتخذتها المحكمة العليا لمنع الإجراءات الاجتماعية التقدمية التي تطبق باسم حقوق الملكية. ومن الأمور الجلية أن المناخين السياسي والاجتماعي قد أثّرا في قرارات المحكمة بشكل واضح في كثير من المناسبات، مثل عندما أعلنت في عام ١٨٩٦ في قضية بليسي ضد فيرغسون أن شعار «منفصلون ولكن متساوون» فأعطت حقاً دستورياً للزنوج باستخدام مرافق قطارات السكة الحديد. وفي عام ١٩٥٤، أعلنت في قضية براون ضد مجلس التعليم في توبيكا أن المرافق التعليمية المنفصلة الخاصة بالسود قد لا تكون متساوية في الواقع (انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب). وباختصار، ينتزع قانون الحقوق السلطة من أيدي السياسيين المنتخبين (والبيروقراطيين) ويمنحها للمحامين، ولا تكون النتيجة دائماً إيجابية كما يتوقع المؤيدون البريطانيون (غالباً الجناح اليساري).

فضّل دايسي وغيره من الدستوريين التقليديين البريطانيين تعليق آمالهم على حماية الحقوق الفردية، على تشبُث كل البريطانيين بحقوق القانون العام القديم الواسع الانتشار. وقد تمت إعادة تأكيد ذلك في الوثائق التاريخية مثل الماغنا كارتا، وقانون الحقوق، إلا إنها لم تحصّنها قانونياً ضد القوانين اللاحقة. كما يعتبر تأكيد مسؤولية السلطة التنفيذية أمام مجلس العموم المنتخب في كل أعماله ضامناً مهماً لحقوق الأفراد. ويتم عادة إعداد أعضاء البرلمان للدفاع عن حقوق ناخبيهم

بغض النظر عن انتمائهم الحزبي بمساءلة الوزراء نيابة عنهم في مجلس العموم. ويحتوي القانون العام على خصائص مختلفة؛ إذ إنه يقدم حماية لحقوق الأفراد أكثر مما تقدمه الضمانات الدستورية في الولايات المتحدة أو الأنظمة الدستورية التي تعمل بها المحاكم الإدارية الخاصة. وتشتمل هذه الخصائص على «الحق في المحاكمة أمام هيئة محلفين والحق في التزام الصمت في أثناء تحقيقات الشرطة أو في المحكمة (أصبح أمراً قضائياً الآن) وإحضار الشخص (بشحمه ولحمه) أيضاً.

على الرغم من أن بريطانيا لا تملك إعلاناً مفصّلاً للحقوق (فقانون الحقوق مجرد وثيقة محدودة على عكس ما يقترحه المسمى)، إلا إنها وقّعت على الإعلان الأوروبي وإعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتحتوي الوثيقة الأوروبية على مفوضية ومحكمة لتفسيرها. ومن البارز أن الحكومة البريطانية كانت أهم الموقّعين على الإعلان (وذلك قد يرجع إلى عدم وجود حماية قانونية في بريطانيا حتى منح قانون حقوق الإنسان في عام ١٩٩٨ السلطة للمحاكم البريطانية للفت الانتباه إلى مثل هذه الانتهاكات). وعلى الرغم من ذلك لا تستطيع المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بصفتها منظمة دولية (فهي ليست جزءاً من آليات الاتحاد الأوروبي) تنفيذ أحكامها في بريطانيا. ولكن يجب أن تعتمد على إحراج الحكومة البريطانية ومجلسها التشريعي لاتخاذ إجراءات ضد السلطات البريطانية إذا ارتأيا ذلك.

من المؤسسات الاسكندنافية التي تمّ تبنيها في بريطانيا للمساعدة على الدفاع عن الحقوق الفردية ضدّ الخطأ أو التعدّي الإداري هو المفوَّض البرلماني للإدارة «صاحب المظالم» الذي يمكنه التحقيق بشكل مستقل في الهيئات الحكومية في حالات

«سوء الإدارة» الظاهر. (وقد تم تعيين أصحاب مظالم مماثلين منذ ذلك الحين في بريطانيا للخدمة الصحية، والحكومية المحليّة، والأعمال المصرفية، والتأمين، وجمعيات الإسكان)، وتمت معارضة هذا باعتباره خرقاً للتقاليد البرلمانية البريطانية، غير أنه تم التجاوز عنه بجعل صاحب المظالم تحت إشراف لجنة برلمانية مختارة.

من القيود الرئيسة على أصحاب المظالم البرلمانيين البريطانيين هي أن سلطتهم القضائية تحدّد بالأخطاء الإدارية التي ترتكبها الهيئة الحكومية بإشراف الوزير، وأنه يمكنهم فقط تقديم توصية إلى الوزير لاتخاذ الإجراء اللازم. كما إن جزءاً «غير عادل» من التشريع المفوَّض يكون عادة خارج سلطة صاحب المظالم. ففي السويد، حيث نشأ أصحاب مظالم يتمتعون بسلطات أقوى بكثير للإصرار على اتخاذ الإجراءات ضمن تقليد الحكومة المفتوحة حيث تعرض جميع الوثائق الحكومية.

كما أُشير سابقاً بشكل وجيز، ينص التقليد في معظم القارة الأوروبية الذي يعود إلى الإصلاحات الإدارية التي قام بها نابليون على مجموعة منفصلة من المحاكم الإدارية. وبينما كان الهدف من هذه المحاكم، بلا شك، أن تكون أكثر تعاطفاً مع الحكومة من تعاطفها مع المحاكم العادية، إلا إنها طوّرت الآن استقلالاً قضائياً قوياً وأصبحت تتمتع بخبرة إدارية كبيرة. ففي فرنسا، على سبيل المثال، يتطلع أفضل خريجي مدرسة الإدارة الوطنية إلى أن يصبحوا أعضاء في مجلس الدولة وهو المحكمة الإدارية العليا. وربما تكون مدرسة الإدارة الوطنية من أرقى المؤسسات التربوية العليا رفيعة المستوى في البلاد.

صناعة السياسة التعددية

يمكن للترتيبات الدستورية الديمقراطية أن تعمل بعدة طرق مختلفة، ويعتمد هذا على طريقة استخدام الحكومة للسلطات الدستورية التي تتمتع بها. وتمنح معظم الأنظمة الديمقراطية فرصاً عديدة للحكومة لاستشارة الناخبين والاستماع إليهم ـ ويؤدي المدى الذي تقوم من خلاله الحكومة والناخبون بذلك إلى إحداث فرق كبير بالطبيعة العامة للنظام ـ . كما يمكن وصف ثلاث طرق بديلة لتفعيل نظام كهذا: التعدّدية والنقابوية والمركزية. وسنقوم بربط كيفية عمل الدستور بالنظرياتِ السياسية العامّة للسلطة التي جرى الحديث عنها في الفصل الخامس (التعدّدية ونظريات النخبة و ـ إلى حدّ ما ـ الماركسية).

في النظام التعدّدي يتمّ الاعتراف بشرعية مجموعات كبيرة من جماعات المصالح السياسية والاجتماعية. فجميع هذه الجماعات تتمتع بفرصة متساوية للمشاركة في عملية سياسية مفتوحة يتم التوصل فيها إلى القرارات الاجتماعية من خلال المناقشات والمفاوضات والتسويات واسعة الانتشارِ، خصوصاً بين الجماعات الأكثر تأثراً بالقرارات المعنية. وكملاذٍ أخير، حيث لا يمكن التوصل إلى حل للنزاعات بتوافق الآراء، تسود الجماعات المُؤيَّدة من أغلبية السكان، ولكن المشاعر القوية للمجموعات الأكثر تضرراً قد تعتبر أكثر من مجرد اختيارات أضعف لمجموعات أكثر عدداً وتأثيراً. كما لا بد من بذل جهود كبيرة لتسهيل التوصل إلى تسويات تتحلّى بالتسامح حيث (على سبيل المثال) يمكن أن تتبنى المجموعات الدينية أو الوطنية أو الإقليمية حلولاً مختلفة للمشاكلِ ذاتها. ويعتبر مُؤلفون مثل

السّير إرنست باركر (Barker, 1961) مثل هذه الممارسات التعدّدية مسألةً أساسيةً للديمقراطية الحديثة.

يمكن التوصل إلى التسويات العامّة بين الجماعات في مثل هذه الأنظمةِ بالمفاوضاتِ بين الأحزاب السياسية المختلفة داخل الائتلاف الحكومي (القارة الأوروبية)، أَو بمساومة تشريعية، أَو بتسويات بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية (مثل الولايات المتّحدة). وقد اقترحت المرجعية الدستورية المعروفة بالسّير إيفور جَنينغز (Jennings, 1957) في بريطانيا، أن تكون استشارة السلطة التنفيذية لممثلي المصالح المتضررة من مشروع قانون يُقدّم إلى البرلمان حين صياغته عرفاً دستورياً، حتى يتسنى للجماعات فرصة إدراج تعديلات على القوانين قبل إقرارها من قبل مجلس العموم ومجلس اللوردات.

أما حيث توجد مستويات مختلفة من الحكومة (مثل الأوروبية والبريطانية، محليّة أو فدرالية، وولاية ومحليّة) فإن مبدأ التعددية ينص على مبدأ «التفريع»، كما نوقش في نهاية الفصل السادس. وأما في هولندا فقد أصبحت مثل هذه المبادئ راسخة بحزم على تفسير واحد ينص على قيام الحكومات الائتلافية المركزية المعاصرة على وضع القواعد الإجرائية بشكل كبير لسياسة صنع المجتمعات المحلية (Frissen, 1994).

النقابوية

تعتبر التعددية في نظر العديدين وصفاً متفائلاً جداً لصنع السياسة في «ديمقراطيات ليبرالية معاصرة» عديدة، واعتُقد الوصف البديل «النقابوية» في أغلب الأحيان أكثر ملاءمة لبريطانيا سبعينيات القرن العشرين. ومن الواضح أنّ كثيراً من صنع السياسة

في بريطانيا يتم خلف أبواب مغلقة في وايتهول بدلاً من ويستمنستر، ولا يعني هذا بالضرورة عدم القيام بأي مشاورات؛ فهناك شبكة واسعة من اللجان الرسمية والاتصالاتِ غير الرسمية مع ممثلين من الاتحادات المهنية والأكاديمية والإدارية ونقابات العمال وهيئات أخرى. فالعادة، كما أشار جنينغز، جس نبض هذه الاتحادات تجاه مقترحات سياسة ما. وبالمثل فكثير من صنع السياسة في بروكسل يتم بالطريقة نفسها من خلال مفاوضاتِ مغلقة بين وفود الحكومات ومن خلال مناقشات غامضة بين المفوضية [الأوروبية] ومجموعات المصالح المنظّمة على أسس أوروبية. وأما في الولايات المتحدة فالكونغرس مفتوح لتمثيلات أي واحدة من آلاف جماعات المصالح الموجودة في البلادِ، ومع ذلك فهناك مجموعة منتقاة نسبياً من أصحاب المصالح تكون ذات علاقة فعالة ودائمة بلجان صنع السياسة الرئيسة في مجالاتها. وغالباً ما تساهم مجموعات المصالح هذه في نفقات انتخاب رؤساءِ اللجان، حيث يمارسون حق النقض تقريباً على التعيينات التنفيذية الرئيسة في ما يطلق عليه كاتر (Cater, 1965) «الحكومة الفرعية» في مجال السياسة المتعلقة بها.

تشير «النقابوية» إلى أنّ التشاور يميل إلى أن يكون انتقائياً جداً، فتتم استشارة الهيئات المُؤسَّسة مثل اتحاد الصناعات البريطاني، والجمعية الطبية الأمريكية، والكونفدرالية العامة للعمل الفرنسية بانتظام؛ إذ يعتبر أن الرأي الشعبي ممثل تقريباً من قبل هذه الهيئات. كما إن هناك ميل إلى تمثيل مجموعات المنتجين والمجموعات الحضرية بقوة أكثر من مصالح المستهلك والمصالح الإقليمية. ويتم تعزيز هذه الترتيبات المريحةِ جداً من قبل ما سماه بعض الكتّاب «الانتقائية» حيث يتم إشراك مجموعات

المصالح في إدارة السياسات التي يتم تطويرها، ويُتوقع منها تسويقها لدى أعضائها. ووصف بعض النقاد المناوئين مثل هذا النظامِ بـ «الفاشية ذات الوجه الإنساني» (Pahl and Winkler, 1975).

يُعد هذا الوصف للديمقراطية الليبرالية كنظام نقابوي، بالطبع، مجموعةً متنوعةً مما وصفناه في وقت سابق بالنخبوية.

المركزية

كانت السيدة تاتشر وكذلك الجناح اليميني لحزب المحافظين في بريطانيا معاديين لفكرة النقابوية، كما شجبا نمو المنظمات غير الحكومية التي رافقت نمو هذه الممارسات. فبدلاً من الفاشية، وجدا في هذه التطورات نمواً لمؤسسات الدولة الاشتراكية المريبة. واعتبرا أن كثيراً من القرارات تتّخذ من قبل أصحاب المصالح (بما في ذلك النقابات التجارية) وراء أبواب مغلقة على حساب المواطنين، في حين يمكن أن يتخذ المواطنون هذه القرارات (في دورهم كمستهلكين) من خلال السوق، وبالتالي لُمست الحاجة إلى إعادة تشكيل جذري للدولة وتشذيب لها، ما يتطلب قيادة سياسية مركزية قوية لفرض التحكم بالميزانية وتحقيق الكفاءة من خلال قوى السوق.

لهذه الأسباب، جزئياً، كان هناك تشديد أقل من ذلك بكثير لدى حكومات تاتشر/ ميجر المحافظة البريطانية (Thatcher Major British Conservative) على التراضي والتشاور والتفاوض. وبدلاً من ذلك كان التشديد على ضرورة قيام الحكومة، بعد أن تمت الموافقة على برنامجها في الانتخابات، بإقناع الناخبين بتطبيقها الحاسم لبرنامج راديكالي. وقد سُنّت سياسات (مثل

قانون العدالة الجنائي لعام ١٩٩٤) ضد، أو من دون مشاورة، المجموعات المهنية المعنية أكثر من غيرها.

كما تم تقويض التشديد التقليدي البريطاني على استقلالية الحكومة المحلية، كما رأينا، بشكل كبير من خلال إصرار جديد أكثر صرامة على الرقابة المالية المركزية، وطلب عطاءات إلزامية لخدمات محلية عديدة، إضافة إلى نزع سيطرة الحكومة المحلية على المدارس، وغيرها من التدابير.

وبالطبع من التفاسير الأكثر عدائية لهذه التطورات نفسها أن حزب المحافظين أصبح أكثر انفتاحاً في دعوته إلى نظام رأسمالي مستقيم يتجاوز مصالح الناس العاديين لمصلحة المصالح «البرجوازية» الرأسمالية. ويصف ميليباند (Miliband, 1984) هذا كانزلاق من «الرأسمالية الديمقراطية» إلى «الرأسمالية السلطوية». فالجمع بين بهارج المؤسسات الديمقراطية بالقيود يجعلها غير فعالة:

> من الممكن السماح بنقابات العمال في مثل هذا النظام شرط ألا يقوموا بتنظيم إضرابات، وقد تنشط الأحزاب شرط ألا تكون مدمرة، وقد يُسمح بالنشاط السياسي، ولكن شرط الحصول على تصريح بذلك. وسيسمح بإصدار الصحف شرط ألا تثير ما يعرف بـ «الحقد الطبقي» أو «نشر السخط»... لن يكون هناك رقابة ولكن على أسس محدودة. ومن ناحية أخرى، ستكون الرقابة الذاتية غير محدودة.
>
> (Miliband, 1984: 154)

على الرغم من ذلك لا تبدو مثل هذه التطورات نموذجية

قياساً بالاتجاهات السائدة في الديمقراطيات الليبرالية عموماً. وعلى الرغم من الميل واسع النطاق إلى اعتماد السياسات الاقتصادية التاتشرية، مثل الخصخصة، والنقدية، يبقى النمط السياسي السائد في أوروبا الغربية نموذج «التسويات» (راجع الفصل الرابع من هذا الكتاب) كما تلخص في الفصل الاجتماعي من معاهدة ماستريخت.

التواصل السياسي

ناقشنا حتى الآن في هذا الفصل الحكومة الديمقراطية من حيث حجم المشاركة الشعبية في الحكومة، وإلى أي مدى يمكن أن يؤثر الناس في اختيار الحكام، والشكل الذي قد تأخذه المؤسسات الديمقراطية. ومع ذلك يمكن القول إن ما هو أكثر أهمية من هذا كله هو استجابة الحكومة لآراء الناس ومصالحهم، وحتى قدرتها على احترام حقوقهم.

ورأينا في الفصل الأول أن إيستون (Easton, 1979) وكتّاباً عديدين غيره يعتبرون النظام السياسي آلية لاتخاذ القرارات الرسمية المرتبطة بـ «المدخلات» و«المخرجات» إلى بيئتها. وفي هذا النموذج البسيط جداً من السياسة يتكون عنصران من أربعة عناصر (أي ٥٠ في المئة) من التواصل.

تشتمل استجابة الحكومات، بشكل واضح، على تلقيها صورة دقيقة عن احتياجات الناخبين، وأخذهم صورة واضحة عن أنشطة الحكومة. فالتواصل بين الحكومة وناخبيها ومراقبتها للآثار الموضوعية لسياساتها وجمع المعلومات حول البدائل في السياسة، أمر مركزي حقاً لنظام ديمقراطي ناجح.

يطرح كل نموذج بسيط جداً من التواصل بعض المسائل المهمة، من هم المرسِلون والمتلقون للمعلومات؟ وما هو حجم تدفق المعلومات؟ أهي طريقة واحدة (بسيطة) أم إنها ذات اتجاهين (مزدوجة)؟ هل الرسائل مشفرة بدقة وغير مشفرة؟ هل يتداخل «الضجيج» مع عملية الاستقبال الدقيقة؟ وهل يمنع التحميل الزائد للمعلومات من تمييز المعلومات الأساسية؟ وفي المساحة المتاحة هنا يمكن تتبع بعض هذه النقاط فقط.

يمكننا أن نرى، من منطلق النماذج الثلاثة لكيفية عمل الدستور الذي قدمناه سابقاً (المركزية والنقابوية والتعددية)، أنها تشتمل على أنماط مختلفة من التواصل: ففي **النمط المركزي**، يمكن لمعظم سبل التواصل أن تتكون من بث الحكومة والمعارضة لوجهتي نظريهما إلى الناخبين. ويلقي الناخبون نظرة إلى قياس الأداء على مدى السنوات الأربع أو الخمس الماضية، ثم يرسلون رسالتهم البسيطة بالقبول أو الرفض في الانتخابات (تدفقان بسيطان من المعلومات).

وتستكمل هذه التدفقات في **النموذج النقابوي** بتدفقين مزدوجين إضافيين للمعلومات بين الحكومة والمنظمات النقابية المختارة. فتسعى الحكومة إلى تحسين نوعية وضع السياسات بالحصول على مشورة المتخصصين، وتتفاوض على بعض التنازلات مع بعض الذين هم أكثر تضرراً مقابل المساعدة في تنفيذ السياسات على نحو سلس. كما يجوز لقيادة هذه المنظمات، في المقابل، التواصل مع أعضائها في تدفق معلوماتي مزدوج مماثل، أو بمحاولة تمثيلهم «تقريباً» بافتراض معرفة مصالحهم وآرائهم، مع الأخذ في الاعتبار تجديد الاشتراكات كموافقة على تفسيرها لمصالح أعضائها.

أما في **النموذج التعددي** فيكون تدفق الاتصال أكثر تعقيداً وانتشاراً. فيجب أن تتوفر معرفة واسعة النطاق ليس فقط لتصرفات الحكومة، ولكن لنواياها أيضاً، بحيث يمكن أن تتأثر تلك التصرفات قبل القيام بها. إن وضع تدفق المعلومات المزدوجة لا يعد ربطاً للحكومة بجماعات المصالح فقط، ولكنه تمكين لجماعات المصالح والأحزاب السياسية للتفاوض والتنازلات بينها أيضاً، للتأثير على الأحداث بشكل أفضل، كما تحتاج الحكومة إلى معرفة جيدة للرأي العام إذا ما أرادت توليد إجماع شعبي.

قد تعتبر دراسة إجراءات بعض المؤسسات السياسية التي يُعتقد غالباً أنها تؤدي دوراً رئيساً في التواصل السياسي ـ الأحزاب السياسية وجماعات الضغط أو جماعات المصالح، ووسائل الإعلام ـ هي النموذج الأكثر ملاءمة.

الأحزاب السياسية

تسعى الأحزاب السياسية (المربع (٧ ـ ١)) إلى الاستيلاء على السلطة لمصلحة أعضائها القادة، أما مصلحة الأحزاب الخاصة فهي (المكافآت النفسية والاجتماعية والاقتصادية للمكتب) على حساب بعض الجماعات الاجتماعية (مثل العمال، والمزارعين، والبروتستانت)، أو بعض الأهداف الأيديولوجية في فكرهم (مثل الاستقلال الوطني والاشتراكية). وقد رأينا أنه غالباً ما تكون أسماء الأحزاب دليلاً سيئاً على أهدافها، بل يجدر التأكيد أن معظم ـ وربما كل ـ الأحزاب والائتلافات من الناس ذات أهداف مختلفة في النوايا.

المربع (٧ ـ ١)
الأحزاب السياسية

من الممكن الاعتقاد بأن الأحزاب السياسية تعتبر جماعات اجتماعية منظمة تسعى إلى تولي حكومة بلد ما كلياً أو جزئياً، من خلال خوض الانتخابات في العادة.

(تعريف المؤلف)

تعد الوظيفة الرئيسة الواضحة للأحزاب السياسية هي خوض الانتخابات في معظم الدول الديمقراطية الليبرالية باختيار المرشحين في الدوائر الانتخابية وفرز الأصوات وتنظيمها، وتأليف العناوين الانتخابية وتقديمها في دوائر الانتخابات المحلية وقيام وسائل الإعلام المحلية والوطنية بالحملات، كما تجعل من الانتخابات عملية اختيار عن طريق الناخبين من السياسات العامة، إضافة إلى اختيار أعضاء المجالس، والمشرعين، و(أحياناً) رؤساء البلديات.

ولكي نفهم هذه الأحزاب، فمن الضروري أن نميز بين دور الأعضاء المتطوعين في الدوائر الانتخابية، والنشطاء والمهنيين الذين يعملون عن طريق أحزاب محلية أو وطنية، والممثلين المنتخبين والمتفرغين تفرغاً كاملاً. ويعد من أبرز الممثلين المنتخبين البرلمانيين الوطنيين ولكن قد يُنتخب آخرون لمجلس الولاية التشريعي أو الإقليمي أو قد يكونون أعضاء مجالس محلية رائدة أو عُمَد.

يؤدي الأعضاء العاديون مجرد دور صغير في العملية الانتخابية، حتى إن أكثرهم نشاطاً لا يقومون إلا بنشاط قليل بعد دفع اشتراكاتهم، أو بحضورهم مثل هذا الحدث

الاجتماعي الغريب. وفي بعض الأحيان يمكن أن يكونوا مجرد «أصوات» في مراكز الاقتراع أو يعملون على توزيع المنشورات في الشوارع. كما إن النشطاء الذين يديرون الدوائر الانتخابية للأحزاب يؤدون دور أعضاء المجالس المحلية، ويحضرون المؤتمرات، ويمكنهم إيصال ما يعتبرونه المشاعر «الشعبية» المحلية للمشرعين المحليين، أو في الاجتماعات الوطنية للحزب (المؤتمرات والجمعيات. . . إلخ). ومبدئياً في بريطانيا، «تصنع» اجتماعات نشطاء الحزب العمالي والحزب الليبرالي الديمقراطي الوطني سياسة الحزب، في حين تقدم مثل هذه الاجتماعات في حزب المحافظين الشورى للزعيم البرلماني فقط. وعملياً تهيمن على الأحزاب الثلاثة القيادات البرلمانية التي يمكنها تجاهل الأعضاء إذا اقتضت الضرورة السياسية. وأما في الولايات المتحدة فتعد المهمة الحقيقية (وهي مهمة جداً) للمؤتمر الوطني للحزب اختيار المرشحين للرئاسة.

كما يؤدي مهنيو الحزب دوراً سياسياً محدوداً في بريطانيا؛ إذ يهتمون على الصعيد المحلي بمجرد الحفاظ على استمرار آلة الحزب (ودفع مرتباتهم الخاصة) فقط. أما على المستوى الوطني، فيختلف مهنيو المقرات عن ذلك فهم مسؤولون رسمياً أمام زعيم الحزب في حزب المحافظين (البرلماني)، ولكنهم مسؤولون أمام المدير التنفيذي للحزب في الحزب الديمقراطي الليبرالي وحزب العمال. وفي الولايات المتحدة يوجد عدد قليل من موظفي الحزب المهمين مع كل سياسي، ومجموعات توظيف «مخصصة» من الاستشاريين، ومستطلعي الرأي، ومتخصصين في العلاقات العامة («جهابذة التلفيق»)، وما شابه ذلك.

من الناحية العملية، يسيطر السياسيون المنتَخبون وطنياً

بحزم على آلية الحزب الوطني في جميع الديمقراطيات الليبرالية، فيشكل الحزب البرلماني في بريطانيا (على سبيل المثال: أعضاؤه في مجلس العموم) نواة الحزب، كما يعد حزب الحكومة على وجه الخصوص، مركزاً مهماً لتدفق مزدوج للمعلومات. كما يتم تبادل المعلومات بين النواب وأعضاء الحكومة وممثّلي جماعات المصالح، ونشطاء الحزب العاديين الناخبين. ويسعى نواب المقاعد الخلفية للحكومة إلى زيادة فرصهم في إعادة انتخابهم عن طريق تعميم رسالة الحكومة إلى الناخبين، وبتنبيه «سوط» (Whip) الحكومة إلى المشاكل المحتملة والفعلية. ويتمتع أعضاء الكونغرس الحالي في الولايات المتحدة بميزة كبيرة بحصولهم على كوادر مهنية كبيرة، إضافة إلى البريد المجاني وتسهيلات السفر، وفرصة القيام بخدمات فردية في دوائرهم الانتخابية، وبناء النوايا الحسنة.

في أحزاب الولايات المتحدة، وفي أكثر الأحزاب المحافظة في أوروبا، غالباً ما يكون هناك نشطاء قليلون في الأحزاب يسعون إلى السيطرة على آلية الحزب مع المسؤولين المنتخبين والذين يستفيدون، أو يأملون أن يستفيدوا من رعايتهم. وقد يكون العدد الأكبر من الناشطين لدى الاشتراكية الأوروبية والديمقراطية المسيحية، وإلى حد ما، الأحزاب الليبرالية. وقد يكون بعضهم «متشددين» أيديولوجياً وذوي وجهات نظر سياسية قوية. بينما يمكن اعتبار جامعي الأصوات المتحمّسين المتشددين من وجهة نظر المهنيين، مصدراً للصراع الداخلي ومقاومةً لتقديم التنازلات المحتملة التي لا مفر منها، والتي تميز السياسة الديمقراطية. أو من الممكن أن يكونوا عبارة عن حقن عنصر من عناصر التغيير المثالية والديناميكية في النظم السياسية، من وقت إلى آخر.

«التلفيق» والتسويق السياسي

تعد الخلافات بين الأحزاب في الولايات المتحدة منذ فترة طويلة أقل وضوحاً مما كانت عليه في أوروبا، كما يشجع نظام الانتخابات التمهيدية لترشيحات الحزب الرئيس المرشحين على تسويق أنفسهم كأفراد، بدلاً من كونهم أولي قيمة وأهمية حاملين لرسالة الحزب. كما ينبغي أن يكون استخدام تقنيات التسويق التجاري والعلاقات العامة أمراً مهماً في السياسة، ولا يعتبر ذلك مستغرباً في موطن الرأسمالية. وقد عَبَرت هذه التقنيات الآن الأطلسي مع حزب العمال البريطاني الذي «أعاد تصنيف» نفسه كـ «حزب العمال الجديد»، بالإضافة إلى رئيسة وزراء الحزب المحافظ السابق المهيبة السيدة تاتشر التي كانت تستشير الخبراء في ملبسها وطريقة كلامها.

استورد حزب العمال، وهو في المعارضة، تقنية «التفنيد السريع» الأمريكية، وشمل ذلك إدارتي الصحافة والتلفزيون اللتين تستخدمان قاعدة بيانات ذات تكنولوجيا عالية السرعة لتصريحات سابقة لكلا الجانبين ـ «إكسكاليبور» (Excalibur). ويعني «التفنيد السريع» للرد على التصريحات الصحافية، وخطابات الخصوم... إلخ، في الوقت المناسب للموعد النهائي نفسه لإصدار الصحف أو البث الإذاعي بحيث يمكنك مشاركتهم في الأعمدة الصحافية أو البث الإذاعي نفسه.

وانضم بعض المستشارين الشباب الذين ساعدوا بيتر مندلسون (Peter Mandelson) على إتقان التنظيم الحزبي في برج ميلبانك (Millbank Tower) قبل فوزه في انتخابات عام ١٩٩٧ إلى الحكومة الجديدة كمستشارين خاصين. كما تولّى أليستير

كامبل (Alistair Campbell) المحرر السياسي السابق لصحيفة شعبية مهام العلاقات العامة لرئيس الوزراء. وأُخضع نواب حزب العمال لدورات حول كيفية عرض الصورة المناسبة في استوديوهات التلفزيون والهواتف المحمولة التي ترسل إليها رسائل تحتوي على النهج الحديث للحزب. وفي بعض الأحيان، كان ترسيم الحدود بين أنشطة موظفي الإعلام الحكوميين وأنشطة الوزراء والمستشارين الخاصين غير واضحة.

هل هذا مجرد تغيير مؤسف محتمل الحدوث في الأسلوب من قبل حزب واحد، أم إنه أمر أكثر أهمية؟ تجادل جنيفر ليسمارشمنت (Lees-Marshment, 2001) بأن حزب العمال قام بأكثر من مجرد عملية اعتماد تقنيات جديدة، فقد غيّر الحزب، بالاشتراك مع أحزاب سياسية غربية عديدة، منهجية الطراز القديم أولاً من «حزب موجَّه الإنتاج» إلى «حزب موجَّه المبيعات»، وأخيراً إلى «حزب موجَّه سوقياً».

الجدول (٧ ـ ١)

التسويق السياسي وحزب العمال الجديد

نوع الحزب	ماذا يفعلون	مثال حزب العمال الجديد
	موجَّه الإنتاج	يقوم الحزب بفعل ما يعتبره الأمثل (تحسين سياسة الإنتاج)
الأحادية والاشتراكية		موجَّه مبيعات
التركيز على البيع الدؤوب للمنتج	شعار جديد، نشرات حزبية سياسية مضللة، التفنيد السريع	
موجَّه سوقياً	إعطاء المستهلك ما يريده	مجموعات تركيز، ملاءمة سياسة، عدم رفع أو تخفيض الضرائب

يعكس التحول من التوجه الإنتاجي إلى التوجه السوقي التغييرات التي قامت بها شركات رأسمالية عديدة ناجحة في السنوات الأخيرة. وقد يكون هذا التحول علامة حقبة تقبل فيها تقريباً جميع الأحزاب الكبرى الديمقراطية بعضاً من أشكال النظام الرأسمالي ومحاولة العمل بقواعده.

مجموعات المصالح

يمكن القول إن مجموعة الضغط تكمن في أعمال الاتصالات السياسية. وقد تكون «جماعة المصالح» هي المصطلح الأمثل (المربع (٧ ـ ٢)) نظراً إلى أن الجماعة قد تسعى إلى التأثير في الحكومة، سواء بالإقناع وبالمعلومات وليس بالتهديدات أم العقوبات السياسية. ومع ذلك، فقد يكون من المستغرب إذا لم يتم الاستماع إلى «جماعات المصالح» إذ إنها تمثل أعداداً كبيرة من الناخبين (النقابات) و«صانعي الرأي» المؤثرين (الأطباء)، أو أغنياء مساهمين فعليين أو محتَملين لخزينة الحزب.

المربع (٧ ـ ٢)
جماعات الضغط أو المصالح

تعد جماعات الضغط أو جماعات المصالح مجموعات سياسية رسمية تختلف عن الحزب السياسي في كونها تسعى إلى التأثير في الحكومة فقط ـ لا لتكون جزءاً رسمياً منها.

(تعريف المؤلف)

عندما تكون المصالح مهنية أو تجارية، فقد يكون لدى المجموعة المعنية الخبرات المتخصصة التي يرغب صانعو

السياسات الحكومية في الاستفادة منها، بالإضافة إلى القدرة على المساعدة في قبول وتنفيذ هذه السياسة. وهكذا غالباً ما يستعان بممثلي الأطباء (وخاصة الجمعيات الطبية الأمريكية والبريطانية) في عملية صنع السياسة الصحية. عندئذٍ، وفي كثير من الأحيان، تساعد على كسب القبول لسياسةٍ متفق على تنفيذها عن طريق أعضائها في المهن الصحية. وتميل الحكومات الأكثر ديمقراطية، لأي حزب كان، إلى استشارة هذه المجموعات ومحاولة كسبها لتأييد سياساتها. وعلى الرغم من ذلك بدت حكومات المحافظين في بريطانيا، في حقبة ما بعد ١٩٧٩، في بعض الأحيان كأنها تخلق وجهة نظر سياسية في عدم استشارة الجماعات التي تعتبرها «ريش سرير»، أو أنها أكثر تأثيراً في الاتجاه الليبرالي. وعلى الرغم من ذلك تجدر الإشارة هنا، إلى أن المشاورات لا تزال هي الأساس، وقد سعت حكومة بلير بحماس إلى خدمة رجال الأعمال البارزين في اللجان الاستشارية، وعينت عدة شخصيات من خارج الحزب ذوي توجهات تجارية في مناصب وزارية مهمة. أما في بريطانيا، فتعد الاتصالات بين وايتهول وكل منتج في جماعات المصالح مؤسَّسة في ممارسة كل قطاع من قطاعات الصناعة مع وجود قسم «رعاية» رسمي. ويعد تمثيل هذه الجماعات في اللجان الاستشارية الرسمية وكون قادتها على ارتباط وثيق مع موظفي الحكومة معياراً لها، (وهكذا هناك نمط سائد من التواصل غير الرسمي مثل الغداء الأسبوعي والمكالمات الهاتفية العادية).

كانت الاتحادات التجارية بشكل عام (أي ما بعد عام ١٩٤٥) تُعتبر ضمن هذا الإطار مجموعات تتشاور بطريقة

تقليدية حيث يصل أبرز قادتها في نهاية المطاف إلى مجلس اللوردات. وكانوا يعيّنون في المنظمات غير الحكومية... إلخ. وكان الحال هكذا في ظل حكومة محافظة مثل حكومة إدوارد هيث وهارولد ماكملان. وقد استفادت هذه المجموعات كذلك في ظل حكومات حزب العمل من الارتباط التاريخي بين مختلف أجنحة «حركة» العمل. ففي الماضي لم يكن معروفاً أن يعيَّن قادة الاتحادات التجارية في حكومات حزب العمل. وعلى العكس من ذلك جادل بعض اليمينيين وآخرون من اليساريين بأن الزعماء النقابيين كثيراً ما كانوا مرنين جداً تجاه حكومات العمل ـ مُضَحِّين بمصالح أعضائهم الاقتصادية من أجل نجاح الحزب السياسي. ومع ذلك، كانت الحكومات التاتشرية المحافظة الأخيرة أقل استعداداً لمنح الاحترام التلقائي للزعماء النقابيين على الرغم من أن لديهم ملايين من الأتباع «الصوريين» (في بعض الحالات). وفي حين أن الحكومة العمالية الجديدة كانت أكثر ودية تجاه نقابات العمال من المحافظين، وعينت نقابيين عديدين في وظائف ذات مستوى أقل رعاية، فإنها سعت إلى بناء صورة تتفادى من خلالها الظهور بمظهر من يمنح الاحترام التلقائي لهذه النقابات، وهي تهمة اتهمت بها الحكومات العمالية السابقة.

تعد مجموعات المصالح غير المنتجة في جميع الأنظمة الديمقراطية (كالسكان الأقل تأثراً بمقترحات التخطيط، ومستهلكي السلع والخدمات العامة والخاصة وربات البيوت، ومقدمي الرعاية الصحية، ومجموعات القضايا «السببية» التي تعمل لمصلحة الآخرين أو في خدمتهم) أقل فعالية من الفئات المنتجة. كما تعتبر مجموعات في بريطانيا، مثل: المعهد

الوطني الملكي للمكفوفين، والخضر الذين يعملون من أجل البيئة، ورابطة المستهلكين، وبخاصة الكثير من جماعات «القضايا» ذات التوجه المحلي، على تواصل أقل مع وايتهول. وقد تسمع مثل هذه الجماعات فقط عن القرارت التشريعية أو الإدارية بعد أن يتم اتخاذها، وليس خلال دراستها. وما يجعل الأمر أكثر صعوبة - إن لم يكن بمنتهى الصراحة، مستحيلاً - في التأثير في القرارات المعنية. وتعتبر حتى محاولة تعديل مشروع قانون في البرلمان وهو قيد المداولة مرحلة متأخرة نسبياً لمحاولة التأثير في الأحداث. وبحلول ذلك الوقت تكون هيبة الحكومة معلّقة بمشروع القانون، ومن الممكن أن تؤثّر التعديلات على تسويات تم التوصل إليها بين موظفي الحكومة أو الوزراء وغيرهم من الفئات الأكثر رسوخاً.

وقد أبرزت أهمية جماعات الضغط المهنية المتزايدة في بريطانيا (Moloney, 1996) الروابط الرسمية بين وزراء وموظفي الخدمة المدنية والأحزاب وجماعات المصالح. وكلّما تمّ القيام بمزيد من السياسة في مرحلة ما قبل التشريع من خلال زمر تتكوّن من مستشارين سياسيين رسميين وجماعات الضغط المهنية التي احتفظت بها الجماعات الأكثر ثراء فضلاً عن الجماعات التي تم إنشاؤها ومجموعات صغيرة من السياسيين ذوي المصالح مع رئيس الحكومة فستبدو هذه السياسة أقل استجابة وأقل ديمقراطية. وإذا تمكنت بعض جماعات الضغط من الحصول على حظوة الحكومة من خلال تقديم الدعم المالي للأحزاب أو من خلال الإبقاء على مهنيين ذوي صلات، فسيشكّل هذا بكل وضوح خطوةً باتجاه النقابوية بعيدةً عن التعددية في النظام السياسي.

وسائل الإعلام

سنحصر أنفسنا هنا مع وسائل الإعلام التقليدية الحالية ـ الراديو والصحافة والتلفزيون ـ فما يهمنا هنا بشكل رئيس هو وسائط البث: وهي المنظّمات المركزية لتدفق المعلومات البسيطة إلى عدد كبير من المتلقِّين حيث يكون خيارهم الوحيد إما اختيار قناة للاستماع إليها أو الاستماع إلى قناة أخرى أو إطفاء الوسيلة الإعلامية.

في هذا السياق يمكن أن نسأل: ما هي المعلومات التي يمكن إذاعتها حول الحياة السياسية؟ وما هو عدد القنوات المتاحة التي تبث مثل هذه المعلومات؟ ومن يسيطر ويحرر بث هذه المعلومات بواسطة هذه القنوات، ولمصلحة من؟ وكيف يتفاعل مستقبلو الرسائل معها؟ وهل تقوم وسائل الإعلام بتمثيل الجماهير أمام النخبة؟

إذا كانت وسائل الإعلام لا تعرف ما الذي تقوم به الحكومة، فمن الواضح أنه لا يمكنها إطلاع الناخبين على شيء. وفي هذا الصدد تختلف الدول الديمقراطية اختلافاً كبيراً من حيث قدرة وصول الصحافيين والمواطنين للحصول على المعلومات التي تتعلق بعملية صنع القرار الحكومي. فيتطلب التقليد السويدي، بسبب ما يعرف بـ «الحكومة المفتوحة» عملياً، توثيق جميع عمليات صنع القرار علناً. وأما على النقيض الآخر، نصّت التقاليد البريطانية بشأن السرية الرسمية في الماضي بأن المداولات التنفيذية ستظل سرية ما لم يُتخذ قرار إيجابي للإفصاح عن المعلومات. وأما الولايات المتحدة فقد تبنت عكس ذلك مع قانون حرية المعلومات الذي يتطلب من

وكالات الحكومة الفدرالية الكشف عن أي وثيقة، بناء على طلب أي سائل، ما لم يكن هناك أسباب تحول دون ذلك، مثل الأمن القومي أو السرية الشخصية. وفي بريطانيا فإن قانوناً غير تشريعي للممارسات المتعلقة بالحصول على المعلومات الحكومية (نيسان/أبريل ١٩٩٤) وجه، بصورة فاترة، الأمور نحو الحكومة المفتوحة. وسمح هذا القانون باستثناءات عديدة ـ بما في ذلك تقديم المشورة للوزراء وأي شيء يمكن أن يكون موضوعاً لتحقيق علني. وقد تعهدت حكومة بلير بتقديم أقوى تدبير قانوني، ولكن التشريع الذي نتج عن ذلك أدى إلى كثير من الانتقادات، وتسبب في تأخير قانون الممارسة وتنفيذه عملياً، إلى حد كبير حتى عام ٢٠٠٥ على الأقل.

كما يعدّ المدى الذي يتمتع به تقليد التحقيقات الصحافية التي يقوم بها الصحافيين، والتي يكافؤون عليها، مهماً جداً. ففي الولايات المتحدة، هناك تقليد طويل لمثل هذه الصحافة «ذات الكلام البذيء الخادش» بلغ ذروته في تحقيقات «ووترغيت» التي قام بها كل من برنشتاين وودوارد (Bernstein and Woodward, 1974) وساهمت في استقالة الرئيس نيكسون المخزية.

هناك مشكلة أخرى مع أنماط التواصل السياسي من وجهة نظر ديمقراطية، وهو عدد القنوات الفعّالة المحدود نسبياً. فعلى سبيل المثال لا يوجد في بريطانيا سوى خمس قنوات تلفزيونية أرضية لهيئة الإذاعة البريطانية (ولديها خدمتان إخباريتان بينها)، بالإضافة إلى قطاع الإذاعة التجارية السياسية إلى حد كبير، واثنتي عشرة أو أكثر من الصحف الوطنية اليومية، وصحيفة مسائية واحدة في كل مدينة. وكانت الحكومة السابقة قد شجعت النمو المتزايد لمحطات الراديو التجارية والمحطات

التلفزيونية الأرضية (الكابل) والفضائية. غير أن فعالية هذه المصادر المستقلة للأنباء الرئيسة كما يبدو محدودة إلى حد ما في الوقت الحاضر. وفي الواقع يعتمد معظم المواطنين، على الأرجح، على أربع قنوات رئيسة للأخبار ـ بي بي سي، وآي تي إن (أخبار التلفزيون المستقلة)، وعلى صحيفتهم اليومية المعتادة، وربما الصحيفة المحلية المسائية، أو الأسبوعية المجانية. ومن حيث المبدأ يعد أي شخص، بالطبع، حراً في إنشاء صحيفة بديلة، أو في تقديم طلب رخصة لإنشاء محطة تلفزيون ـ ولكن عملياً أي شخص لديه عدة ملايين من الجنيهات الاسترلينية يريد أن يخسرها.

أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة فيتوفر، بطبيعة الحال، عدد كبير من قنوات التلفزيون والراديو، مع ثلاث مجموعات رئيسة من مزودي التلفزيون عن طريق الكابل، فضلاً عن خدمات أخبار شبكة سي إن إن التي توفر بثها عن طريق الكابل، وعلى الهواء بشكل متزايد. كما إن خدمة البث العامة متوفرة في أجزاء عديدة من البلاد. ونتيجة العوامل الاقتصادية والجغرافية، تميل الصحف إلى أن تكون ضيقة الأفق وغير ساعية إلى المنافسة خارج المناطق الحضرية الكبرى.

كذلك يمكن للثورة الرقمية في مجال تكنولوجيا الاتصالات أن تعد لتعديل هذه الصورة إلى حد كبير. فالتكنولوجيا الرقمية في التلفزيون والراديو تجعل من الممكن بث برامج عديدة في وقت واحد، بالإضافة إلى دمقرطة الوصول إليها من خلال خفض تكاليف الإنتاج والتوزيع، فضلاً عن خلق ارتفاع في الطلب على المواد المراد بثها. وقد ارتفع بحلول عام ٢٠٠٣ النمو السريع في توافر تلفزيون الكابل

الرقمي في بريطانيا، بما في ذلك القنوات الإخبارية الإضافية والبث المباشر للمناقشات البرلمانية التي بدأت في تعديل الحالة التي وُصفت سابقاً.

في مقابل المستقبل المحتمل للتكنولوجيا الحديثة يوجد واقع ضعيف في بلدان عديدة اليوم، ولا سيما في الجنوب. فهنا يتحقق ترتيب أقل إرضاءً من وجهة النظر الديمقراطية؛ فوسائل الاتصالات الوحيدة الفعّالة هي قنوات الراديو والتلفزيون الحكومية فقط.

كلما ازداد عدد «القنوات»، كنا أقل قلقاً حول المحتوى والتحكم في أي واحدة منها؛ إذ إن المستهلكين يستطيعون ممارسة نفوذهم عليها باختيارهم أو عدم اختيارهم لها. وتصبح المسألة مثار قلق عام أكبر في ظل وجود عدد قليل جداً من القنوات الرئيسة الفعّالة في الوقت الحاضر في معظم الديمقراطيات الليبرالية التي يجب السيطرة عليها وتحريرها. وهذا هو الحال خصوصاً إذا أخذنا بالاعتبار، على سبيل المثال، أن المحطات التلفزيونية الفضائية وثلاث من كبريات الصحف اليومية الوطنية في بريطانيا تخضع لسيطرة مجموعة الشركات التي يهيمن عليها رجل واحد، هو روبرت مردوخ (Rupert Murdoch).

في بريطانيا ولسنوات عديدة قُبِلَ تنظيم عمل البي بي سي (BBC) وقناة الآي تي في (ITV) التلفزيونيتين، بسبب وضعهما الاحتكاري تقريباً، بعناية لضمان أن تكون مخرجاتهما متوازنة سياسياً بشكل معقول. وقد اتخذ هذا بشكل أساس لضمان عرض آراء المعارضة الرسمية في الردود في برنامج «البث

الوزاري»، و«بث الأحزاب السياسية»، وتمثيلها في برامج الحوارات... إلخ. كما يعتبر أن للأحزاب الصغيرة والأقليات، مثل الشاذين جنسياً، والأقليات العرقية والدينية عرض آراء مؤسَّسي أقل، غير أنه يوجد فَهم ينص على وجوب تمتعهم بإمكانية الوصول إلى بعض القنوات المموّلة أو المرخصة من القطاع العام. كما يُعتقد وجوب وجود ضوابط أخرى مناسبة في مصلحة الأطفال (قواعد حول ما يمكن بثه قبل الساعة التاسعة مساءً)، والآداب (مجلس معايير البث)، وتدابير مكافحة الإرهاب سابقاً (عدم بث المقابلات المباشرة مع أعضاء الجيش الجمهوري الإيرلندي).

وعلى العكس من ذلك، يُعتقد أن صناعة الصحافة، في معظم البلدان الديمقراطية، منظمة بما فيه الكفاية بوجود منافسة حرة، فضلاً عن قوانين القذف والتشهير. أما في بريطانيا فيعتبر نظام إنذار الدفاع غير الرسمي من الناحية النظرية أنه محاولة لتنظيم توزيع المعلومات الحساسة السياسية ـ من المفترض أن يقتصر هذا على مسائل الأمن الحيوية، وليس المعلومات المحرِجة سياسياً.

أما من وجهة نظر اليسار، يبدو أن النظام الحالي في بريطانيا غير مناسب لإخفاقه في تأمين توازن سياسي ـ فمعظم الصحف الوطنية حتى منتصف التسعينيات كانت تفضل المحافظين في مقالاتها الافتتاحية، بينما تؤيد مجموعة ميرور (المترددة) حزب العمل فقط. وبما أن تشغيل واحدة من الصحف القومية يحتاج إلى عملية مالية كبيرة، فلذلك يميل مالكو ومديرو هذه العمليات بشكل طبيعي إلى مراعاة مصلحة القيم الرأسمالية/ المحافظين. وأما من وجهة نظر اليمين فقد تركز

الاهتمام في بريطانيا على تدخلات الصحف الشعبية «المستهترة» في الحياة الخاصة للأغنياء والمشاهير (بما في ذلك الملوك والسياسيون) والأشخاص العاديين بشكل أكبر - بما في ذلك ضحايا الجريمة والأشخاص ذوو الميول الجنسية غير العادية.

تم حث لجنة الشكاوى الصحافية (وهي هيئة صناعة تطوعية) على إدخال مزيد من التنظيم الذاتي في ظل تهديد ضوابط قانونية. وتتمثل الصعوبة الوحيدة في العثور على صيغة لحماية الخصوصية المشروعة للناس العاديين التي لا تمنع وسائل الإعلام من الكشف عن سوء سلوك الشخصيات العامة، مما يؤثر في مساءلتهم عن أفعالهم.

الدفاع الوحيد الذي يمكن القيام به عن الترتيبات الحالية، سواء في الإذاعة أم في الصحف الوطنية، هو أن التحرير الفعلي وعرض الأخبار يتمان عن طريق مهنيين يجب عليهم احترام قيم المجتمع المتعدد والسعي من أجل «قيم إخبارية» لكي يتمكنوا من الحفاظ على نسبة التوزيع/الجمهور. كما لا يمكن لأي منظمة أن تهمل أو تشوّه الأخبار المحرجة لأنها ستبث سريعاً بدقة في مكان آخر. ويمكن في هذا الصدد اعتبار الـ بي بي سي في بريطانيا معيارَ «تحكمٍ بالجودة» مهماً يحكم به على المنظمات الأخرى، في حينً أن إمكانية وجود تحيّز للمؤسسة [الحكومة] من قبل هيئة الإذاعة البريطانية أمر متوازن بوجود منظمات مستقلة مثل الصن (Sun) وبرايفيت آي (Private Eye).

يبدو أن هناك شيئاً من القوة في هذه الحجة (يجب أن نتذكر أن الصحافيين أنفسهم في كثير من الأحيان يكونون على اليسار من المديرين والملاك). غير أنه يتبقى بعض القلق، بما

في ذلك الآثار المترتبة على تتبع القيم الإخبارية («السبق الصحافي») في مصلحة التداول الكبير بهذه الطريقة. وتشمل المشكلات التي أثيرت، تحيزاتٍ ضد الاستيعاب (إهمال شرح الأحداث للإثارة والحداثة)، وضد الأخبار الجيدة لمصلحة الأخبار السيئة. كما تعني اقتصاديات الصحافة الرأسمالية أنه من الممكن رفع أرقام التوزيع عن طريق اللوتو وتخفيض الأسعار هي استراتيجية أكثر عقلانية من وقوعها طرفاً في دعاوى التشهير بسبب الصحافة الاستقصائية المكلفة والمعقدة. ولا تبذل صحف عديدة ـ وخاصة المحلية منها ـ جهداً للبحث عن الأخبار بنفسها، ولكنها تعتمد بدلاً من ذلك على وكالات الأنباء الدولية القليلة (رويترز وغيرها)، والمصادر المعيارية العامة مثل المحاكم، والبرلمان، واجتماعات المجالس المحلية، وفيض من «البيانات الصحافية»، بدءاً من أجنحة العلاقات العامة في الحكومة، والأحزاب السياسية، والمنظمات التجارية والمرفهين.

كما يعتبر مجال آخر مثير للبحوث السياسية والاجتماعية، هو مسألة كيفية اختيار الجماهير المترقبة أي الرسائل التي يعيرونها اهتمامهم، وكيفية تفسير الرسائل لدى استقبالهم لها، إضافة إلى مدى أهمية هذه الرسائل في قولبة السلوك السياسي.

تشير الأدلة المستمدّة من البحوث حول البث السياسي للحزب، وطرق توزيع الصحف إلى ميل الناس إلى الاهتمام بالرسائل السياسية التي تؤكد طرق تفكيرهم الحالية، بالإضافة إلى تفسير الرسائل السياسية المتناقضة بالطرق نفسها، هناك دلائل تشير إلى أن الناس يتأثرون ببث الأحزاب السياسية أو افتتاحيات الصحف، وأن هناك كثيراً مما يوحي بأن الناس

يتأثرون بالمحادثات وجهاً لوجه مع الأشخاص الذين يعرفونهم.

ومع ذلك، فإن كثيراً من البحوث تشير إلى أنه يتم تفسير الأحداث السياسية من منطلق صور المتلقين أنفسهم (الطبقة العاملة، السود، ربات المنازل. . . إلخ)، والأحزاب (المهتم، الإباحي، المسؤول، والمتحد. . . إلخ). وبالتأكيد يجب أن يبقى هؤلاء متأثرين باستمرار بمهارة الرسائل المرسلة عبر وسائل الإعلام (بما في ذلك الإعلانات) على مستوى «اللاوعي» في أغلب الأحيان.

غالباً ما تكون الصحافة الشعبية، على وجه الخصوص، حريصة على تصوير نفسها أنها المدافع عن قرّائها أمام النخبة. وإلى حد ما، فمن الواضح أن هذا هراء بكل معنى الكلمة ـ فلا مالكو الصحف أصحاب المليارات ولا صحافيو المناطق المدينية مؤهلين بالضرورة لترجمة وجهة نظر الملايين من ناخبي المحافظات. إلا إن أعمدة الرسائل والابتكار الحديث المهمة جداً لاستطلاع الرأي ـ التي أصبحت الآن مصدراً أساسياً للـ «أخبار» تساعد السياسيين على تكوين فكرة ما عن رأي الجمهور. ولكن من المحتمل أن يساء فهم التعليق «المطّلع»

في الصحف الإخبارية والمجلات من قبل السياسيين أنه «رأي عام».

الإنترنت

إن وسائل وتكنولوجيات الإنترنت والهاتف المحمول متوفرة بقدر كبير بالفعل، فالإنترنت يستخدم التكنولوجيا الرقمية الإلكترونية ويتيح للمستخدمين العاديين بث المعلومات

والحصول عليها. كما يحتمل أن يصبح كل منزل ستوديو للبث قادراً على نقل رسائل سياسية خاصة به، وكذلك القيام بالرد التفاعلي على ما يُبَثّ من قبل الآخرين. وهكذا يمكن وصف هذا التدفق بالتدفق «المتعدّد» الذي يؤدّي إلى تطوير شبكات معقدة.

يتم استخدام الإنترنت على نطاق واسع من قبل الأحزاب السياسية والمرشحين في الحملات الانتخابية. ففي أوائل عام ٢٠٠٤ نظّم مؤيدو الحملة الرئاسية الأمريكية الديمقراطيون لهوارد دين (Howard Dean) أنفسهم بشكل رئيس من خلال موقع تجمّع على شبكة الإنترنت (www.meetup.com) بدلاً من انتظار منظمة مركزية مهنية. كما جمع جون ماكين (John McCain) في حملة عام ٢٠٠٠ تبرعات بلغت ٢,٦ مليون دولار عبر الإنترنت (Parkinson, 2003). وتمتلك تقريباً جميع الأحزاب وجماعات المصالح صفحات لها على شبكة الإنترنت.

كما يُستخدم الإنترنت الآن لتمكين الحكومات من تقديم الخدمات (انظر الفصل الخامس حول حكومة المعلوماتية)، وللتصويت الإلكتروني. ومبدئياً يمكن استخدام الإنترنت لاستشارة الناخبين بطريقة أكثر شمولاً وكثافة من ذي قبل. ويحتمل أن يكون للإنترنت والتقنيات المشابهة تأثير أكثر راديكالية في القدرة على البناء السريع لشبكات جديدة من الناس والجماعات. وبالفعل، ففي بريطانيا مارست الاتصالات المتنقلة على ما يبدو دوراً رئيساً في تمكين حصول المزيد من الاحتجاجات، الأقل أو الأكثر عفوية، ضد زيادة الضرائب على الوقود. وعلى نحو مماثل، يبدو أنه في الفترة التي سبقت غزو العراق في عام ٢٠٠٣، نُظّمت مظاهرات والتماسات بحجم لم

يسبق له مثيل في العصر الحديث، إلى حد كبير من خلال الإعلان على مواقع «أوقفوا الحرب».

في نواح عديدة، يبدو أن الإنترنت في صميمه وسيلة ديمقراطية تشاركية. وهذا لا يمنع أن يكون للتكنولوجيا المستخدمة تأثير كبير من قبل الحكومات والشركات في تسويق منتجاتها وخدماتها وأفكارها، إلا إن البنية الشبكية لهذه التكنولوجيا تجعل من الصعب على الحكومات السيطرة عليها بصور أكبر مما هو الحال مع بث وسائل الإعلام التقليدية (Tansey, 2002: chap. 4).

الديمقراطية والاتصالات

يمكن اعتبار أن الدليل الذي استعرضناه من منطلق النماذج الثلاثة بين أيدينا ـ المركزية والنقابوية والتعددية ـ يوفر بعض التأييد لكل أنماط التواصل التي اعتبرنا أنها تنتهجها. وتبدو المركزية مدعّمة بأدلة الأحزاب الوطنية المركزية ونظام التواصل المركزي الذي يهتم بـ «البث» بصورة أساسية. وأما النقابوية فمدعّمة بأدلة وجود نمط راسخ للتشاور التشريعي مع بعض جماعات الضغط المفضلة. وفي حين أننا وجدنا أدلة أقل في نمط المؤسسات الراسخة للتواصل السياسي للتعددية، رأينا أنه تم القبول بالتشاور قبل اتخاذ القرارات وقبل تنظيم أي احتجاجات من قبل أي جهة. ومن الممكن أن نقدم إيضاحات أكثر عن هذا الموضوع بالتشديد على تقليد الاستقلال القوي والحق الراسخ في تقديم التماسات إلى البرلمان وإلى غيره من صناع القرار في ديمقراطيات ليبرالية عديدة. وما يبدو أنه غير كافٍ للمؤلف هو الفرص المتاحة للجماعات الأقل رسوخاً للحصول على فرصة حقيقية للتأثير.

قراءات مقترحة

Arblaster, Anthony. *Democracy*. 3rd ed. Buckingham: Open University Press, 2002.

مقدمة قصيرة ممتازة لمفاهيم مختلفة عن الديمقراطية.

Bogdanor, Vernon. *Constitutions in Democratic Politics*. Aldershot: Gower, 1988.

مسح واسع للدستورية في ديمقراطيات عديدة معاصرة.

Carter, April and Geoffrey Stokes. *Democratic Theory Today*. Cambridge: Polity Press, 2002.

استعراض حديث للتحديات المعاصرة للديمقراطية ورد أصحاب النظريات السياسية عليها.

Colomber, Josep M. (ed.). *Political Institutions in Europe*. 2nd ed. Routledge: [n. pb.], 2002.

وصف عام لنمط السياسة الديمقراطية في مختلف دول أوروبا الغربية وفي الاتحاد.

Coxall, Bill. *Pressure Groups in Britain*. Harlow: Longman, 2001.

نص مفيد وأساس عن جماعات المصالح.

Coxall, Bill [et al.]. *Contemporary British Politics*. 4th ed. Basingstoke: Macmillan, 2003.

واحد من عدد من النصوص المتوافرة حول المملكة المتحدة.

Eldridge, John [et al.]. *The Mass Media and Power in Modern Britain*. Oxford: Oxford University Press, 1997.

يهتم بشكل رئيس بالإعلام البريطاني، ويقدم عمل المجموعة الإعلامية في جامعة غلاسغو، مع تشديد على القضايا السياسية.

Farrel, David M. *Electoral Systems: A Comparative Introduction*. Basingstoke: Palgrave, 2001.

كتاب تمهيدي مفيد ومحدّث.

Jones, Nicholas. *Soundbites and Spin Doctors*. London: Indigo, 1996.

سرد حي لهذا التطور الحديث.

Keman, Hans (ed.). *Comparative Democratic Politics*. London: Sage, 2002.

الديمقراطية، والأحزاب، وجماعة المصلحة، والسياسة العامة.

King, Anthony. *Does the United Kingdom Still Have a Constitution?*. London: Sweet and Maxwell, 2001.

منظور قصير حي جيد حول التطورات الأخيرة.

LeDuc, Lawrence [et al.] (eds.). *Comparing Democracies 2: New Challenges in the Study of Elections and Voting*. London: Sage, 2002.

بحث حديث حول الانتخابات في الديمقراطيات.

Lees-Marshment, Jennifer. *Political Marketing and British Political Parties*. Manchester: Manchester University Press, 2001.

كتاب جيد حول «التلفيق» والتسويق السياسي.

MacPherson, C. B. *The Real World of Democracy: The Massey Lecture*. Oxford: Clarendon Press, 1966.

مقالة مؤثرة جداً تسعى إلى فهم الديمقراطية غير الليبرالية في البلدان الشيوعية وبلدان العالم الثالث فضلاً عن النسخة الليبرالية الغربية.

McKay, David. *American Politics and Society*. Oxford: Blackwell, 1997.

نص مراجع بشكل جيد ومحدّث حول الولايات المتحدة.

Scott, John. *Who Rules Britain?*. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

مادة نظرية واضحة ودليل محدد حول الطبقات والنخب في بريطانيا.

Wilson, Graham K. (ed.). *Interest Groups*. Oxford: Basil Blackwell, 1990.

يشتمل على كل من المساهمات النظرية والمساهمات التي تستند إلى البلد، بما في ذلك الولايات المتحدة واليابان.

الفصل الثامن

السياسات

هذا الفصل

يتناول كيفية وجوب صنع السياسات العامة وتنفيذها في الديمقراطيات الليبرالية، مثل بريطانيا، ومشاكل عملية تقييمها. غير أنه، قبل القيام بنقاش من هذا القبيل، من المهم النظر في المدى الذي يجب أن تقوم فيه الدولة بصنع القرارات ـ وخاصة الحكومة الوطنية ـ بالنيابة عن المجتمع بأسره. وأخيراً نعود إلى المدى الممكن والمرغوب فيه بالنسبة إلى الفرد للتأثير في السياسات والأحداث السياسية.

مشكلات السياسة العامة وحلولها

لقد رأينا في الفصل الأول أن باشراش وباراتز (Bachrach and Baratz, 1970) يؤكدان في كتاباتهما في سياق أمريكي هيمنة البروتستانت البيض الأنكلو ـ سكسونيين في وضع جدول أعمال

السياسة الأمريكية. وربما يمكننا أن نذهب أبعد من ذلك في بريطانيا، ونشير إلى أن «الطبقات المثرثرة» (Chattering Class) التي تهيمن على السياسة والإعلام، والحياة الأكاديمية والمهنية، والخدمة المدنية، لا تزال تتألف من خريجي الفنون من جامعة أوكسفورد أو كامبريدج المقيمين في لندن أو ما شابه ذلك. وإن ما يراه هؤلاء الأفراد مشاكل ملحّة، ليست بالضرورة هي المشاكل نفسها التي يراها الناس العاديون الذين تركوا المدرسة في السن الأدني وعاشوا في لانكشاير أو اسكتلندا، وموظفو الأعمال اليدوية (أو العاطلون عن العمل).

وبالمثل يمكن أن تفهم المشكلة «نفسها» بمصطلحات مختلفة اختلافاً جذرياً. ومن ذلك يمكن اعتبار تزايد أعداد الأمهات الشابات العزباوات من مظاهر تقهقر بريطانيا الأخلاقي، كما إنه يشكل تهديداً خطيراً لميزانية الضمان الاجتماعي ونتيجةً لفشل التثقيف الجنسي، أو علامةً على ظهور طبقة دنيا محرومة في مجلس العقارات السابق في بريطانيا. وعل العكس من ذلك قد لا تعتبر هذه مشكلة على الإطلاق ـ ولكن مجرد نتيجةٍ لتغيير الخيارات الأخلاقية للأفراد. وفي الواقع قد يعتبر بعضهم ظاهرة انقراض العائلة البرجوازية/ الأبوية لافتةَ ترحيبٍ للتقدم الذي لا مفر منه.

ومن هنا، يعد «الحلّ» هو المسألة المثيرة للجدل. فهل يعني هذا الأمر، في المثال الذي نتناوله، أن تُمنَع ممارسة الجنس قبل الزواج؟ وأنه لا بد من دعم الآباء المالي لأطفالهم البيولوجيين؟ وأنه يمنع ممارسة الجنس غير المحمي قبل الزواج؟ وأنه يجب وجود عمالة كاملة، وتجديد المجتمع

المحلي في المناطق المحرومة، أو أن المطلوب هو التخلي عن توقع أن جميع الأطفال جاؤوا من أبوين بطريقة عائلية مشروعة؟ ومن الممكن أن مصطلحي «المشكلة» و«الحل»، كما يشير دو جوفينيل، يقدمان قياساً رياضياً مضلِّلاً أيضاً ـ وإن المنطق سيقودنا إلى حل فريد لمشكلة محددة، وقد يتكلم المرء بحكمة أكبر عند التعامل منطقياً مع موقف ما.

إن مزيداً من دراسة هذه «المشكلة» سيوضح نقطة أخرى مهمة عن طبيعة صنع السياسات. فيمكننا أن نعتبر أن المشكلة نفسها يُنظر إليها من خلال نظارات أيديولوجية مختلفة في المثال (الأغلبية الأخلاقية «التاتشرية»، «الليبرالية»، الاشتراكية والنسوية). ومن الواضح أيضاً أن وجهات النظر المختلفة تعتبر قضية من أي العيون ننظر نحن المراقب الواعظ المنفصل، أم دافعي الضرائب، أم دخيل متعاطف، أم الأمهات، أم الآباء أم الأطفال المعنيين، أم المقيمين التافهين في «بالوعة» العقارات... إلخ. وباختصار فالصراعات السياسية كثيرة حول المصالح التي تخص مجموعات الناس بقدر تتعلق بالصراع على السلطة، أو الأفكار، أو الإدارة الاجتماعية.

اختيار آليات صنع القرارات الاجتماعية

لا تعتبر كل مشكلة مشكلةَ سياسة عامة، فقد تترك خيارات الحل إما إلى آلية السوق أو بشكل غير رسمي إلى العائلات أو الشبكات الاجتماعية، وفي الحجة السياسية فإن خيار الحل عبر صنع القرار الاجتماعي هو غالباً متبع في مواضيع ثنائيات بسيطة (المربع (٨ ـ ١))، وأما في حالات أخرى قد تُتّخذ آلية واحدة تكون هي الأنسب.

المربع (٨ ـ ١)
اختيار آليات صنع القرارات الاجتماعية

من اليمين:

الحرية الفردية = سيادة المستهلك = جيد

ضد صنع الدولة للقرار= البيروقراطية = سيء

من اليسار:

الرأسمالية = استغلال = سيء

ضد دولة الرفاهية = الديمقراطية = جيد

توحي المنهجية التي تبنيناها هنا بأنها أكثر براغماتية حيث يكون من المناسب دراسة المسألة، أي دراسة الوقت والمكان قبل البت بالطريقة التي ينبغي حل القرارات الاجتماعية بواسطتها. وبالإضافة إلى سوق نقية أو نظام دولة، فمن الواضح أن نظاماً مختلطاً تُنظِّم فيه السوق وتلاءَم من قبل الدولة («السوق الاجتماعي» المزعوم) غالباً ما يكون بديلاً فعالاً جديراً بالدراسة. كما لا ينبغي إهمال دور التعاون الطوعي من خلال شبكات الأسر والمحلات أو مزيد من المنظمات الرسمية.

من الاعتبارات المهمة في تحديد الدور المناسب للدولة هي: كم سيستغرق التوصل إلى قرار أكثر عقلانية من السوق؟ وكم سيستغرق إشراك المواطنين العاديين على نحو فعال في عملية صنع القرار؟ وهل ستبرر التكاليف الزائدة لعملية صنع القرار بتحسين نوعيتها.

القضية بالنسبة إلى السوق

إذا كانت الدولة تسعى إلى تعزيز (باتباع بينثام) «السعادة الأكبر لأكبر عدد»، فينبغي أن لا نغفل عن حقيقة أن الأفراد هم وحدهم يستطيعون أن يحكموا على سعادتهم الخاصة.

إن حجة الاقتصاديين الأوائل (منذ موافقة معلقين محافظين ليبراليين جدد عليها بحماس، مثل: ميلتون فريدمان (Friedman and Friedman, 1980) وهايك (Hayek, 1979)) هي أنه بوجود كمية محدودة فقط من الموارد الحقيقية فسيكون نشر الدولة المركزي لها هدراً لا فائدة منه. وإذا كان لدى كل منا كمية مساوية من الموارد الحقيقية التي تحقق له السعادة، فستُتحقَّق السعادة لدى بعضهم بشراء معدات صيد، أو ملابس على الموضة، ولدى بعضهم الآخر بشراء السيارات السريعة أو باستهلاك مشروب الشعير. وأما أن تخصص الدولة كميات متساوية للجميع من معدات صيد وسيارات وملابس ومشروبات بافتراض أن جميع المواطنين يريدون الشيء نفسه، فسيؤدي ذلك إلى انعدام السعادة، وإلى الفساد التدريجي، وبالتالي فقد يجد محبو الصيد أن الإسمنت الذي أرادوا أن يُستعمل لبناء سد على نهر قد استُخدم لبناء جسر فوقه يؤدي إلى مكان لا يرغبون في الذهاب إليه. وقد يجد عشاق الموضة أنهم قد أُعطوا سراويل مصنوعة من الحرير الصناعي، في حين كانوا يتشوّقون لتنورة صوفية (أو أياً كانت الموضة وقتها). ومن الممكن أن يُمنح سائقو السيارات الرياضية سيارات ترابانت لا تتمتع بقدرة الوصول إلى السرعات التي يرغبون في الوصول إليها. في حين قد يرمي الممتنع عن تناول المشروبات الروحية باشمئزاز مشروباً قد يتجرعه جيرانه

باستمتاع. فلذا لا تستطيع الدولة تحقيق مستوى من الكفاءة والمعلومات المطلوبة لتلبية احتياجات الأفراد المستهلكين.

إذا رُفض هذا السرد للاقتصاد المخطط مركزياً بصورة كاملة باعتباره خيالاً مبالغاً فيه، فإن دراسة تجربة الاقتصاد السوفياتي توحي بأنه ليس بعيداً جداً عن الحقيقة (Fainsod, 1963, and Nove, 1980) . ففي حين كان يُدفع للمستهلكين الأموال في ظل النموذج السوفياتي في الحقبة الستالينية، ومع أنهم كانوا يتصرفون بها كما يحلو لهم، فقد كانت السلع المتوفرة تحدّدها خطة وطنية تعسفية، في حين لم يكن للأسعار أي علاقة بتكلفة الإنتاج. وبما أن المديرين كانوا يكافَؤون لإنجازهم حصص الخطة بدلاً من تحقيقهم للأرباح، ولأنه لم يكن بمقدورهم الوصول إلى المواد الخام الضرورية، فقد كانوا يلجؤون إلى بعض الحيل، مثل تصنيع جميع الأحذية بأحجام صغيرة، للحد من استخدام المواد الخام. ولم يكن الأمر ذا أهمية لأنه لم يكن بمقدور العملاء ذوي الأقدام الكبيرة الحصول على أحذية، والمحلات التجارية تعج بأحذية ذات أحجام صغيرة غير مباعة. ولكن على العكس من ذلك، فقد كانت المنازل بخسة الأسعار تؤجر، ولكن لم يكن هناك حافز لبناء مزيد من المساكن، ما أدى إلى الاكتظاظ الإجمالي.

الحجة، إذاً هي أن اقتصاد السوق الحرة يمكّن الأفراد من تخصيص الموارد بطريقة تزيد من سعادة الجميع. كما يمكّن الأخذ باقتصاد سوق يكون الجميع فيها أحراراً في كيفية إنفاق أموالهم من «مقايضة» حصة المشروبات بمعدات الصيد. وسيكون الأمر على نحو أفضل حين تقفل المصانع التي تصنع سراويل حرير الرايون عندما تبطل موضتها، ويستعاض عنها بحائكي

التنانير (أو أياً كان عليه الطلب). وكذلك يمكن لعشاق السيارات الرياضية التخلي عن الكماليات لكسب موارد إضافية من خلال (على سبيل المثال) القيام بأعمال إضافية مدفوعة الأجر للحصول على سيارة أسرع من سيارة أي شخص آخر تقريباً، بينما يختار الصياد بساطة العيش في منطقة نائية بدلاً من دخل عمل بدوام جزئي فقط. وكما وصف آدم سميث، فـ «اليد الخفية» للسوق توازن بين العرض والطلب على نحو يرضي الجميع في السوق.

مشكلات صنع قرارات السوق

قد تظهر آلية السوق وقد أثبتت نفسها بإنتاجيتها العالية واستجابتها لطلب المستهلكين، ومع ذلك لا يبدو أن قصور الرأسمالية الخام أقل من قصور التخطيط المركزي الخام.

من حيث الإثبات درسنا حتى الآن السوق بوصفه وسيلة لتحقيق سعادة المستهلك، لذا تبدو الرأسمالية في أفضل أحوالها أداة مشكوكاً فيها حين استعراضها في الممارسة العملية، وليس من منطلق النماذج الاقتصادية النظرية المجردة. وإذا تحقق افتراض المساواة النظري في توزيع الموارد على الجميع منذ البداية، ومن ثَم على المدى القصير، ستبدو آلية السوق كأنها أداة عادلة لاتخاذ القرارات. إلا إن محرك الرأسمالية يبقى هو دافع الربح ـ الذي لا يُعد أكثر من مجرد سعي كل فرد إلى زيادة عائد جهده ـ وهو فكرة غير استثنائية على ما يبدو.

المشكلة هي أن تراكم الأرباح بمرور الوقت في أيدي رجال الأعمال الناجحين («رجال الأعمال» كما في المصطلحات الاقتصادية) يؤدّي إلى التوزيع غير العادل للموارد بشكل

صارخ، وهذا هو الحال بصفة خاصة عندما يتم توريث الثروة ـ تكون النتيجة توزيعاً عشوائياً للقوة الشرائية وإرضاء المستهلك. وفي كثير من الحالات يكون توزيع الثروة نتيجة أحداث تاريخية غامضة في فترات يكاد يكون فيها نظام السوق عاملاً. فانظر إلى الأرستقراطيين الإنكليز الذين استمروا بامتلاك حصة غير متناسبة تماماً من الأرض، أو الحصة الزائدة من مواردها التي يتملكها الجيل الحالي من الأمريكيين الشماليين.

وتشتمل مزيد من التشوهات في آلية السوق، المعروفة لدى جميع الاقتصاديين، على غياب صناعات عديدة وأماكن «المنافسة الكاملة» المفترضة في نموذج آلية السوق كما شرحها آدم سميث، والتي عادة ما يفترضها أنصارها السياسيون. ولذلك فلكي يحصل المستهلكون على السلع التي تحقق لهم أقصى قدر من الرضا في مقابل نفقاتهم، فمن الضروري أن يكون لديهم معرفة كاملة عن السلع والأسعار المتوفرة. كما إنه من الضروري أيضاً أن يكون رجال الأعمال الجدد قادرين على دخول السوق بحرية كلما تحقّقت أرباح استثنائية في صناعة ما. إضافة إلى ذلك يُفترض أن عدد المنتجين يكون كبيراً بحيث لا يمكن التأثير في سعر السوق. وفي الحقيقة تعد الأسواق دائماً «غير مثالية» من حيث إنها تضلّل المستهلكين عن طريق الإعلانات، كما تواجه المنافسة الجديدة عقبات كبيرة لدخول السوق، فضلاً عن أن الحكومات قد تدعم المنتجين المحليين أو تفرض الضرائب أو تعرقل المنافسة الأجنبية.

ولهذه الأسباب وغيرها، غالباً ما تضطر الدولة إلى التدخل ـ إما بإعادة خلق بيئة تنافسية أو بتصحيح سوء توزيع الموارد من قبل نظام السوق.

المنظمات التطوعية

درسنا حتى الآن هذه المسألة كما لو لم يكن هناك سوى نموذجين بديلين للإجراء الاجتماعي ـ حيث يتم اتخاذ القرارات إما من قبل الأفراد من خلال آلية السوق أو من قبل «الدولة». ومع ذلك يُعد هذا إفراطاً واضحاً في التبسيط.

لا بد من التأكيد في المقام الأول أن كثيراً من عمليات صنع القرار الفردية ليست موجَّهة نحو السوق، ولكنها تعكس أنماطاً اجتماعية للتعاون تعد أكثر إيثاراً من المساومة للإفادة الفردية التي ترتبط عادة بالسوق. ولا يسعى الناس من أجل راحتهم الشخصية فحسب، بل من أجل أسرهم، وجيرانهم، وجماعات المجتمع المختلفة التي يتماهون فيها (على سبيل المثال الجماعات العرقية، والكنائس، والأمم المتحدة). وقد يضحون بمصلحتهم الذاتية الحالية من أجل قضايا متنوعة مثل النباتية أو النقاء الإثني أو الحكومة العالمية.

إن من التبسيط المفرط للأمر اعتبار فكرة صنع القرار في السوق شكلاً من أشكار الخيار الفردي، فعموماً يواجه الأفراد بدائل هي نتائج عمليات اجتماعية لا سيطرة لهم عليها. كما لا يتمتع الكثير من المستهلكين، على عكس الأقلية الثرية في البلدان الصناعية الكبرى، بـ «دخل استنسابي» يمكّنهم من القيام بالاختيار. وقد تبدو «سيادة المستهلك»، وكأنها مزحة ضحلة للعديدين في الهند وأفريقيا والصين، وذات أهمية محدودة لأولئك الذين يعيشون على ممستحقات الضمان الاجتماعي في البلدان الأكثر ثراء. وما زال الاستنساب من ناحية العرض في الاقتصاد أقل واقعية للكثير من الأفراد ذوي المهارات التسويقية

المحدودة ورأس المال الضئيل أو المعدوم وفرص العمل القليلة.

إن التعاون الاجتماعي على أساس تطوعي، وخصوصاً بين الأقارب والجيران، هو شكل قديم وأساس من أشكال السلوك البشري أكثر منه في سلوك السوق. وكما رأينا فهناك محاولات قد تكون مثالية لإقامة مجتمعات محلية على هذا الأساس حتى في الزمن الحاضر. ففي السياسة الاجتماعية، لا يزال من الصعب التقليل من أهمية الروابط والسلوك الأسريين حتى في المجتمعات الحديثة التي كان فيها العمل وقضاء أوقات الفراغ والأنشطة الروحانية نشاطات تعتمد في السابق على الأسرة، والتي أصبحت تمارس الآن خارج منزل العائلة.

على الرغم من ذلك، فمن المهم في السياق الحالي النظر في دور منظّمات القطاع التطوّعي وممارستها نشاطات قد تكون موضع خلاف لتحديد السوق أو الحكومة. كما تُعد الكنائس مثالاً مثيراً للاهتمام للمنظمات التطوعية، إذ إنها، كما رأينا سابقاً، كانت تتمتع غالباً باحتكار شرعي لشؤون تعتبر الآن أنها قضايا خاصة بالفرد أو من مهام الدولة. وأما بالنسبة إلى أعضاء هذه المنظمات فقد تحتفظ قراراتها بشرعية أكبر من شرعية قرارات الدولة. وقد ثابرت الكنائس بالتزام الأعمال الخيرية والقضايا التي تؤثر في سياسة الحكومة في القضايا الأخلاقية، من قضايا «منع الحمل وحتى مساعدة الجنوب».

عموماً يقوم طيف كبير من المنظمات التطوعية بأنشطة تعاونية تمكّن أعضاءها من تحقيق السعادة، ولا يوجد أي إشارة في أعمالها إلى السوق أو القطاع الحكومي في الاقتصاد. ومن الأمثلة على ذلك الجماعات الترفيهية مثل أندية كرة القدم، أو

مجموعات المتنزهات، أو مجموعات التعليم كمدرسة بلاي والجامعة الفرنسية ـ البريطانية لحركات العصر الثالث. كما يمكن القيام بأنشطة اقتصادية مثل توفير الطعام أو الملابس عن طريق التخصيص وجمعيات الحياكة. إضافة إلى ذلك، فإن بعض أقدم المجموعات التطوعية تقدّم خدمات رعاية اجتماعية إلى أعضائها (جمعيات الصداقة، جمعية الماسونيين، وجمعيات الخريجين). وتعدّ مؤسسة قارب النجاة الملكي الوطني البريطانية (British Royal National Lifeboat Institution) التي تموّلها الدولة مثالاً مثيراً للاهتمام في توفير ما يتوقّع أنه للصالح العام (خدمة طوارئ مجانية حكومية للإنقاذ البحري).

ومع ذلك فلمعظم المنظمات التطوّعيّة علاقة بالدولة بإحدى طريقتين أو بكلتيهما معاً. **الأولى**، أنها تقدّم خدمات إلى المجتمع بالتعاون مع الحكومة ـ وغالباً كمتعهدين لها. وهكذا، تقدّم في بريطانيا جمعية الخدمة التطوعية الملكية للمرأة «وجبات على عجلات» لعملاء دوائر الخدمات الاجتماعية. كما يتم دعم مستشفيات خدمة الصحة الوطنية من قبل عصبة الأصدقاء التي قد تجمع تبرعات إضافية لمعدات الاختصاصيين، وتقوم بزيارة المرضى الذين يعانون الوحدة، أو أخذ المرضى الخارجيين إلى المستشفى. كما تتمتع الجمعية الوطنية لمنع القسوة على الأطفال بسلطات قانونية خاصة في عملها لحماية الأطفال، كما تموّل المجالس المحلية مكتب شورى المواطنين الذي يديره متطوعون.

أما الطريقة **الثانية** فهي أن المنظمات التطوعية تسعى إلى الضغط على الدولة لسن قانون ما، أو لإنفاق المال على قضايا مفيدة لعملائها، وبالتالي تعد الجمعية الملكية لمنع القسوة على

الحيوانات المصدر الرئيس للتشريع في بريطانيا بعد الحكومة. كما تعتبر جمعية قدامى المحاربين وجماعة البندقية الوطنية مؤثرة جداً في سن القوانين في الولايات المتحدة. وقد لا تقوم بعض المنظّمات، مثل جمعية المشاهدين والمستمعين الوطنية في بريطانيا، بشيء غير الضغط على السلطات العامة المختلفة.

لقد دعا تقرير بريطاني (Knight, 1993-1994) إلى فصل هذين النوعين من الجمعيات التطوعية رسمياً، على أن تحظى فقط المنظمات الخدماتية بوضع الجمعيات الخيرية والإعفاءات الضريبية، ويبدو أن هذا يتجاهل ترابط الدورين. فغالباً ما يؤدي تقديم الخدمات إلى خبرات مفيدة في مجال ما تحتاج الحكومة إلى الاستماع إليه. ومن هنا، يمكن لمنظمة أوكسفام (Oxfam) وأطباء بلا حدود الحديث عن خبرة واسعة في العمل التنموي في دول العالم الثالث عند الضغط على الحكومات لزيادة مساعداتها. كما تقدّم الرابطة الوطنية لمكتب شورى المواطنين معلومات مفيدة ومفصّلة عن فعالية التشريعات الاجتماعية بجمع المعلومات عن أنواع المشاكل التي أبلغ عنها مستشاريها المتطوعين.

صنع السياسة العقلانية: البيروقراطية

على الرغم من احتمال الاعتقاد أنه من المناسب ترك حل المشكلات لعمل السوق أو لمبادرات فردية أو جماعية، إلا إنه سيبقى مجال كبير للعمل المركزي دائماً عن طريق أجهزة الدولة. وعلى الرغم من أنه يمكن معالجة مشاكل عديدة عن طريق التفاوض في المؤسسات الديمقراطية التي وصفناها بالتفصيل في الفصل السابق، فإن هذه المؤسسات تعتمد على مؤسسات الدولة البيروقراطية التي تقترح حلولاً سياسية، وتنفذها في نمط أكثر

عقلانية أو آخر أقل عقلانية. ونسعى هنا إلى فهم دور هذه المنظمات وسلوك موظفي الخدمة المدنية أو البيروقراطيين داخلها.

رأينا سابقاً كيف استخدم فيبر سلسلة من نماذج السلطة لشرح مجموعة من الاحتمالات الاجتماعية ولتفسير المنطق الداخلي لهذه الاختلافات (الفصل الثالث من هذا الكتاب). ويعد هذا «النوع المثالي» من تلك النماذج وسيلةً تحليليةً مفيدةً في أغلب الأحيان ـ وإلى حد كبير فإن نموذجها «البيروقراطي» من هذا النوع.

وصف فيبر (Gerth and Mills, 1948: chap. 8) بطريقة مقنعة بعض الخصائص الرئيسة للبيروقراطية (تفسيرها الحرفي هو «حكومة المكاتب») (المربع (٨ ـ ٢))، حيث قال: «تقارن مع المنظمات الأخرى تماماً كما تفعل الآلة مع وسائل الإنتاج غير الميكانيكية».

المربع (٨ ـ ٢)
خصائص البيروقراطية لدى فيبر

(أ) مجالات الولاية القضائية الثابتة والرسمية: «واجبات» المسؤولين، قواعد مستقرة، التنفيذ بشكل ممنهج (التخصص).
(ب) التسلسل الهرمي الحكومي: هرم من المسؤولين يكون كل منهم مسؤولاً أمام مستوى أعلى منه (التكامل).
(ج) استخدام الملفات (ذاكرة تنظيمية).
(د) نشاط رسمي كعمل بدوام كامل: لا يوجد تعارض بين المصالح الخاصة والعامة (الإخلاص).
(هـ) تدريب الخبراء للمسؤولين (الأهلية التقنية ـ الأخلاقية).
(و) مجموعة الأصول (التنبؤ).

(Weber in: Gerth and Mills, 1948)

ربما نشأت البيروقراطية بسبب حاجة الإمبراطوريات إلى إدارة فعّالة لأراضيها الشاسعة. ومع ذلك، فقد ازدهرت بقوة أكثر حديثاً لتلبية الاحتياجات الصناعية الضخمة للسكان الذين يحتاجون جميعاً إلى أن يعاملوا على حد سواء باسم الديمقراطية. ويقترح فيبر أن هذه المنظمات عبارة عن سمة النظام «العقلاني ـ القانوني» الاجتماعي الحديث. ويبدو أنها مناسبة لاتخاذ قرارات أكثر عقلانية لمصلحة المجتمع. ولكن مع ذلك فما الذي تعنيه «عقلانية» في هذا السياق، وهل تؤدي هذه المنظمات هذا الدور في الواقع؟

قد يساعد نموذج ليندبلوم (Lindblom) المثالي «العقلاني ـ الشامل» لعملية صنع السياسة على توضيح هذه المسألة. فليندبلوم (Lindblom, 1959) يدرس كيفية تصرف صنّاع القرار إذا ما فعلوا أمراً ما بطريقة منطقية وعقلانية تماماً (المربع (٨ ـ ٣)). ويصلح هذا مقياساً أو معياراً لمقارنة العمليات الفعلية لصنع القرار، وهذا النموذج مشابه جداً لنموذج خبراء الاقتصاد لاختيار المستهلك الفردي.

المربع (٨ ـ ٣)

نموذج عقلاني ـ شامل لصنع القرار

١ ـ تحديد القيم وترتيبها.

٢ ـ تحديد الأهداف المتوافقة مع ذلك.

٣ ـ التعرف إلى جميع الخيارات أو الوسائل التي تعمل على تحقيق هذه الأهداف.

٤ ـ حساب كل ما يترتب على هذه الخيارات ومقارنتها.

٥ ـ انتقاء خيار أو مجموعة من الخيارات التي يمكن أن تعظم القيم المرتبة بشكل أعلى.

(After Lindblom, 1959)

إذا عوملت منهجية كهذه بوصفها باراديغما لسياسة صنع القرار، فمن الواضح أن يتم اتخاذ بعض القرارات السياسية الفعلية وفقاً لذلك. وقد بُذلت بعض المحاولات لتطبيق هذا الأسلوب الممنهج والعقلاني لصنع القرار السياسي بتوظيف أسلوب تحليل التكاليف والمنافع ((Cost-Benefit Analysis (CBA)) على قرار بناء مطار لندن الرابع. ويعدّ تحليل التكاليف والمنافع، بالأساس، محاولةً لوضع الأرقام النقدية على التكاليف والمنافع التي تتراكم من الاستثمار بمرور الوقت، والتي تستخدم من قبل المخططين الاستراتيجيين في الأوضاع التجارية. وكما يوضّح ذلك المثال، فهناك مشاكل في كل من إنشاء ترتيب متفق عليه للقيم ولقياس النتائج والتنبؤ بها الخاصة بمعظم قرارات السياسة العامة. وتنبع بعض هذه الصعوبات من حقيقة أن النموذج يستند ضمناً إلى كيفية معالجة صانع قرار ما للمشكلة. وفي الواقع فجميع القرارات المتعلّقة بالسياسات العامة تتخذها تقريباً بعض المنظّمات التي يدّعي بعضها فقط أنها «بيروقراطية» (بمعنى فيبر) أو أنها صانعة قرار عقلاني.

مشكلات صنع سياسة «عقلانية»

توضّح مشاكل تفسير السلوك التنظيمي، كما لو كانت نتاجاً لصنع قرار عقلاني من قبل كبار المديرين في كتاب أليسون **جوهر القرار: شرح أزمة الصواريخ الكوبية** (Allison, 1987) الذي أشرنا إليه بإيجاز في الفصل الثاني. فيعتبر أليسون أن معظم أدبيات العلاقات الدولية تعامل سلوك الدول كأنها نتاج صنع سياسة عقلانية، وأنها تتصرف كما يوحي نموذج

ليندبلوم العقلاني ـ الشامل. (الأمر نفسه ينطبق على الأدب الاقتصادي الكلاسيكي حول نظرية الشركة). وهذا هو ما يطلق عليه أليسون نموذج «الفاعل العقلاني الكلاسيكي» (أو النموذج ١). وعلى الرغم من ذلك، ففي الواقع العملي تبدو هذه الافتراضات بعيدة كل البعد عن الواقع الإمبريقي.

على سبيل المثال، في أزمة الصواريخ الكوبية أنتج صنّاع السياسة الأمريكية سلسلة من الفرضيات حول السلوك «الروسي» في نشر الصواريخ الباليستية متوسطة المدى في مستودعات غير مموهة ـ ولم يكن أي منها مقنعاً لأنهم افترضوا أن السلوك جزء من سياسة تنسيق واحدة عقلانية.

يمكننا أن نلخص بعض الأسباب التي تجعل من أي هيئة تختلف عن النموذج العقلاني ـ الشامل لصنع السياسة، في المربع (٨ ـ ٤).

المربع (٨ ـ ٤)
لماذا لا تتسم المنظمات بالعقلانية دوماً؟

(أ) القيود النفسية.
(ب) القيود الناجمة عن قيم متنوعة.
(ج) مشكلات العوامل والسلطة المجزأة.
(د) مشكلات المعلومات.
(هـ) قيود التكلفة ـ أصل التنفيذ الأعمى.

(Hogwood and Gunn, 1984: 50-53)

نعني بـ «القيود النفسية» أن المنظمات تتكوّن من أفراد لديهم معرفة محدودة ومهارات وقيم معروفة غير مثالية.

تعد القيود الناجمة عن القيم العديدة التي تواجه المنظمات مشاكل إضافية في تحديد القيم والأهداف (مقارنة مع الأفراد)، لأنها تتكون من أفراد لهم قيم وأهداف مختلفة. وفي حين أن هذا قد يكون حقيقة لجميع المنظمات، غير أنه يمكن القول بأن الأمر كذلك بالضرورة في المنظمات التي تسعى إلى تنفيذ سياسات سياسية نيابة عن المجتمع كله، والتي قد تكون موضع نقاش حادّ بين الأحزاب السياسية أو التي لا تزال موضع اعتراض اجتماعي. فعلى سبيل المثال، وجدت منظمة دعم الطفل البريطاني نفسها ممزقة بين المطالب المتنافسة من الجماعات التي تعكس مصالح الأمهات والأطفال المهجورين والمصالح التي تمثل الآباء والأسر الثانية، وأخيراً وليس آخراً، مطالب وزارة الخَزانة التي طالبت المنظمة إجراء تخفيض كبير في تكاليف الضمان الاجتماعي.

وأما «مشكلات العوامل والسلطة المجزأة» فتعني أن تقسيم المشاكل بين الإدارات المتخصصة يساعد في التغلب على المشاكل (النفسية) أولاً، ولكن المشكلة تخلق مشاكل جديدة. فالوحدات الفرعية المعنية بجزء من المشكلة تتعامل معها بعزلها بمفردها، وتقوم برفع مستوى أهدافها الفرعية الخاصة عن طريق تلك المنظمة كلها، في حين يسعى قادتها إلى الحصول على السلطة والنفوذ لأنفسهم. ففي **قانون باركنسون** (*Parkinson's Law*) (Parkinson, 1958) وثّق باركنسون بطريقة عجيبة كيف ازداد عدد أدميرالات البحرية الملكية على الرغم

من انخفاض عدد البوارج، استنباطاً من «القانون» أن المنظمات تنمو بغض النظر عن حجم العمل الذي يتعين عليها القيام به.

على الرغم من أن المنظمات مجتمعة تملك الكثير من المعلومات حول المشاكل (من خلال نظم الملفات وقواعد بيانات الحواسيب... إلخ) أكثر من الأفراد الذين كثيراً ما يفشلون في الوصول إلى المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب، وبالتالي يفقدون واحدة من المزايا الاستراتيجية الكبرى التي بحوزة هذه الجمعيات.

من أجل تحقيق فوائد تكلفة «الإنتاج بالجملة» تتجه قرارات المنظّمات إلى توفير البحث عن بدائل في اتخاذ القرارات، فإذا بدا أن قاعدة ما تطبقه، فسيتم تطبيقه تلقائياً. ويمكن للمرؤوسين دائماً الدفاع عن إجراء ما أمام رؤسائهم من خلال الإشارة إلى قاعدة ما أدلى بها هؤلاء الرؤساء. فكلما ازداد انتقاد البيروقراطية واحتاجت إلى الدفاع عن نفسها، فإن مثل هذا السلوك سيسوء أكثر.

صنع القرارات الإضافية

وهكذا اقترح أليسون (Allison, 1987) «نموذج العملية التنظيمية» لصنع القرار الذي يؤكد عمل المنظّمات بشكل طبيعي من دون تحديد الأهداف بوضوح بإجراءات التشغيل القياسية التي تعكس وجهات النظر الضيقة للإدارات المكوّنة لها. ولعرض الفكرة ببساطة أكثر: فالإدارات في المنظمات تستمر في التعامل مع حالات نموذجية من خلال الطرق المحددة من دون ربطها بالأهداف التنظيمية الشاملة.

في الحالات غير المعيارية، أو عندما لا يتم الالتزام بمعايير الأداء المقبول، تستخدم التغييرات التدريجية (خطوة بخطوة). وسيتم إجراء بحث محدود عن أول حل مُرضٍ يمكن العثور عليه. (وهذا هو ما يسميه سيمون بالإرضاء، بدلاً من تحسين السلوك (Simon, 1959)). ويتم هذا عادة من خلال تعديل إجراءات التشغيل القياسية، وليس إنتاج حل جديد من ورقة فارغة.

يؤكد أليسون أيضاً تفضيل المنظّمات وتفادي الآثار المدمّرة لعدم اليقين بالتركيز على المشاكل قصيرة الأجل بدلاً من التخطيط على المدى الطويل (والتي ستشمل مناقشة الأهداف والقيم)، باستخدام قواعد القرارات «قانون الإبهام» استناداً إلى ردود الفعل على المدى القصير، ومحاولة الابتعاد عن عدم اليقين في البيئة.

يتفاعل مؤلفون عديدون مذكورون مع هذا التصور (بطريقة مشتركة إلى حد كبير) لصنع القرارات التنظيمية بطرق مختلفة. وتناول أليسون صوغ نموذج واقعي وصفي لاتخاذ القرارات، بينما يميل ليندبلوم (Lindblom, 1959) إلى قبول أن صنع قرار إضافي لمجتمع تعددي ليس أمراً لا مفرّ منه فحسب ولكن أمراً مرغوباً فيه أيضاً. كما إن سيمون (Simon, 1977) قدم مقترحات متطورة لتحسين إدارة المنظّمات في ضوء هذه الملاحظات.

يطرح أليسون نموذجاً ثالثاً وصفه بنموذج «سياسات بيروقراطية حكومية». ولتأكيد عموميته ولتجنب الخلط بينه وبين فيبر، سنشير إلى أنه نموذج للمساومة السياسية. فباختصار يؤكد هذا النموذج الثالث لأليسون أن القرارات الاجتماعية غالباً ما

يكون من الأنسب اعتبارها أنها محصّلات سياسية بدلاً من كونها خيارات عقلانية فردية أو نواتج تنظيمية. ويعتبر أن صنع السياسات بطرق أساسية هو نتيجة مباراة بين فاعلين يحتلون المناصب. فالنتيجة هي نتيجة مساومات بين فاعلين تعتمد على مهارة المساومة ومواردها وقواعد اللعبة (هذا من بين أمور أخرى). فكما تكون النتيجة في الفيزياء ناتجاً فعلياً لعملية القوى الفيزيائية التي تعمل في اتجاهات مختلفة على جسم أو كتلة، يكون الناتج السياسي ناتج القوى الاجتماعية المختلفة (الفاعلين) التي لا تكون متماثلة إلى حد بعيد مع رغبة أي فاعل.

يؤكد أليسون، من بين أمور أخرى، أهمية التصوّرات المتبادلة، والمخاطر المتنوعة التي يتعرض لها الفاعلون، وعدد القضايا المختلفة التي يجري النظر فيها. ونظراً إلى تعقيد أفعال لاعبي اللعبة التي تركز باستمرار على الخطوط النهائية التي يجب أن تتلاقى من خلال القرارات، على أساس معلومات غير كافية في كثير من الأحيان. فقد أكد أليسون حكمة مهمة هي «مكان وقوفك يعتمد على مكان جلوسك»: فقد تبدو القضايا مختلفة تماماً لفاعلي مختلف المنظمات أو لمستويات مختلفة في المنظّمة نفسها. فكل لاعب أيضاً يقدّم تعهّدات مسبقة لآخرين داخل اللعبة أو خارجها، وأسلوباً مميزاً من اللعب. ومن التأكيدات الأخرى الرائعة لمعالجة أليسون لهذا النموذج هو الاحتمال الدائم لوقوع «الأخطاء».

على الرغم من أن صوغ هذا النموذج تم في المقام الأول باعتبار صنع السياسة الخارجية الأمريكية، فهناك نزعة قوية من

الأدبيات في المنظمات للتشديد على قضايا مماثلة. فقد شدد كتّاب مثل إيان مانغهام (Mangham, 1979) على مدى متابعة الناس لأهداف منظماتهم السياسية (الوظيفة. . . إلخ). في حين يعمد آخرون مثل كاربيك (Karpick, 1978) إلى التشديد على أن لكل منظمة بيئة تتكون أساساً من المنظمات الأخرى، وبالتالي يمكن بالتفاوض مع ممثلي المنظمات الأخرى إنشاء عالم تنظيمي أكثر استقراراً.

وينبغي أن يذكرنا نموذج أليسون الخاص بالمساومة السياسية بأن كثيراً من القرارات السياسية تُتخذ في بيئة تنظيمية بيروقراطية. ويجوز اتخاذ القرارات المتعلّقة بالسياسة العامة في المجلس التشريعي الذي يعمل بشكل مميز بالتفاوض بين الأطراف والأحزاب. كما إن السياسة الناتجة لا تعد تعبيراً واضحاً عن قيم أي مجموعة ولكنها حل وسط مؤقت يعكس سلطة الأحزاب التفاوضية وحال الرأي العام في ذلك الوقت. كما تتكون، في كثير من الأحيان، هيئات تنفيذية من مجلس الوزراء من ممثلي الإدارات أو حتى من منظمات غيرها بحيث يمكن تعديل السياسات لا لتعكس الخبرة في التنفيذ فقط، بل لتعكس التغيرات في القوة التفاوضية السياسية للأحزاب المعنية.

وكما رأينا، فإن كتّاباً عديدين، مثل ليندبلوم، يعتبرون «التدرجية» ليست فقط أمراً لا مفر منه نظراً إلى معرفتنا المحدودة بالآثار الاجتماعية لصنع السياسة، ولكنه مرغوب فيه كما هو الحال في الديمقراطية، حيث تعتبر العلاقات بين المجموعات والأفراد قابلة للتفاوض. ويؤكدون أيضاً أن التدرجية طريق أكثر أماناً للتكيف مع الأحداث نظراً إلى

محدودية المعرفة البشرية في ما يتعلق بتعقيد القضايا التي تواجه صانع القرار.

عملية السياسة

قدم هوغوود وغان (Hogwood and Gunn, 1984) نموذجاً مفيداً متطوراً من عملية صنع السياسات التي تأخذ في الاعتبار بعض النقاط التي ناقشناها أعلاه. إنهما لا يقدّمان وصفاً أو علاجاً لما يحدث في كلّ حالة، ولكن كإطار لفهم ما يحدث وما لا يحدث في كل حالة بعينها، ومن المحتمل في كل مرحلة من هذه المراحل أن تكمن أهمية أساسية في تحديد نتائج عملية السياسة (المربع (٨ ـ ٥)).

المربع (٨ ـ ٥)
نموذج هوغوود وغان للعملية السياسية

١ ـ القرار أن يُقرِّر (إعداد جدول أعمال أو بحث للقضية).
٢ ـ البتّ في كيفية اتخاذ قرار.
٣ ـ تعريف القضية.
٤ ـ التنبؤ.
٥ ـ تحديد الأهداف والأولويات.
٦ ـ تحليل الخيارات.
٧ ـ تنفيذ السياسات والرصد والتحكم.
٨ ـ التقييم والاستعراض.
٩ ـ صيانة السياسة، أو تعاقبها، أو إنهاؤها.

مقارنة بالنموذج العقلاني ـ الشامل الذي ناقشناه في وقت سابق نجد أن في هذه الصياغة بعض الميزات المهمة المرغوب فيها: فهذا النموذج يعتبر صنع السياسة عملية مستمرة، ويؤكّد القضايا السياسية لإعداد جدول الأعمال، وعملية اتخاذ القرار، والتعريف؛ غير أنه لا يعتبر تنفيذ القرار من المسلَّمات.

يوحي البندان (١) و(٩) في النموذج، على وجه الخصوص، أن عملية صنع السياسة عملية طويلة حيث يتم انتقاء قضايا معينة للاهتمام بها (Bachrach and Baratz, 1970)، يمكن التعامل معها بطرق مختلفة خلال عملية اتخاذ القرار وتنفيذه، ومن ثَم قد يُضمّن في مناقشات حول قضايا أخرى بمرور الوقت.

بدلاً من اتخاذ قرار المرة الواحدة حول القيم، أكدنا إلى أي مدى يعكس صنع السياسة التنازلات حول القيم بين مختلف المجموعات في كثير من الأحيان. وقد تقوم هذه المجموعات، بدورها، بتحديد «المشكلة» بطرق مختلفة. فكما رأينا سابقاً، يعتبر السؤال حول إذا ما كان يتم التعامل مع مشكلة ما من قبل الدولة أو السوق أو العمل التطوعي أو أياً كان الأمر، جزءاً مهماً في النقاشات السياسية المعاصرة.

جزئياً بسبب طول الوقت الذي تستغرقه عملية صنع السياسة والطبيعة الجزئية لتوافق الآراء التي انبنت عليها سياسات عديدة، لا يمكن افتراض أنه حالما تُتخذ القرارات سيتم تنفيذها تلقائياً. كما يمكن أن تشارك وكالات وشركات وأفراد ومستويات عديدة من الحكومة في تحقيق قرار اتُّخذ في البداية في مستوى ما من أجهزة الدولة، وقد لا تكون النتائج معروفة لواضعي السياسات

الأُول. وقد لا تكون نتائج السياسات المعتمدة، في الواقع، كالتحليل الأصلي الذي استندت إليه. فلهذه الأسباب من المنطقي اعتبار أن واضعي السياسات أنشؤوا آليات لرصد نجاح سياساتهم أو فشلها، بحيث يمكنهم تكييفها أو صقلها أو التخلي عنها حسب الاقتضاء.

تطبيق السياسة العامة

تُناقش السياسة العامة برمتها، ولا سيما في بريطانيا، غالباً من منظور الحكومة المركزية، فيتم تحديد مشكلة ما، ويُطرح «الحل»، ومن بعد ذلك يُفترض أن تكون المشكلة هي التنفيذ الفعال والكفؤ للسياسة على المستوى المحلي. وفي الواقع نادراً ما يهتم كثير من المعلقين على السياسة العامة ـ وخاصة في الصحافة الوطنية ـ بإمكانية وجود فجوة بين وصف السياسة وتنفيذها. ومع ذلك، يجري تنفيذ معظم السياسات العامة من قبل وكالات محلية تبعد مسافات مختلفة من الحكومة المركزية.

عرّف هود (Hood, 1976) مفهوم «التنفيذ المثالي» لشؤون الحال، حيث يتم تماماً تحقيق وصفات واضعي السياسات المركزية، غير أن احتمال حدوث هذا في العالم الحقيقي ضئيل. فعلى سبيل المثال، تُظهر الدراسات التي أجراها المكتب الوطني للتدقيق أن مدفوعات الضمان الاجتماعي التي تُدفع عن طريق فروع محلية من الوزارة المركزية على أساس قواعد واضحة لا لبس فيها نسبياً تُفرض من خلال البيروقراطية المنفردة وتتكبد نسبة خطأ ٣٥ في المئة. وفي حالة وكالة دعم الطفل، أشار تقريرها السنوي الأول إلى دراسة قام بها رئيسها

التنفيذي أنه تمّ التحقق من حوالى ١٣٨٠ تقييماً، ووُجد أن ٢٥ في المئة منها فقط صحيحة، بينما ٣٩ في المئة غير صحيحة، في حين سجلت ٣٥ في المئة من الحالات معلومات كافية لمعرفة ما إذا كان التقييم صحيحاً أو خاطئاً. وعندما يتم تنفيذ السياسات عن طريق سلسلة من الوكالات تتوقع كل واحدة منها أن يكون لها بعض التأثير في طبيعة هذه السياسة وتفسيرها، فإن «التنفيذ المثالي» يصبح أقل إمكانية. وتؤثر مساومات المنظمات الداخلية، بلا شك، في نتائج السياسات، وقد تؤدي إلى نتائج مختلفة بوجود وكالات مختلفة في أجزاء مختلفة من البلاد (انظر الشكل (٨ ـ ١)).

كما بيّن بريسمان وwايلدافسكي (Pressman and Wildavsky, 1973) بشكل تخطيطي في دراسة أمريكية بعنوان «التنفيذ: كيف تحطمت التوقعات الكبرى في واشنطن في أوكلاند أو لماذا يعتبر مدهشاً نجاح عمل البرامج الفدرالية على الإطلاق» أنه إذا كان هناك ضرورة لسلسلة من الاتفاقات الإدارية أو مراحل الترخيص للتنفيذ أم لا، حتى بوجود ٩٩ في المئة من الاتفاق على كل «ترخيص»، فإن احتمال التنفيذ المثالي يكون أقل من خمسين في المئة بعد ٨٦ ترخيصاً.

هل يعد «التنفيذ المثالي» أمراً مرغوباً فيه دائماً؟ فقد تختلف الظروف المحلية جذرياً عن ظروف السياسة المركزية التي كانت في بال صانعي القرار حين صاغوا ردهم على المشكلة. وقد هاجم باريت وفادج (Barrett and Fudge, 1981) منهجية «الأعلى/ الأسفل» التقليدية البريطانية لحل المشاكل العامة بحجة أن المجتمعات المحلية يمكن أن توزع الموارد الشحيحة بشكل أكثر فعالية لتلبية

الحاجة الحقيقية، بدلاً من «المشكلة» المدركة مركزياً. وكما رأينا فإن ليندبلوم (Lindblom, 1959)، أيّد التدرج كإجراء لصنع السياسات في الحالات التي يصعب فيها تحديد توافق واضح حول أهداف السياسة العامة بينما تتغير الظروف بسرعة ـ كما هو الحال مع كثير من السياسات العامة. وأما إذا كانت السياسة المركزية راديكالية، فقد يساعد تحليل باشراش وباراتز (Bachrach and Baratz, 1970) المشار إليه سابقاً أيضاً في تفسير عدم التنفيذ. وبالمثل قد تكتشف أي حكومة مركزية أن المناطق المحلية (وخصوصاً تلك التي يسيطر عليها حزب سياسي مختلف) ستحول دون تنفيذ السياسات الاقتصادية والمالية التي لها تأثير شديد في الاقتصاد المحلي.

وقد يكون الأمر في بعض الحالات أنه لا يُنوى تطبيق السياسات. ولذا شدَّدت دراسة إدلمان (Edelman, 1977) للغة السياسية على الوظيفة الرمزية لإعلانات سياسية عديدة. ويمكن أن يكون لسياسة سَبْرٍ جيدة أصول في تسوية سياسية على المستوى المركزي، حيث تكون مقبولة، فهي غامضة للغاية لتنفذ بشكل لا لبس فيه.

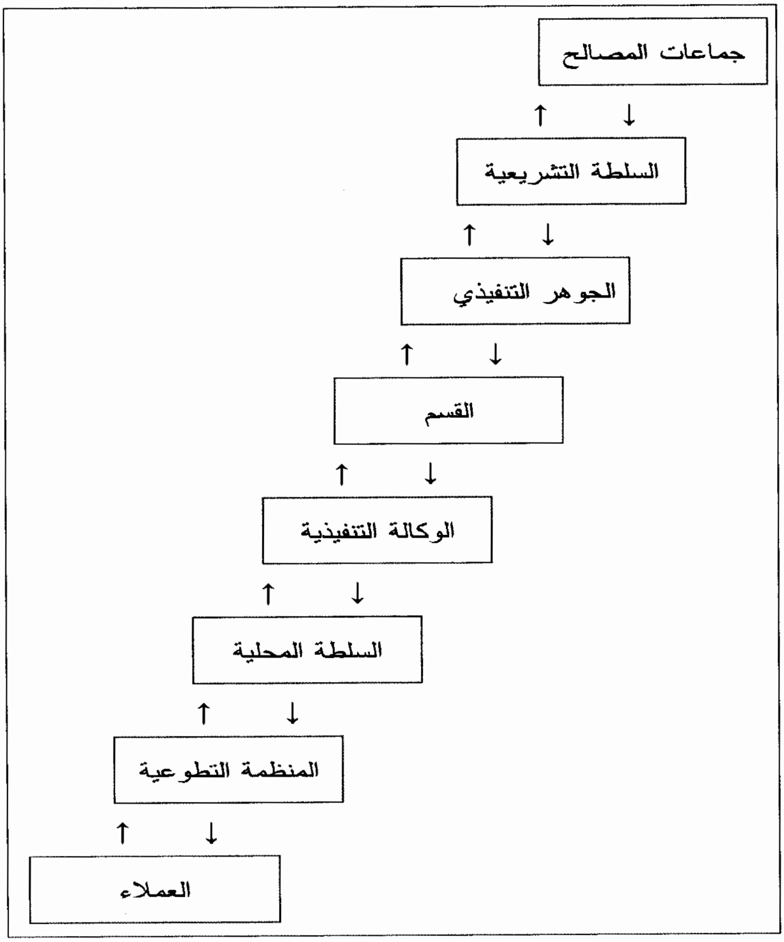
بذلك لا يكون «التنفيذ المثالي» مرغوب فيه بالضرورة ـ وبالتأكيد لا يعتبر أمراً حتمياً. كما إن تجاوز العوائق التي تعيق عملية التنفيذ قد يكون مكلفاً من ناحية جهد الاتصالات أو الحاجة إلى دراسة فرض عقوبات/ حوافز للمنفّذ. وفي ما يلي المتطلبات اللازمة للتنفيذ كما نص عليها نيوستاد (Neustadt, 1960):

(١) يجب أن تصل إشارة السلوك المطلوب التي لا لبس فيها إلى المنفذين المحليين كما يجب فهمها أيضاً.

(٢) إما (أ) أنهم يرغبون في التماشي مع السياسة الجديدة وامتلاك القدرة على تنفيذها، وإما (ب) بذل تكاليف عدم التنفيذ لتتجاوز فوائد القصور بوضوح.

الشكل (٨ ـ ١)

مستويات التفاوض المشترك بين المنظمات



قد يكون من المفيد أن نتوسع حول القسم السابق بالنظر ـ باختصار ـ في تنفيذ السياسة العامة من وجهة نظر المديرين المحليين لمثل هذه الخدمة. وقد يساعد هذا على إضافة نظرة واقعية على مشاكل التنفيذ وصفات السياسة. فعلى الرغم من أن وجود هؤلاء المديرين في ظروف متنوعة جداً، يمكننا أن نشير إلى بعض الخصائص المشتركة بينهم إلى حد ما: إنهم في سلسلة متنوعة من المساومات على النحو الذي يقترحه الرسم التخطيطي في الشكل (٨ ـ ٢)، ولديهم وقت ومصادر معلومات محدودان، فضلاً عن الكثير من المهام والموارد المحدودة.

ومثال بسيط على ذلك سيكون بحث المصنف حول مشروع تدريب الشباب (Tansey, 1989) حيث لمست حاجة موظفي التدريب داخل المنظمات إلى التفاوض مع:

الموظفين ومديري الشؤون المالية للحصول على إذن لتشغيل المشروع وتمويله؛

رؤساء الإدارات لإظهار الاهتمام بأماكن للمتدربين؛

ممثلي لجنة خدمات القوى العاملة (التدريب المحلي ومجلس المؤسسة الآن) للموافقة على المشروع؛

مسؤولي خدمة الوظائف للدعاية للمشروع والتجنيد له؛

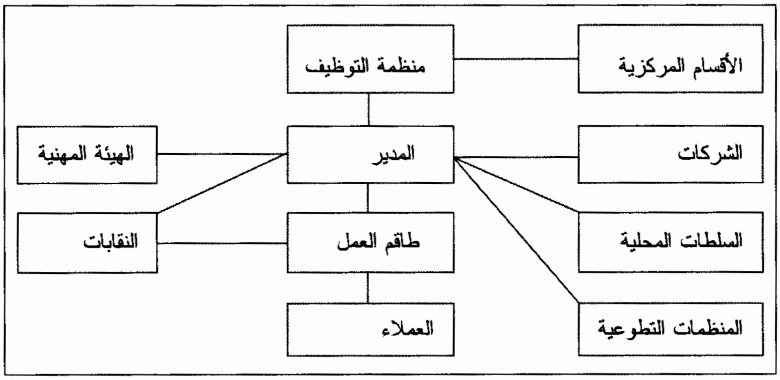
معلمي منهاج الكليات التقنية على محتوى التدريب الخارجي في أثناء العمل؛

مجالس التدريب الصناعي على قابلية التدريب لغرض التلمذة؛

المتدربين أنفسهم في ما يتعلق بسلوكهم... إلخ.

الشكل (٨ ـ ٢)

إدارة توفير الخدمة المحلية العامة



سوف تشمل بعض المتغيرات الكبرى التي قد تؤثر في قدرة المديرين على اتخاذ وجهة نظر مستقلة حول كيفية وجوب تنفيذ السياسة وعلاقاتها مع العملاء والبعد عنهم، وعلاقتها مع السلطات المحلية/ الإدارات المركزية، ودرجة اعتمادها على الشركات/ المنظمات التطوعية، وغيرها من أجل الحصول على الموارد.

الحكم متعدد المستوى

ساعد عاملان اثنان من العوامل الرئيسة لتوسيع سلسلة العلاقات المشتركة وتعقيدها في تنفيذ السياسة العامة في السنوات الأخيرة. **أحدهما** هو الاتجاه نحو الحكومة متعددة المستوى التي أشير إليها في ما سبق (الفصل السادس). وأما **العامل الثاني** فهو الاتجاه بعيداً عن الدوائر الحكومية المتآلفة التي تقرر سياسة التوزيع على نطاق الأمة، وإدارتها للخدمات

العامة للاعتماد على شبكة من الوكالات العامة والتطوعية والخاصة، من أجل التوزيع المحلي.

أثّر المفكرون المحافظون الجدد في حكومات ديمقراطية عديدة في محاولة لإضعاف المؤسسات الحكومية لأداء دور تنظيم توزيع الخدمات العامة وتنسيقها، بدلاً من التعهد بإمداداها مباشرة. وبقرن هذه الاتجاهات معاً، فقد تساعد عبارة «الحكم متعدد المستوى» على تغليف الاتجاهات الحديثة (انظر: Pierre and Stoker, 2002).

يعدّ «الحكم» مصطلحاً شائعاً، ولكنه صعب للغاية، يمكن استخدامه من خلال مجموعة من الطرق المختلفة. ويقترح رودس (Rhodes, 1996: 653) على الأقل ستة استخدامات رئيسة لهذا المصطلح. ويمكن للمرء أن يجادل بأن يشير بطريقة تفصيلية إلى «عملية اتخاذ القرارات الجماعية بطريقة أكثر أو أقل إلزاماً» (Keman, 2002: 260)، وبالتالي يمكن أن تشمل عملية صنع القرار من خلال السوق، وعن طريق شبكات التعاون التطوعي والمساومة، ومن قبل الحكومة أيضاً. وفي الواقع غالباً ما يتأكد لنا أن السياسات العامة تطبّق بطريقة تزايدية ببشكل واقعي من خلال شبكة من المنظمات التي يجب أن تدار مهنياً بعد ذلك: «الحكم هو كيفية إدارة الشبكات» (Rhodes, 1996: 658).

كما يمكن إيجاد نسخة معتدلة ومؤثرة للغاية من هذه المنهجية في أعمال الكاتبين الأمريكيين أوزبورن (Osborne) وغايبلر (Osborne and Gaebler, 1992) اللذين يعتبران أن منهجيتيهما تقدمان خدمات عامة ينبغي إعادة النظر فيها تبعاً لعشرة مبادئ (المربع (٨ ـ ٦)).

المربع (٨ ـ ٦)

عشرة مبادئ لإعادة تحديد دور الحكومة

ينبغي لمنظمات المشاريع العامة:

أولاً: أن تمارس التوجيه أكثر من التجذيف.

ثانياً: أن تعمل على تمكين المجتمعات المحلية، بدلاً من مجرد تقديم الخدمات.

ثالثاً: أن تشجع المنافسة، وليس الاحتكار.

رابعاً: أن تكون مدفوعة بإحساسها بالمهمة، وليس بسبب القواعد.

خامساً: أن تموّل المخرجات، وليس المدخلات.

سادساً: أن تلبي احتياجات العملاء لا البيروقراطية.

سابعاً: أن تكسب كما تنفق.

ثامناً: أن تمارس الوقاية، لا العلاج.

تاسعاً: أن تعمل على لامركزية السلطة.

عاشراً: أن تعلي من مكانة السوق، بدلاً من الإنفاق على البرامج العامة.

(Osborne and Gaebler, 1992)

نجحت السيدة تاتشر في بريطانيا في خفض حجم الخدمة المدنية، كما خصخصت صناعات مؤممة عديدة، وأدخلت شرط التعاقد على وظائف حكومية مركزية ومحلية عديدة ما أمكن. وبدأت في تقسيم الدوائر القائمة للدولة إلى وحدات عمل (وكالات تنفيذية). وتعتبر الأغلبية الساحقة من موظفي القطاع العام في بريطانيا الآن إما في الأجهزة التنفيذية الوطنية وإما في المنظمات غير الحكومية المحلية، مثل صناديق الخدمات الصحية الوطنية، وإما أنهم يعملون في الحكومة المحلية. فضلاً

عن ذلك أصبحت مناصب عديدة كانت في الخدمة المدنية، سابقاً، جزءاً من الصناعة المؤممة في القطاع الخاص الآن.

على الرغم من أن حزب العمل الذي كان في المعارضة قد عارض تطورات عديدة كهذه، إلا إن حزب العمال الجديد أيّد «شراكات القطاعين العام والخاص» باعتبارها وسيلة عملية لضمان التنفيذ الفعال للخدمات العامة. وقد شدد في ورقته البيضاء، «تحديث الحكومة»، وفي إصلاحات قطاع الصحة الوطني، أكثر على تحقيق الأهداف التي تركز على المستخدم، وبدرجة أقل على المنافسات الشديدة والاقتصاد المالي. وقد ظلت آلية التقديم التعاقدي للخدمات العامة من قبل شركات القطاع الخاص بالتعاون مع وكالات القطاع العام بارزة.

تطلب الاتفاقات الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية من جميع الدول الموقِّعة فتح سوق الخدمات الحكومية للمناقصات الدولية، ما يعني أنه بالإضافة إلى انضمام دول الكتلة الشرقية السابقة إلى الاتحاد الأوروبي، أصبحت الخصخصة وشراكات القطاعين العام والخاص اتجاهاً عالمياً.

تقييم السياسة العامة

يمكن أن يركز تقييم عمليات صنع القرار، على مستوى السياسة العامة، على قضايا إما إجرائية أو موضوعية. فمن **الناحية الإجرائية** يمكننا السؤال عما إذا كانت عملية صنع القرار تتوافق مع المعايير التقييمية ليتم تطبيقها أم لا (على سبيل المثال هل اتخذ القرار بطريقة ديمقراطية، أم درس صانع القرار جميع البدائل العقلانية وقدّر كلا منها؟). وأما من

الناحية الموضوعية فيمكننا أن نسأل إن كانت النتيجة «صحيحة»، مقابل المعايير المناسبة من حيث النتائج؟ وقد تكون المعايير المستخدمة عديدة ومتنوعة، أخلاقية واقتصادية وإيكولوجية وعادلة... إلخ (على سبيل المثال هل حُققت أهداف صانعي القرارات؛ وهل عزّز القرار العدالة؟

بافتراض أننا عرّفنا قيمنا، وحددنا أهدافنا بحسب مصطلح ليندبلوم، فقد يكون من الممكن تقييم عملية صنع القرار بطريقة أقل إثارة للجدل. وهنا يجوز لنا تقديم المزيد من المفاهيم «الإدارية» لتقييم وضع السياسات ذات الصلة بأهدافها (المربع (٨ ـ ٧)).

المربع (٨ ـ ٧)
الكفاءة والاقتصاد والفاعلية

يمكن أن تعتبر الكفاءة شيئاً ما مثل تعريف عالم الطبيعيات لـ «نسبة العمل المفيد للطاقة المستهلكة» (**قاموس أوكسفورد الإنكليزي القصير** (*Shorter Oxford English Dictionary*). وبذلك يمكن اعتبار المصادر والأهداف الثابتة فضلاً عن الكفاءة بمثابة تحقيق التأثير الأقصى في الاتجاه المرغوب فيه. وغالباً ما يكون التشديد على تنفيذ الإجراءات المخطط لها بدقة.

أما الاقتصاد فيتعلق بشكل واضح بالكفاءة، ولكن من المحتمل أكثر أن يتم التعبير عنه بمصطلحات اقتصادية، كما يمكن أن يعتبر أنه يوظف أقل الموارد لتحقيق الهدف الثابت. ومن المرجح أن يشمل كلفة طرق بديلة لتحقيق الهدف.

أما الفعالية فيمكن أن تعتبر بأنها تشمل اختيار المواضيع لكي تحقق القيم المرغوب فيها. ولا يكون التشديد هنا على حجم العمل المنجز ولكن على التأثير الكلي له، أي في مصطلحات الاقتصاديين هل تمت زيادة الفائدة؟

(تعريفات المؤلف)

يمكن اعتبار المفاهيم الثلاثة بأنها تحتل علاقة هرمية تكون فيها الكفاءة المفهوم الأكثر محدودية، فيما يكون الاقتصاد مفهوماً أوسع، والفعالية هي المفهوم الأشمل. يمكن تفسير الاقتصاد في الإدارة العامة (وأكثر عموماً) بلاعقلانية تقوم بالتقليل من النفقات المالية في ميزانية خاصة. ولكن إذا كان التقليل من الإنفاق يعني أن إدارة ما أو منظمة ما أخفقت بتحقيق هدفها، أو إذا كان يعني، على سبيل المثال، رفض شراء معدات رأسمالية وأنه لم يتم الاستفادة من وقت الموظفين الثمين، فإن مثل هذا السلوك بعيد جداً عن الاقتصاد بكل معنى الكلمة.

مراقبة الأداء في السياسة العامة

يحتاج أي رصد عقلاني وتقييم للسياسة العامة القياس بدقة ما أمكن مدى الأهداف التي يتم تحقيقها. وفي ظل غياب قياس المقصد العام للكفاءة، يمكن فقط قياس مثل هذه الربحية في القطاع الخاص، ومن ثم مخرجات منظمات القطاع العام بمصطلحات أكثر دقة ذات صلة بأهدافها. فمبدئياً تبدو عملية ترسيخ «مؤشرات الأداء» غير استثنائية. ومع ذلك أصبحت محاولة تحديد مؤشرات الأداء أكثر إثارة للجدل، وأكثر مركزية للعملية السياسية في بريطانيا، وذلك في ضوء عدد من التطورات السياسية التي تشمل دور تلك المؤشرات كجزء من عملية الخصخصة، واستخدامها في سياق «عقود المواطن»، ودورها في مساومة أجور القطاع العام.

تعد مؤشرات الأداء في عملية الخصخصة مهمة في تحديد مستوى الخدمات التي يُتوقع حدوثها من مزوِّد الخدمة الخاصة بعملية الخصخصة. وإن مجرد تحديد أقصى مستوى من الأرباح

أو الأسعار سيدفع المزوّد إلى إنتاج خدمة أقل من المستوى المطلوب (وقد يكون ذلك مع الحد الأدنى من الاستثمار)، ما يسمح باستغلال موقف الاحتكار، وبالتالي يكون مطلوباً من شركة الكهرباء إعادة أي انقطاع لتزويد ما لا يقل عن ٨٥ في المئة من العملاء المحليين في غضون ثلاث ساعات (Southern Electric, 1994: 7). وعندئذ يمكن أن تكون هذه المؤشرات مؤمنة من قبل هيئة رقابة مستقلة (في هذه الحالة المدير العام لتوريد الكهرباء)، مع «الجداول» الخاصة بكفاءة كل مورّد يتعرض للإكراه وإمكانية نزع الامتيازات من الشركات التي لا تقدم شيئاً.

في سلسلة من «مواثيق المواطن» وضعت حكومة ميجر (Major) في بريطانيا معايير أداء معروفة للجميع، والتي هي حق للمستهلكين/ المواطنين. ففي بعض الحالات يدفع تعويض عن الأداء الرديء (على سبيل المثال المبالغ المستردة لتذاكر موسم السكك الحديد في حال تأخرت القطارات عن مواعيدها). وكانت هذه المعايير غير مقبولة في بعض الحالات باعتبارها مهدئاً غير مقبول (على سبيل المثال «ستحصل على رد في غضون سبعة أيام» ـ ولكن الرسالة يمكن أن تنص على «إننا ننظر في الأمر»).

كما يمكن ربط هذه المعايير لتقييم أداء عامة الموظفين كل على حدة، والتي تكون مرتبطة، بدورها، في النهاية بنوع من الدفع من خلال النتائج. وقد عارض معظم نقابات القطاع العام مثل هذه التحركات لابتعادها عن المعايير المشتركة على الصعيد الوطني للتفاوض على الأجور والخدمة باتجاه العقود الفردية، ولفشلها كذلك في الاعتراف بالعوامل البيئية التي تؤثر في الأداء الفردي.

ليس بالضرورة أن تكون إحدى المشاكل الرئيسة التي تتعلق بجوانب الأداء التي يمكن تحديدها بسهولة، ذات أهمية كبيرة في عمل منظمات القطاع العام أو في عمل الأفراد. ومع ذلك، وخصوصاً حينما يتأثر أي من أجور المديرين أو النجاح الوظيفي بشكل حاسم بتلك المؤشرات، تصبح «الذيل الذي يهزه كلب الشركات». وهكذا إذا حُكم على ضباط الشرطة وقواتها من خلال معدل الجريمة فقد يتم إهمال منعها وتطوير العلاقات الاجتماعية الحميدة. وقد تكون مثل هذه الإحصاءات عرضة للتلاعب أيضاً، ففي مثالنا قد يتم تحريض المجرمين على الاعتراف بارتكاب سلسلة من الجرائم التي لم تحل، ولم يكونوا هم من ارتكبوها، أو ربما لا يتم تسجيل الجرائم كأنها «غير قابلة للحل».

كما يمكن رؤية مثال آخر من المشاكل الكامنة في استخدام مؤشرات الأداء تلك في نشر الجداول الدورية لمدرسة فحص الأداء واختباره. تكمن المشكلة هنا في إهمال الاختلافات البيئية بين المدارس، مع نقاط الانطلاق التي يبدأ منها تلاميذها. وكانت المدارس قد بذلت بعض المحاولات غير الرسمية لتقييم «القيمة المضافة»، ولكنها لم تلقَ غير اهتمام محدود أقل من رموز تلك العناوين الرئيسة الجامدة المضللة.

تقييم نتائج السياسة: توزيع الثروة والدخل

من منطلق المعايير الموضوعية لتقييم السياسات تعتبر مناقشتنا السابقة عن العدالة والمساواة وثيقة الصلة بالموضوع بشكل واضح (انظر الفصل ٣). فلذا سنناقش هنا باختصار نتائج السياسات العامة في دول الرفاهية الحديثة مثل بريطانيا، من حيث المساواة والعدالة.

تأمل، على سبيل المثال، عملية توزيع الثروة والدخل حيث تظهر الإحصاءات الرسمية حول توزيع الثروة التسويقية، في بريطانيا المعاصرة، في الجدول (٨ ـ ١).

في حين أن توزيع الدخل لا يعد عادلاً إلى حد كبير، ولا تزال أرقام عام ٢٠٠٢ الرسمية في المملكة المتحدة (Office for National Statistics, 2003: table 5.17) تظهر أن عشرين في المئة من السكان يحصلون على ٢٥ في المئة فقط من فوائد دخل العشرين في المئة، بعد خصم الضرائب (٩,٦٧٠ مقابل ٣٩,٠٨٠ جنيه إسترليني).

الجدول (٨ ـ ١)

الثروات القابلة للتسويق في بريطانيا

	١٩٧٦ (في المئة)	١٩٨١ (في المئة)	١٩٩٣ (في المئة)	٢٠٠٠ (في المئة)
الأكثر ثراءً ١ في المئة	٢١	١٨	١٧	٢٢
الأكثر ثراءً ١٠ في المئة	٥٠	٥٠	٤٨	٥٤
الأقل ثراءً ٥٠ في المئة	٨	٨	٧	٦

المصدر: Office for National Statistics, 1997 and 2003: Tables 5.25 and 5.27.

في غيرها من البلدان المتقدمة تشير الإحصاءات المنشورة إلى توزيع مماثل لكل من الدخل والثروة. وقد يُلاحظ التفاوت الكبير إذا ما أُخذت هذه الأرقام من الاقتصادات الأقل نمواً في الاعتبار، حسبما يوضح الجدول (٨ ـ ٢).

أما من وجهة النظر الاشتراكية، فتشير الإحصاءات إلى أن مثل هذه السياسات التي تحاول المساواة بين الأفراد في

المملكة المتحدة) وفي الاقتصادات المماثلة كالمجتمع الأوروبي والولايات المتحدة) ستضطر إلى التخلي عن آلية السوق تماماً، وإلى توزيع المنافع مباشرة من دون الاهتمام بالقدرة على الدفع. وفي هذا السياق، أيضاً، تعد بعض الانتقادات الراديكالية الاشتراكية لإصلاحات الرعاية التدريجية واضحة. كما يعتبر التفاوت الهائل متوافقاً مع الحقوق المتساوية للجميع في مجتمع ديمقراطي.

أما المنهجية الليبرالية فربما تعتمد شكلاً ما من أشكال اختبار الوسائل، أو إعادة توزيع الدخل على نطاق واسع، وربما من خلال مخطط «ضريبة الدخل السلبية» وليس من خلال الضمان الاجتماعي ومنافع اختبار الوسائل. وفي مثل هذا المخطط يُضمن الحد الأدنى من مستوى المعيشة للجميع، مع حد أدنى من سمات المعاملة الخاصة بالفقراء، عن طريق سداد الدخل من خلال الآلية نفسها التي تقوم بجمع الضرائب استناداً إلى إعلان واحد للدخل وللظروف الخاصة بكل شخص. كما ستُلتمس الحلول التي تحافظ على الحرية الفردية المرتبطة بآليات السوق، حينما يتم معاملة جميع المواطنين عن طريق قواعد ثابتة.

أما من وجهة نظر المحافظين، فيعتبر مجرد التوزيع غير المتكافئ للعاصمة بأنه يمكّن من حدوث الاستثمارات الجديرة بالاهتمام وبأنه نتائج المكافآت التي تخص المخاطر السابقة والجهد. ويتم الحكم على تحسين دخل الـ ٢٠ في المئة الأدنى من السكان ليكون فوق مستوى «صافي الدخل الكافي» بأنه مناسب. ولا ينظر إلى وجود انعدام المساواة في الدخل باعتبارها مشكلة بالنسبة إلى السياسة الاجتماعية والاقتصادية.

الجدول (٨ ـ ٢)

سكان العالم تحت خط الفقر الدولي (٢٠٠٠)

	النسبة المئوية للسكان	بالملايين
العالم	٢٢	١١٠٠
جنوب آسيا	٣٢	٤٣٢
جنوب الصحراء الكبرى	٤٩	٣٢٣
الصين	١٦	٢٠٤

المصدر: البنك الدولي استناداً إلى تقدير السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٠٨ دولار في اليوم.

يعتقد في كثير من الأحيان أن «دولة الرفاهيه» أثّرت جذرياً، من خلال فرض الضرائب التصاعدية وتأثير إعادة التوزيع عن طريق خدماتها الاجتماعية «الشاملة»، في توزيع الدخل والثروة (خصوصاً التي سبق ذكرها بعد حسم الضرائب والفوائد). ويكمن الأدب الأكاديمي الكبير في هذا (الذي يركز على عنصر العدالة في الضرائب، على الرغم من ذلك). وبتلخيص هذا الاستنتاج العام يبدو أن للضرائب تأثيراً قليلاً بصورة مدهشة ـ بخلاف إعادة التوزيع داخل الطبقات الاجتماعية. وربما يبدو مدهشاً أن الخدمات الاجتماعية، في الواقع، ليس لها تأثير في إعادة توزيع الثروة بين الطبقات كما أظهر لي غراند (Le Grand, 1982) بشكل واضح. وقد تمت موازنة مكاسب الطبقة العاملة من إعانات البطالة في بريطانيا عن طريق مكاسب الطبقة المتوسطة لمكاسب مرحلة ما بعد ترك المدرسة، مع إظهار الطبقات الوسطى قدرة أكبر للاستفادة من الخدمات الصحية الوطنية.

يبدو من الصعب مواجهة التفاوت الشامل المشار إليه في

عالم منقسم إلى دول ذات سيادة، وتوظيف نظام تجاري اقتصادي رأسمالي. وكما ناقشنا بإيجاز في الفصل الثاني، فإن القواعد التي تحكم التجارة والتمويل والمساعدات بشكل واضح هي أقل مثالية من حيث تعزيز عملية المساواة بين الجنسين. بل يمكن القول إن الأهم من ذلك هو عدم وجود أي التزام حقيقي من قبل أي من الأشخاص العاديين أو السياسيين في الدول الغنية لتقديم تضحيات كبيرة لتحقيق قدر أكبر من العدالة والمساواة في جميع أنحاء العالم. كما يبدو أن عزوف الناخبين الأمريكيين عن التخلي عن السيارات التي تستهلك الكثير من الغاز، والتي تساهم في خلق ظاهرة الاحتباس الحراري ـ وبالتالي تدمير البيئة الساحلية في بنغلادش الخاصة بالمزارعين، فضلاً عن غمر المناطق المنخفضة في جزر المحيط الهادي ـ يدعم ذلك. ومن ناحية أخرى، تعمل الحركة التي نجحت إلى حد ما في فرض حظر على الديون العامة لأفقر البلدان على بعث الأمل بالشعور بالانتماء إلى المجتمع العالمي الناشئ، وقد أبرز كولاس (Colas, 2002) ضرورة شعور المجتمع المدني الدولي بالنمو في عالم العولمة، كما يجب أن تتطور الحركات الاجتماعية للمواطنين العاديين لموازنة قوة الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية.

وهكذا، في نهاية المطاف، من المرجح أن ترجع أي مناقشة للسياسة العامة إلى الخلافات الأيديولوجية التي تم استكشافها بعمق أكثر في الفصل الرابع. ولا يمكن تجنب الخيارات الفردية حول القيم السياسية عند تقييم عملية السياسة العامة. ومع ذلك، يمكن أن يتم الانتقاص من إمكانية توافق الآراء بما أن سياسات اجتماعية مستنيرة عديدة (على سبيل

المثال الخدمات الصحية والتعليمية الفعالة)، جيدة للأفراد الذين يستفيدون ويساهمون في كفاءة الاقتصاد الكلي.

اتخاذ الإجراء السياسي

سينتقل كل قارئ لهذا الكتاب حول السياسة إلى ممارسة السياسة بمعناها الشامل الذي حددناه في الفصل الأول. وعلى الرغم من ذلك سيحتاج معظم فئات الأفراد حتماً إلى العمل مع الآخرين، وقد يدخلون أحياناً في صراع معهم حول المواقف الاجتماعية، وستدّعي بعض الدول في كل مكان على وجه الأرض السلطة القضائية على أفعالك. ومن المرجو أن يعطي هذا الكتاب فكرة، على الأقل، عن العمليات العاملة، وأن يقترح بعض مصادر المعلومات الإضافية عند طلبك (انظر القراءات المقترحة في نهاية هذا الفصل). ومن المؤمل أن يكون بعض القراء غير المسجلين في فصول سياسة قد تأثروا للقيام بذلك. وهنالك مقطع في الملحق يعطي مزيداً من التفاصيل عن الدورات المتوفرة في بريطانيا.

ومع ذلك لا تعد السياسة مجرد وقت فراغ أو نشاط أكاديمي. فهناك حقيقة في شعار النسوية «الشخصي هو السياسي». ويجدر بك استعراض علاقاتك الشخصية وأنشطتك وخططك لمعرفة ما إذا كانت تتفق مع المبادئ السياسية التي تدّعيها (على الرغم من أن هذا قد يكون عاطفياً).

لن يحث مؤلف عاقل جميع قرائه على الخروج لكي يصبحوا ساسة محترفين، ولكن هذا الكاتب يشاطر أرسطو قناعته بأن الرغبة في المشاركة في الحياة السياسية للمجتمع علامة

حضارية. كما إن هناك ارتياحاً كبيراً يمكن تحقيقه لا من خلال قضايا النقاش السياسية بصورة مجردة فقط، وإنما في المساعدة على بناء عالم أفضل من خلال عضوية المنظمات التطوعية التي لها تأثير في الأحداث، بداية من منظمة غرينبيس إلى عشاق الأجسام الطائرة المجهولة (UFOs). وفي حين تميل منظمات الحزب المحلية تقريباً في كل مكان إلى التقوقع على نفسها مع حرصها على الترحيب بالأعضاء الجدد، يستطيع القراء القيام بتأثير حقيقي بالكتابة إلى الصحف وإلى ممثليهم المنتخبين.

إذا كان ينظر إلى السياسة من منطلق نشاطات الدولة القومية، فحينئذٍ لا بد من أن يكون منظور المواطنين العاديين محدوداً جداً. ولكن النقاش في هذا الكتاب اعتبر أنه يمكن اتخاذ قرارات سياسية على مستوى العمل، وعلى مستوى المنظمات الترفيهية والتعليمية، من قبل السلطات المحلية والإقليمية، ومجموعات المصالح، والتعاون الدولي. إن مدى النشاط الشخصي كبير حالياً، ويجب أن يكون أكبر برأي المؤلف.

قراءات مقترحة

Allison, Graham. T. *The Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis. New York: Harper College, 1987.*

يضع ثلاثة نماذج نظرية لصنع القرار من دراسة أزمة الصواريخ الكوبية. مؤثر في مدارس الإدارة فضلاً عن دوائر علماء السياسة.

Friedman, Milton and Rose Friedman. *Free To Choose. Harmondsworth, Middlesex: Penguin, 1980.*

عرض لرؤية التوجه السوقي الدارجة للعلاقة بين الحكومة والاقتصاد.

Ham, Christopher and Michael Hill. *The Policy Process in the Modern Capitalist State*. 2nd ed. Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1993.

نص معياري بريطاني حول الإدارة العامة مع تشديد أكبر على موضوعات أكثر شمولاً.

Hoogwood, Brian W. and Lewis A. Gunn. *Policy Analysis for the Real World*. Oxford: Oxford University Press, 1984.

نموذج عام للعملية السياسية التي يمكن تطبيقها في أي بلد.

Lewis, Gail [et al.]. *Rethinking Social Policy*. London: Sage for the Open University, 2000.

مقدمة مفيدة لتحليل السياسة الاجتماعية.

Stevens, Joe B. *The Economics of Collective Choice*. Oxford: Westview, 1993.

معالجة أكاديمية وأكثر تحدّياً لمحاولات تطبيق نماذج التوجه السوقي لفهم المجتمع.

Young, Michael. *The Rise of the Meritocracy 1870-2033*. Harmondsworth, Middlesex: Penguin, 1961.

مناقشة عميقة وممتعة ومكتوبة بأسلوب جيد حول الدلالات السياسية للمساواة في الفرص بشكل تاريخي اجتماعي لبريطانيا كُتب في العام ٢٠٣٣.

المراجـع(*)

Acton, Lord, 1887, «Letter to Bishop Mandell Creighton.» in: Anthony Jay (ed.). *Oxford Dictionary of Political Quotations*. Oxford: Oxford University Press, 1996.

Allardt, E. and Y. Littunen (eds.). *Cleavages, Ideologies and Party Systems*. Helsinki: Westermarck Society, 1964.

Allison, Graham T. *The Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis*. New York: Harper College, 1987.

Almond, Gabriel and James Coleman (eds.). *The, Politics of Developing Areas*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1960.

_____ and Sidney Verba. *The Civic Culture*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

Andreski, Stanislav. *The African Predicament: A Study in the Pathology of Modernisation*. London: Michael Joseph, 1968.

(*) تم ترتيب المراجع ترتيباً ألفبائياً بحسب الاسم الثاني للمؤلف. أما المراجع التي تعود لنفس المؤلف، فقد تم ترتيبها زمنياً من الأقدم إلى الأحدث.

Arendt, Hannah. *The Origins of Totalitarianism.* 2nd ed. London: Allen & Unwin, 1967.

Aristotle. *The Politics of Aristotle.* ed. Ernest Barker. Oxford: Clarendon Press, 1946.

Arterton, C. F. *Teledemocracy.* London: Sage, 1987.

Axtmann, Roland. *Understanding Democratic Politics.* London: Sage, 2003.

Bachrach, Peter and Morton S. Baratz. *Power and Poverty.* New York: Oxford University Press, 1970.

Banfield, Edward C. and L. F. Banfield. *The Moral Basis of a Backward Society.* Glencoe, IL: Free Press, 1967.

Barker, Sir Ernest. *Principles of Social and Political Theory.* Oxford: Oxford University Press, 1961.

Barrett, Susan and C. Fudge. *Policy & Action.* London: Methuen, 1981.

Baylis, John and Steve Smith (eds.). *The Globalization of World Politics.* 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, 2001.

Bell, Daniel. *The End of Ideology.* New York: Basic Books, 1960.

_____ . *The Coming of Post Industrial Society.* New York: Basic Books, 1973.

Benedict, Ruth. *Patterns of Culture.* London: Roudedge & Kegan Paul, 1935.

Benn, Stanley I. and Richard S. Peters. *Social Principles and the Democratic State.* London: George Allen & Unwin, 1959.

Bentham, Jeremy. *Introduction to the Principles of Morals and Legislation.* ed. W. Harrison. Oxford: Blackwell, 1948.

Berlin, Isaiah. *Two Concepts of Liberty: An Inaugural Lecture*. Oxford: Clarendon Press, 1958.

_____ . *Four Essays on Liberty*. Oxford: Clarendon Press, 1969.

Bernstein, Carl and Bob Woodward. *All the President's Men*. New York: Simon & Schuster, 1974.

Bevir, Mark. «New Labour: A Study in Ideology.» *British Journal of Politics and International Relations:* vol. 2, no. 3, 2000. pp. 277-301.

Blair, Tony. *Socialism*. London: Fabian Society, 1994.

Bloch, M. *Feudal Society*. London: Routledge & Kegan Paul, 1961.

Bogdanor, Vernon. *Constitutions in Democratic Politics*. Aldershot: Gower, 1988.

Bohannan. Paul. «Social and Political Organisation of the Tiv.» in: J. L. Gibbs (ed.). *The Peoples of Africa*. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1965.

Boynton, G. R. *The Art of Campaign Advertising*. Chatham, NJ: Chatham House, 1996.

Brandt. Willy (Chairman). *North-South: A Programme for Survival*. London: Pan, 1980.

Brinton, Crane. *The Anatomy of Revolution*. London: Jonathan Cape, 1965.

Burke, Edmund, *The Works*. Oxford: Oxford University Press, 1907. 6 vols. (World's Classics)

Butler, Anthony. «The Third Way Project in Britain: The Role of

the Prime Minister's Policy Unit.» *Politics:* vol. 20, no. 3, 2000. pp. 153-160.

Campbell, Peter. *French Electoral Systems and Elections since 1789.* rev. ed. London: Faber & Faber, 1965.

Cater, Douglas. *Power in Washington: A Critical Look at Today's Struggle to Govern in the USA.* London: Collins, 1965.

Clausewitz, Karl Von. *On War.* 1832-1834.

Colas, Alejandro. *International Civil Society: Social Movements in World Politics.* Cambridge: Polity, 2002.

Cranston, Maurice. *Freedom: A New Analysis.* 2nd ed. London: Longmans Green & Co, 1954.

_____. *Human Rights Today.* London: Ampersand Books, 1962.

Crick, Bernard. *In Defence of Politics.* 5th ed. Continuum International Publishers, 2001.

Dahl, Robert A. *Who Governs?.* New Haven, CT: Yale University Press, 1961.

_____. *Polyarchy.* New Haven, CT: Yale University Press, 1971.

Dahrendorf, Rolf. *Class and Class Conflict in Industrial Societies.* London: Routledge & Kegan Paul, 1959.

Dalton, Russell J. *Citizen Politics in Western Democracies.* Chatham, NJ: Chatham House, 1988.

Dawson, Richard E. [et al.]. *Political Socializotion.* Boston: Little, Brown, 1977.

De Jouvenal, Bertrand. *The Pure Theory of Politics.* Cambridge: Cambridge University Press, 1963.

Derbyshire, J. Denis and Ian Derbyshire. *World Political Systems: An Introduction to Comparative Government*. Edinburgh: Chambers Political Spotlights, 1991.

_____and _____. *Political Systems of the World*. New York: St. Martin's Press, 1996.

Deutsch, Karl. *Nerves of Government*. Glencoe, IL: Free Press, 1963.

Dicey, A. V. *Law of the Constitution*. Edited by E. C. S. Wade. 9th ed. London: Macmillan, 1941.

Djilas, Milovan. *The New Class*. London: Allen & Unwin, 1966.

Dowse, Robert E. *Modernization in Ghana and the USSR*. London: Routledge & Kegan Paul, 1969.

_____. «Functionalism in Political Science.» *World Politics*: vol. 18, no. 4, 1972. pp. 607-622.

Duff, Andrew (ed.). *Subsidiarity within the European Community*. London: Federal Trust for Education and Research, 1993.

Duverger, Maurice. *The Study of Politics*. London: Nelson, 1972.

Easton, David. *A Framework for Political Analysis*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1979.

_____and Jack Dennis. *Children in the Political System*. New York: McGraw-Hill, 1969.

Eberhard, Wolfram. *A History of China*. 4th ed. London: Routledge & Kegan Paul, 1977.

Edelman, M. *Political Language*. London: Academic Press, 1977.

Edwards, Lyford. *The Natural History of Revolution*. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1927. (reprinted 1970).

Enloe, Cynthia. *Ethnic Conflict and Political Development: An Analytic Study*. New York: Collier-Macmillan, 1986.

Etzioni, Amitai. *The Spirit of Community*. London: Fontana, 1995.

Eysenck, Hans J. and L. J. Kamin. *Intelligence: The Battle for the Mind*. London: Pan Books, 1981.

Fainsod, Merle. *How Russia is Ruled*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1963.

Finer, Samuel L. *Comparative Government*. London: Allen Lane; The Penguin Press, 1970.

_____. *The Man on Horseback*. 2nd ed. London: Pall Mall Press, 1976.

Firestone, Shulamith. *The Dialectic of Sex*. New York: Bantam Books, 1971.

Fischer, Michael. *Iran: From Religious Dispute to Revolution*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1980.

Fisher, Justin and Jack Arthurs. *Study Politics at Universities in the United Kingdom*. Newcastle: Political Studies Association, 2003.

Fogarty, M. P. *Christian Democracy in Western Europe*. London: Routledge & Kegan Paul, 1957.

Friedman, Milton and Rose Friedman. *Free To Choose*. Harmondsworth, Middlesex: Penguin, 1980.

Friedrich, Carl J. (ed.). *Totalitarianism*. New York: Grosset & Dunlop, 1964.

Frissen, Paul. «The Virtual Reality of Informatization in Public Administration.» Conference on ICTs in Public Administration, London, 30 September, 1994.

Gbadamosi, T. G. O. *The Growth of Islam Among the Yoruba, 1841-1908*. London: Longman, 1978.

Gerth, H. and C. Wright Mills (eds.). *From Max Weber: Essays in Sociology*. London: Routledge & Kegan Paul, 1948.

Gibbins, John R. and Bo. Reiner. *The Politics of Postmodernity*. London: Sage, 1999.

Gluckman, Max. *Custom and Conflict in Africa*. Oxford: Blackwell, 1965.

Goldman, Emma. *Anarchism and Other Essays*. New York: Mother Earth Publishing Association, 1915.

Gorovitz, S. «John Rawls: A Theory of Justice.» in: Anthony de Crespigny and Kenneth Minogue (eds.). *Contemporary Political Philosophers*. London: Methuen, 1976. pp. 272-289.

Gramsci, A. *The Prince*. New York: [n. pb.], 1969.

Green, Thomas H. (1941). «Lectures on the Principles of Political Obligation.» quoted in: A. J. M. Milne. *The Social Philosophy of English Idealism*. London: George Allen & Unwin, 1962.

Greenleaf, W. H. *The British Political Tradition*. London: Methuen, 1983.

Hamilton, A., J. Jay and J. Madison. *The Federalist Papers*. ed. Jacob E. Cooke. Middletown, Connecticut: Wesleyan University Press, 1961.

Hayek, F. A. *Law, Legislation and Liberty*. London: Routledge & Kegan Paul, 1979.

Hershey, Marjorie R. and David B. Hill. *Watergate and the Benevolent Leader*. Chicago: MidWest Political Science Association Proceedings, 1975.

Hess, Robert D. and Judith V. Torney. *The Development of Political Attitudes in Children*. Chicago: Aldine Press, 1967.

Hobhouse, Leonard. *Liberalism*. New York: Oxford University Press, 1964. (Reprint of 1911 ed., with new intro.).

Hogwood, Brian W. and Lewis A. Gunn. *Policy Analysis for the Real World*. Oxford: Oxford University Press, 1984.

Horowitz, Irving (ed.). *The Anarchists*. New York: Dell Publishing Co. Inc., 1964.

Hood, C. *The Limits of Administration*. London: Wiley, 1976.

Huntington, Samuel P. *The Soldier and the State*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1957.

Irving, R. E. M. *The Christian Democratic Parties of Western Europe*. London: George Allen & Unwin, 1979.

Jacques, Martin (ed.). *Marxism Today*. Special Issue. London: [n. pb.], 1998.

Jay, Anthony (ed.). *Oxford Dictionary of Political Quotations*. Oxford: Oxford University Press, 1996.

Jennings, Sir Ivor. *Parliament*. Cambridge: Cambridge University Press, 1957.

Johnson, Norman. *The Welfare State in Transition*. Brighton: Wheatsheaf, 1987.

Jones, Maldwyn A. *American Immigration*. Chicago: University of Chicago Press, 1960.

Karpick, Lucien. *Organisation and Environment*. London: Sage, 1978.

Keman, Hans (ed.). *Comparative Democratic Politics*. London: Sage, 2002.

Knight, Barry. *Voluntary Action*. London: Home Office/Centris, 1993-1994.

Kogan, Maurice and Mary Hawkesworth (eds.). *Encyclopaedia of Government and Politics*. London: Routledge, 1992.

Kuhn, T. *The Structure of Scientific Revolutions*. Chicago: University of Chicago Press, 1970.

Lambert, Wallace E. and Otto Klineberg. *Children's Views of Foreign Peoples*. USA: Irvington, 1967.

Lasswell, Harold. *Politics: Who Gets What, When, How?*. London: Peter Smith, 1936. (Reprinted).

LeDuc, Lawrence [et al.] (eds.). *Comparing Democracies 2: New Challenges in the Study of Elections and Voting*. London: Sage, 2002.

Lees-Marshment, Jennifer. *Political Marketing and British Political Parties*. Manchester: Manchester University Press, 2001.

LeGrand, Julian. *The Strategy of Equality: Redistribution and the Social Services*. London: Allen & Unwin, 1982.

Lemarchand, Rene (ed.). *African Kingdoms in Perspective*. London: Frank Cass, 1977.

Lenin, N. (1917). «The State and the Revolution: Marxist Teaching on the State....» in: K. Marx, F. Engels and V. I. Lenin. *The Essential Left: Four Classic Texts on the Principles of Socialism*. London: Unwin, 1960.

Lewis, Bernard. *The Crisis of Islam: Holy War and Unholy Terror*. London: Weidenfeld & Nicolson, 2003.

Lindblom, C. E. «The Science of Muddling Through.» *Administrative Review:* vol. 19, 1959. pp. 79-88.

Lipset, Seymour Martin. *The First New Nation: The USA in Comparative and Historical Perspective*. New York: Norton, 1979.

Lovelock, James. *Gaia*. Oxford: Oxford University Press, 1979.

Luard, Evan, *The Globalization of Politics: The Changed Focus of Political Action in the Modern World*. New York: New York University Press, 1990.

Ludlam, Steve. «CD-ROM Reviews.» *Political Studies:* vol. 45, no. 4, 1997. pp. 784-789.

Luna, C. J. and J. M. McKenzie. «Beyond the Chalkboard: Multimedia Sources for Instruction in Political Science.» *Political Science and Politics*: vol. 30, no. 1, 1997.

Mackintosh, John P. *Nigerian Government and Politics*. London: George Allen & Unwin, 1966.

MacPherson, C. B. *The Real World of Democracy: The Massey Lecture*. Oxford: Clarendon Press, 1966.

Mangham, Ian. *The Politics of Organisational Change*. London: Associated Business Press, 1979.

Marcuse, Herbert. *One Dimensional Man*. London: Routledge & Kegan Paul, 1964.

Marshall, L. «Sharing Talking and Giving: Relief of Social Tensions Among the !Kung Bushmen.» *Africa:* March, 1961.

Marx, Karl and Friedrich Engels. *Selected Works*. Moscow: Foreign Languages Publishing House, 1962. 2 vols.

McClellan, D. *Ideology*. Milton Keynes: Open University Press, 1986.

McGrew, Tony G. and Paul G. Lewis. *Global Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

Mckenzie, W. J. M. *Free Elections*. London: Allen & Unwin, 1958.

McKibbin, R. *The Evolution of the Labour Party 1910-1924*. Oxford: Oxford University Press, 1983.

McLean, Ian and Alistair McMillan (eds.). *Oxford Concise Dictionary of Politics*. 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, 2003.

McLuhan, Marshall. *Understanding the Media: The Extension of Man*. London: Routledge & Kegan Paul, 1964.

Michels, Robert. *Political Parties*. New York: Constable, 1915. (1959 reprint).

Milgram, Stanley. «Some Conditions for Obedience and Disobedience to Authority.» *Human Relations:* vol. 18, 1965. pp. 57-74.

Miliband, Ralph. *The State in Capitalist Society*. London: Weidenfeld & Nicolson, 1969.

_____. *Capitalist Democracy in Britain*. Oxford: Oxford University Press, 1984.

Mills, C. Wright. *The Power Elite*. New York: Oxford University Press, 1956.

Milne, A. J. M. *The Social Philosophy of English Idealism*. London: George Allen & Unwin, 1962.

Mitchell, Duncan. *Sociology: The Study of Social Systems*. London: University Tutorial Press, 1959.

Moloney, Kevin. *Lobbyists for Hire*. Aldershot: Dartmouth, 1996.

Morehead, Joe. *Introduction to United States Government Information Sources*. Englewood, CO: Libraries Unlimited, 1996.

Morgan, Michael L. (ed.). *Classics of Moral and Political Theory*. Indianapolis: Hackett, 1992.

Morison, Samuel Eliot and Henry Steele Commager. *The Growth of the American Republic*. 5th ed. New York: Oxford University Press, 1962. 2 vols.

Mosca, Gaetano. *The Ruling Class*. ed. A. Livingston. New York: McGraw-Hill, 1939.

Nettl, Peter. «The Concept of System in Political Science.» *Political Studies:* vol. 14, 1966. pp. 305-338.

Neustadt, R. E. *Presidential Power: The Politics of Leadership*. New York: Wiley, 1960.

Norris, Pippa. «Political Science in Britain and America: The Decline of a Special Relationship?.» *PSA News:* Autumn, 1994. pp. 15-17.

Nove, Alec. *The Soviet Economic System*. London: Allen & Unwin, 1980.

Nurcombe, Valerie. *Local Authority Information Services: A Guide to Publications, Databases and Services*. London: SCOOP, 1992. (The Library Association Standing Committee on Official Publications)

Oakeshott, Michael. *Rationalism in Politics, and Other Essays*. London: Methuen, 1962.

Office for National Statistics. *Social Trends 27: 1997*. London: Stationery Office, 1997.

_____. *Social Trends 33: 2003*. London: TSO, 2003.

Orwell, George. *1984*. London: Secker & Warburg, 1949.

_____. «Politics and the English Language.» in: *Collected Essays etc*. Vol. 4. Harmondsworth, Middlesex: Penguin, 1968.

Osborne, David and Ted Gaebler. *Reinventing Government: How the Entrepreneurial Spirit* is *Transforming the Public Sector*. Harmondsworth, Middlesex: Penguin, 1992.

Pahl, R. E. and A. M. Winkler. «The Coming Corporatism.» *Challenge:* March-April, 1975. pp. 28-35.

Pareto, Vilfredo. *Sociological Writings*. ed. S. E. Finer. Oxford: Blackwell, 1976.

Parkinson, C. Northcote. *Parkinson's Law: Or the Pursuit of Progress*. London: Murray, 1958.

Parkinson, Derek. «The Message Not the Medium.» *VoxPolitics Bulletin:* reproduced in *Netpulse:* vol. 7, no. 15, October 16. <http://www.PoliticsOnline.com>.

Parsons, Talcott. «The Distribution of Power in American Society.» *World Politics:* vol. 10, 1957. pp. 123-143.

Pennock, J. Roland and John W. Chapman (eds.). *Anarchism: Nomos XIX*. New York: New York University Press, 1978.

Pierre, Jon and Gerry Stoker. «Towards Multi-Level Governance.» in: Patrick Dunleavy [et al.] (eds.). *Developments in British Politics 6*. Basingstoke: Palgrave, 2002.

Plato. *The Republic of Plato*. ed. John Llewelyn Davies and David James Vaughan. London: Macmillan, 1866.

Popper, Karl. *The Poverty of Historicism*. 2nd ed. London: Routledge & Kegan Paul, 1960.

_____. *The Open Society and its Enemies*. London: Routledge & Kegan Paul, 1962.

Poulantzas, Nicos. *Political Power and Social Classes*. London: New Left Review Books, 1973.

Prawer, J. and S. N. Eisenstadt. «Feudalism.» in: David L. Sills (ed.). *International Encyclopaedia of Social Sciences*. New York: Macmillan, 1968. Vol. 5. pp. 393-403.

Pressman, J. I. and Aron Wildavsky. *Implementation: How Great Expectations in Washington are Dashed in Oakland or Why it's Amazing that Federal Programs Work at All*. Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1973.

Pye, Lucian and Sidney Verba. *Political Culture and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965.

Rae, D. W. *The Political Consequences of Electoral Laws*. New Haven, CT: Yale University Press, 1967.

Rawls, John. *The Theory of Justice*. London: Oxford University Press, 1971.

Reischaur, Edwin. «Japanese Feudalism.» in: Rushton Coulborne (ed.). *Feudalism in History*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1956.

Rhodes, R. A. W. «The New Governance: Governing without Government.» *Political Studies:* vol. 44, no. 4, 1996. pp. 652-667.

Ridley, F. F. *The Study of Government: Political Science and Public Administration*. London: Allen & Unwin, 1975.

Rose, Richard (ed.). *Policy Making in Britain*. London: Macmillan, 1969.

Rousseau, Jean Jacques. *The Social Contract and Discourses*. ed. G. D. H. Cole. London: J. M. Dent, 1913.

Rowbotham, Sheila. *Women Resistance and Revolution: A History of Women in the Modern World*. New York: Random House, 1972.

Royal Commission on Historical Monuments. *Papers of the British Cabinet Ministers 1782- 1900*. London: HMSO, 1982.

Rubinstein, David. «A New Look at New Labour.» *Politics:* vol. 20, no. 3, 2000. pp. 16-18.

Runciman, W. G. *Social Science and Political Theory*. Cambridge: Cambridge University Press, 1969.

Russell, Bertrand. *Power: A New Analysis*. London: George Allen & Unwin, 1938.

Rutter, M. and N. Madge. *Cycles of Disadvantage: A Review of Research*. London: Heinemann, 1976.

Sabine, George. *A History of Political Theory*. 3rd ed. London: George G. Harrap, 1951.

Said, Edward. *Orientalism*. Harmondsworth, Middlesex: Penguin, 1987.

Sandel, Michael. *Democracy's Discontent: America in Search of a Public Philosophy*. Cambridge, MA: Belknap Press, 1996.

Sartori, Giovanni. «Concept Misinformation in Comparative Politics.» *American Political Science Review*: vol. 54, 1970. pp. 1033-1053. (reprinted in: Paul G. Lewis [et al.]. *The Practice of Comparative Politics: A Reader*. 2nd ed. London: Longmans, 1975.

Saward, Michael. «Direct Democracy Revisited.» *Politics*: vol. 13, no. 2, 1993. pp. 18-24.

Schapiro, Leonard. *The Government and Politics of the Soviet Union*. London: Hutchinson, 1965.

Schattschneider, E. E. *The Semisovereign People*. New York: Holt, Reinhart and Winston, 1960.

Schultz, Richard. *Responding to the Terrorist Threat: Security and Crisis Management*. New York: Pergamon, 1980.

Seale, Patrick and Maureen McConville. *French Revolution*. Harmondsworth, Middlesex: Penguin, 1968.

Sell, Susan K. *Private Power, Public Law: The Globalization of Intellectual Property Rights*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Shaw, R. and R. L. Sklar. *A Bibliography for the Study of African Politics*. Walthon, MA: Cross Roads Press, 1977.

Sherif, M. [et al.]. »A Preliminary Study of Intergroup Relations.» in: J. H. Rohrer and M. Sherif. *Social Psychology at the Cross-roads*. New York: Harper, 1951. pp. 388-524.

Simon, Herbert A. «Theories of Decision Making in Economics and Behavioural Science.» *American Economic Review:* vol. 49, no. 3, 1959. pp. 253-283

_____ . *The New Science of Management*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1977.

Singer, Peter. *Democracy and Disobedience*. Oxford: Clarendon Press, 1973.

Sklar, Richard L. *Nigerian Political Parties: Power in an Emergent Nation*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

Smith, Gordon. *Politics in Western Europe: A Comparative Analysis*. Aldershot: Gower, 1989.

Snape, Wilfred E. *How to Find Out About Local Government*. Oxford: Pergamon Press, 1969.

Southern Electric. *Caring for Customers*. Maidenhead: Southern Electric, 1994.

Suffian, Tun Mohamed [et al.]. *The Constitution of Malaysia: Its Development 1957-1977*. Kuala Lumpur: Oxford University Press, 1978.

Tajfel, H. and J. Turner. «An Integrative Theory of Inter-group Conflict.» in: G. Austin and S. Worschel (eds.). *The Social Psychology of Inter-group Relations*. Monterey, CA: Brooks/Cole, 1979.

Tansey, Stephen D. «Political Analysis: A Report on a Project of Syllabus Development.» M.Sc. Report, Birkbeck College, London, 1973.

_____ . «Employers Reactions to the Youth Training Scheme.» M.Phil. Thesis, University of Bath, 1989.

_____ . *Business, Information Technology and Society*. London: Routledge, 2002.

_____ . and David G. Kermode. «The Westminster Model in Nigeria.» *Parliamentary Affairs:* Winter, 1967-1968. pp. 19-37.

Tawney, R. H. *Religion and the Rise of Capitalism*. Harmondsworth, Middlesex: Penguin, 1938.

Taylor, C. L. and D. A. A. Jodice. *The World Handbook of Political and Social Indicators*. 3rd ed. New Haven, CT: Yale University Press, 1983.

Taylor, John and H. Williams. «Themes and Issues in an Information Polity.» *Journal of Information Technology:* vol. 5, no. 3, 1990. pp. 151-160.

_____ and _____ . «From Public Administration to the Information Polity.» *Public Administration:* vol. 69, no. 2, 1991. pp. 171-190.

Thomas, Hugh (ed.). *The Establishment*. London: Anthony Blond, 1959.

Thomson, Ian. *The Documentation of the European Communities: A Guide*. London: Mansell, 1989.

_____ and Duncan Mitchell. «The Documentation of the European Communities: Annual Review of Activities.» *Journal of Common Market Studies:* 1993.

Trotsky, Leon. *The Revolution Betrayed.* New York: Pioneer Publishers, 1945.

Tullock, Gordon. *The Politics of Bureaucracy*. Washington, DC: Public Affairs Press, 1965.

Verney, Douglas. *The Analysis of Political Systems*. Glencoe, IL: Free Press, 1959.

Vincent, Andrew. *Modern Political Ideologies*. Oxford: Blackwell, 1992.

Voltaire. *Essai sur l'histoire generale et sur les moeurs et l'espirit des nations*. Paris: [s. n.], 1756.

Weiner, Myron. *The Politics of Scarcity: Party Politics in India.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1962.

Weldon, T. D. *The Vocabulary of Politics*. Harmondsworth, Middlesex: Penguin, 1953.

Wheare, K. C. *Modern Constitutions*. Oxford: Oxford University Press, 1951.

_____ . *Federal Government*. 4th ed. London: Oxford University Press, 1963.

Whittaker, David (ed.). *The Terrorism Reader*. London: Routledge, 2001.

Williams, Gavin (ed.). *Nigeria: Economy and Society*. London: Rex Collings, 1976.

Williams, Philip. *Crisis and Compromise*. Harlow: Longmans, 1964.

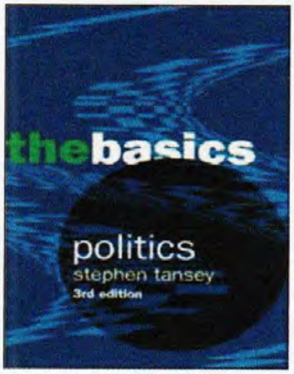
Wittfogel, K. *Oriental Despotism.* New Haven, CT: Yale University Press, 1957.

Wollstonecraft, Mary. *A Vindication of the Rights of Women*. Harmondsworth, Middlesex: Penguin, 1985.

Woodcock, George. *Anarchism*. Harmondsworth, Middlesex: Penguin, 1975.

هذا الكتاب

علم السياسة
الأسس



يهدف هذا الكتاب إلى أن يكون مقدمة أساسية لعلم السياسة الذي بات علماً له علاقة وثيقة بالقرن الحادي والعشرين؛ إذ إنه لم يعد تقديم علم السياسة بمنهجية ضيّقة الأفق باستنادها إلى بلد واحد منهجية معقولة في حقبة يتزايد فيها الاعتماد المتبادل بين دول العالم. فالقصد من هذا الكتاب أن يتمكّن القرّاء من تشكيل آرائهم السياسية، والتوصّل إلى مزيد من الفهم بشأن المنهج الأكاديمي لعلم السياسة.

علم السياسة: الأسس لا يعتمد في منهجيته على افتراض الانفصال عن سياسة العصر؛ وكذلك يبتعد عن فكرة الترويج لبرنامج سياسي قصير المدى. إنه يقوم بأساسه على مبادئ بعيدة الأمد يمكنها المساعدة على توجيه الإجراءات السياسية. فـ «السياسة» تعني النشاط الإنساني الأساس لتقرير كيفية إمكان العيش معاً في مجتمعات محلية؛ وقد تم وضع هذا النشاط في سياق جغرافي متسع وبعيد الأمد.

ولتحقيق الغاية منه، يبدأ هذا الكتاب بنقاش حول طبيعة علم السياسة ومختلف المنهجيات الأكاديمية المتبّعة لفهمه. فقد خُصص الفصل **الأول** لتحديد السياقات المتنوعة التي يتم فيها النشاط السياسي، والفصلان **الثاني والثالث** لتناول الأفكار المتنافسة حول أهداف النشاط السياسي. أما الفصل **الرابع** فقد تناول ماهية القرارات السياسية وكيفية التوصل إليها. وفي الفصل **الخامس** تم استعراض أنواع القرارات التي تتخذ وكيفية تغيّر الأنظمة السياسية. والفصل **السادس** استعرض مجموعة متنوعة من الدول، وركز الفصل **السابع** على الديمقراطيات. أما **الثامن** فقد تناول عمليات صنع القرارات ودور الأفراد في صناعة السياسة. واختُتم الكتاب بقائمة مراجع يمكن القراء الاستعانة بها لتحليل وتواصل واضحين.

الثمن: ١٦ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-9953-533-94-0

9 789953 533940

الشبكة العربية للأبحاث والنشر
بيروت - لبنان
هاتف: ٧٣٩٨٧٧ (١-٩٦١) - ٢٤٧٩٤٧ (٧١-٩٦١)
E-mail: info@arabiyanetwork.com